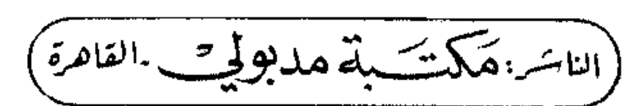
١٤ صفحات من تاريخ مصر

الحكم المصري في الشام

١٨٣١ - ١٨٤١م

دكتورة
لطيفة محمد سالم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية آداب بنها






mohamed khatab

الحكم المصري
في
الشام

الطبعة الثانية

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الناشر

مكتبة مدبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٧٥٦٤٢١

صفحات من تاريخ مصر
(١٤)

الحكم المصري في الشام

١٨٣١ - ١٨٤١م

دكتورة
لطيفة محمد سالم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية آداب بنها

مكتبة مدبولي
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

يعد السبب الرئيسي الذي دفعني للإقدام على إصدار الطبعة الثانية من كتاب « الحكم المصري في الشام ١٨٣١ - ١٨٤١م » نفاده عقب طبعته الأولى في عام ١٩٨٣ ، ونظراً لأهمية الموضوع الذي تناوله ، وحيويته ، وما احتله من مكانة في مصاف الدراسات الأكاديمية ، حيث قدم للجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة ، المنوط بها فحص الإنتاج العلمي المقدم لنيل جائزة الدولة التشجيعية فرع التاريخ (علوم اجتماعية) لعام ١٩٨٤ ، فأوصت اللجنة بترشيحه ، واستندت في مبرراتها على أصالة البحث ، واعتماده على مصادر أصلية ، ومعالجته لمختلف الجوانب ، والدقة في الدراسة ، والتحليل للعناصر ، والوصول إلى النتائج المنطقية السليمة . وبناء على ذلك حصل الكتاب على هذه الجائزة العلمية ، لذا رأيت أنه من الأوفق إعادة طبعه حتى يواصل رسالته التي وضع من أجلها . هذا وقد أدخلت عليه بعض تعديلات طفيفة لم تمس الجوهر ، وتمثلت في إدماج بعض عناصر الفصول حرصاً على مزيد من التمسك بوحدة الشكل . ومن ثم أرجو أن يحظى الكتاب برضا القراء في ثوبه الجديد .

والله ولي التوفيق .

د . لطيفة محمد سالم

بنها في ١٩٨٩/٢/١١ .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

شكلت المنطقة الممتدة من جبال طوروس شمالاً وحتى شمال سيناء جنوباً ، ومن غرب العراق شرقاً إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط غرباً أهمية في التاريخ ، فعلى أرضها قامت الحضارة وصاحبتها الصراعات ، فلم تهدأ واستمرت على الدوام مرتعاً خصباً للدوامات التي تغلغلت في كيانها وتحكمت في مصيرها ، والشام لفظ استعمله العرب للدلالة عليها ، وتدريجياً حل مكانه اسم سورية ، وأصبح له نفس المدلول الذي تغير مع التقسيمات السياسية الحديثة .

ومنذ القدم والارتباط وثيق بين مصر والشام ، وهذا أمر أملته الطبيعة على المنطقتين ، فقد أثبتت الظروف وجود الصلة ، ولم يكن بجديد على مصر الحديثة أن تقودها خطواتها لتضم الشام إليها وتدخلها في نطاق حكمها ، وإن اختلفت المسببات وتباينت بين الفترات الزمنية إلا أن النهاية تأتي بنتائج شبه موحدة . ومما لا شك فيه أن لمصر دورها الحضاري ، فقد احتضنت المدنية ولم تبخل بها ، وهي كعادتها معطاءة ، فامتدت يدها لتغدق على جيرانها ، هذا في الوقت الذي غمرها شعور القوة والريادة ، وأحست أن مهمتها العمل على صحوة جديدة تبلغ أصداؤها لأقصى ما يمكن الوصول له ، وخاصة أن الحياة السائدة في المنطقة التي تطلعت مصر إليها تشوبها النقائص والعيوب .

وعاشت الشام تحت الحكم المصري حوالي العشر سنوات ، سجلت وقائعها ودونت ، وأصبح التاريخ سجلاً محفوظاً لم يصدر الحكم أو ينحاز

لطرف ، وكان لزاماً علينا استجلاء الحقيقة لما جرفته الأحداث وتوالى عليه الزمن ، وأن نضع نصب أعيننا الإنصاف الذي قد يكون قاسياً لكنه لا يستطيع أن ينكر فضل الحكم المصري في الشام ، وذلك ما اتخذته هذه الصفحات منهجاً لها .

وانقسمت الدراسة إلى ثمانية فصول ، من خلالها أمكن الإلمام بصورة صادقة لحياة الشام في حيز النظام الجديد . والفصل الأول « مراحل التواجد المصري » يشمل العوامل التي دفعت حاكم مصر إلى الاتجاه بثاقب نظره للشام لما يتعلق بشخصيته ورسخ في أعماقه ويخدم سياسته ويحقق له تخطيطه ، ثم بداية التحرك والمساعي والاتصالات التي تمت بين الجانبين المصري والشامي ويقين الطرف الأخير من قوة وسلطة الطرف الأول ، لذا كان لجوء حكامه إليه والاحتماء فيه وطلب التوسط منه لدى صاحب الأمر ، ونجاح والي مصر من احتواء زعامات المنطقة وبروز كيانه فيها وسماع كلمته لديها . ولكن دبت الغيرة والحسد بين البعض فأراد إقصاء النفوذ المصري ، فمثل ذلك نهاية العمل من وراء ستار لينجلي الموقف ويتحدد الهدف ويكتب ميلاد جديد للمنطقة بالولاية المصرية عليها ، في الوقت الذي كانت تعاني الفوضى الشاملة التي خيمت عليها وطرقت جميع مجالاتها ، فطبيعة التكوين السكاني المتعدد العناصر والذي من الصعب عليه أن يجسم ترابطاً موحداً ، والنظام الإداري وتطبيقه ومظالمه ، والإقطاع وتوغله ومساوئه ، ودنس التعصب والاضطهاد وسريانه ، فهذه الآلام التي عاشها المجتمع كانت في حاجة إلى من يزيلها أو على الأقل يخفف منها ، وجاء الحكم المصري ليعمل في اتجاهين يوصلان لطريق واحد ، أحدهما اختص بالسياسة المصرية والآخر خلق حياة جديدة في الشام ، وتلاحقت الانتصارات الحربية للجيش المصري على الجانب المعادي الذي تمثل في قوات السلطان وأتباعه ، وتوالى دخول الأراضي في ممتلكات مصر إلى أن تكاتفت الدول الأوروبية وتدخلت وأوقفت التقدم المصري ، واعترف بحكم مصر للشام ، ولكن لم يدم الأمر حيث واصل العمل المضاد إستمراريته من أجل إنهاء الوجود المصري في الشام ونجح في النهاية .

والفصل الثاني « الإدارة والقضاء » ويتبين من خلاله الأسس التي وضعها الحكم المصري في تسيير دفة الإدارة في هذه المنطقة الصعبة في طبيعتها وناسها . ومنذ البداية رئى تثبيت الإداريين المتعاونين مع الحكم الجديد من أجل تأييد السياسة ولمعرفتهم بحقيقة الموقف والتصرف في ضوء ذلك ، ورغم الرغبة في إقصاء النظام العثماني وإقامة آخر يختلف كلية إلا أن هذا الأمر لم ينفذ بشكل كامل ، لذا كان المنهج وسطاً وهو إبقاء ما يمكن الاستفادة به من ناحية ، وإدخال نظم لها طابعها الحديث من ناحية أخرى ، ونُصّب حاكماً عاماً أعطيت له كافة السلطات فوضع تخطيطاً إدارياً وفقاً لتقسيمات جديدة هدف من ورائها إقامة حكومة مركزية موحدة يخضع لها الجميع ، ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري القضاء على أمراض الإدارة ولها من الأصول والركائز والدعائم ما يعوق وأدها ، ولكن وضعت الإجراءات لمقاومتها ، ومما يلاحظ أنه مع كثرتها في بداية الحكم نجدها في العد التنازلي نظراً لما اتخذ ضدها من عقوبات وكان خير ما أقدم عليه في التكوين الإداري إنشاء مجالس الشورى ، واستندت على العنصر المحلي بطوائفه وشاركت في التنظيم والإدارة واعتمدت عليها الحكومة في تحقيق سياستها . وعن الإدارة المصرية في لبنان فلها طابعها الخاص إذ سلمت للأمير بشير صديق وحليف القيادة المصرية . وبالنسبة للقضاء فخضع هو الآخر لإعادة التشكيل والتحديث ، فقضى على المساوىء التي عاشت فيها المحاكم الشرعية وأوجدها قضائها ، فوضعوا تحت المراقبة وحد من سلطاتهم وتبعوا السلطة الإدارية التي تحكمت فيهم ، وبجوار النظام القضائي التقليدي أعطيت مجالس الشورى سلطة قضائية في القضايا المدنية والتجارية . وأصبح هناك استئناف ولكن للحاكم الأمر النهائي ، كما نظمت مسألة العقوبات ، أيضاً مورس القضاء الخاص سلطاته ، فكان للبنان نظامها القضائي الذي سارت وفقه ، وللرؤساء الدينيين المسيحيين واليهود قضاؤهم الخاص بالأحوال الشخصية على ذويهم ، وللقناصل وما تحصلوا عليه خلق لهم أوضاعاً استغلوها في ممارسة القضاء على أصحاب الحمايات والأهالي .

والفصل الثالث « السياسة المالية » وفيه وضع المنهج الذي تخللته

الصعوبة في كثير من الأحيان نظراً للإحتياج المستمر للأموال لتغطية المتطلبات الملحة ولتنفيذ السياسة المدروسة ، وأسس للشام إدارة مالية حازمة قبض على أمورها شخصية محلية نفذت ما وكل إليها ، وترتب السلك الإداري لها ، ولم يكن من السهل إيجاد الأكفاء من الموظفين لذا اعترضها بعض العقبات . وخطط للميزانية للعمل على زيادة الدخل ، ولكن تعددت المصروفات وكثرت النفقات وأصابها العجز وأصبح على مصر أن تغطي الفرق . واعتمدت الإيرادات على الضرائب التي تنوعت ما بين القديم والحديث ، فهناك ضريبة الميري والضريبة العشورية والجزية المفروضة على أهل الكتاب بالإضافة إلى ضريبة الفردة ـ الرأس ـ التي استحدثت وغدت من معوقات الحكم المصري ، وعدة ضرائب أخرى اختلفت في كنهها، ولم يحسن الجهاز التنفيذي القائم على أمر الضرائب عمله ، فمورس الضغط الذي صحبته القسوة في التحصيل ، وفي الوقت نفسه نجد اللمسات الإيجابية بشأن التخفيف في هذه المسألة تبعاً للظروف القائمة . كذلك شملت الإيرادات الرسوم الجمركية ، ومنها الداخلية وأمام المصاعب التي واجهتها ، والطرق التي اتبعت للتهرب منها ، ولسياسة الدولة تجاه توحيد الأنظمة اقتصرت تلك الرسوم على جمرك واحد ، وأعطيت التسهيلات . وعن الرسوم الخارجية فقد تمتع الأجانب بالأوضاع الخاصة واستغلوها ولجأ إليهم الأهالي للتحايل على الجمارك مما أدى لخسارة كبيرة في الدخل ، ولمعالجة الموقف خفضت الرسوم وأعيد تنظيم الجمارك والتحصيل . وخضعت العملة للتغيرات وفقاً للسوق المالي ، فأحياناً تثبت أسعارها ، فتولد عن هذا المشكلات مما حدا باتخاذ إجراء تخفيض السعر حيث أن القيمة الاسمية للعملة التركية لا توازي قيمتها الحقيقية من الذهب ، فأثر ذلك على الموقف المالي .

والفصل الرابع « الزراعة والصناعة » ويمثل الجوهر في السياسة الاقتصادية ، فالزراعة وجدت الإهتمام البالغ من الحكم المصري ، فأعيد تشكيلها بعد أن أسقط النظام الاقطاعي ووزعت الأرض وفقاً للتقسيمات الجديدة ، ومع توفر عوامل الإنتاج نجحت السياسة الزراعية ، وأسهم في

تقدمها الفلاحون الذين تغيرت وتنوعت ظروف حياتهم بناء على تشجيع الحكم الجديد لهم ، وعطاءاته التي منحت لتحيي الأرض وتعمر القرى بعد أن هجرها أصحابها ، فعادوا إليها ليعيشوا في ظل تلك الامتيازات التي خصصت لهم والحماية التي أسبغت عليهم ، فدفع الأذى والشرور عنهم ، وأصبح يسمع لأصواتهم وتحقق في شكواهم إذ تولت الدولة حل مشاكلهم ، وأبعدت مستغليهم ، وصدت هجمات البدو وحولتهم إلى مزارعين مرتبطين بالأرض ، وشجعت الرأسمالية للنزول إلى الميدان الزراعي ، وعلى ذلك إزداد عدد القرى ، وعم الإنتاج الذي أخرجته الأرض وتنوع وكون أساساً في الثروة الاقتصادية ، فشملت المساحات التوت من أجل الحرير ، وتلاه الزيتون والكروم والقطن والحبوب ثم القنب والطباق والفواكه ، وأدخلت الزراعات الجديدة ، وضم البرنامج الزراعي البساتين ، وأدت الخدمات للزراعة ، فعُمل على توفير مياه الري . ووجهت العناية للأشجار نظراً لثقل الطلب عليها ، ونال الإنتاج الحيواني والدواجن الرعاية في إطار التقدم الزراعي ، ولكن مع الخطوات الناجحة وجدت بعض الصعوبات التي عاقت التيار وأمكن التغلب على بعضها . أما الصناعة فقد جرت المحاولات لتحسين الإنتاج الذي ارتكز على الغزل والنسيج حيث وجدت المصانع ومنها ما أعد وفقاً للطرق الحديثة ، كما تعددت الصناعات إذ هُدف إلى تشجيع الصناعة المحلية والحد من المصنوعات الأوروبية ولكن لم تحقق هذه الخطوة لظروف فُرضت على السياسة المصرية . وعن العمال فارتفعت أجورهم وفقاً لزيادة الاستهلاك ولاستخدامهم لدى الحكومة في الأشغال العامة . واهتمت السياسة الصناعية بالمعادن كمواد خام من مستلزماتها ، وقام بالتنقيب عنها المتخصصون الأجانب وتعددت أنواعها وأعطت النتائج الطيبة .

والفصل الخامس « الاحتكار والتجارة » ويعتبر استكمالاً للمنهج الاقتصادي المرسوم ، إذ رغب حاكم مصر في تطبيق سياسته الاحتكارية على الشام ، فبدأ بالحرير ، وتحددت الكمية المحتكرة ، ونظمت المسألة بطريقة لا يغبن فيها الفلاحون والتجار ، ودخل في نطاق الاحتكار القطن والصوف لبعض

من الوقت ، ولكن أمام الموقف الخارجي الرافض لهذه السياسة ووفقاً للإمتيازات الأجنبية حملت بريطانيا لواء المعارضة وانتهى الأمر بصدور فرمان لها أوقف الإحتكار . أما التجارة فقد مثل الأجانب دوراً كبيراً فيها وسيطروا على جزء كبير منها ، وأقدمت الإدارة المصرية على الحد من تسلطهم في الوقت الذي أوجدت التسهيلات للعمل على نشاط الحركة التجارية ، فساء أصحاب المصلحة تلك الإجراءات وتمكنت بريطانيا من كسر قواعد التقييد وحصلت على متطلباتها كما تراءى لها وفقاً للفرمان السابق ، وحذت حذوها باقي الدول ، فوضعت العوائق أمام التحرك المصري في هذا الشأن . وشملت التجارة الخارجية الواردات والصادرات ، واستوردت الشام من مصر وأوروبا ، وتنافست الدول في هذا الميدان ، وغطت الشام احتياجات مصر من صادراتها ، واستوردت الدول الأوروبية منتجات الشام ، كما عبرت البضائع الأسيوية عن طريقها ، ونظمت المواني ووزع اختصاصها ووضعت ترتيبات الشحن . وانعكس النشاط التجاري الخارجي على التجارة الداخلية التي ازدهرت مع الحكومة الجديدة ، وأعطى لها الطابع الحيوي فأخذت القوافل تطوف بالمدن والمراكب تعبر بين المواني في حركة دائمة ، وكثرت البيوتات التجارية بعد أن استغلت الرأسمالية ، وكان للسياسة المصرية موقفها مع الأسعار فقبضت على الزمام وسعرت المواد التموينية وراقبت الأسواق وأنزلت العقوبة بالمخالفين .

والفصل السادس « الخدمات ومقومات الاستقرار » ويحتوي على المجهودات التي بذلتها الإدارة المصرية ، فطرقت باب التعليم وأقدمت على الجديد فأنشأت مدارس حكومية نظامية في المدن الرئيسية ووضع لها البرنامج الذي هدف إلى إعداد الشباب عسكرياً ، واستحضرت الكتب من مصر وشملت مختلف فروع العلوم والآداب ، ومما ساعد على الصحوة النشاط الثقافي الطائفي الذي مورس بحرية في ظل النظام المصري . ووجه أولو الأمر العناية بالصحة ، فوجدت المستشفيات وتبعتها الصيدليات ، ووضعت القواعد الصحية لمقاومة الأمراض ، وأسست المحاجر الصحية وطبقت القوانين الخاصة بالنظافة . ونالت المرافق الإهتمام وبعضها اختص بالجانب العسكري والآخر

بالجانب المدني ، وجرت إصلاحات الطرق والقنوات ، ووضع نظام للبريد ، وعمل على تحسين وسائل النقل . وكانت أهم خطوة اجتازها الحكم المصري بنجاح احتواء البدو ، ففي البداية صدت هجماتهم وتلاها الإغارة عليهم وحرمانهم من المكاسب التي اعتادوا الحصول عليها بالسلب والنهب وفرض الإتاوات ، ثم بدأ تنفيذ التخطيط بتوطينهم لإسهامهم في التقدم الزراعي من ناحية ودفع شرورهم عن الطرقات من ناحية أخرى كما اتخذت الوسائل لاستتباب الأمن ، وضمن الأمان للمسافرين ، وازداد رجال الأمن ، وتعددت مراكز الشرطة ، وتضاعفت أوقات الحراسة ، وضمنت المسئولية ، ووقف أمام الجريمة ، وعادت الحقوق لذويها ، وروقبت قوات الجيش ، وأمنت الممتلكات ، وفرضت العقوبات . وصحب الأمان العدل الذي طبقته القيادة المصرية ، واهتمت بأحوال الأهالي ، وسمعت شكواهم ، ورفعت الطغيان عنهم ، وتصدت للمنحرفين ، وضربت على أيدي المفسدين ، وعملت على إزالة العوائق وتطبيق المساواة .

والفصل السابع « الشؤون الدينية والأحوال القنصلية » يتناول الإنجازات التي حققتها الإدارة المصرية لأصحاب الديانات ومثلت إشعاعات قوية سجلت أضواءها في هذا المجال ، ووجه الاهتمام بما يخص المسلمين في حججهم ومساجدهم وأوقافهم . وبالنسبة لأهل الذمة فقد كان لها وقفتها معهم ، فتمتعوا في عهدها بامتيازات لم يعهدوها من قبل أو بعد ، فرفعت الأعباء المالية عن المسيحيين من زائري القدس ، وأعفت المؤسسات الدينية من المقررات التي كانوا يدفعونها ، وتحققت لكل طائفة مطالبها ، ولم يقتصر الأمر على العبادات بل امتدت سياسة التسامح إلى الناحية المدنية ، فخرج المسيحيون من دائرة الظلم وتساووا مع باقي عناصر المجتمع ، وشغلوا المناصب التي كانت محرمة عليهم ومنحوا الرتب والألقاب ومثلوا في مجالس الشورى وعملوا بالتجارة والمال . كذلك اليهود عاشوا تحت امتيازات الحكم المصري ، وتحققت رغباتهم ولكن في إطار محدود ، وتمتعوا بالحرية في حياتهم ، وكفلت لهم الحماية ، ومن الملاحظ أن السلك القنصلي قدم المعاونة الكاملة لليهود

وانجلى هذا في حادثتي صفد والراهب المسيحي ، ولكن عندما عملوا على المزيد من توسعه المجال وقفت السياسة المصرية أمامهم . أما عن الأحوال القنصلية فعاشت في دورة تملؤها السيطرة والتوغل والتسلط ، واستُغلت الامتيازات الأجنبية ، وللقيادة المصرية نظرتها للأجانب ، فأعطتهم الإحترام الذي فقدوه ، وسمحت لهم بما حذر عليهم في مجال المعاملات ، وكرمت القناصل ، وانعكس الأمر على أحوال الأجانب عامة وعاشوا في حماية مزدوجة ، ومارست السلطة القنصلية الضغط للاستفادة بطرقها المختلفة ، فبيعت الوظائف القنصلية والحمايات بأغلى الأثمان ، وأثر ذلك على أنظمة الدولة ، وازداد الأمر سوءاً وتأصل العداء بين القناصل والإدارة ، لكن اتخذ حاكم مصر موقف الملاينة حتى لا يثير الأجواء ضد حكمه ، ولم تأت تلك السياسة بالنتيجة المرجوة إذ شكل القناصل وأتباعهم جبهة رفض للحكم المصري .

والفصل الثامن « الإلتزامات والثورات » يوضح ما فرضه نظام الحكم على الأهالي وتبرموا منه وضاقوا به ، فالامدادات التي كان عليهم أن يوردوها للجيش سواء المواد التموينية أو الدواب ، وهؤلاء العمال الذين استخدمتهم الحكومة في بناء الثكنات وتقطيع الأشجار والعمل في المناجم ، والتجنيد الإجباري الذي أسهم في مضاعفة الأعباء إذ لم يتفق مع طبيعتهم ، وواجهت السلطة المصرية المتاعب فيه وكلفها الكثير ، ولم يحقق الغرض المطلوب الذي سعت إليه ، وساعد على خلق العقاب أمامها ، ورغم ذلك فقد واصلت طريقها فيه ، ومما صعد الموقف نزع السلاح والتجريد منه ، وفي البداية أعفى الدروز من تسليم سلاحهم ، وعند معارضتهم للتجنيد الإجباري أعيدت الكرة عليهم ، وسمح للموارنة بحمل السلاح ثم ما لبث أن جمع منهم ، فأثر ذلك على المجتمع ، وأمام هذه الإجراءات هناك من تسحب إلى خارج الحدود ، ولجأ البعض للحصول على الحماية الأجنبية . واندلعت الثورات ، وكانت البداية مع الثورة الفلسطينية في جنوب الشام إذ ساء أصحابها بتر امتيازاتهم ، بالإضافة إلى مسألة التجنيد التي أشعلت الحقد والضغينة في قلوبهم ، وتمكنت السلطة

المصرية من القضاء عليها ، وتبعتها الثورة الدرزية ، وبالرغم من موقف الدروز المتعاون مع الحكم المصري إلا أنهم لم يكونوا مخلصين له ، وعندما طبق عليهم نزع السلاح ثاروا وكسبوا الجولة الأولى ، ولكن أعدت القوات للقائهم ، وأنهيت ثورتهم ، وقامت الثورة اللبنانية ونجحت في أن توحد أهدافها وقواها وتعلن مطالبها ، وترفض الطاعة وتعارضها ، ومع استعمال القوة ضدها أمكن كبح جماحها ، وقد استنفدت الثورات الكثير وساعد على تأجج الروح المعادية للحكم المصري القوى الخارجية التي استخدمت جميع الوسائل وأخيراً تمكنت من تحقيق النهاية المرسومة .

وتأتي الخاتمة لتسطر بإيجاز ما توصلت الدراسة إليه ، تلك التي استغرقت وقتاً ليس بالقصير ، واستحوذت على المجهود الكبير حتى خرجت بالصورة التي بين يدي القارىء ، والله ولي التوفيق .

لندن في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٢ .

د . لطيفة محمد سالم

الفَصْل الأَوَّل

مَراحِلُ التواجُدِ المِصْري

بتملك محمد علي السلطة في مصر ، وبجهده المتواصل من أجل إعادة بنائها ، وبنجاحه فيما خطط إليه ، وباتساع دائرة سياسته ، وبالظروف التي قدمت نفسها إليه وساعدته وأخيراً بتركيباته الشخصية وتكويناته النفسية ، تمكن من أن يرسي ويقيم القواعد التي منحت السمات المتميزة للكيان المصري ، وعليه أراد أن يملي ويفرض إرادته ولفترة طويلة على من كان أعلى منه رأساً وهو السلطان .

وأصبحت مصر صاحبة أكبر قوة في الإمبراطورية العثمانية ، تلك التي بدأت تتخبط وتتعثر وتتطلع إلى من يشد أزرها ويقف بجوارها ليرفعها من الهوات التي تتعرض لها وليحد من الأطماع الأوروبية التي راحت تنخر في جسدها ، ومصر هي الوحيدة القادرة على القيام بهذا العمل ، فهي إحدى ولاياتها من ناحية ، ولرغبة حاكمها في الاستفادة من وراء ذلك من ناحية أخرى ، خاصة عندما غمره الشعور الإسلامي الفياض ضد التصرفات الأوروبية والتي اعتبرها ضد الإسلام وأراد أن يوقفها عند حدها . لذا لبى نداء أمير المؤمنين وأخضع الثورة اليونانية ، ومن قبلها تمكن من إسقاط الدولة السعودية الأولى ، وخسر من أجل ذلك الكثير ، ولكنه كان يوازن تصرفاته وما يقدمه ويرنو ببصره إلى المقابل .

وإذا توغلنا في أعماق محمد علي نجده تواقاً إلى الاستحواذ على السلطان والعظمة والشهرة في إطار ممارسة الأوتقراطية ، وقد أسعده نجاحه فيما

وصل إليه سيما بعد أن زحفت سلطته للمناطق التي استولى عليها ، فحدثته نفسه للحصول على المزيد ليرضخ لكلمته الناطقون بالضاد بل ربما توصله آماله لعرش الخلافة ، إذن فهو هادف إلى الزعامة الإسلامية ، هذا على الرغم من تصريحاته التي رُدِّدت وأنكرت تطلعه لملك الآستانة إذ كان حريصاً مدققاً متأنياً ، فهو أحياناً يبعد عنه ما يحوم من الشبهات في هذا الشأن لأنه مدرك خطورة الإعلان عما يجيش بخاطره ويدور في نفسه حيث إنه في ذلك الوقت تلازم وتوثق الوجود العثماني بالإسلام ، فكان من الصعب إحداث تغيير في هذا الشأن ، فعندما رأى أن يجعل إبراهيم إبنه يحصل من علماء الشام على إعلان يفيد بعدم صلاحية وقدرة السلطان محمود الثاني على الحكم جاء رد علماء دمشق ببطلان هذا الإجراء[1] هذا بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية لم تكن لتسمح بذلك ، فقد كتب وزير الخارجية البريطانية لقنصله في مصر يبين له الأهمية الكبرى لوجود الدولة العثمانية حتى تتوازن القوى[2] .

ومن هنا جاءت بعض التصرفات التي تشير إلى تأييد محمد علي للسلطان ، فعقب دخول إبراهيم دمشق « ونهار الجمعة وقت الصلاة توقفوا واحتاروا باسم من يخطبون السلطان أم محمد علي باشا ، فاستأذنوا فجاوبهم (إبراهيم) أنه عبد السلطان ويخطبون باسمه ويدعون لمحمد علي باشا »[3] . وبعد الاستيلاء على حلب وحمص وبيلان طلب الإبن من أبيه أن يخطب باسمه في الصلاة وأن تسك له عملة ، فرفض الأب[4] .

وفي حقيقة الأمر فإن للشام وضعه الخاص وإغراؤه الملح الذي مضى يراود محمد علي بين الحين والآخر ، فمنذ عام ١٨١٠ وهو يصوب نظره إلى تلك المنطقة ويخطط للإستيلاء عليها ، وفي خلال حربه في شبه الجزيرة العربية أوضح أنه في حاجة إلى استراتيجيتها لتعينه على الانتصار . كما صرح للقنصل الفرنسي برغبته فيها وقدرته على تملكها مقابل مبلغ من المال يدفعه لخزانة السلطان[5] . ومع بداية الحرب في شبه جزيرة الموره نوه الباب العالي لمحمد علي بالشام[6] ، وذلك حتى يعطيه الراحة النفسية والتفاني في تلك

الحرب ، هذا ولطبيعة العلاقة غير الطيبة التي ربطته بالسلطان محمود الثاني جعلته طموحاً ـ على الأقل ـ لإسقاط عرشه والإطاحة به والتحكم في ابنه عبد المجيد الذي سيخلفه(٧) ، إذ صرح إبراهيم « إن التزاماتنا الدينية والشخصية نحو العالم الإسلامي تتطلب منا أن لا نفكر في مصالحنا فقط بل وفي صالح رفاهية وسعادة الأمة الإسلامية ولذلك سنحاول جهد طاقتنا لطرد هذا المخلوق اللعين لكي يجلس على العرش وريثه »(٨) .

وهنا تجب الإشارة لاتجاه إبراهيم في هذا الشأن ، فقد أعلن مراراً وتكراراً الخط الذي يسير وفقه ويرغب الوصول فيه إلى النهاية باحتواء الجنس العربي في إطار موحد شامل ، فأعاد للعرب كيانهم وفاخر بأمجادهم ودعا لتكاتفهم(٩) بل وفي داخله أراد أن يمزق كل صلة تربطهم بالدولة العثمانية(١٠) . ومن هذا المنطلق رغب في بناء دولة عربية مستقلة تكون مصر ركيزتها ، لا تقتصر على المشرق ولكن يلحق بها غرب مصر حتى تونس(١١) ، ورأى ضرورة العمل على إعادة الخلافة للعنصر العربي وإحيائها مرة أخرى على يديه ، وتقرب إليه وخالطه وشجعه وولاه المناصب ، وفضله على العنصر التركي الذي وجد فيه الغباء والفوضى(١٢) . وتغلغل هذا الشعور بعد أن أصبحت مصر حامية للحجاز ومتولية شؤون الأراضي المقدسة ، وعليه فمن الضروري أنّ ما فقد منها عندما سحبت الخلافة يعود إليها . وقد أرجع ذلك لطبيعة تكوين إبراهيم والظروف التي عاشها ، مما ساعده على خلق هذا الاتجاه السياسي وسيطرته على تفكيره والسعي لتنفيذه بل والتأثير به على المحيطين من رجاله ، فيصرح ياوره التركي إلى المبعوث الفرنسي لدى محمد علي « لقد قدمنا إلى مصر ولم نكد نتجاوز سن الطفولة ولذلك لم نعد أتراكاً . . . إننا الآن ننتسب إلى شعب أنبل وأكثر تنوراً ، إلى الشعب العربي الذي سبق أوروبا في الحضارة التي امتدت من أسبانيا حتى حدود فارس »(١٣) . وكانت هذه نفس أقوال إبراهيم « أنا لست تركياً فإني جئت مصر صبياً ومنذ ذلك الحين مصرتني شمسها وغيرت من دمي وجعلته دماً عربياً »(١٤) وأقدم فاتخذ لنفسه لقب « سر عسكر بلاد العرب » ولم يوافقه محمد علي وطلب منه الاكتفاء باسم إبراهيم وأن

« الألقاب جوفاء لا تليق بإبراهيم وأن إذاعتها تدل على الضعف لا على القوة »[١٥] . وذلك جميعه صوب أنظار العرب إليه من ناحية وجعله يقدم على تحقيق المرغوب من ناحية أخرى .

لم تغب الشام عن خلد محمد علي ، فبعد الانتهاء من حرب المورة طلب من السلطان ولاية صيدا مكافأة له[١٦] ، ولكن أسند له حكم كريت ، ومضت نزعة الحصول على الشام تلاحقه ، وكان يعلم جيداً كيف تلعب الأموال دورها في تنفيذ المقصود ، فعرض على الباب العالي أن يدفع ١٠٠ ألف كيس جزية سنوية ويضم الشام لحكمه[١٧] ، ولكن تمنع السلطان ، وفي بداية الأمر مالت بريطانيا لمساندة محمد علي لتبعده عن اليونان ، فتم الإفصاح عن هذا للقنصل البريطاني في الإسكندرية[١٨] ، فأعطى ذلك الأمل .

وجمع سوء النية بين السلطان وواليه على مصر ، فجعل الأخير يرى أنه بسيطرته على الشام سيقف حائلاً أمام أي عدوان عثماني يهدف انتزاع مصر منه ، فبدا له لكي يحافظ عليها يجب أن يخلق الحواجز لحمايتها . إذن فالاستيلاء على هذه المنطقة في إطار ذلك يعد مسألة دفاعية عن الغزوات الخارجية ، ويعطيها الأمن والاستقرار والنظام ، ويشكل معها وحدة استراتيجية قوية ، فنرى محمد علي يكتب إلى وكيله في الآستانة يعبر عن هذه الأهمية بقوله « إن الشام لازمة لسلامة مصر »[١٩] . هذا بالإضافة إلى إعطائه الحرية في التوسع في المنطقة العربية بعد قطع المواصلات بينها وبين الأرض التركية[٢٠] . وعلى ذلك فالشام تأميناً للحدود وحماية للممتلكات .

ولم تكن النظرة الاقتصادية للشام تقل عن مثيلتها الاستراتيجية وخاصة أن محمد علي له اتجاهاته المعنية في هذا المجال وسياسته تطلبت وبرنامجه ألح في استغلال موارد الشام لخدمة أغراضه ، ومنذ فترة مبكرة وهو في حاجة إلى المواد الخام لارتباطها بالصناعة ، ونظراً للعلاقة التي ربطت بينه وبين المسؤولين في تلك المنطقة أمدته بما رغب فيه ، فحصل على الفحم الحجري من جبل لبنان ، وهو مادة أولية لزمت البناء الصناعي ، وأصبح من الضروري

الحصول عليها سنوياً[٢١] . أيضاً كانت هناك مناطق بالشام غنية بالمعادن استهوت باشا مصر لتكون له عوناً في تنفيذ خطته .

وتأتي الأخشاب لتشكل جوهراً في المتطلبات المصرية الحربية والمدنية ، ومصر ليست بالبلاد المنتجة لها ، فلا بد من الاعتماد على الخارج ، فاستوردت من تريستا ، ومشتراها عن هذا الطريق مكلفاً[٢٢] . ومثل الأسطول المصري الدعامة الأساسية لقوة مصر الحربية ، وعندما نال الضربات في نفارين كان إحياؤه لازماً ، فيكتب محمد علي إلى والي حلب « بالنسبة لما حصل للدوننمة الهمايونية والمصرية في واقعة أنا وارين وصدور أوامر سامية له بترميم بقية تلك الدوننمة قد عين أحد المهندسين لقطع أخشاب من إسكندرونة وحضورها إلى الإسكندرية فيرجى منه مساعدة المأمور المذكور »[٢٣] . هذا وهناك احتياج للأخشاب في بناء الأسطول التجاري للنقل داخل مصر وخارجها وكذا للوقود[٢٤] . لذا وجد حاكم مصر في الاستحواذ على هذه المنطقة الغنية والتحكم فيها إشباعاً له في هذا المجال وما يترتب على ذلك من الإستفادة ، إذ أنها ستمده بمصادر أولية يصعب عليه الحصول عليها من جهات بعيدة في أفريقيا تعوقها السدود والشلالات[٢٥] .

وتشكل باقي المنتجات الشامية غنى وثقلاً في الميدان الاقتصادي أراد محمد علي أن يعبدها لمشاريعه مثل الحرير والزيتون والصابون والجلود والطباق والخيول ، بالإضافة إلى ما تحتضنه من منتجات آسيا الوسطى والشرق الأقصى . هذا في الوقت الذي تمد فيه مصر الشام باحتياجاتها من المنتجات الزراعية والصناعية ، وعليه يتم التكامل الاقتصادي بين مصر والشام .

وعن المال والرجال فقد سيطرا على فكر والي مصر ، فبالنسبة للشق الأول فإن امتلاك الشام سيأتي بالأموال عن طريق تطبيق السياسة الاقتصادية التي كثيراً ما اعتمدت على الإحتكار ، وقد اعتقد محمد علي أن المنطقة ستدر عليه الأرباح ، أما الشق الثاني ، فكانت لديه الرغبة الملحة لتحقيق طموحه في ضم المزيد من البلاد العربية إليه عن طريق الحروب ليصل لهدفه المنشود ، وخاصة

أن رجال الشام ذو تكوين يلائم الطبيعة الحربية ، فيقول « من جبال لبنان أجند جنودي فأدرب منهم جيشاً كبيراً ولا أقف به إلا على ضفاف دجلة والفرات »[٢٦] . في الوقت الذي يعلن فيه بأن الهدف من الحصول على الشام هو « لتعميرها ولتأمين طريق الحج »[٢٧] .

هذا ويجب ألا ننسى القيمة الدينية والثقافية للشام ، فتضم القدس الشريف ، ودمشق هي إحدى المراكز القيادية للثقافة الإسلامية ولها منزلة في هذا المضمار ، وبامتلاك محمد علي لقاهرة المعز يجعل له الحافز لاحتضان دمشق الأموية ، ولسيطرة إيحاء القيادة الإسلامية عليه جعلته يعتنق تلك النظرية . وإذا أضفنا أنه سعى للاستيلاء عليها قبل أن يسبقه أحد إليها ورغبته في تحديث المنطقة وتجديدها[٢٨] نكون قد استعرضنا البواعث الحقيقية التي تغلغلت في أعماق حاكم مصر .

من أجل ذلك جعل محمد علي قبلته إلى الشام لتكون منطلقاً جديداً تقوده إلى انتصارات أخرى ورفض أن يولي وجهه تجاه المغرب حتى أنه عندما عرض عليه قنصل فرنسا التعاون المشترك في الجزائر بمقابل رفض واعتبر هذا وسيلة لإضعافه ، أما المشرق فهو الطريق إلى قوته[٢٩] . وتجمعت الأسباب لتنصهر جميعها في بؤرة واحدة وتكون النتيجة ضم الشام .

وبدأت المساعي والاتصالات لتحقيق الهدف ، فمع الانتصارات التي أحرزها محمد علي ، ومع قوة شخصيته في المنطقة ، ومع إحيائه ما لمصر من مركز ، ومع سياسته التي رسمها دارت العلاقات بين مصر والشام ، وإذا قارنا الأوضاع بين البلدين نجد الفرق واسعاً ، ونعطي القيادة لمصر لكي تنهض بجارتها وتنقذها مما ترزح تحته من مساوىء . ونظر حكام الشام إلى مصر على أنها الأم من ناحية وصاحبة السلطة والحل والربط والقادرة على المساندة والتأييد لكل منهم من ناحية أخرى.. لذا فما أن جاء عام ١٨١٠ إلا ودخلت مصر في إطار سياسة الشام ، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر وجد ترحيباً من حاكم مصر الذي سعد بخلق الأصدقاء والأنصار ليعينوه على تحقيق ما يصبو إليه .

ربط العداء بين محمد علي وسليمان باشا والي صيدا في الوقت الذي جمعت المصالح بين والي مصر ويوسف باشا كنج والي دمشق ، وبحكم شخصية باشا مصر رأى الإستفادة من الموقف وتقريب الموالين له للعمل ضد أعدائه ، فطلب من الباب العالي أكثر من مرة يلتمس عزل سليمان باشا « لكونه يستعمل جملة حركات ضده يقصد بها تأخير مأمورية الحجاز المحولة عليه »(٣٠) . ويطلب العفو عن يوسف باشا كنج وكان السلطان قد غضب عليه عقب التحالف بين سليمان باشا والأمير بشير الشهابي ضده وإسناد السلطان باشوية دمشق سراً إلى الأول وعدم رضاه عنه لاعتقاده بتخليه عن الحرب في شبه الجزيرة العربية ، ويطلب محمد علي تعيين صديقه بدلاً من سليمان باشا ويوضح بأنه ليس له أغراض وراء ذلك وإنما ليضع حداً لمؤامراته حيث يلجأ إليه أمراء مصريون يعملون ضده ، وأنه يمثل عقبة أمام مجهوداته تجاه السلطان(٣١) ، هذا في الوقت الذي رحب فيه بيوسف باشا كنج عندما التجأ إليه بعد أن ضُيق عليه الخناق في دمشق ، فنزل بقصر شبرا « وضرب لحضوره مدافع ثم انتقل إلى الأزبكية وسكن هناك »(٣٢) . وعندما تأخرت إجابة السلطان رأى والي مصر إسترجاع سلطة مؤازرة بالقوة « وفوه بتسفير عساكر لناحية الشام لتمليك يوسف باشا لمحله »(٣٣) ، وما لبث الأمر أن صدر العفو عن الباشا « وقبل فيه ترجي باشا مصر وشفاعته »(٣٤) ، ولكنه لم يتمكن من العودة حيث لقي ربه .

وبذلك كانت شخصية يوسف باشا كنج المصدر الأول الذي حام حوله محمد علي ليمد سيطرته على الشام ، ومنذ لحظتها يتكرر الإفصاح عن أمله في الحصول عليها ، ولكن حال أمام التحقيق موقف السلطان المتشدد . وفي عام ١٨١٩ تولى عبد الله باشا ولاية صيدا ، وتولد النزاع بينه وبين درويش باشا والي دمشق وانحاز الأمير بشير إلى الأول وكونا جبهة مضادة لوالي دمشق ، وبدأ الصراع وقامت الحرب بينهما وكانت نتيجتها صدور فرمان بخلع عبد الله باشا وإباحة دمه وإضافة ولاية صيدا إلى درويش باشا(٣٥) . وهنا تبين للأمير بشير ضرورة الاعتماد على حاكم مصر لإرجاع الأمور إلى نصابها حيث هو العاهل

القادر على ذلك ، وبدأ في الإعداد ، كما كتب عبد الله باشا إليه لينقذ الموقف ، وأوضح له مدى الارتباط بين الشام ومصر وأكد له أن الجبال سترتعد لقواته القوية ، وسار على نفس الإتجاه مصطفى أغا بربر حاكم طرابلس(٣٦) .

ونقلت الأخبار عن طريق رسول الأمير بشير إلى محمد علي الذي رحب بالنزول إلى ميدان الوساطة والمآزرة ، وأعقب تلك الزيارة التي قام بها الأمير إلى مصر في عام ١٨٢٢ مع ولديه وبعض من أتباعه(٣٧) . واستقبل استقبالاً لائقاً وصفه مؤرخو الفترة من المعاصرين ، ولكن مما يستلفت النظر أن الأوامر صدرت من الحاكم إلى محافظ دمياط والكتخدا بالسرية في تحركات الأمير وحاشيته « بدون ما يشعر أحد بصفة كأنهم عساكر »(٣٨) . وعليه يبدو أنه يحتاط أحياناً حتى لا تصل تحركاته للباب العالي . وكان حنا بحري قد ساعد على تقوية الصلة بين محمد علي والأمير بشير(٣٩) ، كما شارك في هذا بعض أسر الموارنة الذين أقطعهم والي مصر أربعة آلاف من الأفدنة بالقرب من الزقازيق في عام ١٨١٦ لتربية دود القز وصناعة الحرير ، فعملوا على حسن العلاقة إذ كانوا على صلة رأساً بمحمد علي(٤٠) .

ودار الحوار بين الأمير وإبراهيم والذي انتهى بأن « حصل منه على مجابرة وتطمين خاطر ووعده أنه لا بد أن يرجع إلى بلاده مجبور الخاطر »(٤١) . وعرض الأمير أمام حاكم مصر الظروف التي دفعته للجوء إليه والصراع الذي يجري على أرض الشام ، ووضح من الحديث أن الأمير اعتمد على المساندة المصرية في شد أزره(٤٢) ، خاصة ضد أعدائه من الإقطاعيين الذين يتحينون الفرصة لسلب السلطة . واطمأن والي مصر إلى ممثل لبنان وأمر له بمرتب شهري عشرة آلاف قرش بالإضافة إلى ما يلزمه من احتياجات(٤٣) . وأجمع المعاصرون على أنه في أثناء هذه اللقاءات جرى اتفاق على تبادل المصلحة بين الطرفين وأن محمد علي ارتاح للأمير وقال له « أطلب منك عهداً على أن تكون في الحرب إحدى ذراعي ، فعليك بعد ولدي إبراهيم أعتمد وأضع فيك ثقتي التامة الخالصة »(٤٤) ووافقه الأمير وتعاهدا ، ويذكر كامبل القنصل الإنجليزي العام في مصر بأنه في أثناء هذه الزيارة قدم الأمير المغريات لمحمد علي للإقدام على ضم الشام

ووعده بالمساعدة وطمأنه بوجود عشرة آلاف من الدروز يمكن الإعتماد عليهم[٤٥] .

وتجاوب باشا مصر للنداء ، وصدر عفو السلطان عن عبد الله باشا ومنح ولاية صيدا وصفد وبيروت ، وقد أوضح الفرمان أن ما جاء به هو لخاطر محمد علي[٤٦] . وعزل درويش باشا بعد أن ثبت عدم قدرته على ممارسة الحكم في دمشق ، وسافر الأمير بشير بصحبة القرارات الجديدة يحمل التوصية من محمد علي للوالي الجديد طالباً حماية الأمير ورعايته « والإصغاء لما يبديه لكونه مكث مدة عنده بمصر وأنه مخلص، وله وقوف على سائر خصوصياته »[٤٧] . أيضاً أرسلت التوصية من مصر إلى والي دمشق لتعزيز مركز الأمير « إن المذكور أشهر ذات في عشيرته ، فلذلك يرجوه دوام انعطاف أنظاره إليه »[٤٨] .

وفي مقابل العفو عن عبد الله باشا وعودة منصبه إليه وعزل خصمه دُفع المال الذي بلغ خمسة وعشرين ألف كيس ، وكان على عبد الله أن يدفع خمسة عشر ألف كيس للآستانة ، وسمح له محمد علي بأن يؤخر العشرة آلاف الباقية حيث قام هو بدفعها إلى حين قدرته[٤٩] ، هذا بالإضافة إلى ما قدمه حاكم مصر من أجل نفس الموضوع « أرسل عريضة تهنئة برسم الصدر الأعظم مع مبلغ ٦٠٠ محمودية ذهب بدل هدية » وأيضاً « مبلغ ٤٠٠٠ محمودية ذهب لتوزيعها على المحلات اللازمة »[٥٠] واعتذر عبد الله باشا عن عدم مقدرته على سداد المبلغ نظراً لاستيلاء من سبقه على الأموال الأميرية ، وأن ما يمكن أن يدفعه خمسة آلاف وخمسمائة كيس ويقسط عليه الباقي[٥١] . فما كان من الآستانة إلا أن أضافت خمسة آلاف كيس للمبلغ فأصبح ثلاثون ألفاً[٥٢] .

وأراد عبد الله باشا الحصول على المزيد من السلطة عن طريق باشا مصر ، فطلب إحالة يافا وغزة والرملة إليه حيث أن هذه الجهات كانت ضمن ملحقات ولاية صيدا ، فيحرر محمد علي إلى وكيله بالآستانة لتسوية هذه المسألة ، وتتم بالفعل وتدخل في نطاق الولاية[٥٣] . ويعاود عبد الله باشا نفس الطلب بضم بعض القرى المعبر عنها بنواحي التركمان والأراضي السابق

انفصالها عن ولاية صيدا وإلحاقها بولاية الشام ، ويوافق والي مصر للتوسط في ذلك[٥٤] . وأمام هذه الخدمات الجليلة كانت هناك الوعود من قبل عبد الله باشا ، فقد أعلن أن مقاطعاته هي مقاطعات محمد علي ، وأن حصن عكا هو من أقوى حصون حاكم مصر[٥٥] . ودارت المراسلات بين القاهرة وصيدا لتنم عن ارتباط الطرفين « لما ينجم عن ذلك من المزايا التي لا تخفى »[٥٦] ، ومنها يتضح الهدايا التي تبودلت وخاصة المرسلة من الشام والتي انحصر معظمها على الخيل[٥٧] .

وعندما رأى محمد علي إمكانية الإستفادة من معونة القوات اللبنانية في حربه بشبه جزيرة المورة ، وكان سبق أن أبدى الأمير بشير استعداده إزاء ذلك فيكتب إلى عبد الله باشا ويذكره بوعد الأمير له بإرسال عشرة آلاف نفر بيادة ومدى إمكان تحقيق ذلك[٥٨] ، ويكرر الطلب من الأمير « ويفاد عنه بوجه السرعة مع بذل الهمة »[٥٩] . وعلى الفور واستجابة لطلب عاهل مصر أعلنت أوامر عبد الله باشا بعد الإتفاق مع الأمير بشير وصدر المرسوم إلى الأمراء والمشايخ بجبل لبنان بجمع عشرة آلاف رجل من القادرين تحت قيادة أحد أبناء الأمير وذلك بناء على « وحدة الحال الجارية بيننا وبين سعادة والدنا الدستور الأكرم والمشير الأفخم عزيز مصر القاهرة »[٦٠] ، وبالفعل مضت عملية تجميع القوات المطلوبة وبلغت أربعة آلاف ، وفي تلك الأثناء أرسل والي مصر للكف عن الإستمرار حيث لم يعد في حاجة إليها « لأن لله الحمد عسكرنا المنصورة صارت فوق الكفاية »[٦١] .

وأصبح محمد علي ملماً بكل صغيرة وكبيرة تقع على أرض الشام ، إذ كان مؤيدوه يخبرونه على الفور بجميع الأحداث ، فعندما ينقل له عبد الله باشا الأخبار يلقى ذلك هو في نفسه « وأنه حصل له مزيد السرور من انتباه دولته وإخباره بالوقائع في وقتها ، فهكذا يكون صدق الموالاة ويرجوه المداومة على ذلك »[٦٢] .

وساند حاكم مصر مصطفى أغا بربر ـ تلبية لرغبة الأمير بشير رغم ما قام به

في طرابلس من قلاقل ـ لدى الباب العالي ، ثم كتب إلى الأمير يوصي « واللازم الآن التأكيد على الأغا بعدم المداخلة والتفوه بشيء بشأن طرابلس والتزام الأدب »[٦٣] . وكان مصطفى أغا بربر قد قبض عليه عبد الله باشا وسجنه بقلعة عكا[٦٤] ، وقد تمكن من اللجوء إلى مصر لينال مراده لدى محمد علي فأيده « وحصل منه على إكرام زايد وأمر له بعلوفات زايدة وطمن خاطره وأنه لا بد يحصل على كل ما طلبه »[٦٥] . ولم تكن الشخصيات الكبيرة هي التي تلجأ لمصر فقط بل كل من دق بابها أعطته العون ، فيتوسط باشا مصر لدى والي صيدا بشأن « طوبجي باشي قلعة القدس » الذي فر هارباً منها إلى الإسكندرية ويطلب العفو عنه وإعادته إلى منصبه[٦٦] .

وتقوت الصلة وتوثقت ، وأرسل الأمير ابنه إلى مصر بصحبة الخيل المهداة ، ورافقه في أثناء إقامته بمصر حنا بحري ، وفي تلك الأثناء ثار زعماء الدروز بجبل لبنان بزعامة الشيخ بشير ساعد ، وتحالف بيت جنبلاط وبيت عمار ضد الأمير بشير ، فطلب مساعدة محمد علي ، وبناء على ذلك تم تجهيز « ستة آلاف نفر سواري وبيادة بمهماتها ولوازمها تحت قيادة ابن أخيه طوسون بك »[٦٧] ولكن تمكن الأمير من إنهاء الإنشقاق عليه بمساعدة عبد الله باشا ، ورغم هذا أكد محمد علي « لم تزل تلك القوة تحت طلبه »[٦٨] .

وأصبح من الواضح أن حاكم مصر اعتبر الشام من شؤون مصر وأن العمل على راحتها وهدوئها يقع على عاتقه ، ولم يقتصر في اتصالاته مع الحكام ، إذ تقرب للقضاة عن طريق المال فيرسل مع مندوب أحدهم « خمسة وعشرين ألف غرش بدل هدية ويرجوه قبولها مع المداومة على مراسم الود »[٦٩] . وعندما يتسلم قاضي ولاية الشام منصبه يهنئه ويرسل له « مبلغ عشرة آلاف غرش ويرجوه قبوله مع تداول المراسلة »[٧٠] . ويعتبر نفسه منذ وقت مبكر أنه مسؤول عن راحة الأجانب ، فيبعث إلى عبد الله باشا يوصي بالإجراءات اللازمة للمساعدة وبرعاية السياح الأوروبيين ، وقد احتل الإنجليز المقام الأول وشغلت القدس الصدارة[٧١] .

وفي هذا الإطار لم ينس إبراهيم أن يبعث بالمراسلات المتضمنة الوقائع الحربية في حرب المورة إلى عبد الله باشا ويسجل لـه الانتصار ، وكمـا أعلن ليشارك في السرور[٧٢] . وفي الحقيقة ليعطيه الإحساس بأن هناك قـوة لها من النفوذ أن تقضي على أي مناوىء لها يفكر في اتخاذ طريق معاكس . واستمرت السياسة في طريقها ، فعندما تم تعيين والياً جديـداً لدمشق يسـرع محمد علي بإرسال التهاني ويطالب باستمرار الود والوئام ويكتب لعبد الله باشا ويوجهه بشأن « تبادل المكاتبات الودية بين دولتي والي صيدا والشـام بالنسبـة للجيرة »[٧٣] . وبذلك نصب حاكم مصر نفسه رباً للعائلة ومسؤولاً عنها ، هذا في الوقت الذي ينبىء فيه الوالي الجديد بانتصارات ابنه وبسالة جنده ، وكما يحلل السبب في زف تلك الأخبار وذلك حتى يموه عما في صدره « بالنسبة للخوة والمودة قد بادر بإعلان هذه البشرى »[٧٤] ويبلغه بما التجأ إليه الشريفان يحيى وعبد المطلب في مكـة وأن عملهما ضـده قد انقلب عليهمـا ويبين كيف تمت هزيمتهمـا ويعـدد القتلى والأسرى[٧٥] . وعليه انفتحت أبواب الهدايا ، فيرسـل والي دمشق إلى باشا مصر « عشرة رؤوس من الخيل »[٧٦] . ليبرهن على حسن العلاقة ، وسرى هـذا الأمر على كثيـر من ولاة الشام ، يبعثـون بالخيـل وترد مصـر بالأرز والبن والسكر والشعير « محسوبة على مراسم المحبة »[٧٧] . وشعر الولاة بما يقدمـه حاكم مصر من مساعدة لهم وكيف أن كلمته مسموعة وقوته منصورة ، فـطمعوا في المزيد ، فعندما قام الأكراد بحركاتهم المضادة ، طلب والي ديار بكر النجدة من مصر التي تمثلت أمام نظره في الأموال ، وهنا يعتذر محمد علي ويرجع عدم قدرته للمأموريات الجسيمة المحولة عليه من قبل الدولة[٧٨] .

وبذلك أصبحت مصر تمثل الحماية الكاملة للشام ، هذا في الوقت الذي استنـدت فيه على المؤيـدين والمدافعين عن وجهـة نظرهـا ، ولكن لم تستمـر الأحوال كما هي ومثلما أراد عاهلهـا ، فقد كـان بديهيـاً أن يخلق هذا الـوضع الجديد وبعد أن بدأت أقدام مصر ترسخ على أرض الشام موقفاً معاكساً يتولى السلطان قيادته ، خاصة وهو يعلم جيداً طموح واليه على مصر بل وأطماعه أيضاً والتي يمكن أن تصـل إلى إمكانيـة إسقاطـه من على عرش الخـلافـة . وهـذا

الموقف النفسي سيستمر طوال فترة الدراسة وسيكون من العوامل التي هدمت الكيان المصري حتى لا يعاوده مركز الصدارة ، وحيكت المؤامرات ووجدت الأرض الخصبة لدى عبد الله باشا الذي كان قد بدأ الحقد يزحف إلى قلبه من ناحية محمد علي لما وصل إليه من قوة ومجد وشهرة ولقدرته على تكوين العلاقات مع حكام الشام وخاصة الأمير بشير ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن ضعيف الشخصية لكنه أمام محمد علي صعر خده وتنازل عما اعتبره أنه يقلل من قيمته ، وأخيراً ملأه الإحساس بأن الوقت قد حان ليسترد مكانته قبل أن يستحوذ عليها محمد علي رويداً رويداً .

وبدأت العلاقات بين الطرفين تدخل إطاراً جديداً في الشكل والمعنى لتعطي في النهاية سمة العداء ، والتحمت المسببات التي جعلت كل منهما يعلن سخطه على الآخر ، وبعد أن اختمر في ذهن حاكم مصر وسيطرت عليه الرغبة في تنفيذ مساعيه وتحقيق طموحه في الشام خاصة عندما وضع أمامه الاعتبارات التي رأى فيها سبيلاً لنجاحه إذ كان يغمره الشعور بانتصاره على الدولة العثمانية التي أصبحت مطمعاً للدول الأوروبية ، ومن ثم آمن بأن يعيد للمنطقة صحوتها ، ويفرض شخصيته عليها ، ولم يضع الاعتبار الكافي لرد الفعل الأوروبي .

وحان وقت التنفيذ ، خاصة عندما أقدم عبد الله باشا ـ مستنداً على ركيزة في إجراءاته ـ على المعاكسة ، فهو يعي منذ اللحظة الأولى ما يجري وراءه والي مصر ، وفي الوقت المناسب يحول دون تحقيق السعي حتى في مواقف الحاجة إليه ، فأثناء مباحثات العفو عنه أراد محمد علي أن يكون له حزباً داخل عكا فأرسل وفداً محملاً بالأموال لاستمالة المدينة ولكن لم تنجح المهمة إذ نصب لهم عبد الله باشا المناصب خارج المدينة(٧٩) . كما وقف عائقاً أمام وصول عقل التوت من لبنان إلى مصر بالإستيلاء عليها عنوة ليقف أمام السياسة المصرية(٨٠) وساعد على تهريب التجارة من الجمارك المصرية وتحويلها عن طريق سيناء ، وابتز التجار المصريين ، هذا بالإضافة إلى احتضانه من كان مضطراً ـ نظراً لسياسة محمد علي الداخلية في مصر ـ إلى الفرار والإلتجاء

لمنطقته[٨١] ، فهناك ستة آلاف من فلاحي الشرقية تسحبوا وعبروا الحدود إلى القدس ونابلس وغزة للتخلص من الأنظمة التي فرضها الوالي عليهم والخاصة بالسخرة والضرائب والتجنيد . واستشاط محمد علي غيظاً من تلك التصرفات ، فأعطى الأمر لابنه بإرسال القوات إلى جهات « قطية ، مغارة ، عجرون » وذلك لإقامة حد يمنع فرار المصريين إلى هذه الجهة[٨٢] ، وبعث إلى والي صيدا يبين لـه أهمية وضـرورة العمل على إعـادة الفـلاحين لقـراهم ويـطلب التنبيـه على المشايخ بتلك المناطق بعدم احتجاز أي منهم « وبأنه حال تجاسرهم على حجز المـذكـورين يضـطر لتعيين مخصـوصين لجلبهم من الفـلاحين المصـريين المذكورين لهنا وتأديبهم »[٨٣] ، وطلب الوعد بعـدم تكرار مثـل ذلك الأمـر ، وطالبه بالدين الذي كان عليه أن يدفعه .

واستمرت حرب الكلمات ، وجاء جواب عبد الله باشا بأن المصريين من الـرعايـا العثمانيين ولهم حق الإقـامة في الأرض العثمـانيـة التي هي مفتـوحـة للجميع ، وذكّر والي مصر بأن تدخل كل منهما في شـأن الآخر يغضب البـاب العالي ، وأن عليه أن يستصدر أمراً من السلطان بشأن رجوع الفلاحين إذا أراد عودتهم ، فكان ذلك بدايـة الصدام بين الـطرفين ، فهدد محمـد علي وتوعـد وأعلن أنه سيعيدهـم جميعاً ومعهم عبد الله باشا[٨٤] . وحاول الأمير بشير تهدئة الأجواء ولكن كان كلا الطرفين قد أخذه التعنت والشدة ، ولم يقبل عبد الله باشا التهديد معتمداً على تاريخ عكا في الصمود إذ قال « إذا كان نابليون الأول أعظم قواد العالم عجز عن امتلاكها فهل يقدر محمد علي باشا عليها ؟ »[٨٥] ، واشتد الجفاء ووصل إلى ذروة منتهاه ، وهنا قرر حاكم مصـر كسـر قـوة عبد الله بـاشا وتحقيق رغبـة احتواء الشـام وذلك بعـد أن رتب أموره واجتـذب إليه المشـاعر بالإضافة إلى أنه كان واثقاً من تأييد العناصر المسيحية له وانضمامها لجـانبه ، ومن هذا المنطلق أشهر سيفه ليأخذ بالقوة ما فشل في الحصـول عليه بـالأموال والسياسة .

وقدمت الظروف نفسها لتكون عـاملاً إيجـابياً في نجـاح تخطيط محمـد علي ، وتمثلت في الحيـاة التي كان يعيشهـا الشام ، ومعـروف أن لـه سمعتـه

الخاصة ، إذ جعلت له الطابع المتميز عن المناطق المحيطة به ، فاستراتيجيته وطبوغرافيته وأهميته الدينية ، بالإضافة إلى تاريخه أعطاه نوعية جديدة أثرت في تكوينه البشري ، فضم بين جناحيه التنوع العنصري واللغوي والعقائدي ، وهناك بجوار العناصر السامية ، الأكراد والسريان والأتراك والبشناق والكريتيون والألبان والأرمن والأوروبيون[٨٦] . ونتج عن ذلك الخليط اختلاف في اللغة والدين والعادات والتقاليد ، وكان من الصعب على هذا المجتمع أن يربطه سياج من الوحدة الطبيعية ، لذا فتحديد الوجود البشري يعتمد على التقسيمات الدينية التي أصبحت المقياس للحصر في هذه المنطقة ، فالديانة تحتل مركزاً مرموقاً مثلها مثل الجنس في مصر الذي ينتسب تبعاً لميلاده كتركي أو عربي ، بعكس الأمر في الشام ، فالتركي والعربي على قدم المساواة وإنما التفرقة هي بين المسيحي والمسلم[٨٧] ، وجعل هذا الاختلاف كل طائفة تتعصب لعقيدتها وبالتالي ترغب في أن تكون لها حكومتها الخاصة[٨٨] .

وقد تباينت التقارير الرسمية في رصد السكان ، لذا فكان توخي التوسط ما اتبع في هذه الدراسة ، فبلغ المسلمون ٩٩٧,٠٠٠ نسمة ، والبدو ٢٢,٠٠٠ ، والمتاولة واليزيديون ١٧,٠٠٠ ، والدروز ٤٨,٠٠٠ ، والكاثوليك والموارنة ٢٦٠,٠٠٠ ، والأرثوذكس ٣٥,٠٠٠ ، واليهود ١٧٥,٠٠٠ نسمة ، وبذلك يشكل الجميع ١,٨٦٤,٠٠٠ نسمة[٨٩] . والمسلمون السنيون كادت مذاهبهم تنحصر في الشافعي وأبي حنيفة ، وانضم تحت لواء الشيعة المتاولة والعلويون والإسماعيليون . أما الدروز فلهم من الأسرار ما يحفظونها في صدورهم وتجمعهم في إطار موحد ، ويعتبرهم البعض في عداد المسلمين بينما يرى البعض الآخر أنهم أنصاف مسلمين ، وهناك النصيريين وهم أصحاب عقيدة مختلطة تطغى عليها الوثنية[٩٠] . وتمثلت الطوائف المسيحية في الكاثوليك والأرثوذكس والموارنة ، فدخل تحت الأولى الروم والسريان واليعاقبة والأرمن واللاتين وجاهدت فرنسا في إسباغ حمايتها الدينية عليهم ، وضمت الثانية الروم والأرمن واليونانيين والأقباط والأحباش ، أما الثالثة فاعتبرت أهم طائفة لدورها البارز في المنطقة ، وأيضاً أدخلتهم فرنسا في كنفها وكان لهم

الموقف الواضح أثناء الحروب الصليبية[٩١] وأخيراً لم يكن لليهود الوجود العددي المدعم ولكنهم مثلوا دوراً واضحاً في حياة المنطقة[٩٢] .

وخلق هذا الحشد المتباين طبيعة تمثلت في العداوات والمشاغبات والمشاحنات التي فرضت نفسها على تلك الأرض لتتبلور في الفيضانات المتكررة من القلاقل وكثيراً ما يصاحبها الثورات ، فأي اعتداء حتى ولو بالكلمات يقابل فوراً بالسلاح ، يحدث هذا بين أهالي القرية الواحدة خاصة في المناطق الجبلية ، وقد يصل الأمر إلى قيام النزاع بين أخين ، فيكون كل منهما حزباً ومعسكراً يحارب به الآخر إذا ما اختلفا[٩٣] . وعلى هذا تأصل التعصب الذي لازمته الإقليمية والميول الإنفصالية ، ومما لا شك فيه أن الظروف السياسية التي خضع لها هذا المجتمع ساعدت على المزيد من النمو لتلك الأوضاع .

وبالنسبة للإدارة ، فإنه منذ بداية التاريخ الحديث خضع الشام للدولة العثمانية التي قسمته إدارياً إلى باشوية حلب وشملت ألوية أدنة ، باليس ، بيره جاك ، حلب ، عزيز ، كليس ، معرة النعمان ، باشوية الشام أو دمشق وضمت ألوية دمشق ، القدس ، غزة ، نابلس ، عجلون ، صفد ، صيدا ، بيروت ، الكره ، الشوبك ، وباشوية طرابلس واحتوت على ألوية طرابلس ، حمص ، حماة ، السليمية ، جبلة[٩٤] . وفي عام ١٦٦٠ أعيد التشكيل وأضيفت باشوية صيدا أو عكا ، وضم إليها بعض المناطق من باشويتي الشام وطرابلس ، وأعطى حكم جبل لبنان في معظم الأوقات لأمرائه حيث كان له نظامه الخاص[٩٥] .

وكان على كل باشوية وال هو في الغالب رجل عسكري تركي يمثل السلطة الاسمية للسلطان وهدفت الدولة من وراء هذا التقسيم توزيع السلطات حتى لا تعطي الفرصة لتحكم شخصية قوية ، ولكن في بعض الأحيان ونظراً للوقوف أمام ما يهدد الدولة أو لفرض سلطان بعض الباشوات يكون ضم أكثر من باشوية مثلما حدث مع أحمد باشا الجزار عندما جمع في يده حكم باشوية عكا والشام[٩٦] ، وعبد الله باشا حينما أضاف بقسوته وصلابته وصرامته أقسام نابلس

والقدس إليه وفرض سلطته الإسمية علي لبنان[٩٧] ومن المفروض أن يخضع الوالي لأوامر الباب العالي فهو يمثل سلطته ، وقد تفاوت ذلك تبعاً لقوة وضعف الوالي . وبجوار الباشا كان هناك في دمشق قائد عام « مشير العرضي الهمايوني الخامس » واختص بالإدارة العسكرية[٩٨] ، وعليه إخضاع المنطقة .

وكثر السعي في الآستانة للحصول على مناصب الولاة ، وكان الثمن غالياً ، ففي تقرير لأحد قناصل البندقية يذكر أن المنصب يدفع فيه من ٨٠ ـ ١٠٠ ألف دوكا[٩٩] ، وما يليه من مناصب يخضع لنفس النظام ، هذا بالإضافة إلى الهدايا التي فرض عليهم تقديمها إذا أرادوا المزيد في البقاء والتوسع في السلطة ، فمعروف أن أمر تعينهم وعزلهم يصدر من السلطان ولمدة عام واحد ، لذا لا بد من التعويض بأضعاف ما قدم « وكلهم إذا جاءوا البلد الذي عينوا له يسلبون النعمة ويعرقون اللحم ويكسرون العظم »[١٠٠] أما عن الألوية ويطلق عليها سناجق أيضاً ، فهناك المتسلم ، وهو يدير اللواء ويجبي الأموال للدولة ، والمتصرف الذي يتولى اللواء على سبيل « المالكانة » أي قدمته له الدولة مدى حياته وله كل أمواله مقابل مبلغ معين من المال يدفعه سنوياً ، والمحصل ومهمته جمع الأموال[١٠١] .

ومع ضعف الدولة العثمانية ، فقدت السيطرة الكاملة على ولاياتها ، وأغراها الذهب الذي اعتمدت عليه في وجودها ، وأصبح من يجد في نفسه القوة يدخل في صراع مع رجال الدولة ويستحوذ على ما يسعى إليه ، وأحياناً لا يدوم له الحال[١٠٢] . وسادت القلاقل والفوضى بسبب سوء الإدارة وتحكم رؤساء الجند مما أعطى الفرصة لعلي بك الكبير حاكم مصر للإستيلاء على الشام ، ولكن لم يستمر له الأمر طويلاً . وانعكست الظروف السيئة على المجتمع ، فعلى سبيل المثال وقبل استيلاء الدولة العثمانية على حلب كانت قراها ٣٢٠٠ قرية فانخفض عددها في القرن الثامن عشر إلى ٤٠٠ قرية ونزل عدد سكانها من ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف إلى ٧٠ ألفاً « وهام الفلاحون على وجوههم في المدن والجبال »[١٠٣] . وعلى نفس النمط باقي الولايات .

وازداد الحال تدهوراً ، وفرضت المظالم ، وأسهم الجزار في وجودها ، وارتفعت الأصوات تئن من جراء تصرفاته ، ولكن الغلبة له دائماً « وكان كل سنة يقتل في قلعة دمشق بدون تحقيق أناساً ، وقد قتل في إحدى السنين مائة وستين رجلاً خنقاً وذلك في ثاني سنة من ولايته »[١٠٤] . وتعددت الوقائع وكثرت الأحاديث عما ألقاه على عاتق الأهالي[١٠٥] ، وتحكم في الاقتصاد واختلفت طرقه في ابتزاز الأموال ، وسعى لكل منفذ ليدخل منه ويحصل على ما هو ليس بحاجة إليه « فإذا وجد قتيل بأحد الأنهر فيلحقون جميع القرايا التي تشرب من ذلك النهر ويأخذون منهم مالاً عزيزاً »[١٠٦] .

هذا في الوقت الذي استمر الجنود في شغبهم واعتداءاتهم المتكررة وسلبهم ونهبهم بل وقتلهم للوطنيين[١٠٧] ، واشتدت القسوة بتعرضهم لما أقدم عليه بونابرت ، ورغم ذلك لم يخفف الجزار من سطوته ، واشترك معه باقي الباشوات في هذا الميدان ، يعملون لحسابهم ويكتنزون الذهب والفضة يضغطون في تحصيل الأموال « ويشتط العمال في طلب المال من المصادرين ويطوفون بهم في المدينة فيضطرون إلى بيع جميع ما يملكون ليكف عنهم ، ووصل الحال بالأغنياء إلى التسول »[١٠٨] .

ومضت الصراعات بين الولاة تأخذ مجراها حيث تولد التنافس والغيرة بينهما ، وأصبحت الدولة العثمانية تحرك البعض ضد الآخر ، وتمكن عبد الله باشا من اكتساب الجولة عقب حكمه لباشوية صيدا ، وظهرت شخصيته واستقل بوجوده وفرض سلطانه ، لكن ما لبث الأمر أن انتشرت الاضطرابات وتولى يوسف باشا كنج ولاية دمشق عام ١٨٠٧ ، ولم يدم له الأمر إذ انحرفت عليه الدولة وبدلته بسليمان باشا الذي ساءت الشام في عهده[١٠٩] . واستمر الحال على هذا المنوال ، وإذا تصادف وجاء وال عادل يكون نصيبه العزل . وعلى ذلك أصبحت الولايات الشامية يسودها السخط والقلق وعدم الاستقرار من جراء فساد هذا الحكم ، بالإضافة للحروب الأهلية وهجمات البدو والأكراد والتركمان وقلما كان الباشوات يتمكنون من المحافظة على الأمن[١١٠] .

وكانت دمشق أكثر المناطق التي عاشت الفوضى التامة ، ولها من الأهمية الاستراتيجية والدينية والثقافية والاقتصادية ، لذا وضحت فيها حركات التمرد والثورات ، ففي ٢٤ يناير ١٨٣١ قامت فيها الثورة ضد واليها داود باشا الذي فرض المظالم عليها والتي ارتكزت في كثير من الأحيان على الضرائب الجديدة ، كضريبة الصليان التي اتسعت لتشمل « عوايد متسلمين ووجوه وخدام ومصارف وغيره »[١١١] . ووزعت على الجميع ، كما ألزم بها أصحاب الحوانيت[١١٢] . وكان للباب العالي يد فيها إذ أصر عليها السلطان محمود الثاني ، وعندما رفض البعض دفعها ورضخ الوالي عزلته الدولة وعينت سليم باشا بدلاً منه ليمارس الضغط المعهود ، وفي البداية استخدم الوالي جبروتة ، فأرسل الجند فقامت بواجبها المعتاد خير قيام وعلى أثره انتفض الأهالي وقابلوا القوة بالقوة والعنف بالعنف وانتهى الأمر بنجاح الثوار في اغتيال الوالي[١١٣] . وهناك بعض الآراء تنسب هذه الحادثة إلى محمد علي وأنه أقدم عليها لتسهل له أمر دخول الشام ، والبعض الآخر يرى أن وراءها عبد الله باشا[١١٤] . لكن مما لا شك فيه أنها تعبير عن معاناة الدمشقيين من سياسة الولاة .

ولم تقل حلب عن مثيلتها في الفوضى والصراع والتشابك بين أهلها ـ وهم من الأشراف ـ والجند[١١٥] ، حكمها محمد باشا وعرف عنه بلادته وجموده وترك المقاليد للمقربين إليه وأصحاب الثروة الذين حصلوا على الرشاوى ومارسوا سلطتهم على الأهالي وأذاقوهم الذل والعذاب[١١٦] ، هذا بالإضافة إلى ما يمكن قوله بأن حلب مزقت بتعدد المذاهب فيها[١١٧] .

وفي وسط الشام خضعت نابلس لحكم الشيخ حسين عبد الهادي وهو من أهل البلاد عينه الباب العالي ليضمن هدوء المنطقة ولكن لم يمكنه عبد الله باشا من الاستقرار وربط بينهما العداء مما جعل شيخ نابلس يلوذ بحمى إبراهيم وكان له نعم الدليل ومفتاح الطريق في الشام[١١٨] . وقد ماجت نابلس بالثورات بسبب الضرائب التي طلبتها الدولة تباعاً ، وكان الولاة يتعهدون بدفعها ويقومون بجمعها وكما يحلو لهم ، والنتيجة شق عصا الطاعة عليهم[١١٩] ، ومما يذكر أنه كانت هناك ضرائب غير الرسمية لا تدخل خزينة الدولة وإنما هي للولاة وكبار

الموظفين[١٢٠] . وعلى هذا سرت الثورات في كثير من المناطق ، ففي بيروت لم تخمد إلا بعد قطع ٩ رؤوس من الثوار وإرسالها للآستانة ، وفي القدس قضي عليها وتم « فتح قلعة القدس وتأديب أهاليها الذين تجاهروا بالعصيان ضد الدولة »[١٢١] .

أما عن طرابلس ، فكانت مسرحاً لحكم فوضوي قاده مصطفى أغا بربر ، فحرض الطرابلسيين على الثورة مما ترتب عليه إسقاط الوالي التركي وقتله هو وأقاربه وأتباعه[١٢٢] ، ولكن لم يستقر له الأمر إذ نازعه عبد الله باشا مستنداً على السلطان مما جعله يلجأ لحاكم مصر ويكون عوناً لإبراهيم في إعداد وتهيئة الأجواء قبل دخوله للمدينة[١٢٣] .

وتحكم أبو غوش في الطرق بين نابلس وغزة والقدس وفرض الأتاوات على التجار بل والأشخاص القاصدين بيت المقدس ، ومن صرامته أن من يمتنع عن الدفع يسجن حتى يقوم أهله بتسديد ما عليه ثم يفرج عنه[١٢٤] . ولم تكن المراكز الشمالية في عنتاب وأدنة أحسن حالاً مما سبق ، فالحدود مفتوحة لسطو البدو لذا اعتبرت من المناطق المسلحة حيث لا بد من أن يدافع أهلها عن أنفسهم وعليه أصبحت مسرحاً للدماء[١٢٥] . ولم تقتصر اعتداءات البدو وهجماتهم على تلك المنطقة بل مارسوا نشاطهم على جميع المناطق ونهبوا المسافرين والقوافل وهددوا القرى والمزارع وسلبوا المحاصيل والمواشي[١٢٦] وكان لذلك أكبر الأثر على الأرض وخرابها والأمن واستقراره .

وإذا انتقلنا إلى لبنان نجد الأمير بشير صاحب الأمر فيه رغم تبعيتها لولاية صيدا ، وما عليه إلاّ أن يدفع الجزية لها ، وكان صاحب إيديولوجية متقدمة ، أراد أن يحتذي بالأمير فخر الدين المعني ، محاولاً السعي لاستيراد المدنية الأوروبية ، واتفق في هذا مع محمد علي ، ولكن لم تتح له الفرصة حيث لا يملك أن يفرض الأمر على أتباعه الذين عملوا على الحد من سلطته ، هذا وإمكانياته المادية لم تكن تساعده على تحقيق أهدافه[١٢٧] . ويحتوي جبل لبنان على ٤٥٠ ألف نسمة منهم ٣٧٠ ألف مسيحي ماروني ، ٧٠ ألف درزي ،

٦ آلاف متاولة ، ٤ آلاف مسلم[١٢٨] . وكان الأمير بشير مسؤولاً عن توريد الميري للوالي ، إما أن يقوم بجمعه بنفسه من المقطعجية والشيوخ أو يمنح أحدهم التصرف في المنطقة « مقابل دفع أموالها وعرض أمورها على الأمير »[١٢٩] . وشكل هؤلاء قوة إقطاعية ولعبوا دوراً في ميزان القوى بين الأمير ومنافسيه ، كما غالوا في جمع الأموال من الأهالي لدرجة أن الميري كان يحصل أكثر من مرة[١٣٠] . وشكلوا شوكة عانى منها حاكم الجبل الذي لم ينقذه إلاّ التحالف مع مصر التي نصرته على أعدائه داخلياً وخارجياً .

وعانى المجتمع الشامي من النظام الإقطاعي الذي اتسعت مساوئه بعد أن أصبحت له ركيزة قوية ، واعتمد على التقسيم الطبقي ، كما ساد نظام الإلتزام ، ومعروف أن أراضي الشام تعتبر في حوزة السلطان ، وأنيطت إدارة الولاية وزراعتها للوالي ، وتعاون معه الملاك الإقطاعيون الذين تحكموا في جمع الأموال الخاصة بالميري والضرائب ، وأعطى لصاحب المقاطعة الإذن بالسجن والضرب[١٣١] ، والحق في استخدام القوة المسلحة لجمع الأموال وكثيراً ما استخدمها لأغراضه الشخصية ولطموحه في توسيع حدوده ، وله امتياز زراعة المقاطعة بأكملها وله أن يؤجرها للفلاحين ومنهم من امتدت أملاكه إلى مقاطعات عديدة[١٣٢] . وشكل العامة أدوات الإنتاج لأصحاب الإقطاعات ، يفلحون الأرض أو يرعون الماشية أو يعصرون الزيت والكروم أو يستخرجون الحرير[١٣٣] .

وتجلى هذا النظام بصورته الكاملة في جبل لبنان وفشلت مساعي حكامها في القضاء عليه أو حتى التقليل من غلوائه ، واستمر الشام يعاني من الملتزمين والمقطعجية طوال فترة الحكم العثماني ، وفرضت العبودية نفسها ، فكان الفلاحون يأتمرون بمشيئة أسيادهم ، لا يمكنهم الخروج من القرى ، وإذا تصادف وسمح لهم فيجب عليهم العودة في الميعاد المحدد لهم وإلا ردوا بالقوة ، وإما يجلدوا أو يسجنوا أو يقتلوا ، فالسيد هو الحكم وهو القاضي وهو المستبد ، والعبد يأتمر ولو مظلوماً ، وفوق ذلك فهم محملون بالضرائب فعليهم أن يدفعوا ضريبة العشر ورسم الأعياد والخميس وضريبة طواحين الماء بالإضافة

إلى ضرائب متفرقة ، وعلى هذا تراكمت عليهم الديون ، وإذا طلبوا قروضاً من التقاوى أو سلفاً حتى الحصاد ترتفع فوائدها ، كما فرضت على سكان الإقطاعات ضرائب التجارة والصناعة وضرائب شخصية على غير المسلم[١٣٤] ، واستمر النظام الإقطاعي يرتع على أرضه الخصبة حتى طعنه الحكم المصري وأنقذ الشام منه .

أما عن الاضطهاد فقد أجمع معاصرو تلك الفترة والذين سجلوا أحداثها على أن أهل الذمة لاقوا أنواعاً منه وعددوه وأظهروه بالصورة التي تتنافى مع طبيعة الإسلام السمحة ، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن المجتمع على اختلاف عناصره وديانته قد عانى الكثير ، ولم يكن أهل الذمة بمفردهم والباقي يرغد في العيش ، فالقسوة سادت على الجميع وغمرتهم ، وإن حملت بين طياتها بعض الثقل على غير المسلمين ، فيقول شاهد عيان « وكانت القلاقل والثورات والاعتداءات متواصلة على التتابع ومعظمها يقع على المسيحيين وأهل السكينة من فقراء المسلمين وكان أكثرها يقوم به الجند »[١٣٥] .

ولم يحصل المسيحيون على مناصب مهمة أو وظائف عالية ، وكل ما أمكن الوصول إليه الوظائف الكتابية ، فأمسك بها الكاثوليك في عكا وصيدا وصور وبيروت[١٣٦] . ومال الجزار عليهم وقام بإجراءاته ضدهم ، فأخرج الأجانب من بيروت واستولى على كنائسهم وحولها لأغراض أخرى ، وعندما أحست الآستانة بما يقومون به في وسط هذه الأجواء الفاسدة أمرت والي دمشق « أن يقتل المفسدين من كبراء طائفة الروم »[١٣٧] . ومنع المسيحيون من شرب الخمر ومن الدخول للحمام إلا يومين في الأسبوع ، وفرض عليهم ارتداء الزي الأسود الطويل وأن « النصارى تكرم الإسلام ولا يرفعوا أصواتهم عليهم »[١٣٨] ونرى درويش باشا يعاود مرة أخرى ويصدر مرسومه بالتأكيد والالتزام بالزي الخاص وعدم التشبه بزي المسلمين ، وينذر ويهدد ويحذر من العواقب « وتنبهوا عليهم لا يلبسوا إلا ملبوس أزرق وعمامة زرقاء ونعال أسود »[١٣٩] ، كذلك منعوا من ركوب المطايا إلا بطريركهم .

وبذلك أعطيت المسببات ومهدت الأرض لإمكانية إقامة فتن طائفية ، وحدثت عدة حوادث أثبتت ذلك(١٤٠) ، مما جعل المسيحيين يقفلون على أنفسهم حتى لا يتعرضوا للأخطار « ولا يحسن الإنسان يطلع من بيته وإذا طلع تحت اللزوم إلى السوق ، فالبعض يتشلح والبعض يقطعوا قاطعيتهم أهالي البلد ، وبقي هذا الضيق على النصارى ثمانية أيام لا يقدروا يطلعوا من بيوتهم كلية »(١٤١) .

وكانت أحياناً قناصل الدول تتدخل لدى الباب العالي لتخفيف الضغط المالي الذي يقع على المسيحيين مثلما فعل القنصل الفرنسي في الآستانة عندما فرض علي باشا على « وكيل الافرنج » بالقدس فوق ما هو مقرر عليه ، فأعيد له بموجب فرمان(١٤٢) ، كذلك صدر الأمر العالي إلى عبد الله باشا بعدم تحصيل رسوم إضافية على الأرمن « النهي والتنبيه بعدم أخذ أدنى شيء من الملة لا بوجه هدية ولا عوائد ومشدد مضمونه السامي بالتحذير من المخالفة التي عواقبها وخيمة »(١٤٣) . لكن كانت هذه إجراءات وقتية وسيطر التعصب الديني على ما عداه في ظل السياسة التي فرضها الولاة . ونال القناصل نصيبهم في ذلك ، فاعتراهم التحقير والمهانة واقتصر وجودهم على المدن الساحلية ولم يتعدوها للداخل إذ حرم عليهم ذلك .

وبطبيعة الحال لم يسلم اليهود من الضغوط والمعاملة السيئة ، فقد أصدر الجزار أمره بمصادرة بعض صيارف دمشق من اليهود في حيهم ، وبينما قتل بعضهم ومات البعض الآخر في السجون نتيجة التعذيب « والذي صار بحارة اليهود مهول جداً وكبسوا البيوت وصار ضرب ونهب وشنقوا لحاماً يهودياً على باب دكانه »(١٤٤) . وجاء عبد الله باشا ليمضي في نفس السياسة « فقتل المعلم حاييم اليهودي »(١٤٥) ، وقد تعرض غيرهم لهذا « ونال مثل ذلك بعض أغنياء الأهالي على اختلاف مذاهبهم وبدأ القتل والصلب وقطع المناخير وحبس خلق كثير وجرم الأبرياء وهرب الناس هائمين »(١٤٦) ، معنى هذا أن التعذيب شمل الجميع .

وأصبح المجتمع يئن بجميع طوائفه بعد أن طفح به كيل الإستياء ، وألقت الفوضى والفساد بظلالهما عليه ، ومثل صورة بائسة في ظل الحكم العثماني شابتها المساوىء ووضحت في أركانها المظالم ، وذلك مما مهد السبل وأعطى التسهيلات لنجاح المهمة المصرية .

وبعد أن عقدت نية حاكم مصر ، وأُعدت الظروف ، وتسببت الأسباب ، كان الإقدام على ضم الشام إلى مصر ، ومضى الاستعداد على قدم وساق لتحقيق ما بيت له مسبقاً ، وأعدت الحملة المصرية في نوفمبر ١٨٣١ وفقاً للنظام الحديث الذي تكون الجيش على أساسه ، وصحبها الأسطول بعد أن أعيد تجديد بعض قطعه عقب احتراقه في نفارين وذلك لضرب الحصار على السواحل الشامية ، والوقوف أمام الأسطول العثماني ، ومنع أية اتصالات يمكن أن تتم بينه وبين الشام ، واعتمدت القيادة العليا على إبراهيم صاحب الانتصارات الحربية ، وكان قادته المساعدون على المستوى الحربي الجيد أمثال عباس باشا وإبراهيم باشا يكن وسليمان باشا وأحمد بك المانكلي ، هذا بالإضافة لوجود الخبراء الأجانب بصحبة القوات المصرية ، كذلك اصطحب إبراهيم معه حنا بحري للإستفادة بخبراته[١٤٧] . وزحف الجيش عن طريق العريش ، والأسطول سلك مياه المتوسط فوصل إلى يافا ، وبدون حرب أصبحت المنطقة من غزة إلى يافا في يد المصريين ، وأعلنت خضوعها وحضر متسلموها وشيوخها وقلدهم إبراهيم أمر الحكم وألبسهم الخلعة الدالة عليه[١٤٨] ، وغدت تلك قاعدة في السياسة المصرية أي تسليم أهل البلاد من الأتباع والمؤيدين دفة الحكم .

وفي أثناء اللقاء بين إبراهيم وأعيان يافا الذي تم في الميناء اتضح رغبتهم بل وترحيبهم بالوجود المصري وأفاضوا في شرح الإجراءات القاسية التي يقدم عليها عبد الله باشا[١٤٩] . وعقب الإستيلاء على حيفا صار اتخاذها قاعدة للأعمال الحربية وبعد أن سلمت القدس ونابلس وطبريا كان التقدم إلى عكا فحصنها واليها وحاول أن يستمد العون من أتباعه ، فكتب للأمير بشير يستنجده

ويحاول إغراءه بإعطائه المزيد من السلطة[١٥٠] ، هذا في الوقت الذي أرسل له إبراهيم يطلب منه التسليم متسامحاً حيناً ومهدداً ومتوعداً حيناً آخر[١٥١] ، لكن لم تسفر المساعي عن تحقيق الهدف .

ووقف الأمير بشير موقف المتفرج في البداية إذ كانت له سياسته ، فرغم يقينه من القوة المصرية إلا أنه لم يندفع بانضمامه إلى إبراهيم وآثر الإنتظار حتى ينجلي الموقف ولكن مالت نفسه للتحالف مع عبد الله باشا[١٥٢] ، وقد اتضح ذلك عندما تأزمت الحالة أمام عكا . وهنا أجبره محمد علي على اتخاذ الموقف الصحيح خاصة وهو يعلم ثقله وقيمة مساعدته في تلك الظروف ، فأرسل إليه يلومه على سلبيته ويدفعه للتقدم إلى عكا ويبين له أن موقفه يدل على « تقلب قلبك بين الطرفين وذلك أنه تقول في ضميرك ولا تربص حتى تنتهي مسألة عكاء » ثم يهدده بسوء العاقبة « فإن تأخر عن التوجه بمعية ابنه تبدل المحبة بالإغبار عليه وينذر بأنه إن امتثل لنصحه هذا فبها وإلا يرسل له خمسة آلايات جهادية من عسكرية مصرية ويمحو بهم أثر جبل الدروز »[١٥٣] .

وجاء جواب الأمير وأوضح خلوص نيته ، وتبع ذلك رد محمد علي بملاطفته والذي اصطحبه « جوز طبنجات ذهب وسيف ذهب »[١٥٤] . ولم يبطىء الأمير وأعلن موقفه الإيجابي مع مصر ، ولم يكتف بذلك بل نصح الشيخ حسين عبد الهادي حاكم نابلس بالانضمام لمصر ولديه الخلفيات ، وانخرط الأمير ورجاله مع إبراهيم وتوحدت الجهود من أجل إسقاط عكا[١٥٥] . وعلى الفور فوض للأمير حكم جبل لبنان فدعم موقفه ضد منافسيه ، وأمره إبراهيم بالمحافظة على الأمن والعمل على راحة الأهالي[١٥٦] . ومضى في العمل على تحقيق الهدف المصري في إطار التعاون المشترك .

وفي أثناء حصار عكا أعدت الخطط الحربية للقاء الأعداء والإستيلاء على المدن الشامية ، وقد تمكن عبد الله باشا من الإتحاد مع الجنود العثمانيين لمواجهة الهجوم المصري ولكنه فشل في ذلك وانهزم عثمان باشا والي حلب بالقرب من حمص[١٥٧] ، واستمر الحصار مضروباً على عكا في الوقت الذي

توغلت فيه القوات المصرية للداخل ، ورفض عبد الله باشا الاستسلام إلى أن تم الإستيلاء عليها عنوة بعد أن قاومت سبعة أشهر وقبض عليه ، وأعطى الأمان لأهلها وصدر أمر إبراهيم بترميم وإصلاح ما تهدم(١٥٨) . واستدعى لهذا الغرض الفنيين من مصر ولبنان ، ومما يذكر أنه عند دخول القوات قلعة عكا امتدت أيديهم للنهب رغم الأوامر المشددة بالنهي عن ذلك ، لكنهم أوقفوا فوراً وأعيد كل ما استولي عليه بغير وجه حق إلى أصحابه بعد عملية حصر دقيقة(١٥٩) .

وكانت مصر كريمة مع عبد الله باشا فاستقبل مع حاشيته بالإسكندرية كالوزراء ، وعاش في قصر وتعهدت مصر بنفقاته كما حفظت له أمواله ومجوهراته وحريمه(١٦٠) . وأبلغ إبراهيم ولاة الشام بانتصاره وبين حرصه وشفقته على الأهالي ورغبته في صيانة الأعراض والرأفة بالضعفاء(١٦١) . وتباعاً أصبحت مواني الشام كاللاذقية وطرابلس وبيروت وصيدا وصور في قبضة إبراهيم(١٦٢) . وجاء الأعيان والعلماء الذين كانوا قد انقادوا لإغراءات القائد العثماني ليعلنوا خضوعهم للحكم المصري ، فأعطاهم إبراهيم الأمان هذا في الوقت الذي كلف فيه « فرسان العرب الذين بمعيته بأن ينهبوا أموال من لم يأت لمقابلته ويخربوا ديارهم ففعلوا كما أمروا »(١٦٣) ويتضح أنه كان قاسياً على من لا يتبعه ، ومنذ اللحظة الأولى أثبت سطوته وقوته اللتين تخللتهما الرأفة أحياناً ، فنراه يخير الأسرى بين الذهاب لبلدهم أو لمصر أو الانضمام للحملة المصرية(١٦٤) .

ونظمت الخطوات ونفذت الخطط المرسومة بدقة واتقان ، ومضى كل شيء يسير وفقاً لما أعد له ، وكانت الخطوة التالية هي الاستيلاء على دمشق مفتاح الشرق ، وكما تصفها الوقائع المصرية بأنها « إحدى جنات الدنيا »(١٦٥)، وقد ساءت حالتها وسالت الدماء فيها حيث قتل أهلها «سلاح دار واليهم ومهردارة والكتخدا ورجلاً من أقارب الباشا ، وجعلوا خمسة رجال منهم مديرين لأمور المملكة »(١٦٦) . وكتب إبراهيم لأعيان دمشق ينبئهم بقدومه ، وأعلن الدمشقيون رفضهم وقرروا المقاومة ، وبالرغم من ذلك إلا أن

إبراهيم أوصى قواته بأن يخرجوا طلقاتهم للإرهاب فقط ، ولكن عند رؤية الجيش المصري بسلاحه وترتيبه ونظامه استسلموا على الفور وأمر إبراهيم أن تدخل قواته وفقاً لأسلوب معين وكان في المقدمة الأمير بشير ورجاله ، ونودي بالأمن والأمان وسلمت المدينة مفتاح قلعتها للمنتصرين ، وصدرت الأوامر للقوات بعدم الاعتداء أو النهب ، وعلى هذا كانوا يبتاعون بنقودهم ما يلزمهم ، ووفى إبراهيم عهده بحماية الأهالي بكل دقة ، وعفا عن أعيان دمشق الذين اتخذوا طريقاً مضاداً ، فعادوا إلى منازلهم آمنين بعد وساطة الأمير بشير[١٦٧] .

وتم الاستيلاء على حمص وهي من أغنى المناطق بعد معركة مع القائد العثماني وجنده انتصر فيها إبراهيم وأسر العثمانيين ، وفتحت المدينة أبوابها للمصريين ، وخرجت وفودها تهنىء وتبارك وترحب وقدمت الذخيرة لإبراهيم « فأمر بثمنها إلى أصحابها »[١٦٨] ، وذلك حتى يعطيهم الثقة في إجراءاته .

وفي حقيقة الأمر فإنه بتلك الانتصارات التي أحرزها الجانب المصري ارتفعت مكانة محمد علي وابنه ليس فقط في أعين أهل الشام ولكن أيضاً أمام أهالي آسيا الصغرى ، فوضع الجميع آمالهم عليهما[١٦٩] .

ولم يتطلب انضمام باقي المدن الشامية مجهوداً من القوات المصرية ، فتم الاستيلاء على حماه ثم حلب بعد هزيمة قوات السلطان الذي نصب محمد باشا والياً عليها وأعطاه منصب السر عسكر لبلاد الشام وأمده بالإمدادات الحربية الكافية وملكه السلطة الكاملة[١٧٠] ، ولكنه تراجع وانسحب خاصة عندما نفضت حلب يدها عن المساعدة ، فرفض أهلها السماح للمهزومين دخول المدينة أو حتى تقديم المؤن لهم ، وحصنوا القلعة والأبواب ، في الوقت الذي كانوا يعدون أنفسهم للترحيب بالقدوم المصري[١٧١] . وقد أرجع ذلك لما لاقوه من أصناف العذاب على أيدي الأتراك وما يكنونه من عداء لهم[١٧٢] . وحضر لإبراهيم قاضي حلب ومفتيها ووجهائها وعرضوا مشاكل مدينتهم وما يقاسونه من تسلط الأكراد عليم[١٧٣] ، فوعدهم خيراً ، ورتب أمور حلب « وأعاد إليها ميزان العدل والإنصاف والنظام الذي فقدته من زمن بعيد »[١٧٤] ، وجاءت الوفود من

أورفا وديار بكـر تعلن خضوعهـا للحكم المصري ، ورحبت القيـادة المصريـة بذلك « قد أرسل إلى أهالي ديار بكر أمر بـالموافقـة على التحاقهم بـالحكومـة المصرية بناء على عريضة قدموها في هذا السبيل »(١٧٥) . وبـذلك نستخلص بوجه عام بأن أهل الشام وجدوا في التغيير الجديد خلاص المعاناة من الحكم العثماني القاسي ، هذا في الوقت الذي كانت تتردد في الأصداء وعود إبراهيم بما ترتاح له نفوسهم والتي انصبت على نقيض الإجراءات التي خضعوا لها .

واستمـر التقدم المصـري ، وانسحب أمامـه الجيش العثماني ، فضمت بانياس واللاذقية والسـويدية وأنطاكيـة وبيلان والإسكندرونة وطـرسوس ومضى الـزحف تجاه الأنـاضول ثم دخـول أدنة وعنتـاب ومرعش وقيصـريـة ، ودارت المعـركـة على أرض قـونيـة وانتهت بـانتصـار القـوات المصـريـة وهـزيمـة القوات العثمانية في ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ ، وأعقب ذلك الاستيلاء على كوتاهية ، وعليه أصبح الطريق مفتـوحـاً أمـام القـائـد المصـري لـلآستـانـة(١٧٦) ، وعلى طـول هذا الطريق ، وفي كل مدينة يتقدم أصحاب الأمر فيها طالبين الحماية والأمـان « وبعـد أن كان إبـراهيم وجيشه يعـدون غربـاء في سوريـا أصبح قـواد جيوش السلطان وجنودهم الغرباء بل والأعداء »(١٧٧) . وقدمت الشكاوى إلى إبراهيم من هؤلاء القـوم يصفون فيهـا كيف أن ممتلكاتهم وأمـوالهم وحاصـلاتهم « قد أخذت نهباً وخطفاً لعسكر اسلامبول ، وبهذا السبب هرب كل واحد من الفقراء إلى جهة من الجبال والوعور »(١٧٨) ، ويـطلبون الـرحمة والخـلاص من أيدي الظالمين ، ولهذا قدمت المساعدات للقوات المصرية .

وبالرغم من الموقف المشوب بالحذر لمحمد علي تجاه الإفصاح بوضوح عمـا يكنه في صـدره من ناحيـة السلطان العثماني إلا أنـه مع خـطوات التقدم والانتصار في الشام ، وما أقدم عليه السلطان جعله يميل لتحقيق ما يتحرك في أعماقه ، ويكشف الستار ، ويصبح العداء سافراً بين الطرفين ، وقـد ساعـدت الظروف الجانب المصري نظراً للأوضاع السيئة في الشام ، وكان لا بد من رد اعتـداءات السلطان ، فأثيـرت الحرب النفسيـة وسبقت الإجراءات الحـربية ، وخاصة عندما ملك إبراهيم الزمام ، فراح يندد بفساد الحكم التركي وهذا واضح

للعيان ، فما يتفوه به كـان حقيقة واقعـة ، وهاجم السلطان محمـود ودخل من زاوية أمكن لها أن تجد المرتع الخصب وهي التركيز على ما يتعرض له الإسلام من أخطار بتسلط الدول الأوروبية وتحكمها في هذه الشخصية ، وفكر إبراهيم في إسقاط السلطان ، فطرح سؤالاً على ذوي الإفتاء « إذا كان إمـام المسلمين متهماً بعدم استقامته فهـل للمسلمين الحق الشرعي في إسقـاطه ؟ فجـاءه الرد بشرط أن يكون بإجماع ١٢ ألفاً من الأفراد »(١٧٩) . وبذلك أصبح اتجاه الحرب دينياً مقدساً ، وأن مصر المنقذة والمخلصة من هذه المساوىء .

وفي حقيقة الأمر فإن الدولة العثمانية منذ أن وطأت أقدام القوات المصرية أرض الشام استشاطت غضبـاً خاصـة وهي تعلم قوة محمـد علي من ناحيـة ، وطموحه في الإستيلاء على تلك المنطقة من ناحية أخرى ، هذا في الوقت الذي كانت فيه على يقين من ضيق إمكانياتهـا وضعفها ، فـأرسلت لواليهـا في مصر تطلب معرفة الأسباب لإقدامه والكف والتراجع ، فـوافق على شريـطة إعطائـه ولايتي صيدا والشام ، وعرض على السلطان المقابل المادي(١٨٠) . ولم يكن السلطان ليرضى بذلـك ، وهذا الـرفض لم يكن وليد اللحـظة إذ سبق وأفصح عنه . لذا كان لا بد من مـواجهة القـوة المصريـة ، فأعـدت القوات العثمـانية وتقـدمت ، وحـدثت عـدة لقـاءات حـربيـة بين الجـانب المصـري والجـانب العثماني ، ولم يسجل الأخير أي نصر له بل تعرض للخسائـر والأسر والمهـانة والفشل وأخيراً الإنسحاب ، وفي تلك الأثناء صـدرت الأوامر السلطانيـة لأهل الشام تحثهم على مقاتلة قوات عدوه ومساندة الدولة ، كما أذيعت بيانات الولاة والمنحازين للباب العالي تحت نفس المعنى(١٨١) .

وانعقد المجلس الشرعي في الآستانة ، وأصـدر حكمه بتجـريد محمـد علي وابنه من جميع الرتب والمناصب الديوانية وألقاب الشرف الممنوحـة لهما من لدن أمير المؤمنين ثم بقصاصهما مـع سائـر من شاركهمـا في الخروج عن طـاعـة السلطان ، وصـدر الفـرمـان بتـوليـة حسين بـاشـا حكم مصـر وكـريت والحبشة(١٨٢) . فرد عليه محمد علي ـ بعـد أن أعد لـه البيان علمـاء الأزهر ـ

ورماه بالكفر ووزع منشوراً في المناطق العربية وخاصة في الأراضي المقدسة طعن فيه عليه وبعدم صلاحيته للخلافة ، ووجه النداء إلى المسلمين لإنقاذ الإسلام[١٨٣] . وأصبح واضحاً رجحان كفة مصر على الدولة خاصة بعد الفوز العسكري وتعبئة شعور المسلمين ضد الخلافة القائمة ، وما قدمته الإدارة المصرية للمناطق المفتوحة من أنظمة جديدة انتشلتها مما كانت فيه وأدخلتها في إطار من المدنية الحديثة .

وارتفع شأن محمد علي وإبراهيم وصارت لهما القيادة في المنطقة ، ولم يكن هذا الوضع ليريح الدول الأوروبية التي كانت ترى في وجود الدولة العثمانية مربط طموحها ، وأسرعت روسيا تساند الدولة فأرسلت لها القوات إذ خشيت من قوة والي مصر ، هذا في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا تعملان من أجل وقف النفوذ الروسي في الآستانة ، فكلفت الأولى قنصلها بمصر السعي لإنهاء النزاع القائم بين الطرفين ، وكان لفرنسا ميولها لمحمد علي فحاولت حسم الخلاف ، وأرسلت مبعوثاً لهذا الغرض . وعقب ذلك جاء مندوب السلطان ليعرض على باشا مصر صيدا وطرابلس والقدس ونابلس ولكنه رفض وتمسك بالشام بما فيها أدنة ، وبذلت فرنسا مجهودها ، وتحت الضغط تم الصلح وعقدت إتفاقية كوتاهية في ٨ أبريل ١٨٣٣ ، وبموجبها أعطي لمحمد علي ما أراده وثبت على مصر وكريت والحجاز في مقابل إنسحاب القوات المصرية من الأناضول[١٨٤] .

وكان على حاكم مصر أن يدفع ٣٢ ألف كيس[١٨٥] ، ولم يكن السلطان راضياً ، رغم أنه أكبر مبلغ يصله من ولاياته ، وأصر على ٩٠ ألف كيس لكنه عاد ووافق عندما تدخلت بريطانيا وفرنسا ، وكانت ميزانية مصر في حالة عجز ، إذ ما أنفق على حملة الشام بلغ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات[١٨٦] . وقد لجأ محمد علي إلى مختلف الطرق لسداد المطلوب منه للسلطان ، فنراه يجري عقداً تجارياً مع قنصل اليونان وأحد رعاياه بمبلغ ٢٠ ألف كيس يصرف نصفه نقداً والباقي قطناً يحدد ثمنه بالمزاد وحددت العمولة بـ ٥٪ بالإضافة إلى فرق

تحويل العملة بالأستانة(١٨٧) . هذا وكان على الإدارة المصرية في الشام أن ترسل « بدل الهدية » للباب العالي عقب عودة الحجاج وليقسم على « أولياء الأمور » اعتباراً من السلطان فما دونه(١٨٨) .

وعقب الصلح مع مصر، عقدت الدولة العثمانية معاهدة هنكار اسكله سي مع روسيا في ٨ يوليو ١٨٣٣ ، وهي دفاعية هجومية(١٨٩) ، وبها أسبغت الحماية الروسية على الدولة ، فكان ذلك دليلاً على أنها تعد للأمر عدته تجاه مصر ، إذ لم يكن من السهولة أن تقر وتعترف بانتصار واليها عليها ، والتنازل عن أهم ممتلكاتها ، لكن سبق السيف العزل . وعن محمد علي فقد أثبت جدارته وقوته وشخصيته غير أنه في الوقت ذاته كان مولعاً بالحكم الوراثي فلم ينله ، أما بالنسبة للدول الأوروبية فلم ترض عن التوغل الروسي الذي أوجدته المسألة المصرية .

وبدأ كل طرف يعمل من ناحية ، فليست النية خالصة ، والجميع يسعى من أجل مصلحته ، وحصن إبراهيم حدود الدولة الجديدة ، فأنشأ خطاً دفاعياً عند جبال طوروس ، وأقام المعسكرات في الشمال حيث تكنات القوات ، فيكتب وري القنصل الإنجليزي في حلب إلى كامبل يقول « إن كل ما في سوريا حربي وخاصة في شمالها فقد سافرت إلى أقرب موقع تشغله قوات السلطان ، فوجدت المدافع القوية التي أقامتها القوات المصرية ممتدة على طول الحدود إلى عنتاب ، وأرى أن روحهم عالية ويفوقون قوات السلطان »(١٩٠) . وكان كل ذلك استعداداً للقاء القادم . وجرى السلطان على نفس الاتجاه ، فحشد جيشه الذي أعاد تنظيمه الألمان ، وتأهب لاسترجاع الشام في الوقت الذي دس دسائسه داخل الأراضي الشامية يفرق ويؤلب ويوعز ويغري ويحرض بل ويثير العناصر ضد الحكم المصري . هذا في الوقت الذي أرسل لواليه لإعادة المفاوضات على بساط البحث بشأن تنازله عن بعض المناطق في الشام ولكن لم ينجح في ذلك .

وسعت الدول لضرب سياسة محمد علي ، واحتلت بريطانيا الصدارة ،

فلم ترتح للنفوذ المصري وجاهدت لإقصائه والوقوف أمام امتداده خاصة عندما تحكم في مفتاح الطرق التجارية سواء عن طريق الفرات والخليج أو البحر الأحمر ، وغدا في استطاعته الوقوف في طريقها إلى الهند حتى أن وري يكتب إلى كامبل يبلغه « إن إبراهيم باشا يفكر في إنشاء ٣٠ مركباً على بحيرة أنطاكية لينزلها نهر الفرات لغزو بغداد »(١٩١) ، بينما نرى كامبل يبعث بمذكرة لحكومته يشرح أبعاد الموقف وخطورته ويؤكد أن باشا مصر يسعى لبناء امبراطورية عربية تشمل مصر والنوبة وسنار ودارفور وكردفان في أفريقيا ، وشبه الجزيرة العربية واليمن والخليج والفرات وسوريا بل ويستحوذ على الخلافة ويجدد مجد الإسلام(١٩٢) .

وكانت بريطانيا قد طلبت من محمد علي في عام ١٨٣٤ أن ينشىء طريقاً من أنطاكية للفرات ماراً بحلب لخدمة تجارتها ، ويؤسس مستودعاً للبضائع في أزمير ، ويأذن لبعض الإنجليز بإقامة حياض على الفرات من الجهة التي يختارونها ، ويعين حراساً على هذه المنشآت ، ويؤمن سفن البضائع الإنجليزية من هجمات البدو ، كما أرادت نقل قطع سفينتين حربيتين من أنطاكية إلى الفرات بصحبة جنود بريطانيين ، وبناء قلعة وحصون في بيرة جك . فجاء رد حاكم مصر بضرورة استئذان السلطان ، وكانت هذه عادته حينما يريد التخلص من موقف ، ووافق السلطان ولكنه أعطى خيار التنفيذ لوالي بغداد ووالي الشام ، فمثل ذلك عقبة أمام التحقيق ، بالإضافة إلى شيوع الأمر بين الدول(١٩٣) . وبعد جهود استطاعت بريطانيا أن تحصل على فرمان مارس ١٨٣٥ وينص على احترام الملاحة في الفرات(١٩٤) ، حيث كان كل ما تخشاه امتداد السيطرة المصرية عليه ، وهذا ما أبلغه المبعوث الفرنسي لحكومته حيث بين رغبة إبراهيم في ذلك(١٩٥) .

ووضعت السياسة المصرية العقبات أمام بريطانيا إزاء نوال رغبتها ، فرفض إبراهيم تقديم المساعدة للإنجليز في البداية ، فلم يسمح باستئجارهم للدواب ، وأصدر محافظ حلب أمراً يمنع الأهالي من تقديم المساعدة ويهدد

المخالف بمصادرة الأموال والأملاك ، ورفض متسلم أنطاكية مرور الدواب التي أجبرت على العودة ، ومنع ضباط الإنجليز من العبور وحجزت اللوازم الخاصة بهم(١٩٦) . ولكن بناء على سياسة محمد علي جاء أمره بتسهيل مأمورية الإنجليز ، فتم التنفيذ وقدمت الجمال للنقل ، كما طلب القائد الإنجليزي تمهيد الطريق الموصل للفرات واصطحاب حرس مرافق(١٩٧) ، وبذلك انتصرت بريطانيا ولكن ساءها تلك التحكمات التي فرضتها السياسة المصرية ، فرأت أن تطعن الخطة الاقتصادية لمحمد علي ، فكانت معاهدة بلطى ليمان التي قيدته في فرض الضرائب وتحصيل الرسوم الجمركية على تجارة الأجانب ، وتم سعيها بصدور فرمان ديسمبر ١٨٣٥ الذي ألغى احتكار حاكم مصر للحرير والإطاحة بالقيود التجارية التي فرضها على التجارة(١٩٨) . وتبعه معاهدة عقدت بين بريطانيا والدولة العثمانية في أغسطس ١٨٣٨ ألغت الاحتكار من جميع الولايات العثمانية ، وقد وافقت فرنسا عليها .

ومضى العمل المكثف ضد الإدارة المصرية في الشام وتحولت القنصليات الأجنبية لبؤرة نشاط في هذا المجال ، وكانت بريطانيا صاحبة التحرك الأكبر في هذا الصدد ، فبالإضافة إلى مصالحها الخاصة لم تكن راضية عن معاهدة الدولة مع روسيا ، لذا وضعت ثقلها لإسقاط عرش محمد علي . وأتت الثمرات أكلها ، فبجوار الثورات التي اندلعت ضد الحكم المصري ، نجد القرى وخاصة في الشمال تنضم للسلطان « إن قريتي كرات وأورول القريبتان من الحدود الكائنة في جهة نزيب قد مالت إلى العثمانيين ، فأصبحوا لا ينفذون الأوامر ويأتون من الأعمال بما يخالف رضا ولي النعم »(١٩٩) .

وجاء اللقاء الحربي بين الطرفين في نصبين في ٢٤ يونيو ١٨٣٩ بآسيا الصغرى ، وذلك عندما تحركت القوات العثمانية لاسترداد الشام بقوة السلاح ، ومع وجود القائد البروسي الشهير مولتكه إلا أن النصر كتب لإبراهيم ، فاهتزت تحته هيبة الدولة العثمانية ، وأثار حفيظة الدول وأصبح لا بد من التدخل لوضع النهاية ، فروسيا تسعى لهذا خاصة بعد معاهدة الحماية ، وبريطانيا وضحت

سياستها ، وفرنسا ترتاح لبنود كوتاهية وتأمل في تهدئة الموقف وتميل لتأييد وجهة النظر المصرية لتقف أمام الأطماع البريطانية ، ولكن لمعارضة الدول لها ، وبعد أن وازنت أمورها ، وألحت عليها مصلحتها في لبنان نجدها تغير اتجاهها . أما عن بروسيا فهي تعمل عكس إرادة فرنسا . وأخيراً نتج عن الموقف أن قدمت الدول مذكرتها للدولة العثمانية في ٢٧ يوليو ١٨٣٩ بواسطة سفرائها بألا تقدم على اتخاذ أية إجراءات في المسألة المصرية إلا بموافقتهم[٢٠٠] .

وفي هذا الوقت اعتلى عرش الدولة سلطان جديد ، وأحس محمد علي بالموقف المضاد له ، فكتب للباب العالي يهنيء ويلاين ويطلب وضع حد لإراقة الدماء ، ويهاجم عدوه خسرو باشا ، ويخبر باستسلام قائد الأسطول العثماني[٢٠١] ، ولكن لم تجد المساعي بما يتفق مع مصلحة عاهل مصر .

وتحركت بريطانيا وأرسلت قطعاً من أسطولها لسواحل بيروت ، ووصلت قوات عثمانية إلى قبرص ، ويطلب محمد علي من عباس باشا اتخاذ الاحتياطات للمواجهة[٢٠٢] ، ولكن كانت السياسة الأوروبية أقوى ثقلاً ، وفي ١٥ يوليو ١٨٤٠ أبرمت معاهدة لندن ووقعتها بريطانيا ، روسيا ، النمسا ، بروسيا ، الدولة العثمانية ، وفيها ألزم محمد علي بإرجاع ما فتحه في الشام وشبه الجزيرة العربية وكريت للدولة والسماح له بولاية مصر وراثية وولاية عكا مدى حياته[٢٠٣] . وحددت الفترة الزمنية للقبول بعشرة أيام بالنسبة لعكا ومثلها لمصر .

ومضت الاستعدادات الحربية المصرية ، ووزعت القوات على السواحل في بعلبك وطرابلس وبيروت وصيدا[٢٠٤] . وبعد شهر من توقيع معاهدة لندن بلغت رسمياً إلى محمد علي بواسطة قناصل الدول الأوروبية الأربعة ، وبينوا له أن فرنسا لن تقدم على مساعدته حيث أن الدول مصممة على تنفيذ ما اتفقت عليه . وانتهت مهلة العشرة أيام الأولى وحضر إليه القناصل ومعهم مندوب الدولة وأسقطوا عنه ولاية عكا فثار عليهم فأعطوه العشرة أيام الأخرى لإبداء

جوابه بشأن مصر وحملوه مسؤولية الرفض[٢٠٥] . وأراد حاكم مصر مواجهة الموقف فاستدعى قوات من اليمن والحجاز ، وأرسل الإمدادات إلى عكا ، وقوى الاستحكامات على السواحل المصرية ، وأقدم على إغراء الأمير بشير حتى لا ينضم للأعداء ، فأمر بعمل نياشين له ولأحفاده وإرسال ٢٦١ كيساً لتوزيعها على رؤساء الدروز ليستميلهم إليه[٢٠٦] . ولكن نجحت المساعي الأجنبية ، ووجدت الإيجابية في تأليب الشام على الحكم المصري ، وأصبحت الأمور مضطربة ، وتسحب معظم الأهالي من أماكنهم ورحل البعض منهم[٢٠٧] ، بينما طلب البعض المعونة الخارجية[٢٠٨]

وحاصرت قطع الأساطيل الإنجليزية والنمساوية والعثمانية السواحل ، وضربت بيروت ، واستولى الحلفاء على حيفا وصور وصيدا وطرابلس واللاذقية وعكا ويافا ونابلس ، وانحاز الأمير بشير للجانب المنتصر وقدم مساعدته له ، وكان جزاؤه النفي إلى مالطة بدون تحقيق رجائه ، وفشل محمد علي في جذب أمراء وشيوخ لبنان[٢٠٩] ، إذ فرض الواقع نفسه ، وولت القوات اللبنانية الموالية لإبراهيم الأدبار وانضمت لمعسكر الأعداء ، كما ظهرت خيانة شريف باشا حاكم الشام عندما قابل مندوب الدولة ، ونقل حنا بحري هذا لإبراهيم « فوضعه تحت اليسق بالجنزير »[٢١٠] ، بالرغم من أن شريف تصدى للقلاقل في هذه الفترة الحرجة وقابلها بالحزم والصرامة .

وأصبح إبراهيم بين أكثر من نار ، فالأساطيل تحكمت في الساحل واستولت عليه ، والفتن والاضطرابات والتمرد والانتفاضات في الداخل كان من الصعب حصرها ، والخيانة لعبت بالأهواء دورها ، وانفض المؤيدون من حوله ، وقهرت معنويات قواته ، ولم يكن من الممكن الإستمرار . وفي النهاية وبعد المفاوضات التي جرت بين القائد الإنجليزي ومحمد علي[٢١١] ، وبعد تلك الظروف الحالكة ، وبعد أن أيقن أنه يحارب الدول جميعها ، وبعد تخلي فرنسا عن المساندة ، كان لا بد من الرضوخ والاستسلام والموافقة على ما فرض عليه ، فقبل حكم مصر وراثياً ، وأصدر أمره بالانسحاب من الشام . ومثلت

العـودة المأسـاة الحقيقيـة للقـوات المصـريـة إذ فقـد منهـا ثـلاثـون ألفـاً غيـر المدنيين[٢١٢] ، ما بين الجوع والعطش والإرهـاق والمرض والتعـرض لهجوم البدو ووعورة الطريق . وتركت الأقدام المصرية غزة في ١٩ فبراير ١٨٤١ بعد أن عاشت على أرض الشام حوالي عقد من الزمان تركت فيه البصمات الواضحة التي سجلها التاريخ وحفظ فيه فترة غمرتها العدالة ، وسادها النظام ، وغـطاها التسـامح ، وصـدرت عنهـا الأطمـاع الأجنبيـة ، وأعـطتهـا التقـدم ، ووهبتهـا النهضة ، وعملت على رقيها . وسرعان مـا انقلبت تلك الأوضاع إلى نقيضهـا عقب الرحيل المصري .

هوامش الفصل الأول :

(١) Dodwell, H.: The Founder of Modern Egypt, p. 119.

(٢) P. R. O. Fo. 78, Vol. 226, Palmerston - Campbell, Feb. 4, 1833.

(٣) Rustum, A.: The Royal Archives of Egypt and The Expedition to Syria 1831 - 1841, p. 61.

(٤) Dodwell: op. cit., p. III.

(٥) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، الجزء الثالث ، عصر محمد علي ، ص ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٦) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، تعريب محمد مسعود ، الجزء الأول ، ص ١١٧ .

(٧) Politis, A.: Le Conflit Turco Egyptien de 1838 - 1841, p. XV.

(٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٨٥ ، ١٣ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩) Douin, G.: La Mission du Baron de Boislecomte pp. 249, 250.

(١٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، وثيقة ١١٩ ، ٢٠ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٢) Dodwell: op. cit., pp. 256, 257.

(١٣) Douin: op. cit., pp. 249, 250.

(١٤) Ibid.

(١٥) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٩ ، وثيقة ١١٠٣ في محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦) سليمان أبو عز الدين : إبراهيم باشا في سوريا ، ص ٤٦ .

(١٧) Barker, E.: Syria and Egypt under The Last Five Sultans of Turkey, Vol. II, pp. 176, 178.

الكيس = ٥٠٠ قرش .

(١٨) Sabry, M.: L'Empire Egyptien Sous Mohamed Ali et La Question d'Orient, PP. 112, 113.

(١٩) Dodwell: op. cit., p. 106.

(٢٠) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٥٢ .

(٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٨ ، ٣ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٢) Dodwell: op. cit., p. 106.

(٢٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى والي حلب في ٦ رمضان ١٢٤٣ (١٨٢٨) .

(٢٤) عبد الرحمن زكي : التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير ، ص ٢٩٨ .

(٢٥) Sabry: op. cit., p. 180, Rustum: op. cit., p. 63.

(٢٦) عبد الرحمن زكي : المرجع المذكور ، ص ٣٨٤ .

(٢٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، وثيقة ٥٨ ، ٢٣ رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٢٨) Dodwell: op. cit., pp. 108, 111.

(٢٩) Ibid, pp. 97, 98.

(٣٠) أمين سامي : تقويم النيل ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٥ ، غرة رمضان ١٢٢٥ (١٨١٠) .

(٣١) نفس المصدر ، ٥ شوال ١٢٢٥ (١٨١٠) .

(٣٢) نفس المصدر ، ص ٢٢٤ ، ٢٣ شعبان ١٢٢٥ (١٨١٠) .

(٣٣) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، الجزء الرابع ، ص ١٢٧ ، أحداث صفر ١٢٢٦ (١٨١١) .

(٣٤) نفس المصدر ، ص ١٣٢ .

(٣٥) بطرس بدر حبيش : تاريخ الأمير بشير الكبير ، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرالي ، القسم الأول ، ص ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٣٦) Rustum: op. cit. p. 19. ، د . عبد العزيز سليمان نوار : وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠ ، ص ص ٢٣٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٣٧) بطرس بدر حبيش : المرجع المذكور ، ص ص ٢٩ ـ ٣١ .

(٣٨) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر ، المجلد الأول ، ٢٧ ذو القعدة ١٢٣٧ (١٨٢٢) .

(٣٩) حنا بحري مسيحي حمصي الأصل حضر إلى مصر مع إخوته عندما لجأ إليها يوسف باشا كنج حيث كانوا من أتباعه ، وقد أعجب محمد علي بمقدرته ومرونته فقربه إليه واعتمد عليه .

Perrier, M. : La Syrie Sous Le Gouvernement de Me'hémet Ali Jusqu'en 1840, P. 54.

، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : مذكرات تاريخية ، عنى بنشرها وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين ، ص ٧٤ .

(٤٠) ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ، ص ٨٢ ، مؤرخ مجهول : حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول ، علق الحواشي ووضع الفهارس د . أسد رستم ، ص ٥ .

(٤١) حيدر أحمد الشهابي : لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، ص ٧٢٨ .
(٤٢) نفس المرجع ، ص ٧٣٤ .
(٤٣) نفس المرجع ، ص ٧٢٨ ، بطرس بدر حبيش : المرجع المذكور ، ص ٣٢ .
(٤٤) حبيب جاماتي : إبراهيم في الميدان ، ص ٢١ .
(٤٥) Fo. 78, Vol. 283, Campbell - Palmerston, August 23, 1836.
(٤٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر ، المجلد الأول ، ٧ شعبان ١٢٣٨ (١٨٢٣) .
(٤٧) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى عبد الله باشا والي صيدا ، ٧ شعبان ١٢٣٨ (١٨٢٣) .
(٤٨) نفس المصدر .
(٤٩) نفس المصدر .
(٥٠) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى نجيب أفندي ، ١٥ شعبان ١٢٣٨ (١٨٢٣) .
(٥١) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى عبد الله باشا ، ٢٧ شوال ١٢٣٨ (١٨٢٣) .
(٥٢) نفس المصدر ، ٧ صفر ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٣) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى سليمان أغا السلحدار ، ٢٧ شوال ١٢٣٨ ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٢١ محرم ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٤) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٢٢ ربيع أول ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٥) Rustum: op. cit., p. 20.
(٥٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٥ ، ٢١ محرم ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٧) نفس المصدر ، ٧ رجب ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٨) نفس المصدر ، ٣ رجب ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٥٩) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى الميربشير ، ٧ رجب ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٦٠) بطرس بدر حبيش : المرجع السابق ، ص ٥٦ ، المرسوم في شوال ١٢٣٩ (١٨٢٤) .
(٦١) نفس المرجع ، ص ٥٩ ، حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٧٥٦ .
(٦٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى والي عكا (صيدا) ، ٢٦ رمضان ١٢٣٩ (١٨٢٣) .
(٦٣) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى الميربشير ، ٢٣ صفر ١٢٤٠ (١٨٢٤) .
(٦٤) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٢٣ صفر ١٢٤٠ (١٨٢٤) .
(٦٥) بطرس بدر حبيش : المرجع المذكور ، ص ١٩٨ .
(٦٦) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة

منه إلى والي صيدا ، ١٢ ربيع الأخر ١٢٤٢ (١٨٢٦) .

(٦٧) نفس المصدر ، جمادى الأخر ١٢٤٠ (١٨٢٤) ، هناك مصادر أخرى تذكر أن عدد القوات التي رأى محمد علي إرسالها عشرة آلاف ، بطرس بدر حبيش : المرجع السابق ، ص ص ٧٠ ، ٧٦ ، د . عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ٢٧٢ .

(٦٨) نفس المصدر ، ١٧ جماد الآخر ١٢٤٠ (١٨٢٤) .

(٦٩) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى قاضي ولاية الشام السابق ، ٥ رجب ١٢٤٠ (١٨٢٤) .

(٧٠) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى قاضي ولاية الشام ، ١٧ محرم ١٢٤٥ (١٨٢٩) .

(٧١) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٢١ شعبان ١٢٤٠ (١٨٢٥) ، بيورلدي منه في ١٦ رمضان ١٢٤٥ (١٨٣٠) .

(٧٢) نفس المصدر ، ٢٤ شوال ١٢٤٠ (١٨٢٥) .

(٧٣) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي الشام ، ٢ جماد الأخر ١٢٤١ مكاتبة منه إلى والي صيدا ، ٣ جماد الأخر ١٢٤١ (١٨٢٦) .

(٧٤) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي الشام ، ٦ شوال ١٢٤١ (١٨٢٦) .

(٧٥) نفس المصدر ، ٢٢ شعبان ١٢٤٣ (١٨٢٨) .

(٧٦) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى رؤوف باشا ، غرة رمضان ١٢٤٤ (١٨٢٨) .

(٧٧) نفس المصدر ، أمر منه إلى حبيب أفندي ، ٧ ذو القعدة ١٢٤٢ (١٨٢٨) ، مكاتبة منه إلى متسلم طرسوس سابق ، ٨ محرم ١٢٤٥ (١٨٢٨) .

(٧٨) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي ديار بكر ، ١٥ رمضان ١٢٤٣ (١٨٢٨) .

(٧٩) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٤٢ .

(٨٠) حبيب جاماتي : المرجع المذكور ، ص ٢٧ .

(٨١) Rustum: op. cit., pp. 25, 26, Dodwell: op. cit., p. 108.

(٨٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى نجله إبراهيم باشا ، ٧ رمضان ١٢٤٤ (١٨٢٩) .

(٨٣) نفس المصدر ، مكاتبة منه إلى والي عكا (صيدا) ، ٢٧ رمضان ١٢٤٥ (١٨٣٠) .

(٨٤) Rustum: op. cit. p. 26 ، محمد كرد علي : خطط الشام ، الجزء الثالث ، ص ٥١ ، قطاوي (رينيه) ، قطاوي (جورج) : محمد علي وأوروبا تعريب ، د . الفريد يلوز ، ص ٩٥ ، كريبتس (بيير) ، إبراهيم باشا ، ترجمة محمد بدران ، ص ١٥٤ .

(٨٥) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٩٩ .

(٨٦) د . عبد الكريم غرابية : سوريا في القرن التاسع عشر ، ص ١٦ ، Sabry: op. cit., p. 345.

(٨٧) Dodwell: op. cit., p. 249.

(٨٨) Fo. 78, Vol 283, Mr Werry's Answers, No 27.

(٨٩) Ibid. Vol. 380, Dr Bowring. Syria. July 1899. ويؤكد مور القنصل الإنجليزي في بيروت أنهم ٢ مليون حيث أضاف إليهم بدو الحدود Ibid, Vol. 283, Mr Moore's Answers بينما يرى بوالكنت المبعوث الفرنسي أنهم مليون ونصف ، Douin: op. cit. P. 200.

(٩٠) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers.

(٩١) Douin: op. cit., pp. 188, 195., Sabry: op. cit., p. 343.

(٩٢) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 10 Août, 1833.
عبد الكريم غرابية : المرجع المذكور ، ص ص ١١٠ ـ ١٢٤ .

(٩٣) Perrier: op. cit., pp. 41, 42.

(٩٤) عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سورية ، ص ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٩٥) د . أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني ، ص ١٤٢ ، Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomet au mininistre, 15 Août, 1833.

(٩٦) د . أحمد عزت عبد الكريم : المرجع المذكور ، ص ١٤٣ ، محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ص ٣١٣ ـ ٣١٥ ، Sabry: op. cit., p. 330.

(٩٧) Fo. 78, Vol. 283 Colonel Campbell's Report, Syria in 1836.

(٩٨) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٣ .

(٩٩) Sabry: op. cit., p. 332. محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ٢٨٣ .

(١٠٠) نفس المرجع .

(١٠١) د . أحمد عزت عبد الكريم : المرجع المذكور ، ص ١٤٥ .

(١٠٢) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٢ ـ ٣٠٢ ، الأمير فخر الدين المعني الثاني .

(١٠٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ـ ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٥ ، ١٨ ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .Sabry: op. cit, p. 331 محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ٣١٦ .

(١٠٤) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٨ .

(١٠٥) ميخائيل الدمشقي : تاريخ حوادث الشام ولبنان من السنة ١١٩٧ إلى ١٢٥٧ هـ

(١٧٨٢ - ١٨٤١ م) ، ص ١٣ ، محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الخامس ، ص ٨٥ ، كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ٧٦٧ .

(١٠٦) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٦ .

(١٠٧) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ص ٩ - ١١ ، ١٨ .

(١٠٨) نفس المرجع ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

(١٠٩) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ص ١٣ - ٢٩ .

(١١٠) Dodwell: op. cit., p. 107, Sabry: op. cit., p. 331.

(١١١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ، ١٩٢ ، ٢٢ ربيع أول ١٢٤٨ ، وثيقة ٢٤٢ ، ٢٨ ربيع الأول ١٫٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٢) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٢ .

في الأصل حُصِّلت هذه الضريبة على الدخل والبيوت .

(١١٣) نفس المرجع ، ص ص ٧ - ١٩ .

Douin: op. cit., p. 221, Sabry: op. cit., p. 331.

(١١٤) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ص ٤٠ - ٤٢ .

(١١٥) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٤ ،

Douin: op. cit., p. 221, Sabry: op. cit., p. 331.

(١١٦) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١١٧) Dodwell: op. cit., p. 249.

(١١٨) Douin: op. cit., p. 224.

(١١٩) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٩٦ .

(١٢٠) عبد العزيز محمد عوض : المرجع المذكور ، ص ١٦٤ .

(١٢١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى والي عكة ، ٤ رمضان ١٢٤١ (١٨٢٦) ، ١١ ربيع الآخر ١٢٤٢ (١٨٢٦) .

(١٢٢) نفس المصدر ، ٢٦ رمضان ١٢٣٩ (١٨٢٣) .

(١٢٣) Douin: op. cit., pp. 220, 221, 224, Sabry: op. cit., 330.

(١٢٤) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٢٥) Ibid.

(١٢٦) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 15 Août, 1833.

(١٢٧) Ibid, pp. 189 - 192.

(١٢٨) Cattaui, R.: Règne de Mohamed Aly d'Après les Archives Russesen Egypte, Tome II, p. 76.

(١٢٩) د . عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ٢٧٧ .

(١٣٠) نفس المرجع ، ص ص ، ٢٣٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(١٣١) عبد العزيز محمد عوض : المرجع المذكور ، ص ٢٢٥ .

(١٣٢) بولياك : الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ، تعريب عاطف كرم ، ص ص ١٣٧ ، ١٤١ - ١٤٣ .

(١٣٣) د . أحمد عزت عبد الكريم : المرجع المذكور ، ص ١٧٤ .

(١٣٤) بولياك : المرجع المذكور ، ص ص ١٧٣ - ١٧٥ ، ١٨٢ - ١٨٧ .

(١٣٥) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٤ .

(١٣٦) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٣٩ .

(١٣٧) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ص ٩ ، ٣٩ .

(١٣٨) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ص ١٥ - ٢١ .

(١٣٩) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٨ ، رمضان ١٢٣٦ (١٨٢١) .

(١٤٠) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ص ٢١ - ٢٤ .

(١٤١) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ١٣ ، ١٤ ، (يتشلح = يسرق) .

(١٤٢) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٣٧ .

(١٤٣) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ٤٥ ، وثيقة ١٣ ، ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٤٤) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٨ ، حول نفس المعنى ، محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ١٠ .

(١٤٥) حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٨٦١ .

(١٤٦) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ١٠ .

(١٤٧) حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ص ٨٣٤ - ٨٣٦ ، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٣٦ ، ٧٣ .

(١٤٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، صورة تقرير عربي ، ٢٣ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٤٩) الوقائع المصرية ، عدد ٢١٨ في ١٤ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٥٠) إسكندر ابكاريوس : الفتوحات الإبراهيمية في الأقطار الشامية ، ص ص ٥٠ ، ٥١ .

(١٥١) نفس المصدر ، ص ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٥٢) حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٨٢٠ .

(١٥٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة منه إلى مير بشير حاكم جبل الدروز بالشام ، ٢٩ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) ، معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، رقم ٧٦٦ ، ٢٩ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٥٤) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ١٠٣ ، وثيقة ٤٢ ، حوالي ١٥ شعبان ١٢٤٧ .

(١٥٥) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ص ١٠٠ - ١٠٢ ، إسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص ٥٦ - ٥٩ .

(١٥٦) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .

(١٥٧) الوقائع المصرية ، عدد ٣٧٦ ، ٢٥ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٥٨) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، مكاتبة عن سر عسكر باشا إلى والده ، ٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٥٩) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٣٩٤ .

(١٦٠) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، بناء على نطقه ، ٥ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

Cattaui: op. cit., Tome Premier, p. 511, Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 19 Juin, 1833.

(١٦١) إسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص.٨٢ ، ٨٣ .

(١٦٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، صورة تقرير عربي رقم ٢٣ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٦٣) الوقائع المصرية ، نفس العدد .

(١٦٤) نفس المصدر ، عدد ٤٠٦ في ٢٠ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٥) نفس المصدر ، عدد ٣٩٩ في ٣ صفر ١٢٤٨ .

(١٦٦) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٣٨٤ .

(١٦٧) نفس المصدر ، الوقائع المصرية ، نفس العدد ، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين المرجع المذكور ، ص ص ٥٣ - ٥٦ ، إسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ٨٦ ، حبيب جاماتي : المرجع المذكور ، ص ٥٩ ، ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٥ ، الخوري بولس قرالي : فتوحات إبراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا نقلاً عن تقارير كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا ، ص ٢٧ ، رقم ١٧ ، ١٩ يونيو ١٨٣٢ ، سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٩٥ ، Perrier: op. cit., p. 359

Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 20 Août, 1833.

(١٦٨) الوقائع المصرية ، عدد ٣٧٦ في ٢٥ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٦٩) Politis: op. cit., p. XIII.

(١٧٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٦٠ ، أواخر شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٧١) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٩١ ، ١٦ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٢) Douin: op. cit.

(١٧٣) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة ١٨٣/٦ ، ٢٨ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٤) الوقائع المصرية ، عدد ٤١١ في ٣ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، حبيب جاماتي : المرجع المذكور ، ص ١٠٠ ، ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٨ .

(١٧٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٦٧/٧ ، ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٦) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، ص ص ٥٣ ـ ٥٥ ، سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ص ١٠٤ ـ ١١٧ ، عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور ، ص ص ٢٦٩ ـ ٢٨١ .

(١٧٧) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .

(١٧٨) الوقائع المصرية ، عدد ٤١٨ في ٢١ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٩) Rustum: op. cit., pp. 33 - 35.

(١٨٠) Barker: op. cit., p. 179.

(١٨١) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ص ٦٥ ـ ٧٢ ، وثيقة ٢٣ ، ٢٩ جماد الأول ، وثيقة ٢٦ ، ١١ جماد الآخر ، وثيقة ٢٧ ، ١٥ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٨٢) داود بركات : البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام ١٨٣٢ ، ص ص ٢٦ ـ ٢٨ ، كريبتس : المرجع المذكور ، ص ١٥٨ ، كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الأول ، ص ١١٩ .

(١٨٣) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٥٨ .

(١٨٤) Douin: op. cit., pp. 52, 53, Le Ministre au Baron de Boilecomet, 2 Mai, 1833, Barker: op. cit., p. 196.

(١٨٥) ١٢ عن مصر ، عن كريت ، ١٨ عن الشام .

(١٨٦) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١١٢ .

(١٨٧) Fo. 78, Vol. 320, Campbell - Palmerston, Sept. 24, 1837.

(١٨٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٧٠ ، ٢٧ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) ، وثيقة ٣٤١ .

(١٨٩) Barker: op. cit., p. 197.

(١٩٠) Fo. 78, Vol 257, Werry - Campbell, June 2, 1835, Campbell - Palmerston, June 29, 1835.

(١٩١) Ibid, Vol. 284, Werry - Campbell, Dec. 2, 1836.

(١٩٢) Ibid, Vol. 343, Campbell - Palmerston, Oct. 1, 1838.

(١٩٣) Politis: op. cit., p. XXXLLL. ، داود بركات : المرجع المذكور ، ص ص ١٣٤ - ١٣٦ .

(١٩٤) Fo. 78, Vol. 257, Campbell - Palmerston, April 22, 1835.

(١٩٥) Douin: op. cit., Le Baron de Boilecomte au ministre, 7, Sept. 1833.

(١٩٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٦٥ ، ٢٨ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٩٧) نفس المصدر ، وثيقة ٨٧ ، ٧ صفر ١٢٥١ ، وثيقة ٢٧٤ ، ٦ جماد الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٩٨) Sabry: op. cit., p. 390., Politis: op. cit., P. XXXVI.

(١٩٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٠٧/٢٧ ، ٤ ربيع الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٢٠٠) عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور ، ص ص ٣١٠ - ٣٣٣ .

(٢٠١) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، مضمون مكاتبة محمد علي باشا والي مصر إلى وزراء وولاة السلطنة السنية ، ١٣ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٢٠٢) نفس المصدر ، أمر منه إلى عباس باشا ، ٧ ، ١٢ جماد الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٢٠٣) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ص ١٤٨ ، ١٤٩ ، قرار مؤتمر لندن ١٥ يوليو ١٨٤٠ ، وثيقة ٥٥٦ .

(٢٠٤) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٥٠٧ .

(٢٠٥) نفس المصدر ، ص ٥٠٨ .

(٢٠٦) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى ديوان خديوي ، ٣ شعبان ، أمر منه إلى عباس باشا ، ٢٣ شعبان ، أمر منه

إلى باغوص بك في ١٣ رمضان ، أمر منه إلى كاني بك في ١٤ رمضان ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٢٠٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٧/١٥١ ـ ٤ ، ٨ ربيع الأخر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٢٠٨) د . أسد رستم : الأصول المغربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ١٣٦ ، وثيقة ٥٥١ ، ٣ يوليو ١٨٤٠ .

(٢٠٩) نفس المرجع ، ص ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥ ، وثيقة ٦٠٤ ، سلخ رمضان ١٢٥٦ (١٨٤٠) ، الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٩٢ ، ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢١٠) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ ، الوثيقتان ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٣٠ ، ٣١ يناير ١٨٤٠ .

(٢١١) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، منشور عمومي ، ٣ شوال ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٢١٢) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٥٠٩ ، عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور ، ص ٣٥٠ .

الفصل الثاني

الإدارة والقضاء

نظراً لما كان يمر به الشام من ظروف صعبة قبل الحكم المصري ، ووفقاً للرؤية التي وضعها محمد علي نصب عينيه ، استحوذ النظام الإداري الذي ستخضع له المنطقة على الإهتمام ، فهو الركيزة الأساسية للحكم الجديد . ومن المعروف أنه إذا صلحت الإدارة نهضت باقي الأنظمة ، ومن ثم احتلت الإدارة المكانة في السياسة المصرية . وقد ارتبط القضاء بالإدارة منذ وقت مبكر ، ورغم أن حاكم مصر رغب في نقل تجربته تجاه التحديث في هذا الميدان للشام ونجح إلى حد كبير ، لكنه لم يتمكن من فك الإرتباط ، حيث آمن به لما يتفق مع التصاقه بالأوتقراطية .

الإدارة :

بدخول الشام في كنف الإدارة المصرية تبدأ مرحلة تخضع فيها لتنظيمات إدارية جديدة وفقاً لسياسة مخططة لتحقيق أهداف مرسومة بذلت من أجلها المجهودات الكبيرة ، ولم يكن من السهل مطلقاً إقامة نظام محكم تخضع له المنطقة نظراً للظروف المتعددة والتي استخلص منها تعذر إنشاء حكومة موحدة على هذه الأرض الصعبة في نوعها وطبيعة تشكيلها ، وأحست القيادة المصرية منذ البداية بمسؤولياتها في العمل على إعادة التكوين لتلك الأرض ولهذا الشعب . ووضعت الأسس وكأن الشام أصبح جزءاً من أرض النيل ، وأن مهمة مصر قد تحددت في خلق كيان آخر لهذا المجتمع .

كانت أولى الخطوات التي اتخذت هي إبعاد الصيغة العثمانية ، وعليه

كانت الإدارة هي الفاتحة ، ورئي أن يخضع التغيير للتدريج حتى لا تحدث فجوة بين القديم والحديث وخاصة في الفترة الأولى للقدوم المصري . وفي أثناء التقدم العسكري للقوات المصرية أمكن لإبراهيم أن يدرس الموقف تجاه أصحاب المناصب من أهل البلاد ، فمن رأى فيه القوة والتعاون بل والترحيب بالحكم الجديد أبقاه في سلطته ولكن وضع له الشروط التي مثلت قاعدة للنظام الإداري الناجح .

وخضعت وظيفة المتسلم لذلك ولها من الأهمية ، وصاحبها هو الحاكم المدني وله السلطات الواسعة ويتحكم في الإشراف الإداري الكامل على الموظفين ، ويتدخل في دقائق الأمور ، ويمارس سلطة القاضي ، ويعاونه المباشر ويعتبر سكرتيراً خاصاً له في الوقت الذي يزاول فيه مهنة الحسابات[١] . وبناء على ما خطط ، ومنذ اللحظة الأولى أعطيت متسلمية جنين للشيخ حسين عبد الهادي ، وموقفه المآزر يشفع له ، هذا بالإضافة إلى درايته ومعرفته ونفوذه في جنوب الشام ، لذا أصبح وعائلته من الشخصيات التي اعتمد عليها في تنفيذ السياسة المصرية . ونرى إبراهيم في بيان له من حيفا لكبار شخصيات مدينة نابلس يبين كيف دخلت المدينة في حوزة الحكومة المصرية التي صار لزاماً عليها أن تحفظها وترعاها وتعمل على راحتها ورفاهيتها ، وأن أداة ذلك تعيين « محسوبنا الشيخ محمد بن قاسم » ويعرض ما قدمه مما جعله يبقيه متسلماً على المدينة ويعهد إليه ببعض المناطق التابعة لها ، ويطلب منه « منع وزجر المعتدين واستجلاب خير الدعاء من الفقراء والمساكين وعمار البلاد وتأمين العباد »[٢] .

وعلى نفس النمط يصدر بياناً لمدينة يافا ، وأمره بالموافقة على تثبيت إبراهيم أغا متسلماً عليها[٣] ، والذي يتوسط لشاهين أغا متسلم القدس لاستمراره في ممارسة الحكم ، ويوافق صاحب الأمر على الطلب على شريطة الرأفة بأهالي بيت المقدس والمسجد الأقصى[٤] . ولكن تبين منذ البداية بالرغم من حب إبراهيم للسلطة إلا أنه من أجل إقامة الحق قد يتناساها ، فعندما يصله من مسؤولين بالقدس بأن من ثبته متسلماً لا يتفق مع مصلحتهم لأسباب

ذكروها ، وأنهم اختاروا وكيله يوافق على ترشيحهم[٥] . ولما طلب كبار شخصيات صفد تعيين مصطفى أغا متسلماً جديداً عليهم بعد أن عرضوا شكواهم من المتسلم السابق ، يصدر الأمر بإعطائه المنصب[٦] ، كما أقدم على ذلك رجال اللاذقية وتحققت رغبتهم بتنصيب محمد أغا متسلماً عليهم[٧] .

وحضر إلى إبراهيم المتسلمون السابقون ـ صور ، صيدا ، قرى شقيف ، قرى شومر ، قرى جباع ، بيروت ـ يعلنون وقوفهم بجانبه آملين الحصول على متسلمياتهم ، ولم يردهم وصدرت تحريراته بتسليمها لهم[٨] . وعندما فوض للأمير بشير الإشراف على المدن الساحلية نصب أقاربه متسلمين عليها ، الأمير ملحم على بيروت ، والأمير بشير القاسم على صيدا ، والأمير حسن الأسعد على صور « وعين معهم أنفاراً تعاونهم لكل مدينةماية وخمسين نفراً لأجل البوابات والقلع »[٩] . لكن لم يلبث الأمر أن سلمت لمتسلمين جدد[١٠] .

وأحياناً كان لإتمام الموافقة على الإستمرار في الوظيفة القيام بخدمات للجيش المصري وضرورة النجاح وخاصة في مناطق الحدود التركية مثل أدنة ، فقد أرسل إلى « مله منجه بوبيك » يشار إليه « بلزوم خروجه على عشائره في منطقة أطنة على الأعداء وتدميره إياهم مقابل إبقائه في وظيفته »[١١] ، وتنفذ المطلوب ، وفي المناطق التي لم يكن هناك من ينتخبه كبار الأهالي ، فالقائد يختار ويعين الشخص المناسب والذي يضمن موالاته مثلما حدث في دمشق وديار بكر[١٢] . وأعد المستخدمون لمعية المتسلمين ورصدت لهم المرتبات وفقاً للنظام المصري ، وبطبيعة الحال كانوا من الأهالي[١٣] وذلك للمساعدة في تسيير دفة الإدارة .

هذا في الوقت الذي كانت فيه العيون المصرية ترقب خاصة متسلمي عبد الله باشا ، فإذا ثبت عليهم التجسس أو العمل ضد الحكم المصري ، يقبض عليهم فوراً ويرسلوا إلى مصر[١٤] ، وإذا اتضح انحراف بعضهم عن قاعدة الإنصاف التي وضعت انتزع من وظيفته في الحال ، فأبعد فرج أغا متسلم

حماه لأنه أصبح ذا نفوذ لسيطرته على بدو المنطقة ، وهذا يشكل خطراً للحكم المصري ، بالإضافة إلى أنه « مدين للأهالي بمبالغ معلومة وهم خائفون من مطالبته بحقوقهم خوفاً من نفوذه »[١٥] . وجاء الدور على مصطفى أغا بربر متسلم طرابلس وقد أحيلت له المتسلمية بناء على تلك الخلفيات التي ربطته بالجانب المصري وخدماته التي قدمها له وموقفه الإيجابي تجاهه ، لكنه حاد عن الحق ، وحاول أن يستغل علاقاته وصلاته لحساب مصلحته الخاصة ، فتعددت الشكاوى من جوره وظلمه واحتكاره « إنه ضابط له أشجار زيتون وكروم » وتم التحقيق في هذا الأمر[١٦] ، هذا بالإضافة إلى فرضه على الأهالي ضرائب من صنعه فاستحق تنفيذ العقاب مع من شاركه « وإجراء العدل فيهم حتى يكون ذلك عظة وعبرة لغيرهم »[١٧] . وانتهت نتيجة أعماله السيئة بإقصائه عن متسلميته وتعيين بديلاً له .

وهذه الأوضاع جعلت حاكم عام الشام يرى تنصيب مصريين أكفاء في تلك المناصب خاصة في المناطق المهمة والحساسة حتى يضمن الكفاءة والعدل والخبرة لأن التجارب أثبتت أن الهيكل الوظيفي القائم مهما بدل وغير فإنه يحمل الطابع القديم ، فيكتب لمحمد علي بذلك والذي رفض مبيناً « أن أعمال المتسلمين ليست أعمالاً فنية كالصناعة والزراعة ، وإنما هي أعمال إدارية يستحسن أن تعهد إلى أحد وجوه البلد فإنه يعرف طبيعة البلد وتقاليد سكانه ويتصرف في الأمور طبقاً لها »[١٨] . وبذلك تتبين المبادىء الأساسية التي أقامتها مصر بشأن المحافظة على القومية الشامية ، هذا من ناحية ولفهم أصحاب البلاد بأحوالها من ناحية أخرى .

ومن أجل رفع راية الحق كثرت الإفادات التي وزعت والتعميمات التي نشرت والنصائح التي وجهت لهؤلاء المسؤولين لتؤكد بأن أعمالهم « تتطلب كثيراً من الجهود والإستقامة واليقظة . . . والتجنب من الإخلاد إلى الملذات والشهوات مع التحذير من عاقبة المخالفة »[١٩] . واستمرت سياسة عزل المتسلمين حتى من كان مقرباً ومرضياً عنه من القيادة إذا التوى عن الطريق المرسوم يستبدل « توجه إبراهيم باشا إلى عكا وعزل منيب أفندي وأرسله إلى

مصر وسلم مكانه الشيخ عبد الهادي »[٢٠] ، وأقيل محمد بك متسلم بياس وحددت إقامته ، وجاء في حيثيات عزله « إنه أقدم على إقتراف أفعال غير مرضية لكونه من العشائر أصلاً ، ومن عاداتهم المألوفة قديماً أنهم يعمدون إلى مثل هذه الأفعال كالاعتداء على بعض الجهات وإرهاق بعض الأشخاص . . من أجل هذا ارتأينا عزله من منصبه وإلزامه الإقامة في بيته ، وعينا رستم أفندي متسلم نزيب سابقاً متسلماً لبياس لأنه اكتسب منذ زمن إلماماً بأصول تلك الديار »[٢١] .

لذا كان إبراهيم دائماً في حالة شك تجاه هؤلاء الرجال وتزعزعت الثقة فيهم ، وواصل إقدامه على مختلف الطرق من أجل تقويم وتطهير هذا المنصب ، فتوعد وأنذر ثم أنزل العقاب واتخذ الصرامة في الحكم عليهم ، ويعطينا فارن القنصل الإنجليزي في دمشق صوراً من نشاط الحكم المصري في اكتشاف الفساد بين هؤلاء ، وإنزال العقاب بأصحاب تلك الجرائم[٢٢] .

وما جرت عليه السياسة المصرية تجاه المتسلمين طُبق على وكلائهم ، فنرى أن هناك من ثبت في وكالته بناء على طلب أهالي المتسلمية مثلما حدث مع عبد القادر أغا وكيل متسلم طبريا ، وكانت الموافقة تتم إذا أجمع الرأي على ذلك[٢٣] . وبالنسبة للمشايخ فقد حدد إبراهيم مهمتهم « يتعاطوا أمور الأحكام وجباية الأموال وإنصاف المظلوم من الظالم ورؤية دعاوى كافة الأهالي على نهج الشرع الشريف بإبطال الباطل وإحقاق الحق المستقيم »[٢٤] ، وقبلوا وقدموا ولاء الطاعة ووعدوا بإتمام المرغوب[٢٥] . وقد روعيت وبكل صدق رغبات الأهالي حتى إذا تصادف ومال أحد المشايخ عن الخط كانت تلك الرغبات شفيعة له في البقاء ، فعلى سبيل المثال إلتمس أهالي قرية « نجران » من قرى حوران بأن يبقى عليهم شيخهم « فحرر لهم قايمقام بك تذكرة وطمنهم بأن لا يغير عنهم شيخهم بل المقصود أن لا يحصل منه مغايرة ولا قباحة »[٢٦] .

وعندما يمارس الشيوخ جبروتهم ترتفع أصوات الأهالي تعلن رفضها وبالتالي يرفعون من شياختهم ويجرى التحقيق معهم « لأن ظلم الرعايا مخالف

للإرادة السنية »[٢٧] . وإذا كانت القرية تحتوي على أكثر من عنصر يكون اختيار الشيوخ وفقاً للنسبة ، فقرية « جينه » نصفها من المسيحيين والنصف الآخر من الدروز ، فعين لها شيخان واحد على كل طائفة[٢٨] . وأحياناً كان ضغط المشايخ على الفلاحين يصل إلى حد تسحبهم من القرى كما حدث في قرية « عقربا » وعندما تحقق من تصرفات شيخها عزل وأقيم آخر[٢٩] .

ومضت التحريات عن هؤلاء المشايخ ، تلك التي اتضح منها غير الأمين ومثير الفتن والمتعصب[٣٠] وذلك للتمكن من انتقاء العناصر الطيبة ، وقدرت الظروف ودرست لدرجة تقصي الأحوال عن قرب ، فحتى المناطق التي لم يتقدم أهلها بشكاويهم بشأن مشايخهم خوفاً منهم ، جرت فيها بعض التنظيمات وذلك لرفع أي ظلم أو غدر أو اعتداء من قبلهم ، فبالرغم من أن شيخ مشايخ قرى عكا وصفد يقوم بمهماته بنفسه وينتقل بين القرى إلا أن المسؤولين أيقنوا أنه في الغالب يخشى الفلاحون بأسه فلا يجرأون على رفع مظالمهم ، لذا عين بجواره معاون وكاتب تقرير لتسجيل الوقائع[٣١] ، لكي تكون هناك بينة على كل ما يقدم عليه من خطوات .

هذا في الوقت الذي اكتسبت فيه الإدارة المصرية من لديه الميل في التعاون معها فجذبته لها وأنعمت عليه وألبسته الخلع[٣٢] ، وعملت على كسر النفوذ الإقطاعي والذي مثلت صورته الطبقة المتحكمة ، ودخل بعض المشايخ فيها ، فتمكنت من درء خطرهم وحررت من وقع تحت استبدادهم ، وأصبح الخضوع للدولة رأساً . ولكن رغم المجهودات التي بذلت من أجل تسيير عجلة الإدارة باختيار أجود العناصر إلا أنه استمرت نقاط الضعف موجودة لذا لم تهدأ حركة التغييرات والتبديلات ، تلك التي كانت السمة الرئيسية التي سار على دربها إبراهيم ، فيذكر لنا كامبل ذلك التجديد الذي لم ينته وكيف أنه حد من المساوىء ، وأن القابضين على زمام المسؤولية ملأ الرعب قلوبهم من القائد المصري وأصبحوا يعملون له حساباً كبيراً[٣٣] .

ورأى القائد العام ضرورة وجود مسؤول لإدارة الشام ، ورغم أنه كان كفئاً

لأن يدير إمبراطورية بأكملها ، ولكن وضع نصب عينيه العمل الحربي الذي ينتظره ، ولم يكن من الممكن وفي بداية الوجود المصري بالشام أن يسلم الأمر إلا لمن لديه القدرة على فرض سيطرته على تلك المنطقة المتعددة الأشكال والمختلفة الألوان في إطار النظام الجديد الموحد ، وعرض إبراهيم على الأمير بشير تحميله لتلك المسؤولية ولكنه أبدى عدم استعداده ، فأحالها على صديق مصر حنا بحري مؤقتاً ريثما تتم عملية الإختيار والتي فضل أن تمده مصر بها ، وأرسل إلى أبيه بهذا الطلب وبين الدافع « ولا يمكنني أن أقوم بإدارة البلاد لبعد الشقة بينها وبين أدنة ولكثرة أعمالي العسكرية »[٣٤] .

ووجد إبراهيم أن يتخذ دمشق مركزاً للحكم المصري ومقراً لذلك الحاكم « ولما كان هذا القطر واسع الأرجاء ، كما أن عاصمته دمشق مدينة كبيرة عرف سكانها بالتزور وقلة الأدب معرفة النار على علم فلا بد لإدارة حكومته من شخص عاقل مدبر » ، وحددت مهامه « لا بد من إرسال من يراد إرساله والتنبيه عليه بألا يكون همه الآن إحداث إيراد جديد بل يترك الأمر على حالته الراهنة وإنما يعتني بإدارة شؤون الحكومة والأهلين وفقاً لقواعد العدل وتحقيق الأمن والضبط والربط في البلد »[٣٥] . وأخيراً وقع نظره على الملائم « وأرى أن يقوم بهذه المهمة من أتباعكم البك كتخداكم ، لذلك أرجو أن ترسلوه على جناح السرعة ليتولى إدارة شؤون البلاد كي لا تتعطل المصالح »[٣٦] .

وبناء على ذلك أصدر محمد علي أمره إلى شريف بك ـ كتخداه وحاكم الصعيد ويمت له بصلة قرابة ـ بتعيينه حاكماً على « جميع إيالة بر الشام وأمورها الملكية » باستثناء جبل لبنان ولقب « حكمدار عربستان » ، وبين له أن هذا الأمر جاء بناء على « استحسان ابنه سر عسكر باشا »[٣٧] . وسجل والي مصر في قرار التعيين الأسس التي كان على الحاكم الجديد السير على هديها وقد أعطت مثالاً واضحاً لشكل الحكم المصري ، وانصبت على العمل للصالح العام ، وإقامة النظام التام ، وإجراء الحق والعدل ، ومراعاة العادات والتقاليد والإنصاف في تحصيل الأموال ، وحماية أصحاب الحاجة وغير القادرين ورفع الأعباء عنهم ،

والمساواة بين أفراد المجتمع فقيرهم وغنيهم ، ومنع الأذى والضرر ومعاقبة المنحرفين وتقويمهم[٣٨] .

وعلى هذا المنهج سافر شريف للشام ، ووصل طرسوس في أواخر أكتوبر ١٨٣٢ حيث كان اللقاء مع القائد ، وتم الإتفاق على القواعد الرئيسية وانتقل بعدها الحاكم العام إلى مقره بدمشق ، لكن هذا لم يمنع أن استمر طواف وإشراف إبراهيم على طول البلاد وعرضها بعد أن اتخذ له مقاماً ومقراً في أنطاكية والتي اختارها « لأنها تقع وسطاً بين أدنة والبلاد العربية وأقرب إلى الحدود فيكون الإشراف منها على مصالح جميع الجهات أسهل »[٣٩] ، هذا بالإضافة إلى ما تجمعه من سمات خاصة بالمناخ الملائم .

وكان شريف صاحب تجربة إدارية ناجحة في مصر ، مستقيماً ومحباً للفضيلة ، عادلاً ومنصفاً ، صارماً وشديداً ، وأدرك منذ اللحظة الأولى أنه لنجاح إدارته لا بد من بتر المساوىء دون رحمة أو شفقة ، ولم تخف يده عن المذنبين بل قست وبطشت ، وأعلن أنه لن تستقر أوضاع دمشق إلا بعد قطع رقبة شهرياً[٤٠] . لذا كان ينتهز بعض الأحداث ليسيطر على الموقف ويعمل على تحطيم صفة التمرد ، وذلك بعد أن قام بدراسة عميقة لصفات السكان ، فنراه ينفذ حكم الإعدام علناً على اثني عشر قاتلي سليم باشا حتى يسود الخوف نفوس الآخرين[٤١] . واستمرت سطوة الحكومة وتعددت إجراءاتها ، وأصبحت تجرى العقوبات أمام أعين الجميع ، وأتت نتائجها ، فتغيرت الظواهر العدوانية ، وكان ذلك نجاحاً للإدارة الجديدة ، ويذكر تقرير بريطاني بأن صفات شريف « جعلته الشخص المناسب ليقضي على تعصب سكان دمشق وأن الفضل يرجع إلى طرقه في إحلال الأمن والهدوء »[٤٢] . لذا استحق ترقيته لرتبة « أمير الأمراء »[٤٣] .

وفي البداية عمل من أجل إقامة إدارة موحدة تخضع للمركزية المطلقة ، ولكن مع تعدد الصعوبات التي واجهتها في سريان الأوامر على جميع أنحاء البلاد ، واستمرار القلاقل والإضطرابات والثورات جعل من الأفضل عمل

تقسيمات إدارية تخضع لها المنطقة . وفي حقيقة الأمر فقد تعددت هذه التقسيمات حيث أنها تعرضت للتغيير والتبديل أكثر من مرة ، وقسمت الشام إلى ست مديريات يتولى كل منها مدير ، حلب بعد أن فصلت عن دمشق وأدارها إسماعيل بك ابن عم إبراهيم ، وطرابلس وحكمها نائب عن شريف ، وأدنة وطرسوس وعين عليها أحمد باشا المنكلي وخلفه خورشيد باشا ، وصيدا والقدس ونابلس تولاها الشيخ حسين عبد الهادي ، وغزة سلمت لسيد مصطفى ، ويافا للقائد إبراهيم بك[٤٤] . وخصص للمدن الرئيسية محافظون هم حكام عسكريون وجدوا بجوار السلطة المدنية لإحكام التنظيم والإدارة[٤٥] .

وأصبح شريف صاحب الكلمة في تسيير شؤون الإدارة ، لكنه بطبيعة الحال كان ينهي الأمور إلى إبراهيم الذي انصاع لأوامر محمد علي[٤٦] ، وكان عندما يترك شريف دمشق للقاهرة يقوم بمهامه في الإدارة حاكم دمشق بالتعاون مع حنا بحري[٤٧] ، ورغم أن حاكم الشام يدين بمركزه لاختيار إبراهيم إلا أنه عندما ربطت السلطة والصلة بينهما وجد التعارض بين الطرفين وعلى هذا فلم يكن القائد يحمل الحب لهذا الحاكم[٤٨] ، وخاصة عندما تشعبت مهام الإدارة وألقى على عاتقها أعباء التجنيد الإلزامي ، فلم يكن شريف غيوراً في هذا الأمر حتى أن إبراهيم شكاه إلى محمد علي « الواقع أن الباشا المشار إليه عبدكم الناشيء في تربيتكم منذ نعومة أظافره ، فهو رجل متعلم قادر على تصريف الأمور وإنجاز الأعمال ولكن في الشؤون الكتابية لا في مثل هذه المصالح ، فإنه يبدو من تصرفاته فيها أنه سوف يتسبب في تأخير المشروع »[٤٩] .

واستمر النظام الإداري على ما هو عليه ما عدا بعض التعديلات الطفيفة ، فسحبت عكا من صيدا وتبعت شريف مباشرة ، وللصلة التي تربط صيدا ببيروت تولاها سليمان باشا نظراً لخبرته في معاملة الأجانب وخاصة التجار ، فكان لـه النشاط الملحوظ في هذا الجانب ، وقد نالت صيدا إهتماماً مبكراً من إبراهيم حيث كان يوازيها مع دمشق فيقول لأبيه « لما كانت إيالة صيدا قطراً جسيماً مثل الشام وتحتاج إدارتها إلى شخص كفء يتفضل إذن بإرسال من يراد إرساله إليها

بسرعة »[٥٠] وتم تحقيق ذلك بعد فترة واختير الرجل المناسب .

وأعطيت الإدارة المالية إلى حنا بحري المعروف بليونة عريكته ومرونته ، وهو صاحب العلاقات الودية مع مصر والخبرة التامة بالبلاد ، ونجح في مهامه « وكان يعامل الرفيع والوضيع معاملة لا تفاوت فيها ويعطي كل ذي حق حقه »[٥١] . ومع أن ذلك المنصب الذي حصل عليه له من الأهمية والصعوبة ما كان يؤهله لجلب من يمسك بزمامه من مصر إلا أن ما سعت إليه الإدارة المصرية بإشراكها أهل البلاد في أمور الدولة هذا من ناحية ، والتسامح الديني ووأد التعصب من ناحية أخرى جعل تلك الأوضاع الجديدة تنم على أن ما اتبع هو نموذج للإدارة الصالحة ، هذا في الوقت الذي قدمت فيه تلك العناصر خدماتها والتي هي في كثير من الأحيان في صالح الحكم المصري . واستمرت هذه السياسة ، فركز على منح السلطة للمتعاونين مع النظام القائم من أصحاب النفوذ في مناطقهم والحرص على ألا تخرج من أيديهم ، فأصبحت شبه وراثية والمثل على ذلك أسرة الشيخ حسين عبد الهادي ، فكان طبيعياً أن يقدم الإخلاص للحكومة الجديدة .

وبذلك يمكن القول بأن الإعتماد على العنصر الشامي كان له ثقله في ميدان الإدارة ، ولم يغز الموظفون المصريون الشام ، ولم يستخدم إلا القليل منهم في حالة عدم وجود بديل من أصحاب البلاد أو تكون مهمته تعليمية ، فيطلب حنا بحري صيارفة مصريين من ذوي القدرة « لتدريب الصيارفة والمعلمين على أداء مهمتهم »[٥٢] . كذلك كان التركيز على الكتبة وخاصة الملمين بالحسابات[٥٣] . ويبدو أن أمر العثور على موظفين على درجة من الكفاءة شكل صعوبة فيرسل شريف إلى أحد رجال المعية يكرر الرجاء في إرسال موظف لديه الخبرة « ليستعين على تمشية الأمور والتحريرات »[٥٤] . وعندما اشتدت الحاجة يستعجل « إرسال ٤٠ شخصاً من الكتبة ذوي العفة والمعرفة لتخصصهم بمعرفته على فروع الولاية لتسوية الحسابات المتأخرة وتنظيم سير الأعمال الحسابية على قاعدة » ويأمر محمد علي « بانتخاب هؤلاء الكتبة من كتاب دواوين مصر وفروعها الخالية من شوائب الإختلاس وتعيينهم

وتفهيمهم بأن يسلكوا سبل الإستقامة وإلا تكون عاقبتهم وخيمة ، وإرسالهم على قدم السرعة »[٥٥] . وعليه ينجلي أن السياسة الإدارية المصرية حافظت على شعور أهل الشام ولم تغمر الإدارة بعنصر وردته بل عملت على احترام الذاتية القائمة في إطار ما خطط له .

وفي نطاق برنامج الإدارة المصرية الخاص بإقامة مجتمع أمين ، كان لا بد أن يكون قابضو زمامه أصحاب أياد طاهرة ، وليس من السهل العثور على مثل هؤلاء حيث أن الظروف التي عاشها المشرق وفساد الحكم العثماني جعل من النادر أن يكون هناك قائمون على الأمر شرفاء ، لذا بذلت الحكومة جهدها في الإصلاح ، وفرضت العقوبات وقست على هؤلاء لعل الردع يعطي الإحساس بالخوف من الإقدام على ما يسيء إلى المجتمع .

وتصدرت الرشوة المكانة الأولى ، فكان لا بد من محاربتها ، فصدرت التعليمات بالنهي عنها ومن بين بنود قرارات تعيين المتسلمين المقتضى إطاعتها والخضوع لها والتي نصح بها « إياك من الطمع وتدني النفس . . احذر من أن تمد يداً لأخذ شيء كلياً أو جزئياً بنوع الطمع والرشوة وما يشابهها »[٥٦] . ومع وجود تلك التنبيهات حدث ما يغايرها ولكن كانت التصرفات مرصودة ومحسوبة بالإضافة إلى العمل على التشجيع بالجهر بالواقع ، فنرى أهالي الناصرة وقراها يشكون من متسلمهم لممارسته الإستغلال وتعاطيه الرشوة ويطلبون العدل ، ومن الملاحظ أنهم من أهل الذمة ، ومن ثم يُطلب للتحقيق معه[٥٧] .

وبناء على أمر إبراهيم اختص مجلس الشورى بنظر قضايا الرشوة التي اتهم فيها المتسلمون[٥٨] . وعند الإدانة يتم العقاب وينفذ على الفور ، إذ كان هذا المرض يقلق إبراهيم ودائماً موضع شكواه حتى أنه سمح بإعدام من يثبت عليه هذا الجرم[٥٩] . لكن أكثر أنواع العقاب الذي انتشر هو السجن والإقصاء من الوظيفة التي استغلت لخدمة الغرض ، فقد عزل متسلم يافا لثبوت تهمة الرشوة عليه « مد يده إلى أموال الرعايا » فصدر أمر إبراهيم « بفك متسلمية المدينة عنه وفوضناها لعهدة صداقة محسوبنا الشيخ محمود عبد الهادي »[٦٠] .

أيضاً كان هناك بعض من المسؤولين قد اقترفها معتمداً على علاقته بالمتسلم ، مثلما حدث مع إبراهيم أغا وتفكجي باشى في طرابلس عندما تسلموا جمركها كتب فيهما الأهالي وبينوا تعاطيهما للرشوة[٦١] . وأمام هذه التصرفات تتقرر الإدانة ، فحين ثبت أن ملتزم جمرك يافا مرتشياً أحيل الجمرك على غيره[٦٢] . وفرضت العقوبات ولم يعف أي مسؤول منها حتى ولو كان صاحب مركز ، فقد أرسل رئيس كتبة مجلس شورى دمشق إلى عكا سجيناً لحصوله على الرشوة ، ويؤكد فارن لحكومته أن هذا المصير سيستمر ولن يتوقف حتى تتم الإستقامة وتسود الطهارة والنزاهة[٦٣] . كما أبطل الحكم المصري تلك العادة التي كان يُقدم عليها الأعيان فيما سبق بأن يقدموا في شهر رمضان في دمشق وحلب الهدايا للولاة والحكام إذ اعتبرها إبراهيم نوعاً من الرشوة والنفاق[٦٤] .

وبذلك أوقف تيار الرشوة حيث من الصعب القول بأنها انتهت ، ويقول كامبل أنها اضمحلت وخاصة بين الضباط وداخل المحاكم[٦٥] ، بينما يرى باركر أنها أصبحت غير معروفة لتلك العقوبات الصارمة التي وضعت لها[٦٦] ، وأخيراً هناك من أيد وجود بعض حالات محدودة منها تتم بطريقة سرية[٦٧] ، وعلى أية حال فإنه حد من انتشارها وبالتالي فقد ندرت .

أما عن الإختلاس فجرت المحاولات للقضاء عليه ، وحُقق مع من أقدم عليه من المتسلمين فقد أرسل إبراهيم مندوبه ليقوم بذلك مع متسلم يافا ، وسحبت سلطته وعهدت إلى أعضاء مجلس الشورى[٦٨] ، وأجرى التحقيق مع متسلم غزة لاتهامه باختلاس ألفي كيس[٦٩] . ومن الواضح أن أمر الإختلاس لم يكن محصوراً ، ففي مكاتبة من إبراهيم إلى حنا بحري يوبخه على تقاعده في هذا الشأن ويتضح منها ثورته على هذا المرض ويبين « أن اليغمة والإختلاسات زائدة عن الحد »[٧٠] . وكان الكتبة على رأس المختلسين[٧١] ، بسبب توليهم العمليات الخاصة بالحسابات حيث يتاح لهم المجال ، ولم يمنع العقاب بعض كبار المسؤولين من الإختلاس ، فعندما ثبتت التهمة على حاكم حوران أرسل إلى سجن عكا[٧٢] ، أيضاً حورب التزوير وحقق مع مرتكبيه خاصة الذي ارتبط

بضريبة الفردة ، فهناك من أقدم على إسقاطها عن أشخاص في مقابل الحصول على الأموال ، وكانت العقوبة السجن[٧٣] .

وبالنسبة للإبتزاز واستغلال أصحاب المراكز فقد حورب إذ كانت القيادة يقظة وكثيراً ما ضربت على الأيدي غير المستقيمة ، فيسجل وري من دمشق عن إجراءات إبراهيم يقول « إن سموه منذ أن وطأت قدماه هنا شغل أساساً بالتفتيش على إدارة المدينة ومراكزها ، وأجرى حركة تجديد وعاقب كثيراً من الموظفين ، فأقصى البعض عن العمل وخفض درجات البعض حتى أنه حكم على أحد مساعدي شريف باشا بالسجن خمس سنوات في سجن عكا »[٧٤] . وكثيراً ما كتب إبراهيم إلى القاهرة يشكو الموظفين لسوء تصرفاتهم ، وإهمالهم في أعمالهم ، واستغلالهم لنفوذهم واهتمامهم بمصالحهم الخاصة ، ويبين أنه بدل حاكم اللاذقية وخفض من عدد الموظفين في حلب ، وأنه دائم التنقل والحركة لتقويم الإعوجاج[٧٥] .

ورغم ذلك فقد نجح البعض في ألاعيبه وطرق السبل الملتوية ليحصل بها على أغراضه ، فإسماعيل بك حاكم حلب أعماه حبه للمال عن المبادىء ، فقد اشترى لنفسه احتكارات المدينة ودخل في منافسة مع الحكومة ، وتحول الأمر إلى أن أصبح التاجر الوحيد واستغل سلطته لتحقيق منافعه الشخصية ، حتى إنه زرع أراضي له خضراً وفاكهة وبقولاً وسوق إنتاجها للتجار بالمزاد ولم يسمح لغير الذين اشتروا منه أن يبيعوا ما عندهم إلا بعد أن يتم بيع سلعه[٧٦] .

أما عن المتسلمين الذين سلكوا هذا الطريق ، فضيق الخناق عليهم ، فالبعض كان يأخذ ما يسمى « عوايد » على الإلتزامات ، والبعض فرض الهدايا التي تقدم سراً وجهراً[٧٧] ، والبعض إصطنع حيلاً للسلب والنهب وتعددت أشكالها وأقدم عليها متسلمو القدس وغزة ويافا وصور وبيروت وصفد ، واستاء إبراهيم وبلغ أباه وطالب بالشدة والعقاب القاسي « حتى يقلع هؤلاء المتسلمون عن ظلمهم ويسلكوا سبيل العدل والإنصاف »[٧٨] ، والبعض ألزم بالخيل

« متسلم طبريا مادد يده ومتظلم الرعايا بأشيا وخيل » فصدر أمر إبراهيم بفرز حساباته ومعرفة ما أدخل عليها وسؤاله عن الزيادة وإرجاعها إلى أصحابها[٧٩] . واتضح أنه أخذ من أهل الناصرة ٦,٠٠٠ قرش فوق المطلوب منهم ، فما كان من إبراهيم إلا أن أصدر حكمه على المتسلم بالأشغال الشاقة في عكا لمدة عام[٨٠] ، وأقدم متسلم القدس على طلب الأموال من غير وجه حق ، وأشبع أغراضه النفسية على حساب الأهالي ، ومما يذكر أن هذا المتسلم من عائلة أبو غوش المشهورة بالإبتزاز ، فحُقق معه ، وارتبطت الإدانة بالعزل الفوري من منصبه[٨١] . وجاء من خلفه ليمارس نفس النشاط ، فبعد ثبوت تهمة اغتصابه خيولاً من البدو يصدر عليه الحكم بإرساله إلى أبي قير ثلاث سنوات[٨٢] . ولم يقتصر حال المتسلمين على ذلك ، فهناك من داس بأقدامه على الفقراء ، فمتسلم صفد فرض على أهلها ما عرف باسم « الخدمة » وعاث فرسانه بالبلاد ، فأرسل إبراهيم مندوباً لتقصي الحقائق ، فأقام في صفد خمسة عشر يوماً ، وقام بعملية جرد واسعة واستجوب الأهالي ، وبعد إثبات التهمة عليه جلد بالكرباج وأرسل إلى سجن عكا ليقضي فيه ستة أشهر مع الأشغال الشاقة ، وطلب عزله في التو واللحظة « لكي يسمع ذلك سائر المتسلمين ويكون عبرة لهم »[٨٣] .

وعن باقي الإداريين فروقبوا ، ومن يثبت عليه « أخذ النقود من الأهلين ظلماً » يدخل تحت العقاب ، ومن الملاحظ أنه لم يكن يتحامل على هؤلاء ، فهناك مدعون وشهود ، لذا حول كثيراً من هذه القضايا للمحكمة الشرعية[٨٤] . وصُدت تصرفات بعض من وكل إليهم أمر التحصيلات ، فمن يقبض أكثر من المقرر اغتصاباً وزوراً ، يعاد إلى أصحابه ويسأل عن أسانيده التي اعتمد عليها في القدوم على هذا الفعل ، ويطلب منه ألا يأخذ ما ليس له به حق ، ويُهدد إذا خالف[٨٥] . ومن الملاحظ أن فرض العقاب الصارم لم يكن في كثير من الحالات يحكم به عقب الفعلة الأولى إذ كانت تترك فرصة للإصلاح . وألمت الحكومة بكافة الأمور ، فلما حصّل « مأمور كشف » عشرة قروش على كل قرية ، طُلب منه إرسالها لخزينة الميري « لأجل بعض الفحص والتدقيق تسترد الدراهم إلى أصحابها »[٨٦] . وعندما اتسعت ذمة شيخ حارة وحوت بعض

الدراهم ، وطالب صاحبها بها صدر الأمر « بتحصيلها له على الوجه الشرعي »[٨٧] .

ولم تترك الإدارة من مارس القسوة في حكمه ، فلما تبين لها أن متسلم منتشا أساء معاملة الأهالي ولم يراع حقوقهم وتسلط بظلمه عليهم حتى أنه بعث بعض فرسانه « قتلت كثيراً من الناس ، فجدعوا أنوفهم وصلموا آذانهم » وجه إبراهيم أمره بالقبض عليه وقتله في الحال وهدد من يحميه[٨٨] . وعندما يتملك الحقد داخل بعض النفوس بسبب المنافسات على المركز وكيد كل طرف للآخر بتصرفات شاذة وتطاول سفيه ينعكس على حالة الأهالي ، يرسل على الفور من يجتمع بالمتنازعين للتحقيق وإدانة المعتدي[٨٩] .

وبذلك كانت القيادة ساهرة على المصالح لا تدع شراً إلاّ وتقضي عليه بالطريقة التي رأت فيها العلاج ، وإن اتسمت بالقسوة والصلابة والشدة والصرامة في كثير من الأحيان غير أنه في بعض الحالات قرنت التصرفات ببعض النواحي الإنسانية ، فعلى سبيل المثال حينما تم عزل متسلم القدس إشتكى حاله وقلة ماله والتمس ما يقوم به ، فطلب إبراهيم فحص حالته المالية ووفقاً للنتيجة يكون العطاء ، فتقرر له معاشاً شهرياً يعادل نصف مرتبه[٩٠] . فكان هذا من اللمسات الطيبة للحكم المصري الذي جاهد من أجل خلق إدارة قوية حازمة بعيدة عن الأغراض والشهوات ، في الوقت الذي عمل فيه على كسر النظام التركي وجموده وقصوره وفساده وتحيزه وتعصبه وسيئاته وفوضويته .

وحمل الحكم المصري نموذجاً للنظام الإداري المتكامل ، وكان من بين دعامته إنشاء مجالس الشورى اتباعاً للسياسة العامة التي رأت أن يكون شكل الحكم متغيراً عن سابقه في الوقت الذي يحصل في النهاية على تحقيق المطلوب . وقد تمثل في الإحتواء والإمتصاص واستجلاب المحبة والإحترام وضمان الولاء خاصة من كبار الشخصيات بدون تمييز في العنصر أو الدين ، وإعطاء الإحساس بالمشاركة في إدارة البلاد ، وضمان التصرف الملائم في إطار

طبيعة المنطقة ، وعدم تسلط الحكام والحد من ممارسة ضغوطهم . كل هـذا يجعل للحكم المصري الركائز القوية ، ويكتب له النجاح في تحقيق أهدافه وتخطيطه من خلال تلك المؤسسة التي تمثلت في هذه المجالس ، في الوقت الذي يعطي فيه صورة مشتملة لتعاون مشترك فعال من أكبر قوى في المجتمع ، وهذا أمر لم تعهده الشام من قبل ، وأخيراً لذلك الشكل الذي يوحي بالإقتداء بالأنظمة الأوروبية .

وكانت البداية في دمشق ، وهذا أمر طبيعي فهي عاصمة الشام ، لدرجة أنه أحياناً يطلق على دمشق لفظ الشام ، واختارتها القيادة المصرية لتكون المركز ومن هنا صدر أمر إبراهيم في يونيو ١٨٣٢ بتكوين مجلس شورى دمشق ، وجاء اختيار أعضائه ـ ٢٢ عضواً ـ من الشخصيات صاحبة المكانة في المجتمع ، ومن خلال استعراض أسمائهم نجد منهم البكوات والأفندية وذوي البيوت والأكابر والأعيان والشيوخ والتجار وبينهم مسيحي وآخر يهودي . وعلى هذا صدر أمر التشكيل ، وحمل إبراهيم الأعضاء المسؤولية وأكد أنه يتبع القول الكريم « وشاورهم في الأمر » ، وعليهم أن يقتادوا بما ورد عن الرسول ﷺ « كل راع مسؤول عن رعيته » وبين لهم واجباتهم « النظر في أمور الرعية وأحوالها بما فيه الراحة والرفاهية من كل الوجوه ، وذلك لا يحصل إلا بنشر بساط العدل والإحسان » ثم وكل إليهم السلطة القضائية للحكم في القضايا المدنية والتجارية ، وشجعهم على إبداء الرأي صراحة والمناقشة ، وإبعاد الخوف أو الأغراض ، وعدم التحيز أو المراعاة لكبير أو صديق ، وعند الإجماع يتم التنفيذ ، وأخيراً يحذرهم « وكل من حابى أو داهن أو أخفى رأيه لعلة ما أو لعدم نقض كلام من هو أعظم منه فيكون خالف أمرنا وجرى ضد راحة الرعية ، وبذلك يكون أوقع نفسه تحت الملام من جانبنا ، ومرسومنا هذا سند منا لكم وحجة منا عليكم ، فاتقوا الله في أعمالكم وأحكامكم واغتنموا ثواب الرعية وخطة الخدامة ، هذا ما التزم ننهيكم به فاعتمدوه غاية الإعتماد والحذر من الخلاف »[٩١] . كما أنيط للمجلس اختصاصات مالية انصبت على الضرائب

وعقود الإلتزام وأخرى شملت المسائل التجارية بأنـواعها ، وأيضاً العلاقـات العامة .

وأحيل إلى حنا بحري الذي كان بمثابة الرئيس والـرقيب على المجلس إجراء التنظيمات والقيام بتنسيق أعماله(٩٢) ، حتى يسير على هدي برنامج تكون له نتائجه الطيبـة ، وأعطى إبـراهيم تعليماته بضرورة اتبـاع رأي المجلس في جميع الشؤون(٩٣) : وأصبح مجلس الشورى يمثل أداة الحل والربط ، فعندما تأخرت مرتبات الموظفين التجأوا إلى المجلس يطالبون بصرف مرتباتهم(٩٤) . واتسعت مهامه فيبين حنا بحري بأن المجلس لم يكن ينظر إلا في دعاوى الديون والمشاحنات فأصبحت تقدم له التقارير لدرسها ، وندب له كاتب يقوم بتحريـر القرارات التي لم تكن تحرر قبل ذلك ومسجـل يسجلها ، وطلب ختمـاً لتوثق كتاباته لتأخذ الطابع الرسمي ، وعين له مترجماً(٩٥) ، وذلك لتفند جميع الأمور المعروضة وتسجـل بالصـورة التي يعيها الجميـع . وعلى هذا كـانت الأعمال والتقـارير تنقـل بكل دقـة وإتقان ، وقـد ساعـد وجود الحـاكم العام في بعض الجلسـات على تسهيل الأمـور المعروضـة واتخاذ القـرار الصـائب « ولـم يكن شريف باشا مطلق التصرف بالحكومة أو مميزاً عن أعضاء مجلسه بل كان كواحد منهم »(٩٦) .

ولم يترك المجلس يسير وفق رغبات ومشيئة أعضائه إذ روقب بكل حذر ، فإذا حدث تهاون أو إهمال يكتشف ويصدر لهم البيان « تقتضي المصلحة رؤية الأمور في حينها ، ويلاحظ أن حضرات أعضاء المجلس لا يراعون المواعيد في حضورهم المجلس ، والبعض يتأخر جداً مع العلم بأن هذه الحركة مغايرة لرضا ولي النعم وعليه يحسب أن يحضر حضراتكم المجلس الساعة ٨ ولا يتأخرون بدون عذر »(٩٧) . وكان إبراهيم يقوم بنفسه بـالتفتيش ، وعندمـا ظهر لـه عدم الإكتراث وتأخر الأعمال ، أمر الأعضاء بعدم مغادرة المجلس عدة أيام حتى يتم النـظر في الموضـوعات المعـطلة(٩٨) . ونراه يشكـو من حنـا بحـري صـاحب المسؤوليـة والسلطة على المجلس ، إذ وصل إلى أن الـذي يوافق عليـه يعمل

به ، وما يعترض عليه يعاد للمجلس للنظر فيه مرة ثانية ، وله الحق في تعديل القرارات أو إلغائها(٩٩) .

ومثل مجلس شورى الشام الصدارة ، فهو المرجع لباقي المجالس التي أنشئت على نفس النمط في كل مدينة لها من الأهمية ولا يقل عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ، ولكل مجلس رئيس منتخب ، ويتراوح عدد الأعضاء من ١٢ ـ ٢١ حسب أهمية المدينة ، وتمثل فيه الطوائف إلا إذا كان سكان المدينة مسلمين ، وتمتعت تلك المجالس بكثير من الحرية ، وجميع الأعمال وخاصة التي تمثل صعوبة يرفعها حاكم المدينة إلى المجلس ليبدي رأيه ، وفي النهاية يكون الأمر لإبراهيم فإما التنفيذ أو الرفض وفق ما يراه(١٠٠) .

وتعددت المجالس ، واتسع نفوذها ، ووقفت أمام تعنت أصحاب السلطات ، وشجعها إبراهيم وساندها ونبه المسؤولين وخاصة المتسلمين بألا يبقوا في أي عمل دون مراجعة المجلس « وإذا تلقى (المتسلم) مكاتبة من أي جهة كانت فليعرضها على المجلس فوراً ، وليقض مصالحه وأعماله جميعاً بمعرفته ، وإذا حاد إلى التزوير في هذا الشأن يعلم الله أنه قد بلغ السكين الأعظم »ثم يوضح « ها نحن قد أنشأنا هنا في بر الشام مجالس وجعلنا شؤون البلاد كلها يفصل فيها بمعرفة هذه المجالس ولا نسمح للمتسلمين بالتدخل أصلاً »(١٠١) .

وأصبحت محاضر الجلسات تسجل وترسل شهرياً إلى دمشق ليراجعها حنا بحري وينقحها ، ولمجلسي دمشق وعكا حق إعادة النظر في قرارات المجالس ، وإذا حدث خلاف يرفع الأمر للقاهرة(١٠٢) وكان محمد علي شغوفا دائماً لأن يقف على أمور إدارته في الشام ، فأمر بإرسال محاضر مجلس دمشق يومياً ليكون على بينة ، كذلك وصلته مضابط جلسات مجلس حلب تباعاً(١٠٣) .

وضرب مجلس شورى بيروت مثلاً ناجحاً ، بلغ أعضاؤه اثني عشر مسلمين ومسيحيين من كبار شخصيات المدينة ، وأثبت شخصيته وقوته

« والمتسلم لا يبديء بشيء إلا بما يبرز به الحكم من ديوان المشورا بموجب كتاب منه إلى أرباب الديوان »(١٠٤) ، ووضع المجلس قواعد سار عليها ، فعين وقتاً معلوماً يومياً لحضور الأعضاء وتسجيل الأسماء وفقاً لوقت الوصول دون النظر إلى المرتبة أو المكانة ، ووضع جدول أعمال يومياً حتى تنتهي فيه المسائل المعروضة ، وإذا تبقى منها لليوم التالي ، فعلى الأعضاء الحضور مبكراً ليتم الإنتهاء منها ، وعند العرض يبدي أولاً الخبير بالأمر رأيه ثم يعرض الأعضاء ملاحظاتهم ، وحرم عليهم الخروج عن الموضوع إلى حديث خاص ، هذا ويجري تسجيل ما يقرره المجلس في مضابط الجلسات وتراجع وإذا استحسن بعض التغييرات في الملخصات تتم وتوثق(١٠٥) . وأرجع ذلك إلى حاكم المدينة « محمود نامي » الذي أوفده محمد علي لتلقي تعليمه في فرنسا فتأثر بالأفكار المتقدمة .

وفي النهاية وبعد هذه الدائرة الواسعة كانت المركزية تفرض نفسها ، والكلمة المطلقة في النهاية هي السائدة حيث اتبع خط بونابرت ، الإستعانة بالأكفاء والعمل على المشاركة مع تطبيق مبدأ « الشورى للجماعة والتنفيذ للفرد »(١٠٦) . ولكن يمكن القول أن هذه المجالس قدمت خدماتها في إطار إمكانياتها ، وكانت مظهراً جديداً لإدارة نشطة خضعت لها الشام .

أما عن الموقف تجاه لبنان ، فقد ربطت العلاقات بين القيادة المصرية والأمير بشير الذي كان عاملاً مساعداً لنجاح السياسة المصرية في الشام ، إذ أظهر طاعته وامتثاله ، فكتب يقول « إنه مملوك خاص للدولة المصرية منذ أمد وخادمها قديماً وجديداً ، ظاهراً وباطناً ، وأنه لا ريب في أن يكون أتباعه مطيعين لها منقادين خاضعين »(١٠٧) . وعليه قام بدور فعال في تهدئة المنطقة أثناء الزحف المصري « جعل يركن الناس ويؤمنهم لتحصيل الراحة والسلامة ، وأن بدء قدوم هذه الدولة السعيدة راحة وأمن على الناس ، ثم أنه استعمل المخابرة والمكاشفة بجميع الأطراف والجوار باطناً بصور مختلفة ، فظهر له أن الجميع قابلين الكلمة »(١٠٨) . وذلك من أكبر الخدمات التي قدمت للحملة المصرية ، فكان لا بد من إرضائه ومساندته .

وأعطيت السلطة للأمير بشير في جبل لبنان ، وفوض لعهدته « رؤية كافة مصالح بلاد الإيالة وإدارتها ، ويكون له أمراً ناهياً عليها من كلي وجزئي بمقتضى المصلحة وما فيه الخير والعمار للبلاد » ، وأُعلن للمتسلمين والمشايخ « بأن يعتمدوا ختمه بالتحريرات التي تتوجه منه كما يعتمدوا أوامرنا »[١٠٩] . ورغم شيخوخته إلا أنه نشط في تحركاته وعنى بكل شيء واهتم بكل أمر ، وحقيقة شكل موقفاً مخلصاً للإدارة المصرية ، وجاءت التقارير لتفيد وتثبت ذلك[١١٠] ، حيث يتفق هذا مع مصلحته ، في الوقت الذي نظر فيه إلى مصر على أنها حاملة لواء المدنية والنهضة في الشرق وآمن بدورها في المنطقة .

واعتُمد على الأمير بشير ، فأنيط إليه في البداية اختيار متسلمي الموانى ، فحينما عزل متسلم بيروت « بسبب البطالة الحاصلة منه في تأدية الخدمات المطلوبة » رأى تنصيب أسعد طوقان ولكنه رفض فتم تعيين بديلاً له[١١١] . ولما قامت الإضطرابات في صيدا والتي كان وراؤها القاضي والمفتي ، عزل قاسم عن متسلمية صيدا « لعدم إدارته بأمور الأحكام الموافقة للأصول » وأعطاها للأمير سلمان ، وأعيد التشكيل الإداري لمتسلمية حوران والدروز والجيدور وإربد وذلك « لضبط البلاد »[١١٢] .

وتدريجياً حصرت سلطة الأمير بشير على منطقته وأصبح له الإستقلال الداخلي لإدارة لبنان حيث تركت له « إمارة الجبل » كما كان من قبل ، وهي المناطق الجبلية التي تحد طولاً بطرابلس بين صيدا وصور وعرضاً بالبحر المتوسط ما عدا المدن الواقعة على الساحل وتشمل طرابلس وبيروت وصيدا ، وفي الجهة المقابلة تمتد لسهول بعلبك . وقسمت إلى عشر مراكز ، وكل مركز يحكمه أمير من العائلة ، وشملت ٥٠٠ قرية ، وكل قرية يحكمها رئيس يختاره أمير المركز من أصحاب الثروة ، وهذا في مقابل أن يدفع الأمير بشير للإدارة المصرية ١٣٠٠ كيس كجزية سنوية ثم خفضت إلى ٨٠٠ كيس إعترافاً بخدمته لوقوفه بجوارها ضد الدروز . ومما يذكر أنه كان يورد قبل الحكم المصري نصف هذا المبلغ ، ووصلت إيراداته ٤٥٠٠ كيس حصيلة الضرائب من أهل لبنان[١١٣] ولم تتدخل الإدارة المصرية في شؤونه طالما ينفذ بنود إتفاقهما .

وهذا الوضع منح الأمير بشير القوة والسطوة والهيمنة بعد أن اعتمد على القيادة المصرية ، ونجح في التخلص من معارضيه « فعمل حيل كثيرة وخداع حتى أمكنه يحوش بعض إمارة من بيت شهاب ومن أمراء المتن ، فمسك سبعة إمارة وتبعهم نحو خمسين نفراً من خواصهم وأتباعهم والإمارة قيدهم وأرسلهم لعكا ، ومن هناك أرسلوهم للإسكندرية والباشا هناك أرسلهم إلى بلاد السودان »[١١٤] ، وصفت له الأجواء ومارس سلطاته كما يحلو له . ولم يجتث الإقطاع من منطقته حيث وجد الإحتواء من عائلته ومؤيديه ، كما كانت لبنان هي المنطقة التي لم ينشأ فيها مجلس للشورى ، وعليه فازداد تحكم الأقلية في الأغلبية . هذا بالإضافة إلى الضغوط التي مارسها الأمير بشير من أجل الإستحواذ على الأموال بمختلف الطرق « واشترى أرزاقاً كثيرة وأملاكاً ، ومن إطالة أملاكه بالحكم جمع مالاً غزيراً ، ولا يوجد غنياً نظيره بالجبل »[١١٥] .

وخلقت هذه الحالة نوعاً من النفور بين شريف الحاكم العام وصاحب الإدارة على الشام ـ ما عدا جبل لبنان ـ وبين الأمير بشير حتى أن الأخير لم يقدم على اللقاء به أثناء وجوده بدمشق[١١٦] ، وانتهز شريف الفرص للتحرش به فانتزع سلطة أمراء حرفوش في بعلبك وأمراء شهاب في حاصبيا وراشيا ، فثار أمراء حرفوش وتزعم لواءهم الأمير جواد ، وتخفى عن شريف ولجأ لأمير جبل لبنان وطلب منه التوسط للعفو عنه ، ولكن شريف قتل الهارب مع أتباعه ، فاستاء الأمير بشير بعد أن أرسل شريف إليه يعلمه « إنه لا شفيع عنده أمام مصلحة الدولة ، والشريعة تقضي على كل من يعبث بعقاب صارم ، وليس أمام الشريعة أمير ولا صعلوك »[١١٧] . ولكن ذلك لم يؤثر على العلاقات بين الأمير بشير ومحمد علي وابنه فاستمرت على ما يرام إلى أن رجحت كفة أعداء مصر ، فانضم إليها الأول ولكنه لم ينل ما كان ينتظره .

وأخيراً فرغم بعض الثغرات التي اعترت الإدارة المصرية إلا أنها لم تقلل من قيمتها ، ولنا أن نسجل لها النجاح إذا وضعنا الظروف التي عاشتها سواء الداخلية أو الخارجية ، فالشام منطقة تموج بالعناصر المختلفة والعبادات

المتعددة والعادات والتقاليد والقوانين المتنوعة ، فلم تصادف الوحدة في حياتها التي أمضتها في حروب وقلاقل وفتن واضطرابات مزقتها وكادت تقضي عليها ، زد على ذلك ما أقدمت عليه الدولة العثمانية تعاونها الدول أصحاب المطامع ، وتلك المؤثرات التي حاربوا بها الحكم المصري وانعكاساتها على المجتمع ، ورغم تلك الصعوبات إلا أن الإدارة المصرية صمدت ونفذت ما سعت إليه وحققت ثورة إدارية فعالة .

القضاء :

خضعت الشام للنظام القضائي العثماني الذي أسس على قاعدة الشريعة الإسلامية ، وهيمن عليه شيخ الإسلام ، وتبعه قاضيان ، قاضي عسكر الروملي ، وقاضي عسكر الأناضول ، وكانت الشام من نصيب إشراف القاضي الأخير ، وتعين في دمشق وحلب والقدس قضاة رئيسيون ـ أحياناً أطلق عليهم مفتين ـ ولهم سلطة الصلة المباشرة بشيخ الإسلام ، ولكل قاض منهم نواباً ، وهم قضاة أقل درجة منه ، يختارهم وفقاً لرؤيته ويعينهم ولهم أن يصدروا الأحكام باسمه في مناطقهم[١١٨] ، وعلى هذا الأساس شيد الهيكل القضائي .

ومثلت المحكمة الشرعية مصدر السلطة القضائية ، ومارس القاضي النفوذ فيها ، وفي القضايا الكبيرة يعاونه اثنان أو أكثر من العلماء ، ومفت أو نائب عنه وكاتب عدل ليسجل الأحكام[١١٩] . وشكل قاضي دمشق أهمية إذ تمتع بنفوذ كبير واتسعت سلطته ولم تعد قاصرة على الحكم في القضايا إذ شارك في الإشراف على سير الإدارة في الولاية[١٢٠] . ومع أنه من المفروض أن يتمتع القاضي بالحصانة ضد العزل والنقل وتنزيل الرتبة لكن لم تطبق هذه القاعدة ، وأصبحت الآستانة تولي القاضي مركزه لمدة سنة ، ولكن أحياناً تصل المدة إلى عشر سنوات وذلك تبعاً لطرقه الخاصة التي يتبعها ليستمر في الولاية القضائية[١٢١] . ولم يتقاض القاضي ونوابه رواتب ثابتة بل أجرهم من رسوم القضايا التي ينظروها والتسجيل الذي يقومون به ، وتراوحت بين ١ ، ٢ وربع٪ من قيمة المدعى به[١٢٢] .

ويمتد اختصاص المحكمة الشرعية أساساً على المسائل المدنية والتجارية والجنائية ، ولكن أحيل الإختصاص الأخير للباشا ومندوبه « الكخيا »[١٢٣] ، والتصق بالمحكمة النظر في الأحوال الشخصية ومسائل الميراث والدعاوى العينية والعقارية والأوقاف ، هذا بالإضافة إلى التسجيل ، وأعطى لصاحب الدعوى حق اختيار المحكمة التي تتراءى له والقاضي الذي يرتاح إليه[١٢٤] ، ويرفع المدعي مذكرته ويحكم فيها القاضي معتمداً على المصدر القانوني الأصلي وهو القرآن الكريم وبجواره الشريعة الإسلامية ، وساد الشام المذهبان الحنفي والشافعي والأخير هو أكثر مرونة في معاملاته ، وسمح للمسيحيين بحضور جلسات المحكمة الشرعية كمستمعين ولا تقبل شهادتهم إلا في حالة عدم وجود شهود مسلمين . ووجد حق الإستئناف أمام قضاة المدن الرئيسية إلا أنه كان نادراً في حدوثه[١٢٥] .

وعانى النظام القضائي من الفساد والفوضى ، فتعيين القضاة لم يكن يخضع للكفاءة أو المؤهلات وإنما وفقاً للمقابل ، وأصبح ذلك مصدراً لثراء الأعلى واستغلال الأدنى ، وعلى هذا كان الباب مفتوحاً ، فيروي شاهد عيان أن الهدايا ترسل للقضاة قبل صدور الأحكام ليقوى التأثير ويقول القاضي الذي يعد الأمر عادياً « لقد اشتريت وظيفتي ودفعت الثمن غالياً فكيف لا أعيد ما دفعته إلا من المتاقضين ، الذين لهم حق الإستئناف إذا لم يقبلوا حكمي »[١٢٦] . والمدعي والمدعى عليه يسلكان هذا الطريق ولنفس القاضي علّ أحدهم يفوز بحكم على الثاني ، ويبرر القاضي قبوله بأنه باع العدالة فقط ولكنه لم يعط قراراً غير أمين للمال الذي حصل عليه[١٢٧] . كذلك تأثرت أحكام القضايا الجنائية بالرشوة التي يدفعها المجرمون[١٢٨] ، وبالطبع إلى من يمتلك سلطة الأحكام ومما زاد من المساوىء الإعتماد على الشهود الذين يجلسون على المقاهي ليعرضوا ذممهم لمن يريد الشراء[١٢٩] .

واتسم النظام القضائي العثماني بسطوة القضاة الأتراك الذين انتهجوا القسوة والصرامة في تطبيق العقوبات التي لم تثبت على حال ، هذا رغم مرونة

الإسلام ، إلا أن القائمين على الأمر لم يتبعوها فكانت النتيجة فوضى شاملة إجتاحت القضاء بعد أن تأثر بظروف الضعف العامة التي أحيطت به .

وجاء الحكم المصري صاحب أول تجربة لتحديث القضاء في المنطقة بأسرها ليحمل معه عوامل التقدم والرقي وإقصاء القديم بكل مساوئه ووضع قواعد النظام القضائي الحديث بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، وكان أمامه إتجاهان ، العمل على إصلاح الوضع القائم والذي تمثل في وجود المحاكم الشرعية ، وإيجاد سلطة قضائية أخرى تشاركها اختصاصاتها ، وتكون لها من الأصول المدنية الأوروبية الحديثة . وعن هذا الطريق أمكن في وقت قصير إمتصاص تجربة مصر وإقامة تنظيم قضائي له الطابع الجديد .

كان من الصعب إلغاء التبعية القضائية للآستانة ، وخاصة أن اتفاقية كوتاهية قد أعطت الدولة حقها المعهود في تعيين القضاة على نفس المنوال السابق للحكم المصري ، لذا مضى العمل في إطار ذلك ، فاختصت السلطة التنفيذية بإصدار الأحكام في القضائية الجنائية(١٣٠) . وكان أهم ما أقدم عليه التدخل في أمور المحاكم القائمة ، وذلك بعدم السماح بالنظر في القضية المدنية إلا بعد عرض مذكرتها على الحاكم الذي عليه أن يصدر الإذن للقاضي بالحكم فيها بعد دراستها وكتابة ملخص لموضوعها ، وعن أحكام القضاة ، فمهما كانت طبيعتها تعرض مع أوراقها على الحاكم قبل التنفيذ ، وله الحق في أن يقرها أو يعدل عنها(١٣١) .

وبذلك أُخضع القضاة للسلطة الإدارية وأصبحوا مراقبين في أحكامهم قلقين على مراكزهم بعد أن سلب منهم ما كانوا يتمتعون به من إمتيازات ، وفرضت عليهم الإرشادات والتنبيهات حتى لا يحيدوا عن الحق والإنصاف بعد أن طرحوهما جانباً ، ومما لا شك فيه أن الخلط بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وسيطرة الأولى على الثانية سلاح مصوب على رقبة القضاء ، ولكن بالنسبة للظروف التي كان يعيشها قبل الحكم المصري كان ولا بد من التسلط عليه حتى لا يكون هناك أي مجال للعبث بالعدالة .

ومنذ اللحظة الأولى إستخدمت الحكومة المصرية الشدة مع القضاة الذين اتخذوا موقفاً معاكساً لها ، فعقب فتح عكا أُعدم قاضيها « لتحريض الناس على الفتنة على خلاف ما ينتظر من أمثاله من إسداء النصح بالتمسك بأهداب الهدوء والسكينــة » ، وذكــر في نفس الــوقت « أن لــه أولاد يستحقــون العــطف والرحمة »[١٣٢] .

وبعـد أن كان القضـاة الرئيسيـون يعينـون بـاقي القضـاة أخـذت الإدارة المصرية على عاتقها هذا الأمر ، وأحيـاناً تتم مشـاورتهم ، فعندمـا تعين قاض جديد لعكا أخذ رأي « مفتي أفندي القدس الشـريف »[١٣٣] . وحرص القـائد على اللقاء بالقضاة ، فعقب صدور قرار تعيين القاضي يلتقي مع إبراهيم ليشكر الأول الثاني ويدعو له ، وينصح الثاني الأول بتنفيـذ الأحكام الشـرعية[١٣٤] . وركز القضاة في تعاطي أحكامهم على المـذهب الحنفي ، وروعيت إجراءات النـظام الـذي كـان متبعـاً قبـل الحكم المصري فيمـا يختص بخـطوات سيـر الدعاوى[١٣٥] .

وأصبحت تصرفات القضاة وحركات نوابهم مـرصودة في إطـار البرنـامج المعد ، وأعطي هذا الحق للمتسلمين ، فإذا مـال أحدهم عن الصـواب يكون البلاغ عن حالته قد وصل أولي الأمر ، فتأتي الشكوى ضـد نائب يـافا « بعـدم نظرته للحقوق » وأنه « لا تقوم أفعاله بمقام العدل والقبول إذ هذه الرتبة الشريفة هي مظهر الحق والفضل وشأن أربابها الأمانة التامة بالسر والعلانية » ، ويطلب تعيين غيـره « فمن الضرورة تنصيب عـالم أمين يتقي الله ورسولـه ويشـرع بين الناس بالحق ويقضي بالإنصاف كما أمره الله »[١٣٦] .

وعلى ذلك فقد حدثت الإحتكاكات بين القضاة والمتسلمين ، مثل ذلك النزاع الذي وقع بين قاضي صيدا ومتسلمها ، وكل منهما له حزبه ، وكاد الأمر يتفاقم وخاصة أن جانب القاضي له من القوة ما اضطر الأمير بشير إلى استخدام الردع « جهزنا نحو مائتين نفر ووجهناهم لصيدا زيادة على المائة نفر الموجودة تقوية لولدنا وإرهاباً للبلدة لأجل دوامها »[١٣٧] .

ومع روح الإفصاح عن الرأي ، ووفقاً لما أعلنته الحكومة وأذاعته بين رعاياها باتباع طريق الحق والعدل يشكو أهالي « نوشهر ، اركوب » من قاضيهم ويتهمونه « بالإرتشاء وإثارة الفساد وأنهم أصبحوا لا يطيقون ظلمه وعدوانه » ويلتمسون عزله وتعيين غيره « وترك موضع الاسم على بياض ليصطفوا لهم قاضياً باتفاق الرأي »(١٣٨) ، معنى هذا المشاركة الفعالة في اختيار القضاة . وتصدر الأوامر لتعيين القضاة ، ومما نلاحظ أنها جاءت « بناء على رغبة الأهلية »(١٣٩) ، فكان ذلك تحقيقاً لسياسة الدولة في إقامة العلاقة الطيبة والرضا الذي يربط بين الطرفين والإطاحة بعديمي الأخلاق من المرتشين والفاسدين والمبتزين .

ولم تبخل الإدارة المصرية على القضاة ، فعندما أرسل قاضي القدس مصحفاً هدية لمحمد علي أعاد رسوليه « مزودين بمبلغ من النقود كبدل هدية ويرجو أن يتقبله القاضي محسوباً على ما بينهما من علاقة الود »(١٤٠) . ولما قل إيراد محكمة القدس الذي تمثل في رسوم القضايا والتسجيل ثم العوائد السنوية التي كانت تدفعها الكنائس في القدس وتقدر بـ ٣٣ ألف قرش ، وحينما أعفت الدولة الكنائس من ذلك تولت خزينتها دفعها(١٤١) ، إلى جانب ما أطلق عليه « الإكرامية السنوية » واعتاد ولاة دمشق وصيدا تقديمه لقاضي القدس قبل الحكم المصري استمر أمره ، فيذكر إبراهيم لأبيه أنه خصص ٨ آلاف قرش من الخزينة لهذا الغرض(١٤٢) . وترسل المعية السنية من مصر تطلب « كشفاً عن مقدار ما يعطى من الإنعام على رجال قضاة القدس الذين يقدمون عرائضهم إلى مصر »(١٤٣) . كما نرى أنه عندما حضر من الآستانة قاض لدمشق ومارس عمله سبعة أشهر أرسل إلى مصر يعرض سوء حالته المالية ، ويبين أن ما يحصل عليه من المحكمة لا يفيه بمتطلباته ، فتبعث إليه مصر بمبلغ ١٠ آلاف قرش ولتابعه ١٥٠٠ قرش(١٤٤) . وصرفت الدولة المرتبات للقضاة حتى لا تلجئهم لاستعمال الطرق الملتوية ، فأعطي لكل قاض ما بين ١٠ ـ ١٥ كيساً سنوياً(١٤٥) . ومن الملاحظ أنه كان عند تعيين قضاة الآستانة في الحال يعلنون ولاءهم للحاكم المصري ، كما يتضح أن هذا المنصب قد شغل لمدة عام فقط(١٤٦) .

وبـذلك يتبين نـوعية العـلاقة التي ربـطت بين الطرفين ، فبعـد أن كـان القاضي مسيطراً على الشؤون القضـائية وغيـرها أصبـح موظفـاً لدى الـدولة ، وانحصرت اختصاصاته وحددت ، وأصبحت الأحكام العادلة التي خـرجت من المحاكم ملموسة ، ومنها ما صدر ضد المتسلمين ، ففي قضية مرفوعة من أحد أهالي طرابلس على متسلمها لاغتصابه أرضه جاء الحكم لصالح المدعي بعـد ثبات حقه ، وقد نالت هذه القضية الإهتمام الكبير من أصحاب الأمر ، فأعطاها شريف العناية ، وطلب حكم الشرع الشريف الذي فـرض نفسه[١٤٧] ، وهـذا الحكم إتفق مـع الحق حيث ثبت أن المتسلم أغـار على حقـوق الكثيـرين ، وجـرى التحقيق في الـدعـاوى ، ومنهـا مـا صـدر فيـه حكم القضـاة لصـالـح الحكومة[١٤٨] ، وبطبيعة الحال إنعكس أثر هذا على الأحكام .

ووفقاً للسياسة التي سعى من أجل تحقيقها بإدخال المدنية والمرونـة من ناحية وخدمة أهداف الحكومـة الجديـدة من ناحيـة أخرى ، كـان لا بد من أن يخلق بجوار النظام القضائي التقليدي الذي تمثل في المحاكم الشرعيـة سلطة قضائية أخرى تساير متطلبات الإتجاه الجـديد ، وتمثلت في ذلـك الإختصاص الذي منح لمجـالس الشورى بـالمدن الشـامية والتي بـدىء تأسيسهـا بمجلس شورى دمشق ، فوكل إلى أعضائه البرنامج القضائي ليسيروا على هديه ويطبقوه على الأهالي والذي ارتكز على إعطاء الحق وتطبيق العدل في الأحكـام « وأن تسمعوا دعاوى الناس جميعاً ، فالدعوى الشرعية تحولوها إلى الشرع الشريف المطهر ، والدعوى السياسية تنظروها برأيكم حيث كل منكم يرى رأيه ويتكلم به جهرة لدى أرباب المجلس ، والذي يتفق الرأي عليه أنه هو الصواب يحكم به ويقدم تقريره لمتسلمنا لكي ينفـذه ويمضيه »[١٤٩] . وعلى هـذا أصبح مجلس شورى دمشق بمثابة محكمة عليا ترفع إليها القضايا ، ووفقاً لنوعيتهـا يتم النظر فيهـا[١٥٠] ، وأعطي للمجـالس الحق في أن تستأنف أمـامها أحكـام المحاكم الشرعية[١٥١] ، وذلك لتتحكم السلطة التنفيذية عن هذا الطريق فيها .

وتمتـع الحاكم بسلطة قـاضي الإحالـة ، فعند عـرض القضايـا عليه لـه،

التصـرف في إحالتهـا للجهـة المختصـة حسب نـوع القضيـة ، فـإذا اختصت بالأحوال الشخصية وتطلب فيها حكم الشرع أو بالملكية أحالها على المحكمة الشـرعية ، وإذا خـرجت عن تلك الصفة أحـالها على مجلس الشـورى ، وإذا كانت القضية لا تحتاج للإحالة وليس فيها من التعقيدات القانونية نظرهـا بنفسه وأحياناً يحيلها على المتسلم الذي تتبع القضية منطقته[١٥٢] .

وعليـه أصبـح مجلس الشـورى ينـظر في جميـع الـدعـاوى المـدنيـة ، واستحوذت القضايا التجارية بأنـواعها كـالتموين والتسعيـرة وتوريـدات الجيش وتحديدها وأثمانها ، واختص أيضاً بمسائل الإلتـزام والعقود مـع الحكومـة وما يتعلق بالميري ، وأصبـح يدعى لـه أعضاء من التجـار نظراً لخبـرتهم في هذا الميـدان[١٥٣] ، وهذا الأمـر متبع في مصـر ، كذلـك نـظر المجلس القضـايـا الخاصة بـالأعمال الأوروبيـة فسهل الأمـر لها بعـد أن كانت تعـرقل من ديـوان لآخر[١٥٤] . ومما يذكر أنه عند المداولة في أمـر يتطلب رأيـاً شرعيـاً يستدعى القاضي الشرعي إلى المجلس للأخذ برأيه في المسألة المعروضة[١٥٥] .

وأحكـام مجالس شـورى المدن الصغيـرة مثل كليس وعنتـاب وأنطاكيـة تراجع أمـام مجلس شورى حلب ، ومثـل مجلسا دمشق وعكـا درجة إستئنـاف لباقي المجالس ، وأحكام مجالس شورى المدن الكبـرى تعرض على شـريف الذي له الحق في الحفظ والتعديل ، وهناك حق إستئناف القضايا أمام إبراهيم وخاصة قضـايا حلب إذ كـانت له يـد مباشـرة للإشـراف على المدينـة لضعف شخصية حاكمها[١٥٦] . وأخيراً فهناك استئناف أمام محمد علي[١٥٧] ، لكن لم يطرق هذا الباب .

وأساساً لا يتقاضى أعضاء مجلس الشورى مرتبات على أعمالهم كما هو الحال في كليس وأنطاكية ، وفي بعض المدن الرئيسية لهم أجوز رمزية تراوحت بين ٢٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ قرش سنوياً[١٥٨] ، هذا ولم تكن توجد رسوم تدفع لرفـع القضايا أمام هذه الجهة ، أما المحاكم الشرعيـة فحددت رسـومها بـ ١٥٪ من قيمة المدعى به ، وبالنسبة للقرارات فهي بدون مقابل[١٥٩] . واقتنع المتقاضون

بعدالة مجالس الشورى التي أخذت مجراها ، وأرجع القناصل والكتاب الأجانب السبب لطبيعة التكوين المرنة التي بعدت عن التحيز بعد أن مثلت فيها الطوائف المختلفة(١٦٠) ، وهذا أمر جديد على الشام إذ مع الحكم المصري حصل أهل الكتاب على حقوقهم كاملة حتى إنه أصبح لهم حق المشاركة في السلطة القضائية .

أما عن طريقة ممارسة هذه المجالس لأحكامها فمثلت تقدماً ملحوظاً في المجال القضائي ، فمنذ إعلان إبراهيم لتأسيس مجلس دمشق ووضع قواعده الأساسية ، تحتم على الأعضاء الاجتماع في المكان المخصص لهم بعد مغرب كل يوم ، والتداول فيما يعرض عليهم من القضايا وإصدار الحكم يكون باتفاق الآراء ، ويقدم مع حيثيات الحكم إلى والي المجلس ـ القائمقام ـ الذي يقوم بتنفيذه وإرسال صورته للقيادة(١٦١) . وسجلت محاضر مجلس شورى دمشق وضمت القضايا التي تناولتها موقعاً عليها من الأعضاء(١٦٢) .

ومن خلال الإطلاع على تلك القضايا تبين أن هناك جزءاً كبيراً حوِّل على المحاكم الشرعية حسب الأسس الموضوعة لذلك ، وما تبقى صدر الحكم فيه ، والذي لم يكن ينطق به إلا بعد التحقيق الكامل وإحضار أطراف النزاع ودراسة أبعاد الموقف كاملة حتى في أصغر القضايا ، فعلى سبيل المثال رفعت إمرأة قضية أمام المجلس بأن شخصاً وزوجته وأولاده تهجموا عليها في بيتها وقذفوها وضربوها ، فطلب الجميع ، وأجري التحقيق(١٦٣) . ومنها ذلك الفلاح الذي رفع دعواه لشرائه كرم عنب من آخر ولم يسلمه له بل جناه من غير وجه حق(١٦٤) . وحكم في القضايا الخاصة بالنواحي الاجتماعية ، فنرى جارية ترفع دعواها تشكو من جور سيدها « فحرر قائمقام بك تذكرة لمشايخ واختيارية قرية حرستا لكي يرسلوا المذكور لتنظر دعوى الجارية »(١٦٥) . كذلك نظر في قضايا الرشوة التي اتهم فيها مسؤولون ، ويأتي الحكم مع الحق(١٦٦) ، وفي إطار الحكم في القضايا كان رفع يد المستغلين ، فحينما أقدم أحد أهالي قرية « داعل » على زواج إحدى فتيات قرية « ريمة » ودفع مهرها لأخيها ، وعند أخذها عارضه شيخ قريتها إلا بعد أن يحضر له « ماية قرش وخمس ذبائح

وعبايتين وحمل شعير وحمل برغل » فرفعت الدعوى لمجلس دمشق وصدر الحكم « بتسليم الحرمة لزوجها . . وفي أيام سعادة أفندينا ولي النعم الدستور الوقور المعظم ما يصير جرم »[١٦٧] .

كانت هذه بعض النماذج للقضايا التي عرضت على مجلس دمشق لنلمس المساهمة الفعالة في حل المشكلات القائمة بين الأفراد ، هذا وعندما يحدث التأخير أو التأجيل للقضايا يشكل ذلك مثار قلق لإبراهيم ، فيثور على المسؤول عن المجلس لإهماله ، ويقوم بالضغط على الأعضاء لينظروا في القضايا المعروضة على وجه السرعة[١٦٨] . ومن هنا كانت السلطة المركزية حريصة على الصالح العام ، ساعية لإنهاء الخلافات وإعادة الحقوق إلى أصحابها .

هذا ويجب أن نضع في الإعتبار أن القائمين على أمر العدالة لم يكونوا معدين قانونياً ، فمعروف أنه ليس هناك قضاة قانونيون داخل هذه المجالس ، فبحكم تكوينها إقتصرت على الذوات وما يشابههم الذين ليست لديهم الدراية بهذا الفن سوى أنهم اكتسبوا خبرتهم عن طريق العمل والتجربة خاصة في المواد التجارية ، وساروا وفقاً لتلك القوانين المعلنة والمطبوعة والتي كانت توزع على رجال السلطة وتحمل التعليمات الجديدة الصادرة من القاهرة ، وترسل على شكل منشورات إلى المجالس لكي يهتدوا بها في أحكامهم[١٦٩] .

أما بالنسبة للعقوبات فقد حُد من تعسفها الذي كان سائداً في العصر العثماني ، وسُعي في أن تحذو حذو القانون الفرنسي[١٧٠] وعن عقوبة الإعدام ، فأعطي لشريف حق فرضها وشاركه في هذا الأمر سليمان باشا وخسرو باشا ولكن يجب أن يصدق عليها إبراهيم قبل التنفيذ وله حق الموافقة أو الإعفاء[١٧١] ، وإن كانت هناك حالات جرت دون اتخاذ تلك الخطوة[١٧٢] ، وعلى أية حال فإنه ندر استعمالها عدا تطبيقها على الثائرين ، فيذكر لنا القنصل الإنجليزي في حلب أنه لمدة سنتين ونصف لم تتم إلا ثلاث حالات اثنان منهما ثبت أن أصحابهما جاسوسان للسلطان ، أما الحالة الثالثة فهي خاصة بخمس من أكراد الجبل هجموا على سكان وسرقوا وقتلوا ، ويرجع النقص إلى أن

الصرامة والشدة تلقي الرعب في قلوب المرتكبين للجرائم فيقلعوا عنها . كذلك لم تمتلىء السجون بالأعداد الكثيرة لنفس السبب ، ولكن عقوبات الجنح كانت واضحة لمرتكبي الرشوة ولمن يسيء المعاملة من الضباط أثناء الخدمة وللأشخاص غير المتعاونين في تنفيذ الأوامر العليا ، وحكمها فترات متفاوتة تبعاً لحجم الجريمة مع الأشغال الشاقة بعكا[١٧٣] . وكان الضرب بالكرباج والعصا من العقوبات الشائعة ، وأنيط تنفيذه إلى المأمورين وشيوخ البلد[١٧٤] ، ويصبح الضرر ظاهراً عند إساءة الإستعمال ، وغالباً فإن توكيل التنفيذ للسلطة الإدارية كثيراً ما يشوبه هذا الأمر . لكن على وجه العموم فإن معدل الجريمة انخفض نظراً للإجراءات التي أقدم عليها الحكم المصري .

وعن القضاء في لبنان فقد كان مبسطاً ، إذ أعطى الأمير بشير سلطته للأمراء في المراكز التي كانوا يحكمونها والذين بدورهم نصبوا على كل قرية حاكماً من أغنيائها له أن يحكم فيها ، ويقرر الأمراء الحالات الجنائية ، وهناك محكمة رئيسية تتكون من ثلاثة قضاة يعينهم الأمير بشير أحدهم درزي والإثنان مارونيان[١٧٥] .

أما قضاء أهل الذمة ، فقد منحت الدولة العثمانية الولاية القضائية للرؤساء الدينيين على طوائفهم بمقتضى فرمانات خاصة ، كما كان لأهل الكتاب الحرية في الخضوع للقضاء الشرعي[١٧٦] حيث أنه أساساً هو صاحب السلطة القضائية في البلاد الإسلامية .

وبالنسبة للقضاء القنصلي فاعتمد على الإمتيازات الأجنبية التي أعطتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية وفقاً للمعاهدات ، إذ صرحت للأجانب بالرجوع إلى قناصلهم في منازعاتهم الشخصية والمدنية والتجارية والجنائية . وما ينشأ من منازعات مع الأهالي فالأمر للمحاكم المحلية بحضور مترجم القنصل ، ولكن مع ضعف الدولة العثمانية وتسلط القناصل اتسعت الإمتيازات وتخطت القواعد ، ولم يعد الأجنبي يمثل أمام تلك المحاكم حتى في القضايا الجنائية ، وأصبح الوطني لا يستطيع أن يقاضي الأجنبي إلا أمام القنصل التابع

له هذا الأجنبي[١٧٧] . واستمر هذا الوضع في عهد الحكم المصري ، وأساء القناصل ممارستهم للسلطة القضائية ، وباعوا العدالة لمن يدفع الأكثر[١٧٨] ، وحاولت الإدارة المصرية الوقوف أمام تلك الإمتيازات ولكنها لم تتمكن من النجاح .

وأخيراً يمكن القول أن النظام القضائي الذي عاشته الشام أثناء الحكم المصري قد أثبت وجوده ، وكان أول تجربة لإسباغ حماية الدولة على الأفراد ونوع ـ إن جاز لنا التعبير ـ من الديمقراطية لإشراك فئات وطوائف مختلفة فيه ، حقيقة أن الإختيار أنصب على أصحاب الثروة لكن لا بد من قياس الأمور بمعايير الفترة الزمنية التي عاشتها ، فهؤلاء هم العارفون بظروف المجتمع والمسموعون لدى المسؤولين ، وفوق ذلك فإنهم أصحاب الكلمة على ذويهم ، ومن خلال ممارستهم لهذا العمل رفعوا المعاناة وإن لم يلغوا الأعباء عن الأهالي ولكنهم حددوها ونظموها ، ثم إن وجودهم في هذا الميدان قد قضى على السلطة الجائرة للقضاة الشرعيين وقت أن كانوا متحكمين في القضاء بمفردهم ، والذين اتخذت الإجراءات للقضاء على المساوىء التي تغلغلت فيهم قبل الحكم المصري ، وبتحديد مسؤولياتهم تحسنت النتائج بعد أن أنهى تحكماتهم وجمودهم لكن في الوقت نفسه أعطيت لهم الحقوق في كل ما يختص بالأمور الشرعية التي لا يفقهها غيرهم وإن كانت السلطة التنفيذية تدخلت في شأن أحكامهم رغبة منها في تحقيق سياستها ، وعدم قدرتها على التفرقة بين السلطتين الإدارية والقضائية ، وعلى اعتبار أن السلطة الحاكمة يجب أن تكون المهيمنة على كل أمور الدولة .

هوامش الفصل الثاني :

(١) Perrier: op. cit., p. 56.

(٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، الشام ، ١٤ ، ١٥ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) ، د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٧٥ ، وثيقة ٢٨ ، ١٥ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٣) نفس المصدر .

(٤) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ٢ جماد الأول ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٥) نفس المصدر ، ٢٦ جماد الأول ١٢٤٧ (١٨٣١) ـ المسؤولون : قاضي المدينة ، المفتي ، نقيب الأشراف ، العلماء ، الأعيان .

(٦) نفس المصدر .

(٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٣٠ ، ٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، الشام ، ترجمة المكاتبة رقم ٥١ ، ٣ ، ٧ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٩) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ص ٢٣ ـ ٢٧ ، غرة جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(١١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣١ ، ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة التركية ٧/٦٧ ، ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٨٦٥ ، مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ١٦ .

(١٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ١٧٤ ، تقرير عسكري ، ٢٥ ـ ٢٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ١٤ ، ١٥ جماد الآخر ، ٧ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) ، علي أغا متسلم بيروت ، سليمان أفندي متسلم صيدا ، أحمد أغا متسلم جباع .

(١٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١٠ ، ٢ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٣٧ ، ٤ شعبان ، الوثيقة ١٥٠ ، ١٨ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ملخص مضمون التقرير المؤرخ في ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص مستوف للوثيقة ٦١ ، ١٥ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، تلخيص التقرير ٩٨/١٠ ، ١٣ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٠) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٨ .

(٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٤١ ، ٢٢ شعبان ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٢٢) Farren: La Syrie Sous L'Administration de Méhémet Ali, p. 447.

(٢٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، وثيقة ٤٢ ، ٢ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٢٤) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ٢٠ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٢٥) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، صورة تقرير عربي ، ٢٥ ، ٢٧ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٢٦) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٢٤ ، ١٣ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٧) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، الشام ، صورة المكاتبة العربية ٨٥ ، ٢٤ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ملخص الوثيقة ١٩٥ ، ٢٧ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، تلخيص بنود بعض التقرير رقم ٧٦ ، ١٨ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٢٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٦ ، ٨ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص المضبطة ٤٤ ، ١٦ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٣٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١٠٦ ، ١٥ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ملخص الوثيقة ١٩٥ ، ٢٧ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٣١) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٩٠ ، ٢٢ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٢) معية تركي ، محفظة ١٦ ، دفتر ٤١ ، ترجمة الأمر ٢٣ ، ١٩ جماد الأول ١٢٤٧

(١٨٣١) ، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى حبيب أفندي ، ٢٠ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٣) Fo. 78, Vol: 283, Campbell-Palmerston, Feb. 18, 1836.

(٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٢٩/٢٥٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٥) نفس المصدر ، ٢٤ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٦) نفس المصدر ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٧) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ص ٤٠٤ - ٤٠٨ ، أمر منه إلى قوله لي محمد شريف بك الكتخدا بمصر ، ١١ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٨) الوقائع المصرية ، عدد ٤٥٥ ، ٢٥ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٧ ، ٢٦ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٠) Dodwell: op. cit., p. 250, Sabry: op. cit., p. 334.

(٤١) Douin: op. cit., Le Baron de Boilecomte au ministre, 20 Août, 1833.

(٤٢) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٤٣) معية تركي ، محفظة ٢٧ ، دفتر ٦٢ ، أمر ٧٩ ، ٨ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٤٤) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٤٥) Sabry: op. cit., p. 334.

(٤٦) Cattui: op. cit., p. 63.

(٤٧) Fo. 78, Vol. 315, Farren-Palmerston, March, 1837, No 17.

(٤٨) Perrier: op. cit., p. 53, Cattaui: op. cit., p. 63.

(٤٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥/٢٥٧ ، ١١ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(٥٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٦٠/٥ ، ٢٤ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥١) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .

(٥٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، مكاتبة ١٨٧ ، ١٤ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٥٣) معية تركي ، محفظة ٢١ ، ملخص الوثيقة التركية ٣١٠ ، ٢٧ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ترجمة الإفادة التركية ١٠٤٩ ، ٢٠ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٥٤) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، رقم ٤ ، ٧ جماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .
(٥٥) أمين سامي : المصدر المذكور ، أمر منه إلى ديوان خديوي ، غرة ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .
(٥٦) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٢٣٨ وثيقة ٤٧٤ ، ٦ ذو الحجة ١٢٥٤ (١٨٣٩) .
(٥٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٨٧ ، ١٢ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(٥٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ٢٠٦ ، ٢٠ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(٥٩) د . أسد رستم : إدارة الشام ، دراسة في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، ص ١١١ .
(٦٠) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٣٥ ، وثيقة ٨٧ ، ٢٣ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(٦١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام تلخيص الوثيقة التركية ٦/٣٣ ، صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٠ ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(٦٢) نفس المصدر ، وثيقة ١٦٤ ، ١٩ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(٦٣) Fo. 78, Vol. 315, Farren-Palmerston, August 21, 1837.
(٦٤) Ibid, Vol. 283, Campbell — Palmerston, April 15, 1834.
(٦٥) Fo. 78, Vol. 342, Part 2, Campbell — Palmerston, May 14, 1838.
(٦٦) Barker: op. cit., p. 204.
(٦٧) Dodwell: op. cit., p. 252.
(٦٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٦٤ ، ١٣ شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٣) .
(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٣/٢٦ ـ ١ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .
(٧٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٩٤ ـ ١ ، سلخ رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .
(٧١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، ترجمة وتلخيص الجزء التركي من الوثيقة ٥١ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٣ ، ٧ الشام ، ترجمة وتلخيص الجزء التركي من الوثيقة ٥١ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٣ ، ٧

الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣٢ ، ٢٩ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٢) Fo. 78, Vol. 315, Farren-Palmerston, August 21, 1837.

(٧٣) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ترجمة الأمر التركي ٩٩٧ ، ١٢ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٧٤) Fo. 78, Vol. 341, Werrey-Campbell, Sept. 28, 1838.

(٧٥) Ibid, Vol. 282, Campbell-Palmerston, Feb. 18, 1836.

(٧٦) Perrier: op. cit., pp. 53, 54.

(٧٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة بعض بنود التقرير ٩٠ ، ١٧ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٣ ، ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٩) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٩٠ ، ١٨ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٠) Sabry: op. cit., pp. 349, 350.

(٨١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٨ ، ١٣ محرم ١٢٥١ ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٦ ، غرة رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٨٢) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى حبيب أفندي ، ٢٨ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٨٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من التقرير ٥١ ـ ١٨ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٨٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة ٣٣ ، رمضان ـ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٤١ ، ٣٠ جماد الأول ١٢٤٨ ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٢ ، ٨ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٥ ، ٤ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ٣٢ ، ٥ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تقرير ٢١ ، ٥ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، الشام ، صورة الوثيقة ٩٩ ، ٧ ، ٨ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٩٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٦ ، غرة رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٩١) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، مجلس دمشق ، أمر من إبراهيم باشا السر عسكر ، ١٥ صفر ١٢٤٨ ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥٥ ، ٢٣ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ملخص مضمون العريضة المرفوعة إلى جناب السر عسكر من الخواجة حنا ، رقم ٢٦/٧ ، ٤ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٣) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، ٢١ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، تلخيص الجزء التركي من الوثيقة ٦٢ ، ٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٥) نفس المصدر ، تلخيص وترجمة الوثيقة ٥٣ ، ١٥ ربيع الأول ١٢٤٨ ، صورة الوثيقة العربية ، ١٦٥ ، ١٦ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٦) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٠ .

(٩٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة المضبطة رقم ٢٩ ، مجلس الشام ، ٧ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٨) Fo. 78, Vol. 341, Werry-Campbell, Sept. 28, 1838.

(٩٩) Sabry: op. cit., pp. 348—349.

(١٠٠) Perrier: op. cit., pp. 57—59.

(١٠١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٦ ، ٢٣ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٠٢) Sabry: op. cit., p. 348.

(١٠٣) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى باغوص بك ، ٢٧ رمضان ١٢٥٢ (١٨٣٧) .

(١٠٤) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٧ .

(١٠٥) نفس المرجع ، ص ص ٣٧ ، ٣٨ .

(١٠٦) Sabry: op. cit., p. 345. داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٤٤ .

(١٠٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، الشام ، ترجمة الوثيقة ٣٦ ـ ١ ، تقرير ٢٧ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٠٨) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ١٩ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١٠٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، ٣ رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١١٠) معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، رقم ٧٩٨ ، ١٤ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١١١) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ٢٠ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(١١٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥٨ ، ١٩ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، صورة الوثيقة العربية ١٦١ ، ٢٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(١١٣) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.
(١١٤) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .
(١١٥) نفس المرجع ، ص ١٠٦ .
(١١٦) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٥٤ .
(١١٧) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ص ١١٣ ـ ١١٥ .
(١١٨) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., د . عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ٥٢ .
(١١٩) Perrier: op. cit., p. 65.
(١٢٠) عبد العزيز محمد عوض : المرجع المذكور ، ص ١١٢ .
(١٢١) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.
(١٢٢) Perrier: op. cit., p. 64.
(١٢٣) Ibid, p. 64.
(١٢٤) د . عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ٥٤ .
(١٢٥) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Vol. 280, Dr Bowring, op. cit., Perrier: op. cit., pp. 61 — 65.
(١٢٦) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.
(١٢٧) Ibid.
(١٢٨) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٤ .
(١٢٩) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.
(١٣٠) Ibid.
(١٣١) Ibid
(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٥/٩٧ ، محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٣) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٦ ، ٣ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٤) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، تلخيص الوثيقة ١٨٧ ، ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، وثيقة ٦/٣٢ ، ٦ صفر ١٢٤٨ ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٨/٢٦٤ ، ٢٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ـ ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ٢٠ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٧) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٩٣ ، ١٣ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ملخص الوثيقة ١٨٧ ، ٢٥ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٣٩) نفس المصدر ، تلخيص بنود التقرير ٧٦ ، ١٨ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٤٠) معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، رقم ٨٢٢ ، ٩ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام تلخيص الوثيقة ١٤ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٢) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة التركية ٤٤ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٣) معية ، تركي ، محفظة ٢١ ، ملخص تلخيص الوثيقة التركية ٣٥٣ ، ١٥ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٤) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، رقم ١٨ ، ٢٧ رمضان ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٤٥) Sabry: op. cit., p. 348.

(١٤٦) محافظ بحر برا ، نفس المصدر ، رقم ٤٢ ، ١٥ جماد الأخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥/١٥٥ ، أواخر جماد الأخر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٧) د . عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ص ٢٩٢ ـ ٢٩٩ .

(١٤٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٧٧ ، ٢٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٤٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام صورة الوثيقة العربية ١٥٥ ، ٢٣ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٥٠) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، ١٥ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٥١) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 10, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٢) Ibid, Cattaui: op. cit., p. 64, Dodwell: op. cit., p. 252.

(١٥٣) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 10, Vol. 280, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٤) Perrier: op. cit., p. 59.

(١٥٥) Ibid, p. 64.

(١٥٦) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers, Mr Farren's Answers, No 10, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٧) Ibid, Perrier: op. cit., p. 58.

(١٥٨) Fo. 78, Vol. 283, Campell, Report, op. cit., Farren's Answers, No 10.

(١٥٩) Ibid, Farren's Answers, No 10, Werry's Answers, Vol 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٦٠) Ibid, Dodwell: op. cit., p. 252.

(١٦١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٤٨/٥ ، ٢٢ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة ٧ ، غرة ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٣) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، نفس المصدر .

(١٦٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ٧٨ ، ٩ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٥) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١١ ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ٢٠٦ ، ٢٠ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٦٧) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة المكاتبة العربية ١٣١ ، ١٤ ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٨) نفس المصدر ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٣/٢٦ - ١ ، ١٨ جماد الأخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٦٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧٠) Dodwell: op. cit., p. 257.

(١٧١) Perrier: op. cit., p. 66.

(١٧٣) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit. Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧٤) Perrier: op. cit., p. 67.

(١٧٥) Fo. 78, Vol. 283, Compbell's Report, op. cit.

(١٧٦) Sabry: op. cit., p. 348.

(١٧٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧٨) Fo. 78, Vol. 321, Campbell-Palmerston, Oct. 13, 1837, No 26.

الفصل الثالث

السياسة المالية

وفقاً للإلتزامات المالية التي وضع والي مصر نفسه أمامها ، كان لا بد من إدارة مالية حازمة يمكن لها أن تغطي متطلباته بكل سرعة ودقة ، وتأسست هذه الإدارة وأمسك بزمامها حنا بحري الذي لقب « مدير عموم حسابات ولايات بر الشام » فكان بمثابة وزير للمالية ، وله في الإخلاص والوفاء خلفية ، وفي المهارة تجارب ، وفي الذكاء والبداهة ما لا يشهد لغيره ، فأصبح أهلاً لهذا المنصب وموضع ثقة من القيادة المصرية التي كرمته ولم تبخل عليه ، فأعطته المكانة والهيبة والتقدير والمكافأة وفوضته في « سن النظامات لحكومة سوريا على النمط الحديث »[1] .

وامتدت المسؤولية لحنا بحري على الشام كله ، فعليه أن يعد الميزانية ويغطي احتياجات الجيش ويعمل على زيادة الإيرادات وفقاً لما يراه وتحقيقاً لهدف الإدارة المصرية فساعدها فيه بحكم سلطاته المالية من ناحية ، ولدوره في مجلس شورى دمشق الذي ترد إليه الحسابات[2] من ناحية أخرى . وبطبيعة الحال ، كان لإبراهيم النشاط في العمل على إضافة الأموال والحرص على زيادتها ، فهو دائم التنقل والتحرك والتفتيش على مصادر الإيراد[3] ، هذا بالإضافة لتوليه القصاص من المنحرفين .

وتم تنظيم الإدارة ، فأعطيت مالية حلب إلى جرمانوس بحري وله خبرة في أعمال الحسابات ، ولديه المواهب التي تمتع بها أخوه ، ومنح مطلق الحرية في تصرفاته[4] . وعين مباشرين بجوار المتسلمين مسؤولين عن الحسابات

لتحصيل الأموال الأميرية وصرف المرتبات ، وهم تابعون رأساً لحنا بحري[٥] . واستعين بالموظفين ممن سبق لهم العمل في هذا المجال « الذين كانوا كتاباً عند عبد الله باشا حيث معرفتهم في الأموال الأميرية والمداخيل »[٦] . ومن الملاحظ أن غالبية العاملين في شؤون الحسابات كانوا مسيحيين وذلك لدرايتهم بهذا الفن[٧] ، ولكنهم لم يتمكنوا من تغطية العمل الجديد للضغط ولاتساع مناطق الشام حيث إن « بنادرها وثغورها ومقاطعاتها التي يمكن تكليفها بتقديم الحساب مترامية الأطراف ومتعددة الأنحاء » وعليه طلب كتبة من مصر ، هذا بالإضافة إلى أن الكتبة الموجودين « الذين عهدت إليهم الحسابات يجهلون أصول الكتابة المصرية »[٨] ، كما أن درجة الكفاءة العالية لم تكن متوفرة فيهم[٩] . وأخيراً لتلك المساوىء التي تغلغلت فيهم ، فمنهم من حولوا عليهم التزامات القرى فأعفوها من « التكاليف الميرية » ، وفرضوا عليها لحسابهم مقطوعيات السمن والغلال مضاعفة[١٠] ، فقد اشتكى أهالي وشيوخ « تبنين وهونين » ، وانتدب كاتب قبطي من كتبة الآلايات للتحقيق « وحبس من يثبت عليه الجرم »[١١] .

وسرى الإختلال في الحسابات ، وفقدت الدقة التي تتطلبها وذلك بناء على اعتبارات متعددة ، إذ امتدت الأيدي للرشوة[١٢] ، التي هي مفتاح الثروة غير المشروعة رغم القسوة التي اتخذت ضدها والعقاب الذي فرض على مرتكبيها ، كما أن الإختلاس توغل بين بعض الموظفين كالمباشرين[١٣] ، ثم عدم كفاءة بعض المتسلمين واستخدامهم لطرق ساعدت على الفوضى أثناء تجهيزهم أموال الميري[١٤] ، ونظراً للنظام المالي الخاص بالتحصيل المتبع في الشام والذي اختلف من ولاية لأخرى ، فالأموال بعضها قمرية والبعض الآخر مارسية ، وحساباتها ليست على نسق واحد ، كذلك الأموال غير مربوطة باعتبار أنها سنوية فيتم تحويل جديد في كل سنة أي أن الأموال على قدر الفدان المزروع في تلك السنة ، وهناك بعض قرى يؤخذ قسم من محصولها باعتبار الكيل الموجود في الجرن بعد حصد المزروعات ودرسها ، وقدر الفرق الزمني بشهرين ، وأصبح من الصعب أن تقاس أموال الشام على أموال مصر ، لأن

الأخيرة مربوطة ومحددة وليس فيها من الإختلاف أو المناقضة ، أيضاً ما كان متأخراً على بعض الولايات من أموال خلق الارتباكات[١٥] . وبذلك اكتنفت الإدارة المالية الصعوبات القائمة من ناحية ، والضغط المتواصل الذي أقدم عليه المسؤول المالي من أجل الحصول على المزيد من الأموال لملء الخزانة التي كان عليها أن تغطي تلك النفقات المطلوبة من ناحية أخرى .

وعن الميزانية ، فقد بُذلت المحاولات وجرت المساعي من أجل تحقيق السياسة المالية المرسومة في تجميع أكبر قدر من الأموال ، فارتفعت الإيرادات ، ففي عام ١٢٤٩ (١٨٣٣) وصلت إلى ٦٦,٠٠٥,٠٠٨ قرشاً ثم ازدادت في عام ١٢٥٠ (١٨٣٤) إلى ٧١,٦٨٤,٤٩٩ قرشاً ، وفي عام ١٢٥١ (١٨٣٥ / ١٨٣٦) انخفض الإيراد إلى ٤٣,٨٧٩,٣٠٠٠ قرش ، وفيه خفضت جزية الأمير بشير مقدار ٢٥٠,٠٠٠ قرش[١٦] .

وكان الإيراد موزعاً على مدن الشام ، وجاءت دمشق في المقدمة وتلتها حلب ثم صيدا وتبادلت الأرقام مع السنوات بين طرابلس ويافا وأدنة ، واشتمل على الضرائب بأنواعها ما بين ميري وخراج وفردة وضرائب متنوعة ورسوم جمركية .

أما المصروفات فقد تعددت أشكالها ، وانفتحت لها الأبواب الكثيرة ، فهناك جزية السلطان التي حددت قيمتها بالدولارات بدلاً من القروش[١٧] . وبلغت ١٥,٠٠٠ كيس بالإضافة إلى خراج يحول للسلطان يقدر بـ ١,٧٢٦ كيساً ، وما تطلبه تكاليف الجيش ومصلحة الحرب والمعسكرات والتحصينات والتجنيد الإجباري ٥٢,٥٠٠ كيس ، أما الإدارة المدنية فقدرت مرتبات أصحاب المراكز والموظفين بـ ٤,٨٠٠ كيس ، وخصصت الاعتمادات للقضاء والطرق والمدارس بحوالي ١,٥٧٠ كيساً ، وصرف على تحصيل الإيرادات ١,٢٥٠ كيساً فيكون إجمالي المصروفات لعام ١٨٣٥ / ١٨٣٦ هو ٧٦,٨٤٦ كيساً أي ٣٨,٤٢٣,٠٠٠ قرش[١٨] .

وما لبث أن ارتفعت المصروفات وازدادت النفقات نظراً للظروف التي

عاشتها مصر في الشام ، فالعلاقة مع الدولة أرغمتها على أن تواصل الهدايا من ناحية وتستعد لخوض الحرب ضدهـا من ناحيـة أخرى ، وذلـك الجيش الذي كانت مصروفاته تتزايد ، وتلك الثورات التي استنفدت المبالغ ، وأخيراً السياسة العامة التي اتبعت في الشام لخدمة تحقيق الأهداف الخاصة بالتقدم بأنواعـه . لذا كان على مصر أن تخرج منها الإمدادات لسد هذه المتطلبات التي اتسعت وتضخمت ، فلم يقل ما كانت مصر تقدمه عن ٧,٥٠٠ كيس في السنة ، وقد صرح محمد علي بأن امتلاكه للشام لم يفد خزانته[١٩] ، وأصبح العجز واضح المعالم في ميزانية الشام ، وكـان لا بد من تغـطيته عن طـريق مصر ، فقـامت بالمهمة وتحملت الأعبـاء فيقول لـوران القنصل النمسـاوي بالاسكنـدرية « إن التضحيات التي قام بها المصريون في سوريا لا يمكن حصرها »[٢٠] . وهذا هو الصدق بعينه .

وبالنسبة للضرائب ، فقد شكلت ثقلاً هاماً في ماليـة الدولـة ، إذ تمثل مورداً أساسياً في إيراداتها ، ولذا وجهت العناية والاهتمام بها لـزيادة دخلهـا ، وتعددت الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على ولاياتها . وفي الشام وجد الميري ، والعشور والخراج والجمارك ، وهذا في حد ذاته كان إلزاماً معقولاً ، ولكن مـع سياسـة الولاة المستبـدة خضع الشـام لسياسـة ضريبيـة لها طـابعهـا القاسي ، اتسمت بالقوة والظلم والتحكم والتحيز والإبتزاز والأطماع في مقابل أن يثرى أولي الأمر على حساب أصحاب البلاد[٢١] .

ومنذ أن دخلت الشام في حوزة مصر ، كان عليها أن تبدأ مرحلة جديدة في نظامها الضرائبي ، ولا ينكر أحد أنه مع بناء مصر الحديثة وضعت الأنظمـة التي جندت كل الموارد من أجل سياسة واليها ، ومثلت الضرائب منبعـاً اعتمد عليه في تنفيذ مشاريعه ، لذا استمرت الحاجة للأموال ، تلك التي من السهل لسلطة حاكمة قوية أن تفرضها على محكوميها لتحصل عليها بأية طريقة . ومن المعروف أن ضم الشام وما واكبه من صعوبات استهلك الكثير من الموارد ، فلا بد من التعويض هذا من ناحية ، ولذلك التخطيط الجديد للنهوض بالشام ونقلها

من عهد بائس إلى آخر يسوده الازدهار والتقدم في جميع الميادين من ناحية أخرى ، جعل التركيز على الرغبة في طلب الأموال .

ومع بداية الحكم المصري جاءت التصريحات والوعود لتعلن رفع المعاناة عن الأهالي الذين كانوا في حالة نفسية سيئة يلتمسون النجاة على أيد منقذة ، وتدارك إبراهيم الحالة ، ومحاولة منه للتقرب إليهم أسرد تلك المميزات التي سيتمتعون بها تحت الحكم الجديد خاصة وهناك الخلفية المعروفة عن الأداة التي يعتمد عليها حاكم مصر ومنها فرض الضرائب إذ يسجل إبراهيم لأبيه « لما وصلنا عكا وجدنا طائفة الدروز وسكان البلاد الشامية يكرهون مصر كراهية شديدة منشؤها ما يرونه ويسمعونه عن المتاعب التي يعانيها الفلاح المصري وخوفهم من أنهم سيكونون إما اليوم أو غداً عرضة لتلك المتاعب »[٢٢] . وعليه أصدر إبراهيم مرسومه إلى متسلمي الشام جميعهم يركز فيه على النظام الضرائبي الجديد ، ويوضح مساوىء حكم الولاة السابقين التي فرضت على الأهالي « كثرة التوزيعات التي تتحصل منهم عن مصاريف الحكام وعوايد وغيره » ويبين أسلوب الحكم الجديد الذي سيطبق عليهم « صار واجب وفرض عين التشبث باستحصال أسباب راحتهم وعدم غدرهم بمنع هذه التوزيعات عنهم وإبطالها بالكلية » ، ومنع ضريبة الصليان وهدد من يخالف التنفيذ من المسؤولين « وكل من تجاسر ووزع شيئاً مثل هذا على الرعايا فيكون خالف أمرنا ووقع تحت الملام »[٢٣] .

وارتاح الجميع لتلك القواعد الرسمية التي وضعت « وبسطوا أياديهم بدوام هذه الدولة العادلة والفلاحون قالوا إن افندينا دفع عنا المستجد بمدة عبد الله باشا ، وأبقى علينا ما كان من مال وعبودية بمدة ولاة الشام السالفين وفرحوا واستبشروا »[٢٤] . وبدىء في تحصيل الضرائب الأميرية الأساسية المفروضة من قبل الحكم المصري ، ولكن لم يستمر الحال على نفس المنوال ، إذ أن الحاجة إلى الأموال جعلت من الصعب الإبقاء على حجم الإيرادات وخاصة أن الظروف تطلبت حتمية البحث عن منابع أخرى للضرائب .

ومثلت ضريبة الميري أهمية بالغة ، وهي ضريبة عقارية خاصة بالأراضي ، فرضت على الشام بعد فتح السلطان سليم لها ، واستمرت ويختلف مقدارها وفقاً لقيمة العقار ، وبالتالي فهي غير ثابتة من منطقة لأخرى ، لذا خضعت للزيادة وفق أهواء الحكام[٢٥] . وقد أعيد تحديدها مع الإدارة المصرية حيث اعتبرت الأساس المالي للميزانية ، وقدرت في معظم الأحيان عن طريق استخدام ثورين وقياس حرثهما من المساحة في ثماني ساعات في اليوم[٢٦] ، وعلى هذا قدرت قيمة الإنتاج والذي ربما يكون ضعيفاً ، وأعطت هذه الطريقة الفرصة للتحايل والإختلاس ، إذ أن قياس المساحات كان مختلاً . وعندما يُبلغ حاكم الإقليم بتحصيل الميري وفقاً لما حدد له فعليه أن يحصل المبلغ المطلوب من القرى ، وبالتالي كل متول على قرية يتولى هذا الأمر[٢٧] ، فعلى سبيل المثال ما يتحصل من حلب ٣٠٠,٠٠٠ قرش وهو يقسم على قراها المختلفة ، وعند التوزيع اختلفت الحالات المماثلة ، فبينما يقدر على مساحة قرية ٢,٠٠٠ قرش تكون نفس المساحة لثانية ٢,٥٠٠ قرش ولثالثه ٣,٠٠٠ قرش[٢٨] .

وعلى ذلك كانت الضريبة مرتفعة على بعض الأراضي مما نتج عنه اضطرار البعض لتركها والرحيل عنها[٢٩] ، هذا بالإضافة إلى أن أية غرامات ألزم بها الفلاحون ووقع على عاتقهم سدادها[٣٠] ، والميري يورد أموالاً أو غلالاً وفقاً لرغبة الإدارة وطلبها[٣١] ، وإذا كانت أموالاً فإنها تحصل بالقروش ، وساءت الأوضاع عندما خفض سعر العملة فأصبحت الضريبة شبه مضاعفة[٣٢] ، ومما يؤخذ على الإدارة أنه في بعض الأحيان وفي وقت مسيس الحاجة للحبوب فرضت أن يورد الميري بها ، فيذكر فارن لحكومته أنه « عندما ارتفعت أسعار الأذرة وكانت مخازن الحكومة بها ما لا يقل عن ٢,٠٠٠ أردب أمر شريف بتوريد الأذرة ورفض قبول الميري نقداً حتى من القرى التي هبطت محاصيلها لدرجة أنها لا تكفي لتقاوي زراعة الأراضي في العام المقبل »[٣٣] . وتراكمت الضرائب الأميرية ، وتوالت عرائض الأهالي للمسؤولين تطلب مزيداً

من التأجيل « لما هو باق عليهم غلال لأنبار الميري »[٣٤] ، نظراً لظروف كان أهمها الجراد وغلاء الأسعار .

وأضيف إلى ذلك ضريبة سنوية أخرى فرضت على الأشجار ورتبت تدريجياً ، ووضعت لها المواصفات ، فالصغيرة التي لا تحمل السيف لا يؤخذ عنها ، والتي تحمله يدفع عليها بارة ، والتي يكون غلظها ضم أصبع اليد الأبهم مع السبابة وطولها قامة يؤخذ منها بارتان ، والأغلظ ٤ بارة إلى ٦ بارة ، وكل عشرة أشجار عنب بارة ، وشجرة الجوز عشر بارات ، وخرج المأمورون لتعداد أشجار القرى للتطبيق[٣٥] . وعن أشجار الزيتون ، فيدفع عليها ضريبة قرشين وعشرين بارة أضيف إليها بارتان على كل قرش لمساحة قدر مسطحها بخمسين قدماً ، ومنذ زراعة الشجرة وقبل أن تثمر تدفع الضريبة بدون انتظار نتيجة ثمارها ، ولذلك أثره الضار على الفلاحين الذين قابلوا هذا الإجراء إما بعدم الإقدام على غرس الأشجار ، أو بالإهمال والنتيجة معروفة ، أو بالعمل على تحطيم الإنتاج بتقليع الأشجار قبل أن تورق[٣٦] .

وقدر ميري الحرير وفقاً لإنتاج الشرانق ، فأوقية البيض تعطي رطل حرير ، وقد اختلف تقدير الضريبة من منطقة لأخرى ، ففي بيروت كانت ٣٣ قرشاً وفي لبنان ١٠٠ قرش ، وقد امتصت الضريبة $\frac{١}{٨}$ عائد الإنتاج ، بينما بلغت المصاريف $\frac{٥}{٨}$ وذلك لارتفاع أجور الأيدي العاملة ، وشكل الباقي ربح المالك الذي لم يتعد الربع[٣٧] ، هذا ومما يذكر أن تلك الضريبة كانت تحصل مقدماً لمدة عام[٣٨] .

أما الضريبة العشورية ، فكانت على الأراضي التي تمتلكها الحكومة واستغلها الملاك في مقابل دفع ١٠٪ من إنتاجها ، وقد ارتفع إلى ١٥٪ ثم إلى ٢٠٪ ، وعلى المستثمر لتلك الأرض تجهيز ما يلزمها من بذور ومواشي وآلات ، وعند جني المحصول تسدد الضريبة للحكومة وما تبقى ينصف بينه وبين الفلاحين[٣٩] .

وبالنسبة للجزية التي فرضها الخليفة عمر بن الخطاب على أهل الذمة

بالشام ، كان فيما سبق يتم تحصيلها بمقتضى فرمانات من الباب العالي ، وترسل إليه بعد جمعها للصرف على خصوصيات السلطان ، وتراوحت بين حوالي ١٥ ـ ٦٠ قرشاً تبعاً لثروة الفرد ، ولكن القائمين على الأمر أساءوا وسيلة التحصيل كعادتهم[٤٠] . وسارت الإدارة المصرية على طريقة التقسيم ، فأوجدت ثلاث درجات ، الأعلى تدفع ٤٨ قرشاً ، والأوسط ٢٤ قرشاً ، والأدنى ١٢ قرشاً ، وخرجت التعليمات « كل إنسان تأخذوا جزيته حسب حاله »[٤١] ، كما وضع لها نظام بشأن جمع جزية كل طائفة على حدة ، وإعطاء المسددين إيصالات بالإستلام ، وأعفي منها القساوسة والرهبان « والأتباع المستخدمين عند الافرنج »[٤٢] .

وتأتي ضريبة الفردة « الرأس » ، وقد أوجدتها الدولة العثمانية في وقت الحرب ، واستحدثتها الإدارة المصرية وأدخلتها إلى مصر ، وعندما ألحت حاجة محمد علي للأموال لمواصلة الحرب ضد الدولة العثمانية ، ولتلك النفقات التي تطلبها وجود هذا الحشد من القوات ، ولموازنة الدخل بالمنصرف ، وأخيراً لعدم تفاقم الحال فرضت ضريبة الفردة على الشام ، ولم تكن معروفة فيه ، ودفعها الذكور من السكان ، عن كل فرد من سن ١٤ سنة وحتى سن ٦٠ سنة ، ما بين ١٥ ، و٥٧٧ قرش وفقاً للمقدرة المادية[٤٣] وتبعاً لذلك قسمت إلى شرائح متباينة[٤٤] ، وقد رئيَ جعل حدها الأقصى ألف قرش ولكن لم يتم التنفيذ[٤٥] .

وكان على المسؤولين أن يوردوا المبالغ المطلوبة التي تدفع لهم إجمالاً ثم يتم التقسيم على الأفراد ، وفرض الإلزام فيها بدأ سن استحقاق الدفع ، ومن يتوفى أو يجند إلزامياً لا تسقط عنه ، فالأعداد محسوبة وفقاً للتعداد ـ الذي أجري بكل دقة ونظام رغم صعوبته لإهمال تقييد المواليد والوفيات فيما سبق الحكم المصري ـ لا ينقص منها عدد وبالتالي يتحمل باقي الأفراد المبلغ كاملاً[٤٦] . وكثيراً ما ازداد عدد الغائبين والمفقودين إما بسبب تلبية طلبات الحكومة ، أو المهاجرين خارج الحدود ، أو الهاربين للحمايات الأجنبية[٤٧] .

ويذكر فارن أن عدد الذين دفعوا الفردة في دمشق ١٨,٥٠٠ عام ١٨٣٤ ، وفي العام التالي نقص العدد إلى ١٤,٥٠٠ ، والذي يليه نزل إلى ١٢,٨٤٠ أي وصلت النسبة إلى ٣٠٪[٤٨] ، ورغم ذلك حوسبوا على العدد الأول ، وبلغ معدل الفرد ١٠٠ قرش ، بينما كان في حلب ٨٨ قرشاً ، وطرابلس ٨٠ قرشاً ، وبيروت ٩٠ قرشاً[٤٩] وبالنسبة للأمير بشير فقد قرر مبلغاً ثابتاً ، وجبى الضريبة بمعدل ٥٠ قرشاً[٥٠] .

ومما يؤخذ على هذه الضريبة أن الأغنياء لم يدفعوا أكثر من الحد الأقصى ، وهو بالموازنة مع ثروتهم نسبة ضئيلة ، في الوقت الذي كان فيه الحد الأدنى عبئاً على العامل قد يصل إلى نصف دخله ، ولكن أحياناً كانت الأحياء التي توجد بها نسبة عالية من الفقراء المضجعين تجرى الترتيبات بين أصحاب الثروة بحيث يعفى الفقراء من هذه الضريبة ويتولى القادرون دفع ما يزيد عن ٥٠٠ قرش حتى يكتمل المبلغ المحدد لهم[٥١] ومما يذكر أنه قد أعفي من تلك الضريبة رجال الدين والموظفون المدنيون والعسكريون[٥٢] .

وهذا الوضع الجديد على المجتمع خلق استياء وعدم رضا انتشر بين الأهالي وخاصة المسلمين الذين اعتبروا الفردة جزية فرضت عليهم ، زد على ذلك ثقل وطأتها وطريقة فرضها عليهم ، ومما زاد من الأمر ارتباكاً ، ولشدة الرغبة في تحصيل المزيد من الأموال لتجديد الحرب مع الدولة تم جبايتها عن سنتين دفعة واحدة[٥٣] ورصد لضريبة الفردة صرافون ومباشرون بالإضافة إلى الكتبة ، وعقب الدفع يتم تسليم الإيصال المختوم[٥٤] وخضعت المسألة لتنظيم كامل ورقابة صارمة ، وفرضت على أهل الذمة الذين يدفعون الجزية ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يخضع فيها الأهالي لضريبة موحدة ، ومثلت ثقلاً في الميزانية إذ بلغت ٢٥,٥ ألف كيس قدر بحوالي ثلث الإيراد ، ورفعت حصيلة الضرائب إلى ٥٠٪[٥٥] .

وفرضت ضريبة الإعانة على الموظفين أصحاب المرتبات الكبيرة التي تزيد عن ٥٠٠ قرش بمعدل مرتب شهر والذين لديهم الإعفاء من ضريبة

الفردة[٥٦] . وأضيفت عدة ضرائب أخرى ، فهناك ضريبة نسبتها من ٥ ـ ١٥٪ من القيمة فرضت على نقل الملكية وعوائد أملاك المنازل والحوانيت والمبيعات ، كما فرض على كل نول حرير ٣٠٠٪ وأيضاً ضريبة حصلت على الصناعات المحلية في شكل رسم إنتاج ، وضرائب على الصابون والملح والطباق والزيت والحدائق والمنافع العامة والحيوانات من غنم وجمال وخيل وبغال ، والأسمال والأغذية الجافة والفاكهة[٥٧] . وكذلك على الطواحين « على مدخول كل ألف غرش خمسة وأربعين غرش »[٥٨] ، ولكن هذه الضريبة الأخيرة رفعت عن نابلس في عام ١٨٣٥[٥٩] . وفي المناطق التي لم تجب منها الفردة مثل أدنة صدر الأمر « باستيفاء قرش عن كل أقة حين يبيع محصول القطن »[٦٠] ، كما وجدت ضريبة الصليان في حلب وأنطاكية وأدنة وطرطوس ، ووقعت على كاهل الفقراء[٦١] . وفُتش على كل مورد حتى أوقاف الحرمين الشريفين تقرر « تحصيل ما يخص الحكومة من ريعها »[٦٢] أيضاً ألزمت الأملاك الموقوفة بدفع الأموال الأميرية ، وكان ذلك جديداً على الأهالي[٦٣] . كذلك تم الاستيلاء على قرى ومزارع وبساتين عبد الله باشا وجمعت محصولاتها لجانب الميري[٦٤] .

وأجبر عرب منطقة بلقا على دفع ضريبة الغنم والزيت ، ولم يكن ولاة الشام السابقين بقادرين على جبايتها ، وعندما بدت منهم المعارضة والتمرد أرسلت قوة عسكرية « لأجل تحصيل ٦,٠٠٠ رأس غنم ، ٦٠٠ مد سمن ، ٣٥ رأس خيل من الجياد الأصايل »[٦٥]. وعلى حدود الصحراء وعبر طريق القوافل تغير الوضع الضريبي ، فارتفعت ضريبة الميري ٢٥٪ بينما أبطلت ضريبة المرور التي كان يفرضها البدو حلت محلها ضريبة الفردة ولكن بنقص ربع القيمة[٦٦] .

وخلقت ضريبة جديدة على النبيذ والمشروبات الروحية بعد أن صرح بتداولها علناً في الخمارات التي أنشئت أملاً في الحصول على المال الذي كان الحكم في حاجة إليه ويبحث عنه في كل مكان ، وتغاضى عن التعاليم

الإسلامية في هذا الشأن ، فكان ذلك صخرة عثرة في سبيله رغم حصر مناطق البيع والتداول في أحياء الأجانب البعيدة عن سكنى المسلمين[٦٧] . وساد الخلل نظام تلك الخمارات[٦٨] ، ومثل التزامها عبئاً على أصحابه ، كما استاء المسيحيون واليهود الذين كانوا يتاجرون في الخمور بعد أن منعوا واستولت الحكومة على ما لديهم منها مع آلات صنعها ومواعين حفظها[٦٩] . ورغم هذه التضحيات والسعي لإيجاد أموال عن هذا الطريق لتشكل جزءاً من الدخل ، إلا أن الضرائب في هذا الشأن لم تبلغ حصيلتها إلا ٥٩٠ ألف قرش في عام ١٨٣٤[٧٠] . ويرجع ذلك إلى تمتع المتحكمين فيها بالامتيازات الأجنبية وبالتالي فهم لا يدفعون الضرائب . وكان الأثر واضحاً على الإيرادات[٧١] ، لذا فتعتبر تلك الضريبة غير منتظمة نظراً لذلك التقييد . وعلى هذا فلم يكن هناك إقبال من الملتزمين على خمارات الشام ، فيبلغ شريف كبير معاوني الخديوي بأن مزادها رسا على طالبين بمبلغ ٣٥٢,٥٠٠ قرش وأن « الملتزمين يقدمون عرائض يشكون فيها الخسارة وعجزهم عن تسديد المبلغ »[٧٢] . وهكذا كانت ما تأمل عليه الحكومة من أموال عن هذا الطريق وضحت من أجله لم يحقق لها ما سعت إليه .

ومع طرق جميع الأبواب ارتفعت الضرائب وزادت ، وهناك بعض الإختلافات بين العهدين العثماني والمصري ، فعلى سبيل المثال في دمشق كانت حصيلة الميري من ١١ ـ ١٢ ألف كيس فاصبحت ٢٠ ألفاً ، وبينما ألغيت ضرائب فرضها الولاة السابقون قدرت من ٢ ـ ٥ ألف كيس حصلت الحكومة المصرية ١٠ آلاف كيس من الفردة[٧٣] . وبعد أن كانت حلب تورد ٨ آلاف كيس صار يتحصل منها ٤٠ ألف كيس[٧٤] . وبذلك عمم توزيع وتحصيل الضرائب بانتظام وخضع لها جميع الأهالي ، الفقير منهم وهم الغالبية ، وأصحاب الثروة التي اعتبروها مذلة لهم ، فإن كانت لها حسنة فقد وجدت المساواة بين قوى المجتمع بدون تمييز أو تحيز .

وخضع نظام الضرائب للإلتزام عن طريق طرح الدولة تحصيل الإيرادات للمزايدة ، ويتولى من يرسو عليه الإلتزام ويوافق على الشروط المبينة جباية

الأموال الأميرية وتوريدها لخزينة الحكومة وذلك لمدة عام[٧٥] . ومع بداية الحكم المصري تمت الموافقة على إبقاء بعض الملتزمين في مناصبهم كما كانوا فيما سبق[٧٦] . ومما يذكر أنه كان هناك أجانب من أصحاب الحمايات شغلوا هذا المنصب ، فنرى فيليب كتافاكو يعرض للإدارة الجديدة « أنه له بقايا طرف الفلاحين في طبريا والقرايا التابعة لها من مال التزام البلاد التي بعهدته » ويلتمس المساعدة فتمت في حينها[٧٧] .

ولم يكن إبراهيم راضياً عن وجود هذا النظام وأراد إلغاءه وجباية الضرائب بواسطة موظفي الإدارة « فقد تيقنت ما يلقاه الأهالي من الظلم والجور والأذى والخسارة من الملتزمين »[٧٨] . كما طلب الأهالي ذلك ، فيقدم أهالي إحدى القرى « إعراض لسعادة أفندينا حكمدار بك يستدعون به كف يد الملتزمين عنهم ويوردوا المال والمطاليب التي على القرية »[٧٩] . ولكن لم يتغير الحال واستمرت مسؤولية التحصيل في أيدي الملتزمين ، ومنذ البداية ضغط عليهم من أجل توريد الأموال كاملة ، فصدرت إليهم التعليمات التي أجبرتهم على تحصيل الميري القديم والحديث « وأنه إذا حاول أي واحد من الملتزمين أن يتشبث بأسباب الإعتذار عن تقديم البقايا بدعوى أنها ما زالت في ذمة الفلاحين فإنه سينوب أحد الكتبة ليقوم بإجراء تحقيق في هذا السبيل »[٨٠] . كذلك جمع الملتزمين الذين عرف عنهم طرق الإحتيال « لأجل كسر غرش الميري الذي بذمتهم »[٨١] وشدد عليهم بضرورة التوريد ، وطلب إبراهيم من شريف المراقبة والتفتيش بنفسه للإطلاع على تلك الأمور[٨٢] ، ونزل المتسلمون إلى القرى لمتابعة التحصيل خاصة التي يبدو منها شيء من القصور[٨٣] . ونتيجة لذلك سعى الملتزمون لإرضاء الحكومة بتسليم متطلباتها في أوقاتها ، ولإرضاء أنفسهم باتباع الوسائل المختلفة من أجل مصلحتهم .

وتحكم الملتزمون في القرى ، وأصبحوا أشباه سادة « فمأكول الملتزم ورجاله وعليق دوابهم ومأكول معارفهم الذين يمرون عليهم أثناء السفر جميع هذا على حساب الأهالي ، وليس بإمكان هؤلاء أن ينقلوا غلالهم من البيادر ما

لم يأمر الملزم بذلك ، فقد تبقى هذه الغلال على بيادرها حتى موسم الخريف وتتعرض للتلف والفساد من جراء سقوط المطر »[٨٤] . وأصبحت الحسابات التي تربط الملتزمين بالفلاحين تسيطر عليها الفوضى من ناحية ، والإستغلال الذي أقدم عليه الملتزمون وظلمهم وجورهم من ناحية أخرى حيث استولوا من الفلاحين على المزيد حتى أنه بعد أن دفعوا ما فرض عليهم رأى الملتزمون إلزامهم بما هو عليهم للخزينة « وتكرار توزيع المال المذكور على الرعايا يوجد دثارهم وخراب المقاطعة ، وأن ذلك غير موافق للرضا العالي »[٨٥] . وكان ذلك يتم بالإتفاق بين المتسلمين والملتزمين ، فطلب حنا بحري الحسابات ليطالعها ، وأرسل كاتباً إلى حماه ليبحث ويدقق في حالة الفلاحين « لتحقيق حسابهم بالإستقامة مع الملتزمين لأجل راحتهم »[٨٦] .

وعندما كان يجرى التحقيق ويتبين غدر الملتزمين بالأهالي يسحب منهم الإلتزام ويعطى لآخرين وتصل تلك الإجراءات إلى إبراهيم ليتبين « أن الأموال التي كان الملتزمون السابقون يغتصبونها من الأهالي بوسائل شتى قد منعت ورفع عن الأهالي ظلمهم . . . فاكتسبنا به دعوات الأهالي الصادقة »[٨٧] ، ولما رأت الحكومة أن تزيد من المبالغ المطلوبة لم توكل الأمر إلى الملتزمين بل جعلت الإرتباط مباشرة بين المسؤولين وشيوخ القرى وسكانها الذين تعهدوا بالدفع وفضلوا ذلك على أن يدفع الملتزمون ويتولون أمر التحصيل ، وقد بلغت تلك الزيادة من ٤٠٠ ـ ٥٠٠ كيس على المقاطعة[٨٨] .

وأنيط أمر تحصيل ضريبة الفردة لمجالس الشورى ، فتولت توزيعها ، ولعبت بها الأيدي حيث أن الفرق بين الحدين الأدنى والأقصى كبير ، وعلى هذا كان تحصيلها يخضع وفقاً للمصلحة فاستغله مشايخ الأحياء ورؤساء القرى وذلك وفقاً للوسائل التي يستخدمها الدافع[٨٩] ، ومن قصرٌ منهم في أداء المبلغ المطلوب الذي كلف به تفرض عليه عقوبة السجن[٩٠] . وقد حدثت بعض الإستثناءات بشأن التخفيف عن المناطق الفقيرة ، فعلى سبيل المثال منطقة « حاصبيا » لم تقدم ما طلب منها من مال الفردة ، فأرسل عنها مندوب وشرح

لشريف الأوضاع المالية للمنطقة فتم « التنازل عن طلبه الأول إلى معدل ينوب الفرد ثلاثون غرشاً »[٩١] .

وفي زمرة الإلزام والتحصيل أقدم بعض المتسلمين على فرض ضرائب وفقاً لرغباتهم لمجرد إشباع هوايتهم في تطبيق الظلم وللإستفادة المادية من وراء ذلك ، مثلما حدث من متسلم طرابلس والذي كان يعتمد على العلاقة التي تربطه بالقيادة المصرية ، فما كان منه إلا أن فرض ضريبة العقوبات سميت أيضاً ضريبة الجرائم ـ ثم ضريبة المقطوعية وتم تحصيلها ولكن لم يستمر الأمر ، إذ ألغيتا وخضع المتسلم وشركاؤه للعقاب ، وحلل تصرفه بأنه « من المتعذر سياسة وتربية أهل طرابلس بالضرب والقتل إلا إذا سلبت المال من أيديهم ونهبته »[٩٢] ، كذلك فإن هذا المتسلم قطع أشجار بعض القرى وصادر غلالها ويعلل « أن الأرض السبخ نفعها لجهة الميري أكثر من وجود الشجر »[٩٣] ، وقد أقدم على ذلك لأن بعض من تلك الأراضي كانت قد أعطيت له من قبل الحكومة السابقة ثم نزعتها منه وزرعها أهلها ، ولكن جاء الحكم بعد إجماع الرأي على اعتبارها « من خاصة الحكومة المصرية » وبلغت ارداتها ٦٠٠ كيس[٩٤] . بينما نرى البعض الآخر من المتسلمين يجور على الأهالي عن طريق التلاعب في الأوزان عند تسليم محصولات الميري ، ويجرى التحقيق معهم[٩٥] . ويقدم الأهالي ـ وخاصة الفقراء ـ على الجهر بالقول ، فتعددت الشكاوى من متسلميهم « لأننا فقراء جداً والمتسلم متقل علينا كثيراً »[٩٦] ، فتُسمع نداءاتهم وينظر في أمرهم .

وعلى ذلك كان القائمون على أمر الضرائب في أحيان كثيرة يعملون على زيادة ثقلها حتى تضاعف إرهاق الناس وضاقوا بها ذرعاً ، كما أنه يجب تسجيل السلبيات التي اتبعتها الحكومة في طرقها من أجل جباية الضرائب ، فهي أحياناً تتبع طرقاً كانت موجودة ، فعندما سأل متسلم اللاذقية شريف عن أهالي النصيرية الذين أبطأوا في دفع الأموال الأميرية ووالوا اعتداءاتهم ومارسوا السرقة ، وأنه فيما مضى كان يوضع بعض منهم داخل السجن رهينة المطلوب لحين سداده يوافق شريف ويطلب معاملتهم بما جرت العادة[٩٧] . وعلى نفس

الطريق طلب متسلم غزة من حنا بحري بـأنه نـظراً لما هـو مقرر على الأهـالي للميري من غلال وحتى يتم الدفع يوضع « عسكر بالقلعة التي قرب القرايا حيث هكذا سبقت العادة »(٩٨) ، وتتم الموافقة .

ويبلغ شريف المعية السنيـة بمجهوداتـه في تحصيل المـطلوب ، وبتلك المكـاتبات المشـددة التي يوجههـا للمسؤولين في جهات الشـام ، وأن جبـال القدس واللاذقية بالإضافة لفقرها هناك تمرد من أهلها ويبين « فإذا ظل الأمر على هــذا النمط فـإنــا سنقــدم على تحصيلهــا بســوق الجنــود عـليهـم »(٩٩) . وكان يقلم على بيع الممتلكات ، فيطلب إبراهيم من متسلم نـابلس بيع أمـلاك أصحـاب مصابن بلغ المـطلوب منهم للميري ١٢٠ ألف قـرش « لأجل سـداد المطلوب منهم للديوان »(١٠٠) . وبناء على ذلك أصبـح الإرتباط واضحـاً بين عدم الدفع والضغط بمختلف الطرق ، وأعطيت الأوامر بالتشديد ، وأرسل إلى كل مدينة أمير آلاي للإشراف على تحصيل الضرائب ، وأعطوا السلطة المطلقة لوضع من يمتنـع في السجن واستعمال التعـذيب حتى ولو كـانت فترة التـأخير بسيطة ، وكان على هؤلاء المندوبين تقديم تقرير شهرياً عمـا قامـوا به خـلاله ودرجة التحصيل فيه(١٠١) ، واستعملت القسوة ، ففي مكـاتبة إلى حنـا بحري يتضح مداها إذ فرض على أحد ممتنعي الدفع العقاب « ضربناه كرابيج مرتين ، وكل مرة نضربه فلما يأكل أربعين أو خمسين كرباجاً وبما أنه عليل يقطع النفس ويظن القواسة الذين ضربوه أنه مات فنرفع عنـه الضرب » وهنـا تدخـل أقاربـه ووعدوا بتسديد ما عليه « فقبلنا التعهد أحسن ما يموت ولا نطيل شيء »(١٠٢) ، ووصل الأمر لتـدخل بعض القنـاصل لـوقف عقوبـة السجن على من لم يدفـع الفـردة ، فقد وافق شـريف على طلب قنصل فـرنسا بشـأن أحد المقـربين إليه بـإعـطائه مهلة للدفـع(١٠٣) . وممـا لا شـك فيه أن ذلـك العنف أدى لبـذل المحـاولات لتجنبه ، فمن أجـل الضرائب ولإتمـام دفع المـطلوب كـانت تتم الإستدانة والتي وجد فيها المرابون الأجانب تحقيقاً لأغراضهم فقدمـوا الأموال بالربا الفاحش ، واشتروا المحصولات مقدماً ، وحين العجز عن السداد يمتـد الأجل ، مع إضافات جديدة وينتهي الأمر غالباً ببيع الممتلكات(١٠٤) .

أما عن إيجابيات الحكومة فقد وضح فيما أنزلته من عقاب على الملتزمين والمتسلمين الذين مارسوا جبروتهم على الأهالي ، وبذلت الجهد في سبيل إقامة الحق ، ومع أنه اعتبرت أن من حقها الحصول على ما فرضته من أموال ، ولكنها في بعض الحالات تنازلت عن بعض مالها ، فعندما جاء تقرير بحالة الفقر والبؤس الذي تعيش فيه قرى بيت لحم من أثر إجراءات عبد الله باشا ، وأنها غير قادرة على توريد المطلوب منها من مال الميري ، خصم مما عليها مراعاة لتلك الظروف(١٠٥) . كذلك لما طلب متسلم غزة من شريف رفع « غلال المبايعة » ـ كان يؤخذ سنوياً بلا مقابل فيما سبق الحكم المصري ـ وذلك لضيق حال الفلاحين وتسحبهم ، يرد شريف « لا بأس إذا ارتفعت عنهم لأجل عمارهم »(١٠٦) . كما رفعت بعض الأموال عن قرى ساحل عكا التي أعطت بيوتها لاستعمالها كمخازن أسلحة للجيش ثم وضع فيها وارد أنبار الغلال ، وأعطيت مهلة لبعض القرى في سداد ما عليها بعد التأكد من عجزها « حيث العمار مع الإمهال أولى من التحصيل مع الخراب »(١٠٧) .

ويلتمس إبراهيم من أبيه التخفيف عن أهالي المناطق الفقيرة فيما يخص ضريبة الفردة، فيصف له حال صفد وقرى البدو الثمانية التابعة لها «وفي السنة الماضية لم تنبت مزروعاتها ، والظاهر أنهم لا يستطيعون زراعتها هذا العام أيضاً بسبب تجنيد الجنود منهم » ويوضح صعوبة التحصيل « من قوم من العجزة الذين اشتهروا بالفقر والمقيمين في منطقة صخرية »(١٠٨) . وأرسل المندوبين لفحص حالات القرى وكتابة التقارير السرية عن طرق تحصيل الضرائب ، وحدث في القدس أن أرسل « مصطفى أفندي قول أغا البلطجية » لدراسة أحوال خمس قرى يسكنها طائفة الروم فتبين أن إحداها ورد جزءاً من ضريبتها السنوية للخزينة وما زال متبقياً عليها ، وأن الأشخاص الذين يرسلهم المتسلم لاستعجال تحصيل الضرائب يتقاضون مبالغ بأسماء مختلفة كحق الطريق ، والخدمة ، والمصروفات ، ويدفع لأحدهم مرتب قدره ١٣٥ قرشاً ، وأن الكاتب يأخذ من المبالغ الموردة للخزينة « صرافية » قدرها بارة على القرش ، حتى بلغ مصروفات القرية ٤٥٥٠ قرشاً بالإضافة إلى المطلوب الرسمي منها « وهكذا

يغدر بالأهلين ويقاس هذا على سائر القرى » وقرر مشايخ القرى أن المتسلم أخذ منهم ١٥٠٠ قرش كبدل جواد ، كما فرض عليهم أن يعطوا لفرسان « العوارية » المقيمين في القرية لمتابعة تحصيل المطلوب قرشاً يومياً لكل واحد لثمن الدخان وآخر لثمن العليق ، زيادة على مصروفاتهم العادية ، وأن عليهم أن يذبحوا لهم من الأغنام ليأكلوها يومياً ، ويؤكد المندوب أن هذه الحالة عامة وتجري في كل قرى القدس[١٠٩] . وقد حقق في الأمر ورفعت بعض الأعباء عنها حتى أن قاضيها وعلماءها وأعيانها « أعرضوا بلسان الحمد والشكر وصول أمره الكريم بإعفائهم من الإعانة المطلوبة منهم »[١١٠] .

ورفع عن نابلس في أوائل عام ١٨٣٦ ما كان مفروضاً على صانعي الفخار والبساتين للمتسلمين ، وإبطال ما كانوا يأخذونه من أعشار على البيع والشراء[١١١] . أيضاً ألغيت جباية الخوة التي ألزم بها العابرون للمسالك التي يقطنها البدو[١١٢] . ويمكن القول أن الحكم المصري سار وفق منهج وضعه بدقة وكان عليه أن ينفذه مهما قابلته ظروف فلا بد من التغلب عليها ، ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة في سبيل أن يحقق أهدافاً أحنى لها الجميع وذلل من أجلها كل الصعوبات .

واعتبرت الرسوم الجمركية من الموارد الهامة التي اعتمدت عليها مالية الإدارة المصرية ، ولم تكن بمستحدثة لها ، فخضع لها الشام في العصر العثماني . وفي البداية مثلت الرسوم الداخلية مكانتها ، ففي عام ١٨٣٥ بلغ إيرادها ١٣٠ ألف كيس ثم ارتفع في العام التالي إلى ١٥٠ ألف كيس[١١٣] . وفرضت رسوم التسريح على المحصولات والسلع الاستهلاكية مثل الدقيق واللحوم والأسماك والبيض والدواجن وغيرها سواء كانت للخصوصيات أو التجارة وذلك عند نقلها من مدينة إلى أخرى داخل الشام ، وحُصِّلت على أبواب المدينة[١١٤] . وتقررت رسوم الدخولية على الحيوانات ، فيدفع عن كل رأس من الأبقار والجاموس ضريبة من ١٣ ـ ٢١ قرشاً إذا كانت لغرض التربية ، ومن ٦٠ ـ ٧٠ قرشاً للمعدة للذبيح ، أما الغنم والماعز والجمال فتدفع رسماً سنوياً يزداد حسب قيمتها[١١٥] . وفي الحقيقة فإن الحكم المصري خفض من

هذه الرسوم بدرجة كبيرة بلغت ما بين ٦ ونصف ـ ١٢٪[١١٦] . وهناك بعض من المنتجات رفعت عنها تلك الرسوم ، فصدر الأمر لمتسلمي مدن الساحل بإلغاء « التسريح المفروض على الغلال الواردة ، وبعدم تحصيل فلس واحد من موردي الغلال ، وهذه الإجراءات تؤدي إلى كثرة ورود الغلال إلى يافا فلا تبقى هناك حاجة إلى استيرادها من مصر »[١١٧] .

وأعفي الأوربيون من رسوم المواد التموينية الخاصة باستهلاكهم[١١٨] ، ولكن استغل ذلك الوضع وأسيء استخدامه ، فأقدم القناصل ووكلاؤهم على توسيع هذا الاستثناء ، فمضوا ينقلون تلك السلع بحجة الإستهلاك والتي وصلت بين ٢٥٠ ـ ٣٠٠ أردب لكل منهم حيث يتولون بيعها بالأسعار التي تروق لهم وينالون المكاسب على حساب الوطنيين[١١٩] ، حتى أن إبراهيم يكتب لسليمان باشا مبيناً استياءه «يا أخي إن هؤلاء الناس يأخذون منا الغلال ثم يطلبون المزيد منها بدعوى أنها لا تكفيهم ثم يبيعونها للأهالي » ، وطلب منه وضع نظام بتحديد الكمية التي تفي لتموين هؤلاء القناصل والتساهل في نسبة زيادة معقولة للقضاء على ما يقومون به[١٢٠] .

ولجأ الكثير إلى تهريب البضائع حتى لا تدفع الرسوم ، وأحياناً كان يتم ذلك بالتعاون بين التجار ورجال الجمارك ، وقد صدرت التعليمات والتحذيرات بمصادرة البضائع والقصاص من الطرفين[١٢١] . وللعلاج والإصلاح ، ومع سياسة حرية التجارة التي انتهجت ، وللعمل على تسهيل سبل الرواج وازدهار التبادل ، وإتمام التكامل بين الممتلكات التي تخضع للحكم المصري ، وللحد من غلاء الأسعار التي كان مؤشرها في الارتفاع ، وللقضاء على الحيل التي لجأ إليها التجار ، ألغي تكرار استيفاء الرسوم الداخلية وأصبحت تستوفى مرة واحدة في أول جمرك تمر منه في مقابل « تذكرة تخليص جمركي » تكون تصريحاً عاماً للمرور بعد ذلك من باقي الجمارك[١٢٢] . ووفقاً لذلك أصبح هناك نظام لإدارة الجمارك خضع لقاعدة واحدة ولكنه أثر على الميزانية بعد أن سقطت منها حصيلة التكرار .

وأصبح تحديد الرسوم للبضائع الواردة والصادرة الداخلة في نطاق

الممتلكات المصرية والبلاد الإسلامية يخضع للتثمين بالسعر المتداول في السوق ، ثم تحددت الرسوم عليها بنسبة ٣٪ ، كما أعطي التسهيل للتجار بإمكانية الدفع من البضائع نفسها بمعدل القيمة دون تحصيل الرسوم[١٢٣] . فكان هذا عمل يستحق التسجيل حيث أسقط العوائق الجمركية التي وقفت دون تحقيق سياسة تجارية ناجحة قبل ذلك ، وأعطى سمة جديدة في نطاق الحرية التجارية . ومما يذكر في هذا الصدد أن الأجانب تهربوا من تلك الرسوم ، فعندما ورد ١٠٠ حمل من الطباق من أرضوم لتباع في حلب بمعرفة « القنصل الخواجة روفائيل » أبى أن يدفع الرسم بالرغم من أن الطباق لا يمتلكه بل هو وكيل لبيعه[١٢٤] .

وبالنسبة للرسوم الخارجية ، فإن التجارة الأجنبية تحكم فيها التجار الأجانب ، والذين كانت لدولهم الامتيازات ، وتصدرتها بريطانيا ، وبلغت نسبة الرسوم ٣٪ وانخفضت على بعض المنتجات إلى ١ ونصف ٪ ، وتدفع في ميناء التفريغ ، وأعفيت تجارة الترانزيت من الرسوم[١٢٥] . وألغيت جمارك حماة ، حمص ، دمشق ، نابلس ، الخليل ، وأبقيت جمارك الموانى وحلب حيث كانت تستوفى منها الرسوم للبضائع الواردة من اللاذقية والإسكندرونة وبغداد والأناضول والتي لا تحمل تذاكر تخليص جمركي[١٢٦] . وخفضت الرسوم على التجار الوطنيين ، وذلك للقضاء على ما يقوم به التجار الأجانب من العمل لحساب الأهالي وذلك بإدخالهم البضائع الخاصة بالوطنيين تحت أسمائهم ، ومما يذكر أن معظمهم كانوا يتمتعون بالحماية الأجنبية ، فترجمان القنصلية الأميركية ببيروت ويدعى « أبو عون سرسق » أسهم بنصيب وافر في هذا الأمر وأدخل المستورد برسوم زهيدة بينما هو لا يخصه إنما لتجار آخرين[١٢٧] . وبهذه الوسيلة يموهون الجمارك في تحصيل الرسوم ، فيذكر حنا بحري في مجلس دمشق أن هذا يؤدي إلى خسارة الحكومة ٣,٠٠٠ جك في السنة نظراً لاتباع تلك الطريقة ، ولذا رئي تحصيل ٥٪ من التجار الوطنيين على البضائع المستوردة من أوروبا ، وبذلك خفضت الرسوم وزالت القيود ، وعليه يزداد الاستهلاك وبالتالي الاستيراد ، ويبين فارن لحكومته بأن هذه الإجراءات في

جانب السياسة البريطانية « إنها لصالح تجارتنا بصفة عامة حيث أن التجار الوطنيين يستوردون منتجاتنا الصناعية ومنتجات مستعمراتنا مباشرة من إنجلترا »[١٢٨] .

وجرى التحصيل من ميناء الاستيراد ، ونظمت البضائع الواردة بأسماء تجارها وسجلت ، ويعقب فارن بقوله « وتبعاً لذلك إزدادت الرسوم الجمركية هذا العام ٤٠٠ كيس »[١٢٩] . ويحث في أمر توحيد تعريفه الرسوم بعد اكتشاف أن هناك بعض المواد قدرت رسومها بـ ١٥٪ بينما البعض الآخر هبطت إلى ٣ أو ٤٪ ، وتعميم النظام الجمركي الموحد حيث اختلف الأمر من جمرك لآخر ، فعلى نفس السلعة يؤخذ ١٠٪ في مكان ، ٥٪ في آخر[١٣٠] ، فكان هذا دفعة جديدة في إطار النشاط التجاري .

وخضعت الجمارك لنظام الإلتزام وذلك عن طريق المزايدة ، ومن يدفع أكثر يرسو عليه المزاد ويصبح ملتزماً به وعليه توريد حصيلة الجمرك مقدماً ثم يستوفيها بطريقته الخاصة ، وكاد أن يكون هذا الإلتزام بأيدي المسيحيين عامة والأرمن خاصة مما سبب مصدر إزعاج لباقي التجار[١٣١] . وبطبيعة الحال سعت الحكومة لإعطاء الإلتزام لمن يدفع الأكثر . وأصبحت هناك جمارك متخصصة للبضائع ، كالحرير والدخان والخشب وغيره ، وركز على تحصيل المزيد ، فملتزم جمرك دخان بيروت أعطى ألف كيس ، ولكن خزينة الحكومة ترغب في سعر أعلى ، فصدر الأمر إلى متسلم بيروت « تعملوا مجلس بحضور كافة تجار طرفكم وإذا أحد زود شيء ترسلوا تعرفونا » وذلك بعد بيان أنه « من العادة في التزام مال الكمارك أنه كل سنة بالمزاد ليس بالنقص »[١٣٢] . ومضت المساعي من أجل الحصول على الزيادة ، فيصل الشكر إلى متسلم يافا بسبب « أنكم جمعتم الملتزمين ونزلتوهم بالمزاد وأرسلتم قايمة عن بيان الزيادة التي انتهى إليها المزاد ، وتبين منها زيادة المال بالإجمال عن العام الماضي ، وظهر بأن ذلك مزية صدق اجتهادكم فبارك الله فيكم »[١٣٣] .

وطُلب من المسؤولين أنه قبل السماح بدخول الملتزمين المزاد ملاحظة

« المضبوط منهم وغير المضبوط »[١٣٤] ، معنى هذا أن هؤلاء كانوا يخضعون لاختبار حيث أن هذا المركز له من الحساسية كما أن منهم من عمل به قبل الحكم المصري[١٣٥] . وبالرغم من ذلك إلا أنهم لم يكونوا على درجة كبيرة من الأمانة ، فأحياناً كان بعض المتسلمين يتعاون مع ملتزم الجمرك ، والنتيجة في غير صالح الأهالي ، مثلما حدث عندما تمكن مصطفى آغا بربر متسلم طرابلس من تسليم الجمرك إلى تابعيه إبراهيم آغا وتفكجي باشا « وحاصل منهم التعدي الزايد من ضرب وشتم وسب الدين والملة وخوض في أعراض وارتكاب معاصي وقطعيات من كافة الطوائف »[١٣٦] . هذا بالإضافة إلى أن بعض الملتزمين لم يكتفوا بالإساءة للأهالي بل حاولوا التحايل على الحكومة ، ونالوا جزاءهم « إن كل ملتزم لا يخلص من المطلوب منه إلى ١٥ ربيع الثاني تحضره وتضربه بالكرابيج إلى أن يوفي ما عليه » ، وتبين أن ملتزمي جمرك عكا وحيفا والأقلام « عندهم زيادة عن خمسين ألف غرش »[١٣٧] .

ومحاولة لعلاج الموقف رئي أن تستولي الحكومة على الجمارك لتدار بواسطتها وتعين لها موظفيها إلا إذا كان هناك من يلتزمها بشروط تفرضها وتكون أكثر ملاءمة لها ويقبلها الملتزم[١٣٨] . وبذلك يتضح أن الإدارة المصرية جاهدت من أجل توسيع نطاق التجارة رغم حاجتها المستمرة للأموال لكنها لم تضغط بثقلها على الرسوم الجمركية لوقوف الدول الأوروبية أمام حريتها في فرض ما تراه ، ولتحقيق سياستها في التخطيط الاقتصادي .

وكان للنظام المالي الذي طبق على الشام موقفه من العملة، فقبل الحكم المصري كانت العملة المصرية ممنوعة من التداول ، ومعه دخلت وأخذت طريقها وانتشرت ، ولكن إذا قورنت بالعملة العثمانية « المسكوكات الإسطنبولية » فاقتها الأخيرة التي كثرت حيث تتم بها العمليات الشرائية وتحديد أثمان البضائع والسلع ، هذا بالإضافة إلى وجود فرق بين السعرين المتداولين في الأستانة والشام بواقع من ٥ ـ ٧٪ مما جعل البعض يقدم على جمع العملات القديمة وتبديلها في الأستانة بالعملات الجديدة من الذهب والفضة لاستغلال الفرق[١٣٩] .

وسادت الفوضى نظام العملة مما جعل إبراهيم يطلب وضع أسس تخضعها للدقة وتعمل على توحيدها[١٤٠] . ونرى أنه عندما نشأت « أزمة الفكة » يعمل على سك عملة صغيرة ، ويرسل إلى أبيه يقول « بما أن النقود الصغيرة لم يبق لها أثر في بر الشام بحيث يتعذر الحصول على بارة أو بارتين إذا أريد دفعهما إلى أحد أو أريد استرداد بعض بارات عقب صرف جنيه ذهب . . وفي هذا تعطيل تام لحركة البيع والشراء بين الأهلين » ويطلب سك العملة الجديدة من النحاس وأن يكون سعرها « بالقدر الذي يبقى بعد إبعاد مصاريف السك »[١٤١] ، وأرسلت عينات من العملة المطلوبة للشام ، واشتملت على نوعين « قطع أم خمسة قروش وأخرى صغيرة » وفضل الأخيرة فأمر بسكها[١٤٢] .

واتخذت الإجراءات من أجل تثبيت سعر العملة المتداولة والحد من زيادتها، واستغلت الظروف فخلقت الأزمات ، ففي حلب انتهز التجار سواء الأجانب أو الوطنيين فرصة تحديد السعر وأخرجوا العملة من حلب وروجوها وربحوا من ورائها فكانت النتيجة أن قل المتداول منها « وإذا استمر الحال على هذا المنوال فإن النقود ينعدم وجودها بتاتاً »[١٤٣] . لذا لم تنجح الإدارة المالية في مسألة التثبيت ، ولم تبق العملة على سعر موحد ، فمضى تغيير السعر على دورات ، فنشأت مشكلة إختفائها ثم عودتها للظهور عند تغيير السعر حيث يستفيد حابسوها من تشغيلها إذ ترتفع قيمتها من ٣ ـ ٥٪ خلال شهر أو اثنين ، وأحياناً أخرى تستمر الأسعار على ما هي عليه لمدد من ٥ ـ ٨ أشهر فتكون الخسارة التي تراوحت بين ٢ ونصف ـ ٥٪ ، وأثر ذلك على الدائنين إذ أن المدينين امتنعوا عن الدفع حتى إذا ارتفع السعر قاموا بالتسديد[١٤٤] .

وأصاب الفشل المعاملات المالية ، وكثر التدليس الإفلاسي ، ولم يكن هناك قانون محدد له ، فساعد ذلك على انتشار وسائل التحايل وتعددت طرقها ، وحتى حينما أحكمت الرقابة وجرى التفتيش عمل أصحاب التفاليس على إخفاء ما يدينهم ، وفي هذا المجال استغلت الحماية القنصلية فدخل تحتها من أراد التهرب والمراوغة[١٤٥] . وأقدمت الإدارة المالية بناء على طلب حاكم مصر

على خفض أسعار العملة في عام ١٨٣٨ ، وكان له الحق في ذلك إذ أن العملة السائدة هي العملة التركية وقيمتها الاسمية لا تنطبق على قيمتها الحقيقية من الذهب ، إذن فعند التخفيض فرض للواقع ، وهذا يعطي الأمان والنظام لتداول العملة[١٤٦] ، فبعد أن كانت القطعة تساوي ٢١ قرشاً أصبحت ٢٠ قرشاً وهكذا بالتدريج ، وتبع ذلك تخفيض جميع العملات الأجنبية ، فالجنيه الإسترليني انخفض سبعة قروش وعشرين بارة ، والدولار الأسباني قرشاً واثنين وعشرين بارة ، وصدرت الأوامر الصارمة لسريان الوضع الجديد ، فيقول شريف « شددنا على أخينا متسلم الشام بذلك وهو استعمل الضرب والتعذيب لمن يسلك بالخلاف بغاية المضايقة »[١٤٧] .

واشتكى التجار من ذلك الحال وتم جمعهم فطلبوا مهلة « لكي يتخالصوا الناس من بعضهم بالديون والمشاكلات التي بينهم »[١٤٨] ، ولم يرض المدينون الذين يريدون أن يدفعوا ما عليهم وفقاً للسعر الأصلي لا الحقيقي ، ولذا قوبل التنفيذ بالصعوبة[١٤٩] . وأصبح هناك تساو في العملة بين مصر والشام بعد التخفيض إذ أن التداول سار وفقاً للأسعار في مصر وأدى ذلك إلى القلق لقلة حركة العملة المصرية بالشام ، ويبين شريف بأنه « قد أثرت هذه الحالة في تحصيل الأموال الأميرية وأقلام الإلتزامات الجاري تحصيلها وأوجدت بعض الصعوبة للحكومة والأهالي »[١٥٠] . ومع التطبيق ازدادت قيمة تحصيل الضرائب وفقاً للفرق المخفض[١٥١] .

وعندما حدث عجز في أوزان العملة المصرية « ذات فئة ٢٠ ، ١٩ ، ١٤ قرشاً » عن وزنها الأصلي أثر في السوق فأعطيت فرصة شهراً لإعادتها للخزينة وألغيت ، وكذلك العملة « الإسطنبولية الفضية ذات فئة ٤ قروش » والتي مع تداولها ارتفعت أسعارها إلى ٦ قروش فزادت عن قيمتها الحقيقية ، كما منع خروج سبائك الذهب والفضة بحراً أو براً[١٥٢] . وعلى هذا بذلت المحاولات من أجل صيانة السوق المالية وحمايتها لما في ذلك من أثر على كيان الدولة .

هوامش الفصل الثالث :

(١) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٠٢ .

(٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٠١/٢٧ - ٢ ، غرة ربيع الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٣) Fo. Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٤) Perrier: op. cit., 56.

(٥) Ibid, pp. 56, 57.

(٦) حيدر أحمد الشهابي : المرجع المذكور ، ص ٨٥٧ .

(٧) Cattaui: op. cit., Tome II, p. 64.

(٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٢٩ ، ١٩ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩) نفس المصدر ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، تلخيص العريضة المقدمة لسر عسكر ٦/٣٥ ، صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١) نفس المصدر ، تلخيص القسم التركي ١٠٨ .

(١٢) Cattaui: op. cit., p. 65.

(١٣) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ١٣٩ .

(١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٥) نفس المصدر .

(١٦) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٧) Ibid, Campell's Notices on Farren's Answers,

(١٨) Ibid, Campbell's Report, op. cit.

(١٩) Cattaui: op. cit., p. 68.

(٢٠) Sabry: op. cit., p. 373.

(٢١) Perrier: op. cit., p. 94.

(٢٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠١ ، ١١ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٢٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٩٢ ، ٢٢ ربيع الأول ، الوثيقة ٢٤٢ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٤) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٠ ، ٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٥) Cattaui: op. cit., p. 67, Perrier: op. cit., p. 95.

(٢٦) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٢٧) Dodwell: op. cit., p. 255.

(٢٨) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٢٩) Perrier: op. cit., p. 98.

(٣٠) Cattaui: op. cit., p. 67.

(٣١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٨ ، ٦ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٢) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٣٣) Ibid, Vol. 315, Farren-Palmerston, Oct. 29, 1837.

(٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة المكاتبة العربية ١٣٧ ، ٢٣ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٥) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ص ٧٦ ، ٧٧ ، وثيقة ٢٢٨ ، ٢٥ شوال ، وثيقة ٢٤٨ ، آخر ذو الحجة ١٢٥٣ (١٨٣٨)، (القرش = ٤٠ بارة) .

(٣٦) Perrier: op. cit., pp. 95-97.

(٣٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٣٨) Cattaui: op. cit., p. 67.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) Dodwell: op. cit., p. 254.

(٤١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، وثيقة ٧/٤٩ ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٢) نفس المصدر .

(٤٣) Fo. Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Sabry: op. cit., p. 370.

(٤٤) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ص ٣٢ - ٣٦ .

(٤٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٦) Perrier: op. cit., pp. 100-101.

(٤٧) Cattaui: op. cit., p. 65.

(٤٨) Farren: op. cit., p. 446.

(٤٩) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٢ ، مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٦ ، Cattaui: op. cit., pp. 40, 41.

(٥٠) Fo. 78, Vol. 262, Campbell-Palmerston, June 30, 1835. Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٥١) Ibid, Vol. 283, Mr Farren's Answers.

(٥٢) Perrier: op. cit., pp. 99, 100.

(٥٣) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ١٤٧ .

(٥٤) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٩١ .

(٥٥) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers, Mr Farren's Answers, Farren: op. cit., p. 444.

(٥٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٩٢ ، ٢٩ رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٥٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit, Mr Moore's Answers.

(٥٨) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٣ .

(٥٩) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ـ ١٤٨ ، وثيقة ١٥١ ، آخر شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٦٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة تقرير ٢٧ ، ٢٣ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٦١) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers, Mr Farren's Answers, Mr Barker's Report.

(٦٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ترجمة وتلخيص مضمون التقرير ١٦٢ ، ١٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٣) Perrier: op. cit., p. 95.

(٦٤) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٩٣ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ٢٦ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٦) Farren: op. cit., p. 452.

الميـري من ١٢ ألف قرش إلى ١٥ ألف قـرش ومكوس البدو من ١٠ آلاف قرش إلى ٧٥٠٠ قرش اجمالي الفردة .

(٦٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ٥/١٨٤ ، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ترجمة الـوثيقة التـركية ٥١١ ، ٢٥ ذو الحجـة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦٩) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٧٠) Fo. 78, Vol. 262, Farren — Duke of Willington, Feb. 25, 1835.

(٧١) Ibid, Farren — Chapeaud acting Consul, Feb. 2, 1835.

(٧٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تـرجمة الـوثيقة التـركية ٣٠٦ ، ٢١ ذو الحجة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٧٣) Farren: op. cit., p. 444.

(٧٤) Cattaui: op. cit., p. 67.

(٧٥) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، وثيقة ٥٩ ، ٩ ربيع الآخـر ١٢٥٦ ، ترجمـة الوثيقـة ٦٣ ، ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٧٦) محافظ الأبحاث ، محفـظة ٥٦ ، ١ الشام ، تـرجمة المكـاتبة ٥١ ، ٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٧) نفس المصدر ، صورة المكاتبة العربية ٨٥ ، ١٤ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٨) د . أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٧ .

(٧٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٣٦ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربيـة ١٩٠ ، ٢٢ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، وثيقة ٦/٤٩ ، ٩ صفر ١٢٤٨ ، وتحت نفس المعنى وثيقة ١٢ ، ٢ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨١) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، غرة شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٢) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٣) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة المكاتبة العربية ٧٨ ، ١٤ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٤) د . أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٧ .

(٨٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صـورة الوثيقـة العربيـة ١٤٦ ، ١٦ ربيع

الآخر ، وثيقة ٢٣٦ ، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٦) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٢٢٣ ، ٢٢ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة البند التركي من الوثيقة ٩٩ ، ١٥ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٠ ، ٧ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٨٩) Fo. 78, Vol. 283, Mr Barker's Report, Campbell's Report, op. cit.

(٩٠) Ibid, Farren's Answers.

(٩١) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٢ .

(٩٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ملخص مضمون التقرير رقم ٢١٨ ، ٢٥ ربيع الأول ، رقم ٢٢٧ ، ٢٥ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٣ ، ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٤) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ١٧٧ ، ٢٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٠ ، ٧ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٩٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣١ ، ١٨ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤١ ، ٩ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٨) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ٢٦ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦٦ ، ١١ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٠٠) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ـ المجلد الثاني ، ص ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، وثيقة ١٤٦ .

(١٠١) Politis: op. cit., p. 88.

(١٠٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥ ، ٢ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٠٣) Fo. 78, Vol. 321, Consul General de France — Farren, 12, Oct., 1837.

(١٠٤) Politis: op. cit., p. 88.

(١٠٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٦ ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة ٣١ ، ٥ صفر ١٢٤٨ ، وحول نفس المعنى ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٢١ ، ١٩ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٧) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٧٠ ، ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٠٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٤٨ ، ٤ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٠٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠٥ ، ١٥ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ؛ البلطجية سلاح في الجيش .

(١١٠) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة ٣٥٢ ، ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، الإعانة هي ضريبة الفردة ، ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ١٠١ .

(١١١) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٢٣ ، وثيقة ١٨٢ ، أواخر رمضان ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١١٢) نفس المصدر ، المجلد الأول ، ص ٧٦ .

(١١٣) Cattaui: op. cit., p. 68.

(١١٤) Ibid.

(١١٥) Perrier: op. cit., p. 101.

(١١٦) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٢٤ .

(١١٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة التقرير التركي رقم ٨٨ ، ٢١ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١١٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام صورة الوثيقة ٦٠ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، شملت حنطة ، شعير ، عليقة خيول .

(١١٩) Perrier: op. cit., p. 102.

(١٢٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٣٢٢ ، ٢٢ جماد الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٢١) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٢٥/١٦ - ١ ، ٥ محرم ١٢٥٣ (١٨٣٧) مذكرة في شؤون الجمارك ، Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٢٣) نفس المصدر .

(١٢٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة ٢٢ ، ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٢٥) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٢٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٢٧) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ٢٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٨) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Pálmerston, March 26, 1837.

(١٢٩) Ibid.

(١٣٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٣١) Perrier: op. cit., p. 101.

(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية رقم ٣/١ ، غرة ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٣) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٤ مكرر ، ٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٤) نفس المصدر .

(١٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٥ ، ٤ شوال ١٢٤٧ ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٤ ، ١٧ صفر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٠ ، ١٣ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٣٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٣٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٦ ، ٢٠ ربيع الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٤٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤١٤ ، نهاية شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٤١) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٥١٤ ، ٢٥ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٤٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ١٦ ربيع الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٤٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٢٥/٢٣٩ ، سلخ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٤) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٤٥) Ibid.

(١٤٦) Ibid, Vol. 283, Campbell's Notices on Farren's Answers, No 24.

(١٤٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ٢٩٥/٢٦ ـ ١ ، ١٧ ذو القعدة ١٢٥٤ (١٨٣٩) وحول نفس المعنى ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٩٨/٢٧ ـ ١ ، ٢٩ صفر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٤٨) نفس المصدر .

(١٤٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٩٨/٢٧ ـ ١ ، ٢٩ صفر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٥١) Farren: op. cit., p. 448.

(١٥٢) د . أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦١ ، الوثيقتان ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، آخر يونيو ١٨٣٩ ـ ١٨ ابريل ١٨٤٠ .

الفَصْل الرَّابِع

الزراعة والصناعة

مما لا شك فيه أن الموارد الاقتصادية لها ثقلها ، حيث تشكل الدعامة الأساسية في كيان الدولة ، والشرق عموماً اعتمد على الزراعة ، تلك التي صنعت الحضارة منذ قديم الزمان ، وذلك نظراً لظروفه الجغرافية ، وعاشت مصر والشام في طبيعة متشابهة . وبناء على نظرية محمد علي الخاصة بالنهوض بالزراعة ، ومن خلال تجربته المثمرة في مصر ، كان التطبيق على الشام ، وآتت النتائج أكلها ، واتبع نفس الأسلوب مع الصناعة ، وإن لم يلق نجاحاً باهراً ، إلا أن النهضة الصناعية أثبتت وجودها .

● **الزراعة :**

شكل النظام الإقطاعي الهيكل الأساسي للمجتمع الشامي قبل الوجود المصري ، وطبق بكل مظاهره عليه ، وتحددت العلاقة بين أصحاب الإقطاعات والفلاحين وفقاً لارتباط الأسياد بالأقنان ، فالأسياد لهم الحقوق الكاملة على الأرض ومن عليها ، وقد عانى الفلاحون من عذاب العقوبات التي لاحقتهم من ضرب وجلد وسجن ، وأصبحت من مستلزمات حياتهم يجب أن يتقبلوها ما دامت هي في شرعية السادة أمر واجب التنفيذ ، فتمسكوا بها ، وفرضوا سلطتهم الاستبدادية وسطوتهم وتحكموا وتملكوا وأوقعوا الظلم ومارسوه بمختلف طرقهم وكما يحلو لهم ، ولم يحاسبهم أحد ، فما دام الاقطاعي يدفع مطلوب الدولة من الضرائب عن مقاطعته ، فله حرية التصرف فيما استحوذ عليه ، فعلى سبيل المثال اشترى رأسمالي بيروتي من الحكومة سبعين ميلا مربعاً من أرض تضم

عشرين قرية يسكنها أربعة آلاف نسمة وأجرها ليهود ثم باعها إليهم ، وكانت النتيجة إخراج الفلاحين من أرضهم[1] .

وبجانب السلطة الإقطاعية تحكم الباشوات وعملوا على دمار القرى وساعدوا على انتشار الفوضى ، وكان عبد الله باشا من أصحاب هذه التصرفات ، وقد سجلها شاهد عيان فرنسي ووصف الجور والفساد والجشع والطمع والإبتزاز والاحتيال والسرقات والتزوير والذي وصل إلى أن « اتسع نطاق الصحراء بما انتشر من الخراب في الأراضي الزراعية وكثر من الأطلال والأنقاض » ويتابع « وسارت الأحوال على هذا المنوال حتى حل الخراب والأمحال محل العمران والخصب ، ولم تبق إلا القبور دليلاً ماثلاً على أن قرية كانت زاهية زاهرة في هذا المكان ثم اندثرت ودخلت بالظلم في خبر كان »[2] .

وجاء الحكم المصري ليعصف بهذا النظام وليهدم أسسه وقواعده ليقوم عليها آخر له سماته التي مثلت تغيراً إجتماعياً ، وأعيد توزيع الأراضي ، وحلت الجيوش العسكرية الإقطاعية ، وجردت من السلاح بالقوة دون تمييز بين الأشراف وغيرهم من عامة الشعب[3] ، كما ألغي نظام زراعة أراضي السلطان[4] ، فآلت للحكومة المصرية ، وضمت أيضاً ممتلكات الباشوات ، وعلى يديها انتظمت الملكية[5] .

وفي إطار التنظيمات الجديدة لم يلغ الإلتزام واتبع ما هو في صالح الحكومة ، فقد أرسل متسلم حلب لإبراهيم يعرض عليه حالة القرى في متسلميته ، فجزء منها اعتاد الولاة فيما سبق إعطاءه للأعيان بطريقة الإلتزام ، وآخر تديره الحكومة « جهة الميري » ، وإنه قد حان وقت الزراعة ، وانتهت مدت الإلتزام للأول ، ويحتاج الثاني إلى مستلزمات الزراعة من تقاوي وخلافه ، فجاءه الرد بالعمل على الأصلح والأربح ، وأنه بالنسبة للقرى التي تتولاها الحكومة « إن كان يتحقق بعين اليقين أن إلزامهم أوفر نفقاً فلا بأس لعمل مزادها والذي يقع عليه المزاد بزيادة عن إلتزام العام يفوضوا له الإلتزام حسب القواعد المرعية »[6] ، وأصبح كثير من القرى يؤجر سنوياً بالمزاد للأفراد

لحساب الحكومة[٧] . هذا وقد سمح بإعطاء إقطاعات من الأراضي الأميرية « للعساكر المنصورة »[٨] ، وتنفيذاً لسياسة التعمير التي سارت عليها الإدارة المصرية مضى أصحاب الرتب من الجيش يطالبون بامتلاك الأراضي غير المزروعة وبينوا كيف سيحولونها لأشجار زيتون وكروم وتوت[٩] . وبذلك وضح التخطيط الذي سارت عليه الدولة بالنسبة للأرض .

وتمكنت السياسة الزراعية المصرية من توفير عوامل الإنتاج وبذلت المجهودات من أجل التعاون الكامل بينها ، ونجحت فيما سعت إليه وسجلت تقدماً كبيراً في هذا المجال . وفي حقيقة الأمر فقد كان إبراهيم مولعاً بالزراعة فارتبط بطمي الأرض ووجد فيه منبع الثروة ورخاء البلاد وما يعكسه ذلك من نتائج طيبة على الحكومة خاصة والمجتمع عامة .

ومن هذا المنطلق أقدم إبراهيم بكل حماسة على تشجيع الزراعة ، والأرض لديها الاستعداد لتعطي ، وأدوات الإنتاج متوفرة ، فأيدي الفلاحين وسواعدهم معطاءة خاصة إذا وجدت من اعتنى بها وساعدها ، وأبعد عنها القسوة والصرامة وأعطاها الأمان والاستقرار ، وتوفر ذلك مع الحكم الجديد ، وقضى إبراهيم على العقبات ، فنراه يقدم على المساعدات المادية للفلاحين للنهوض بأراضيهم ، فأوجد ما يمكن أن نطلق عليه « بنك التسليف الزراعي » وأقام صرافاً في بعض المدن الرئيسية « أدنة ، حلب ، دمشق » ومعه ٥,٠٠ جنيه لتقديم السلفيات اللازمة للقيام بزراعة الأرض ، ففي أدنة يقدم راغب السلفة طلباً إلى حاكم المدينة الذي يحدد المبلغ ، وفي حلب على طالب السلفة أن يقدم ضماناً ، وكانت النتائج مرضية إذ تضاعف الإنتاج وتقوى الاقتصاد[١٠] . ولم يقتصر الأمر على السلفيات بل أعطيت المنح للمناطق المحتاجة ، فوزع على « سواحل عكا وبلاد مقاطعات صفد مائة وخمسة عشر كيساً »[١١] .

وأُتّبع هذا الطريق ، ففي عام ١٨٣٦ منح إبراهيم الفلاحين « ٣٣٠,٤٠٠ قرش نقداً ، ٤٤٧ شنبيل قمح ، ٢٠٧ شنبيل شعير »[١٢] ، كما زيد عدد

المحاريث حتى وصل في نفس العام إلى ٢٢٢٩ محراثاً[١٣] ، ويقول مور القنصل الإنجليزي في بيروت « إن كل ذلك كان لمصلحة سوريا إذ أزال عنها عبئاً كبيراً ، واستفادت اللاذقية من أرضها الخصبة بعد أن حرمت مدة طويلة . . . وبذا يكون إبراهيم قد مكن الفلاحين من زراعة الأراضي »[١٤] . ولم يبخل على الأرض ، فوضع رؤوس الأموال في المشروعات الزراعية ، وكونت أمواله جزءاً كبيراً منها[١٥] ، وزرع لحسابه الخاص سهل أنطاكية وكان بوراً ، وأسهم ضباط جيشه حتى رتبة رائد في الإنفاق على مشروعات مماثلة[١٦] . وعليه أصبح « كثير من القرى التي تركت فيما قبل ، مزروعة وتعطي إنتاجاً عالياً »[١٧] . وأمضى إبراهيم أيامه في التنقل والتحرك والتفتيش على الأعمال الزراعية حتى إنه كان يقوم بنفسه بمسك المحراث وحرث الأرض ليعطي المثل في التطبيق[١٨] .

وينقل لنا القنصل الإنجليزي في حلب تلك اللقاءات التي كانت تتم بين القائد والفلاحين من أجل العمل على تلافي هبوط الإنتاج والإرتفاع به « في عيد الفطر حضر حوالي ٨٥٠ من أهالي حلب ، ١٧٠٠ من فلاحي قراها ، واستقبلهم إبراهيم بكل احترام وشرح لهم المساوىء التي نتجت عن نقص المحاصيل وأنه لا يود أن يتكرر ذلك وأنه من الضرورة القيام بزراعة جميع الأراضي »[١٩] .

ولأجل استمرار سياسة دفع عجلة الانتاج الزراعي ، أعفى إبراهيم الفلاحين من الضرائب مدة ثلاث سنوات[٢٠] ، وقدم المزيد ، فعندما تبين أن فلاحي بعض القرى « أحوالهم مضمحلة للغاية ومفتقرين إلى المساعدة بإعطاء قوة وبدار لأجل عمار وتمشية أحوالهم » طلب عمل حصر بما يتطلبه الوضع « لكن بعد الإطلاع تحصل رابطة إلى توجيه لوازم العمار »[٢١] ، وكان مجرد أن يطلب الفلاحون « التقاوى والمال لحلول موسم الزراعة » تتم الموافقة في الحال[٢٢] ، وبذلك شد أزر غير القادرين وأخذ بيدهم « الفلاحين الضعفاء المحتاجين يتحرر لهم قوت من حنطة وشعير للبدار ودراهم يشتروا بها بقر . . . ويكون التسليم من الأنابر على يد ملتزمين ومشايخ القرايا فيوزعوها على أربابها

بـالتمام »[٢٣] . ويكتب إبـراهيم لشـريف « لقـد كفى مكثكم هـذه المـدة في الشام ، ويحسن لو غادرتم الشام وجئتم جهات حما وحمص فوزعتم بذراً على الذين ليس لديهم بذور وثيراناً أو نقوداً على الذين ليس لديهم ثيراناً على حسب حاجتهم وقضيتـم مصالح تلك الديار »[٢٤] . هذا ورصدت المكافآت للفلاحين الذين يبذلون الهمة ويأتون بالنتائج الحسنة[٢٥] .

وحـرر شريف للملتـزمين بالإهتمـام بالـزراعة خـاصة مـع زيادة الأمـطار وتشغيل جميع الأيدي الزراعية العاملة والتشديد على الفلاحين « الذين يوقفون الزرع »[٢٦] . وصدر مرسوم من إبـراهيم لأعضاء مجلس شـورى دمشق يطلب منهم المبـاشرة الـدقيقة على الفـلاحين « بأن يبادوا الفـلاحـة وزراعـة جميـع الأراضي ولا يبقوا أرض بور بدون زراعة ، ولا يفتكروا بامتـداد أيادي العـرب عليهم ويظنوا هذه الأوقات مثل التي برحت فبعون الله تعالى وقدرته لا ندعى ولا نمكن أن يتعدى أحد على أحد »[٢٧] ، كما هدد شيوخ القـرى بإنـزال العقاب بهم إذا وجدت في أراضي قراهم مساحات غير مستغلة[٢٨] .

ومثلت عودة الفلاحين للقرى وزراعتها نموذجاً للنشاط الزراعي الذي غمر الشام في العهد المصري ، وكانوا قد تركوا أراضيهم ورحلوا عنها لما عانوه من ظروف الحكم السابق ، وتلاحقت الطلبات بشأن الرجوع والاستقرار « إن أهالي قرية المأمونية من قرايا الشام أعرضوا إلى مجلس الشورى حيث كانت متراكمة عليهم المصاريف والدهايك من الولاة السـابقين وطحوم الجراد فتـركوا قـريتهم والآن ملتمسين الرجوع إلى قريتهم لكي يعمروها » وتأتي في الحـال الموافقـة التي تعـطيهم الأمـان « وأنـه بـأيـام سعـادتـه أيـده الله يشـاهـدوا كـل الـراحـة والصيانة »[٢٩] .

وخرجت التعليمات بشأن إتمام إعادة الحياة للقرى ، فقرية « صحنايـا » من قـرى دمشق البعض من فـلاحيهـا متسحبين والبعض الآخـر في حـالـة من الضنك ، فتصدر الأوامر بأن « يطيبوا خاطرهم وخاطر الفلاحين النازحين وحالاً ينبهوا عليهم بالرجوع إلى قريتهم وأن يتعاطوا أشغالهم »[٣٠] . ومضت عمليات

إعادة التوطين واتخذت التنظيمات بشأن ذلك ، فصدر الأمر للفلاحين بترك إيالة صيدا إلى قراهم في حوران وعجلون والجيدور « لتعمير القرايا »[٣١] .

وطبق العدل بين القادمين والقائمين ، فعندما تمت عودة الفلاحين لقراهم ، هناك من وجد أن أرضه قد استأجرها « بعض الشدادة وزرعوها » وهنا أتفق الرأي على « المصالحة بين الشدادة وأهل القرية بأن يبقى النصف بين الشدادة والآخر لأهل القرية » كذلك « مال الميري » وزع على الفريقين[٣٢] . ورغم كثرة الوافدين من الفلاحين إلا أن القرارات صدرت بعدم الغبن بين الطرفين « أن يساووا بين الفلاحين القدم والجدد بحق الله تعالى حيث لا يصل مغدورية على أحد »[٣٣] .

وجاء الدور على القرى الخربة بفعل الجنود الأتراك ، وكانوا قد أتلفوا مزروعات قرى حمص وحرقوا أخشاب بيوتها فأصدر إبراهيم أوامره « بعمار قرايا حمص وتطمين فلاحيها » ومضى التنفيذ على الفور[٣٤]، كما وضعت الدراسات من أجل الأراضي الخصبة والتي أهملت ولم تستغل ، فقد كتب شريف الأمير جواد الحرفوش ليبحث أمر « مقاطعة بعلبك وعمارها ، ففيها أراضي خصبة ومعظمها بطال من قديم الزمان ومعظم قراياها خاربة »[٣٥] .

ولمزيد من التشجيع والتحميس في مجال التعمير أعطيت التراخيص بأن « الذي يزرع كرم وبستان في أرض غير حية تصير له ملكاً ولا يكون عليه مال »[٣٦] ، كذلك أراضي الحكومة غير المزروعة الموجودة في عكا ، فقد رئي إحالتها على الراغبين في عمارها وتمليكها لهم بطريق الحكر « فتعمر تلك الأماكن ، وتنتفع الحكومة بأخذ حاصلاتها »[٣٧] . وعادت الحياة للقرى المهجورة عقب استجلاب الفلاحين من القرى المجاورة إليها ، وبعد أن أجبر الرأسماليون على المساهمة في هذا الأمر ، ولكن أساساً اعتمدت سياسة التعمير على تمويل الدولة حيث صرف عليها من الأموال الأميرية[٣٨] . وشكلت هذه النهضة مظهراً براقاً ، فيسجل القنصل الإنجليزي في حلب أن زراعة الأراضي تمكنت من أن تستولي على اهتمامات المسؤولين المصريين[٣٩] .

وصحب تعمير الأراضي في القرى إعادة المباني فيها ، فقد طلب متسلم إربد الإذن من إبراهيم « بمشترى خشب لأجل تعمير البيوت » فرحب بالأمر رغم حاجة الدولة له « لا بأس من مشتراه لأجل لوازم العمار ، ويقتضى أن يقيده على الفلاحين سلفة على سبيل القرض يؤخذ منهم بأوقات مواسمهم »[٤٠] . وبذلك عادت الحياة ودب النشاط في الريف الشامي وتحققت المصلحة للدولة والفرد .

وعاش الفلاحون تحت الحماية المصرية التي رفعت عنهم شرور الانتهازيين ، فخضع الشيوخ للرقابة حتى لا يمارسوا جبروتهم السابق ، ووكل إلى المتسلمين تفقد أحوال الفلاحين ودراسة العلاقة التي تربطهم بشيوخهم ، وعليه انكشفت حالات الظلم « اتضح أن الشيخ كايد وشركاءه بعجلون مختلسون من أموال الفلاحين والفقراء ، وأنه بسبب الشبهة يهم تقيد المذكور في تصحيح حسابه من فلاحين القرايا كل قرية بمفردها، وكل فلاح وحده بوجه التدقيق »[٤١] . وحينما اشتكى فلاحو قرية « عقربا » من شيخهم « حسين البكار » لأنه يطالبهم بالمزيد من الأموال المقررة ، يحقق معه « يطلب شيخ واختيارية القرية لأجل رؤية الدعوى بوجه الحق »[٤٢] ، ولما احتج فلاحو قرية « محجة » على تصرفات شيخهم وتعديه عليهم طالبين رفعه وتنصيب غيره ، طلب من متسلم حوران حقيقة المسألة « وإذا كان الشيخ غير موافق لاستحصال راحة الفلاحين وغير ممتزج معهم . . فينبغي أن يرفع من المشيخة ويوجه شيخاً عوضه »[٤٣] . أيضاً منح الفلاحون حق رفع الشكوى على الملتزمين[٤٤] ، وعلى هذا جهروا بآلامهم .

كذلك منع عنهم مفسدو أرضهم ، ففي شكوى من فلاحي قرية « برزة » بأن « أصحاب الماعز عمالين يطلعوا معزاهم على الزرع » فأوقفوا في الحال « ومعاذ الله أن يبدو بعد الآن شيئاً مغايراً عن الرضا فما يقدروا على الجواب »[٤٥] . وضمنت لهم حدود أراضيهم وسلامتها ، فعندما أعرض فلاحو قرية « يعفور » أن فلاحي قرية « رأس العين » اعتدوا عليهم « ودايسين حدود فيما بين أراضي رأس العين وأرض يعفور ويفرزوا الحد بينهم على موجب الوقفية بحق الله تعالى من دون مراياة ولا مداجاة مع أحد »[٤٦] ، ولما رفض

بعض الفلاحين الخروج من قرى « حماة والشعر » توجه مباشرون مخصوصون بأوامر مشددة لإخراجهم[٤٧] . وحينما اشتكى فلاحو قرية « دوما » بأن « عندهم بالقرية ناس أغراب ليس لهم فلاحة ولا عليهم مال ميري وأنه حاصل منهم حركات غير مرضية » صدر الأمر بترحيلهم من القرية[٤٨] . وضرب على أيدي المغتصبين ، فقبل الحكم المصري تقوت بعض العصابات وضمت الأراضي لها بعد أن استولت عليها عنوة « الدنادشة أهالي مقاطعة الشعرة وضعوا أيديهم على بعض القرايا القريبة لهم على وجه الاغتصاب ، وعدا ذلك أخذوا جملة فلاحين من أهالي المقاطعة واستفلحوهم بالمقاطعة » وعليه تحرر لمتسلم طرابلس بوجوب إعادة الأمور لنصابها وردع الانتهازيين بدون أدنى تأخير[٤٩] .

ووقفت الإدارة المصرية مع الفلاحين وساندتهم ضد مستغليهم من التجار الأجانب وأصحاب الحمايات الذين نزلوا القرى ومارسوا أعمالهم المشهورة ، فكانوا يشترون المحاصيل قبل حصدها ، ويغبنون فيها أصحابها ، وقدم المرابون القروض وبالتالي تحكموا في أسعار الشراء بما يوافق هواهم[٥٠] ، فأراد إبراهيم أن يخلصهم من تلك الأوضاع ويلغي هذه العمليات الزائفة وخاصة مسألة الدفع مقدماً[٥١] ، وطلب توضيحات كاملة لحسابات الفلاحين مع هؤلاء الذين اندسوا في القرى وأصبح للواحد منهم فرائسه التي لم تقل عن ثمانية في كل قرية وذلك ليطبق العدل والحق[٥٢] . كما أرسل المحاسبين للإطلاع على الكشوف والبيانات والديون لإعادة النظر فيها[٥٣] ، وحدد فائدة القروض بـ ٢٥٪ بعد أن كانت الأرباح تصل إلى ١٠٠٪[٥٤] . ولكنه لم يكن قاسياً على التجار إذ لم يعتمد على ما وصله من حسابات إلا بعد اطلاعه على حساباتهم لأن « الفلاحين ليس لهم إلمام بالكتابة كما أنهم لا يعلمون تواريخ الأموال التي قبضوها من التجار . . . فإذا حوسب التجار بمجرد كلامهم ومقطع حسابهم فقد علم بالتجربة أن ذلك لا يكون قسطاً وعدلاً »[٥٥] . وعندما فكر إبراهيم في إلغاء عقود السلفيات وقف له القناصل ، خاصة بينما ماطل الفلاحون في دفع ديونهم ، فأُعلنت الإحتجاجات والمعارضات من كل جانب للوقوف أمام تلك الإجراءات سيما وقت أن رئي إعادة حسابات السنوات السابقة ، وطالب التجار

الأجانب التعويض ، وتزعم الحركة كتافاكو الذي كان قنصلاً لعدة دول وأحد المستغلين[٥٦] ، ولذا هدأت عاصفة الهجوم على الأجانب خاصة بعد أن وجدوا المؤازرة من دولهم .

وكانت أهم خطوة قدمت للفلاحين هي صد هجمات البدو الرحل عنهم ، هؤلاء الذين كتبت لهم حياة مستقرة تحت الحكم المصري ، فتحولوا إلى فلاحين ، وعلى الحدود أنشئت القرى وضمتهم بين جنباتها وأعطتهم التمدن محاولة نزع صفات الطبيعة القبلية من داخلهم ، وعليه توطن الآلاف منهم بعد أن غرس فيهم حب الأرض وممارسة الحياة الاجتماعية في ظل نظام الدولة والإقلاع عن العادات السيئة بل والشريرة المتوارثة فيهم[٥٧] . وعليه غدا من المألوف رؤية القرى في سهول أدنة يعمرها الأرناؤوط والتركمان والأكراد[٥٨] ، ووكل إبراهيم للبدو زراعة الأراضي المهجورة بل والصحراء وعلى هذا وكما يذكر فارن للقنصل الإنجليزي بمصر « أصبحوا منتجين ، واستفادت البلاد من توطيد الأمن وفي الوقت نفسه من زيادة الأراضي المنزرعة »[٥٩] .

وتعددت العشائر التي أسهمت في ذلك العمل« زرعت عشيرة سرقنطلي مناطق كثيرة من الأراضي الخالية التي تحيط بالموضع المسمى خان دره سي ، وعشيرة كورن قامت بزراعات كثيرة في مناطق قلعة آنة ورزة ، وكانت أهالي سيس تقل من الزراعة خوفاً من العشائر ، وفي هذه السنة المباركة زرعوا مساحات واسعة إلى مسافة ساعة من آنة ورزة ، وقامت عشيرة بوزطغان بزراعات كثيرة في شرق نهر جيحان ، وأيضاً زرعت كثيراً عشائر جريد ، قرة ، جاجيلو ، كوركجي ، ويبدو منهم الرغبة في تكثير محاريثهم في ظل ولي النعم . . . بعد أن كانوا يحصلون على معيشتهم عن طريق السلب والنهب خفية أو جهاراً »[٦٠] . ومما لا شك فيه أن هذا الأمر احتاج لمجهود واستخدمت فيه القوة حيناً والسياسة حيناً آخر ولكن في النهاية انعكست نتائجه الطيبة على المجتمع .

وتمتعت المنطقة الشمالية بنشاط مكثف ، وأظهر أهلها الهمة والحماس

والغيرة على زراعاتهم ، ففي مكاتبة من أدنة إلى إبراهيم يتبين هـذا الأمر « لم تشاهد سنة زرع فيها الزرع في وقته مثل هذه السنة ، وعمر في أدنة وطرسوس نحو عشرة قرى جديدة وتتقدم شؤون الزراعة يوماً فيوماً »[٦١] . وصدر بيان من مجلس شورى أدنة احتوى على نتائج السياسة الزراعية ومنه تبين أنـه تم إنشاء ٢٥ قرية حديثة غير تعمير القرى القديمة والتي زادت محاريثها بواقع محراثين أو ثـلاثة محـاريث لكل قـرية حسب سعتهـا ، هذا بـالإضافـة إلى عمارة البيـوت « وتمتع الفقراء الذين هم ودائع المعية في أيدي الحكام بالأمن والراحة »[٦٢] .

وانتشـرت القرى على أراضي الشـام ، وبلغت ١٢٤٥ قـريـة حتى عـام ١٨٣٦/ ١٨٣٧ ومن الملاحظ أنها شملت قـرى جديـدة وأخرى تم إحيـاؤها ، وبعض منها ذكر أن مسؤولية تعميرها ألقيت على « ذوات » فأتمـوه على الوجـه الأكمل[٦٣] ، وكان ذلك مساهمة فعالة من هذه الشريحة للخـدمة في الميدان الـزراعي حتى لو مـا أقدمـوا عليه جـاء عن طريق ممـارسـة الضغط ، ومضت المؤشرات ترتفع وتزداد المساحات الخضراء اتساعاً[٦٤] .

وبـذلـك أصبحت الـزراعـة أهم مصـدر اقتصـادي للشـام بعـد تلك المجهـودات التي بذلتهـا الإدارة المصريـة وتجاوب عـامل الإنتـاج البشـري ، فالفلاحـون لم يبخلوا على أرضهم وأعطوهـا بعد أن تحسنت أحـوالهم بوجـود الحكم الجديد الذي رفع عنهم أعباء ما قبله ، ويذكر موليناري قنصل سردينا في حلب وأقواله لا يتطرق إليها الشك « أن الفلاحين وصلوا إلى أحسن حالة تحت الحكم المصـري ، وأصبحوا أغنيـاء ، ولم يتعرضـوا للمضايقـات التي كـانـوا يقاسون منها قديماً ، وعلى سبيل المثال فإن قرية « دانـة » على طريق أنـطاكية كـانت تتحمـل مصـاريف سنـويـة قـدرت بـ ٢٠٠,٠٠٠ قـرش تحت حكم السلطان ، بينما ما قدرته عليهـا الحكومـة المصريـة أن يتعد ٣٥,٠٠٠ قـرش بالإضافة إلى ما قامت بتوريده للجيش »[٦٥] . وبكلمة موجزة يمكن أن نسـطر بأن الحكم المصري مثل عهداً جديداً للفلاحين بالرغم من تحملهم للإلتزامات التي فرضها عليهم إلا أنهم تمتعوا بالكثير مما أعطاه لهم .

وتعددت أنواع الإنتاج الزراعي بالشام ، وتعد تلك المنطقة ذات ثروة في هذا المجال ، وقد نمتها الإدارة المصرية وأضافت الجديد إليها ، وذلك بعد أن خططت ورسمت من أجل المصلحة. ومثلت زراعة التوت الهيكل الاقتصادي الذي اعتمد عليه في تنفيذ البرنامج العام ، فالحرير هو مصدر الثروة القومية ومادة التصدير الأولى إلى أوروبا[٦٦] . ومن أجل ذلك شمل التوت مساحات كبيرة اتسعت لتضم السهول من الجنوب للشمال ، ومن الشرق للغرب « من الرملة ماراً بالسهول بين حيفا والأردن وفي حوران ووادي البقاع ودمشق وصيدا وبيروت ولبنان وطرابلس وحمص وحماه وجبل النصيرية واللاذقية وحلب حتى أنطاكية »[٦٧] ، وازداد الإنتاج وارتفع معدله ، وتعطي شجرة التوت ٢٠ رطلاً من الأوراق ، ومن ١٣٠ ـ ١٤٠ رطلاً تكفي لتغذية دود قز يعطي رطلاً من الحرير[٦٨] . وقد رُكزت عليه العناية لمضاعفة الإنتاج ، وتم الاتفاق مع الفلاحين لإعطائهم ربع الحرير مقابل رعايتهم للشرانق[٦٩] ، واستغلت كل أرض صالحة لزراعة التوت حتى بساتين الولاة السابقين جُلب لها الفلاحون خاصة أصحاب الخبرة في التربية وآتت إنتاجها[٧٠] .

وتحتل زراعة الزيتون المرتبة الثانية في الأهمية الاقتصادية نظراً لتعدد أغراضه في الاستهلاك والصناعة ، وهو ينمو طبيعياً في أجزاء من الشام[٧١] . ونال الإهتمام الكامل والرعاية التامة مع الإدارة المصرية ، فصدرت الأوامر بالإكثار من غرس أشجار الزيتون ، وحتى المناطق التي لم يكن فلاحوها على دراية استقدم إليها العارفون ، ففي مكاتبة من أفندي الديوان إلى السر عسكر يقول له « إن أهل هذه الديار لا يعلمون غرس الأشتال فيأتون بنوع صغير من أشجار الزيتون البرية فيغرسونها ثم يطعمونها ، أما أهل نابلس فهم ملمون بغرس الأشتال فينبغي أن يستقدم خبراء منهم »[٧٢] ، ومن مصر سافر خبراء زراعة الزيتون ، وتقرر أن « يعهد إلى الشبان المصريين الأحد عشر شاباً بالعناية بأشجار الزيتون البرانية والزيتون المسمى جليك المغروسة في صحراء عكا ، وعين في معيتهم العدد اللازم من الأشخاص وأصدر إلى الشيخ سعيد عبد العال أوامر شديدة وأكيدة بأن يشرف عليهم إشرافاً دقيقاً »[٧٣] . ومن الملاحظ أن عكا

كانت النموذج الذي يحتذى به في تلك الزراعة ، فيأتي الأمر بزراعة الزيتون في دمشق وحماه وحمص « أسوة بعكا »[٧٤] . هذا في الوقت الذي عمل على المزيد من زراعته في إيالة صيدا[٧٥] . وعلى هذا ارتفع الإنتاج لتغطية الاحتياجات وللتصدير .

واهتمت السياسة الزراعية المصرية بالكروم لما له من عائد اقتصادي مربح ، فتعددت أنواعه الجيدة وتبودلت الأعواد بين المناطق ، وزرعت في أجزاء لم تزرع فيها من قبل بعد أن أُحضر إليها ذوو الخبرة[٧٦] ، وتم جلب ١٤,٠٠٠ عقلة عنب بوردو زرعت بالقرب من حلب[٧٧] للتطعيم ولرفع مستوى الإنتاج . وبذلك تمثلت بؤرة الثقل في الحرير والزيتون والكروم وشغل بها إبراهيم فتدخل في شؤونها وألزم الفلاحين بزرعها في كل قرية حتى تعمم على أرض الشام ، ففي شهر أكتوبر ١٨٣٦ تقرر زراعة ٢٤٧,٤٠٠ من أشجار التوت ، ٥٢,٤٥٥ من أشجار الزيتون ، ٢٦٤,٩٠٠ من أشجار العنب[٧٨] .

ووجهت العناية لزراعة القطن رغم أنه قصير التيلة ، ولكن أكثر من زراعته بناء على التخطيط المرسوم ، إذ رغبت الحكومة الاستيلاء عليه لحسابها[٧٩] . وأجريت التجارب على زراعته « زرعت بعض أفدنة من القطن الهندي وأنبتت كل شجيرة بين خمس وعشر لوزات »[٨٠] . وبذلت المجهودات في هذا الشأن حتى وصل الإنتاج إلى ٣٦٠٠ قنطار في السنة[٨١] .

وزرعت الشام الحبوب ، فكثر الغلال وفقاً للسياسة المتبعة حتى أن مصر أوقفت ما كانت توررده ، إذ صدر أمر من المعية السنية لناظر شونة الغلال بشأن « ألا يرسل غلالاً إلى موَاني بر الشام بلا أمر من الآن فصاعداً لكثرة هذا المحصول في هذا العام بتلك الجهات »[٨٢] . وتعددت أصناف الأذرة التي زرعت ، وساعدت خصوبة الأرض على العطاء ، فبدون مجهود كبير تعطي الحبة اثني عشر مثلاً[٨٣] . وعلى ذلك أصبح هناك إكتفاء ذاتي في الظروف العادية بعد أن أعطى الإنتاج المطلوب وغطيت الاحتياجات ، ولم تعد الشام في حاجة للإستيراد[٨٤] ، الذي كان عماد حياتها قبل الحكم المصري .

واستحوذت زراعة القنب على اهتمام الإدارة المصرية نظراً لحاجتها له في مستلزمات الأسطول ، فصدر أمر شريف بزراعته في المناطق الصالحة[٨٥] . كما طلب إبراهيم المزيد من زراعة الطباق ، فبالإضافة لاستهلاكه المحلي كان يصنع نشوقاً في مصر ، فوصل إنتاجه السنوي إلى ١٠,٧٠٠ قنطار[٨٦] . وزرعت نباتات الصباغة لاستخلاص اللون الأحمر الذي تحتاج الصناعة له وخاصة الطرابيش ، وأنتج منها حوالي ٧٠ ـ ٨٠ قنطاراً في السنة ، ورأى إبراهيم زراعة نبات الصبار لتعيش عليه الحشرات المفيدة للأرض[٨٧] . وأمر ببذر حبوب زيت الخروع وزرع الحشيش ونبات المحمودية ، ودخلت تحت الاهتمام غرس أشجار الفواكه ، فخصصت الأراضي الزراعية لزراعة التفاح[٨٨] . كذلك توفرت الحمضيات والفواكه الجافة التي اشتهرت بها الشام[٨٩] .

وسعت السياسة الزراعية في إدخال الزراعة الجديدة ، فأرسلت من مصر بذور التيلة بأنواعها لزراعتها في طرابلس واللاذقية ، وامتدت زراعتها للشمال في أنطاكية وكلس وعنتاب[٩٠] ، وأجريت التجارب على زراعة قصب السكر[٩١] ، وأحضرت تقاوى الأذرة الإفرنجية من مصر لزراعتها في طرابلس وصيدا وبيروت وعكا وصور[٩٢] ، وزرعت الدرنيات كالبطاطس[٩٣] ، وبذلت المجهودات من أجل زراعة البن ، فتم استيراد شجيراته لغرسها في طرابلس وصيدا وعكا وغزة « على سبيل التجربة »[٩٤] . ونالت البساتين الاهتمام وأحضر لها محترفوها من مصر خاصة العاملون في أرض إبراهيم في شبرا يصحبون معهم « البذور المقتضية من جناين حضرة أفندينا الباشا السر عسكر »[٩٥] ، كما عمرت القصور وزرعت أشجارها ورتبت أزهارها ونُمي اخضرارها واعتني بأمرها[٩٦] .

وعملت الإدارة المصرية على توفير المياه للزراعة ، فحسنت طرق الري ، وقضت على عوائقها ، واهتمت بالأنهار ، وصدر أمر إبراهيم بانتداب خبراء من الجيش لهذه المهمة[٩٧] ، وأرسلت مصر المهندسين ، « سافر رئيس مهندسي إقليم القليوبية إلى عكا لأجل تطهير الترع وعمل الجسور »[٩٨] . وتم

تطهير وتعميق مجرى النهر الموصل من عنتاب إلى حلب ، ففي تقرير لحنا بحري يقول « غمرنا طريق النهر في حلب لخرابه ، فزاد ماء النهر ثلث ما كان عليه من قبل فسر الأهالي من ذلك »(٩٩) .

وجففت مستنقعات الإسكندرونة ، وعزم إبراهيم على جعل نهري سيحان وجيحان بطرسوس صالحين للملاحة لتسهيل مهمة نقل الأخشاب(١٠٠) ، ولبت الإدارة المصرية نداء الفلاحين وأوصلت لهم المياه لقراهم ، فعندما قلت مياه نهر بّردى تقدم فلاحو المرج بشكواهم لتشحيح المياه وخللها ، وعلى الفور تقرر أن يتوجه « مباشر من طرف قايمقام بك وكشف من الشرع الشريف وينظر المختل من مزازين الماء ويصلحه لأهالي القرايا . . . ويعطي لكل ذي حق حقه »(١٠١) . ووجهت العناية للآبار ، فأرسل المتخصصون في عمل السواقي من مصر بناء على طلب إبراهيم(١٠٢) .

ووفقاً لتلك المجهودات التي قدمت من أجل الإرتفاع بالإنتاج ومستواه كانت النتيجة في صالح التقدم الزراعي ، ووصلت الأرض الزراعية في مدى سنتين ثمانين ألف فدان(١٠٣) ، وبالرغم من هذا التوسع إلا أنه ازدادت أسعار الأراضي وبلغ إيجارها ثلاثة أمثال ما سبق(١٠٤) ، كما ارتفعت أجور عمال الفلاحة من قرش إلى أربعة أو خمسة قروش ، وكان لهم نصف كمية الحبوب التي تبذر ، وجاء ذلك وفقاً لارتفاع مستوى المعيشة عامة(١٠٥) .

أما عن الأخشاب فتميزت الشام وخاصة مناطقها الشمالية بوفرة الغابات وانتشارها ، وتعددت الأشجار واختلفت أنواعها ، الصنوبر ، البلوط الأصفر والأخضر ، الزان ، الزيزفون ، الجميز ، الدردار ، الجوز ، الأرز ، وكانت مصر في حاجة إليها لخدمة صناعاتها المدنية والعسكرية(١٠٦) . ومن هنا أضحى الاهتمام والعناية بها ، وخرجت التعليمات من مصر للقيادة في الشام بشأن ذلك « لما يرجى منها من عظيم الفائدة »(١٠٧) ، ومن أجل هذه السياسة ألحق المتخصصون الدارسون للعلوم الزراعية بفرنسا بمصلحة تطعيم الأشجار(١٠٨) .

ولم تهمل السياسة الزراعية الإنتاج الحيواني ، فأقدمت على عمليات

تهجين هادفة تحسين السلالات لنوعية الإنتاج ، فيكتب إبراهيم إلى أبيه يبين « أن غنم بر الشام من النوع ذي الإلية الكبيرة ولحمه ثقيل الأكل ولكن هناك مراع كثيرة تصلح لأن ترعى فيها المواشي » ويطاب إمداده بأغنام من كريت « إجلب منها ٥٠٠ نعجة ، ١٠٠ رأس من ذكور الغنم من نوع قبريرجن لنطلقها في مراعي إيالة صيدا ليكون لنا أثر في بر الشام وتأكل الناس لحم قبريرجن اللذيذ فيما بعد »(١٠٩) . كما أُحضرت الأغنام من أسبانيا وهجنت مع الأغنام العربية ، فصدر الأمر من إبراهيم بشراء ألف شاة من شياه البلاد العربية وتربيتها مع الغنم الذكور الأسبانية(١١٠) ، وفي هذه المرة كان الهدف الانتقاع بصوف المارينو ، هذا وأرسلت مصر الأغنام للشام ، وخصصت أيضاً لصناعة الصوف ، وأجريت الترتيبات لتربيتها(١١١) . وبذلت الإدارة المصرية كل مساعيها من أجل زيادة الإنتاج ، وحرم إبراهيم ذبح الحملان الصغيرة(١١٢) ، وذلك حتى تستمر عملية التنمية في طريقها .

وجرت محاولات لتربية الدواجن ، فطلب إبراهيم من مصر مستشارين فنيين « إرسال ثلاثة أشخاص من الذين يعرفون صناعة تفريخ الدجاج إلى عكا »(١١٣) ، وكان ذلك استكمالاً لدائرة النهضة الزراعية .

وواجه النشاط الزراعي صعوبات بعضها جاءت به الطبيعة والآخر صنعته الظروف التي مر بها الحكم المصري . واتبع الجراد سياسة العداء وبدأت حربه ، ولم يكن ذلك بجديد على أرض الشام ، ولكن مع الإدارة المصرية أمكن الإنتصار عليه ، فعندما ظهر مع اشتداد الحرارة عام ١٨٣٥ وهجم على مزارع القمح في شمال شرق حلب « خرج العسكر والأهالي لمكافحته »(١١٤) ، لكنه عاد وظهر في العام التالي ، وهاجمت أسرابه الأوراق الخضراء وهنا عبأ إبراهيم حملات الإبادة ، واعتمد على جيشه « عين آلايات البيادة الثانية عشر والسابعة عشر والثامنة عشر لإستئصال الجراد من جوار الشهباء »(١١٥) ، وعلى أثر ذلك أمر إبراهيم قواته بالإضافة إلى الذكور من سكان حلب القيام بجمع يرقات الجراد، وحدد لكل رجل عدد معين من اليرقات يجب أن يلسمها ويستلم تذكرة إفراج له ، وخرجت الجماعات ومعها المؤن التي تكفيها ، وأمدتها

الجمال بالمياه ، وتعاون الجميع في هذا الشأن ، وكان إبراهيم بنفسه يراقب إجراءات العمليات ، فاليرقات تلقى في الخنادق ويردم عليها ، وهو يؤيد ويشجع ويحمس حتى أنه جمع بيده بعضاً من تلك الحشرة[١١٦] ، ونجح التخطيط في إنقاذ ٦٥ ألف أردب من المحاصيل كان سيداهمها الجراد[١١٧] .

ورغم المساعي الصادقة للقضاء على عوائق التقدم الزراعي ، وضعت الإدارة المصرية نفسها عقبات وقفت حائلاً لاستمرار هذا التقدم بالسرعة المرجوة ، وذلك بالنظم التي فرضتها على الفلاحين سواعد الإنتاج ، وقد وضح كيف كانت معطاءة معهم وعندما ألزمتهم برد هذا العطاء كانت النتيجة غير مرضية ، فالتجنيد الإجباري جعل الفلاحين يتركون الأراضي ويفرون فيقول إبراهيم لأبيه « ليس هناك من يقوم بالزراعة لإختفاء كل واحد بسبب حركة التجنيد » ، ويقترح إرجاء التجنيد بعد موسم الزراعة ، ولكن يصل الرد والاتهام بالإهمال « وبناء على أن التجنيد من المصالح العلية المستعجلة فلا يجوز أي تأخير فيه »[١١٨] . وترتب على ذلك الإستمرار في الهروب ، فيذكر ووري « المزارعون هربوا إلى أرض السلطان ليتجنبوا التجنيد ، وأصبحوا بعيدين عن قوى الحكومة المصرية »[١١٩] .

وبالإضافة للتجنيد ، هناك الإحتكار والسخرة التي فرضت على الإنسان والحيوان ، وعليه « فقدت الثقة عند الفلاح لما قد يحدث عند جنيه للمحصول من تسلط الحكومة عليه بإستلام محاصيله بل ودوابه »[١٢٠] . ومما زاد من الحدة ، سوء تصرفات الموظفين الذين أسهموا في تلك المساوىء خاصة عندما حصّلوا الضرائب التي شاركت في الأحمال ، فرغم الأوامر التي صدرت لهم أن « يحاسبوا ويأخذوا منهم بحق الله تعالى بوجه الشرع »[١٢١] إلا أنهم لم يفرقوا بين النبت القديم والحديث ، والنتيجة « أن الفلاحين كانوا يقتلعون في الليل ما يغرسونه في النهار »[١٢٢] ، ولما علم إبراهيم تم عقاب الموظفين ، وألغى أخذ خمس المحصول ، وحاول إرضاء الفلاحين بتوزيع البذور والمحاريث عليهم[١٢٣] . ومع ذلك مثلت الإلتزامات المالية التي فرضت على الفلاحين عبئاً اضطروا أمامه في أحيان كثيرة ـ للوقوع في فريسة المرابين الذين قدموا إليهم

الأموال لسداد ما عليهم من ضرائب وبذلك تهيأت لهم الظروف للإسهام في سوء الحالة . وعلى أية حال فإن تلك العقبات التي واجهت النهضة الزراعية لم تقلل من نتائجها المرضية التي كانت صحوة وضحت معالمها في هذا الميدان ، وما لبث ذلك التقدم الذي حصلت عليه الشام أثناء الحكم المصري أن تحول إلى حطام بعد انتهائه .

● **الصناعة :**

اشتهرت الشام بدقة صناعاتها اليدوية ، ومع الحكم المصري دخلت الصناعة في نطاق التقدم ، واتخذت لها طابعاً خاصاً اتفق والسياسة العامة للدولة ، حقيقة أنها لم تنل كل الإهتمام مثل الزراعة ولكنها خطت الخطوات التي جعلت لها المركز المدعم في الاقتصاد .

وتعتبر صناعة الحرير من أهم الصناعات ، وهي صناعة قديمة ، واهتمت بها الإدارة المصرية وفقاً لتحقيق الهدف الذي رسمته من أجلها ، فتابعتها منذ بداية دورتها حتى إنها استوردت بيض دود القز من فرنسا وإيطاليا وأعدت له الأماكن الخاصة التي تبعده عن تقلبات الطقس(١٢٤) ، وعملت على اتساعها إذ وصل الإنتاج إلى ١٢٠٠ قنطار إنجليزي في السنة موزعة بين دمشق وحلب ولبنان وبيروت وطرابلس وصيدا وحماة(١٢٥) .

وتعد دمشق الرائدة في درجة إتقانها لتلك الصناعة ، فقد صنعت ٤٠٠ ألف ثوب من المنسوجات الحريرية المخلوطة بالأقطان وصلت قيمتها إلى ٦ مليون فرنك ، وشغّلت ٤,٠٠٠ نول ينتج الواحد من ٤ ـ ٥ ثوباً(١٢٦) ، ولم تقل عنها حلب في الجودة والفن إذ وشت منسوجاتها الحريرية بالخيوط الذهبية فضاهت بها حرير ليون ، ولم تغال في ثمنه ، وله السوق الرائجة في تركيا وفارس وشبه الجزيرة العربية(١٢٧) . وكان له الإستهلاك المحلي ، ومنه شغلت ستائر المحمل الشامي « ووشحت بالأطلس الأخضر »(١٢٨) ، كما صنعت أكياس خراطيش المدافع(١٢٩) كذلك انتشرت في طرابلس صناعة الأحزمة والشيلان ذات الألوان الزاهية ولاقت رواجاً في تركيا(١٣٠) واشتهرت حماه

بخراطيم النارجيلة المزركشة التي انتشرت في حوض البحر المتوسط وبالمنسوجات القطنية والمناشف وأغطية الأسرة ولوازم الحمامات[١٣١] . ونسج القطن في دمشق ، التي خصصت له ٤٠٠ نول تعطي ما بين ٧ ـ ٨ ثوباً أسبوعياً ، وحذت حلب وجبل لبنان في اتجاهها[١٣٢] ، كذلك صنع من القطن أشرعة السفن التجارية في نابلس واللاذقية وأنطاكية وطرسوس[١٣٣] .

وعلى هذا أخذ التقدم في الغزل والنسيج طريقه ، فصنعت العباءات ؛ إذ أنشيء مصنع في عكا أعدت فيه المغازل المخصوصة التي دارت دواليبه بالمياه ، وكان قد طُلب الصناع من كريت لهذا الغرض فحضروا ولكن لم يرقهم الغزالين فهم لا يعرفون الغزل الرفيع ، فاستعين بمن لديه معرفة بالغزل من قوات الجيش ففشلوا ، وعليه طُلب من مصر « الأسطوات »[١٣٤] ، وقد أراد محمد علي الرقي بهذا النوع ، فأحضر رؤساء « ورش الغزل » للحصول على أفضل الطرق ، واتفقت الآراء على عمل « مدقات » في مصر وإرسالها إلى عكا لتشغل عليها العباءات ، واشترك في تصميمها مهندس فرنسي[١٣٥] . ووضحت الرغبة الأكيدة للقيادة المصرية للنهوض بالصناعة حتى إنها رغبت في إرسال البعض إلى مصر لتعلم صناعة الجوخ والطرابيش « فتتحول إذ ذاك أرباح الأجانب من هذه البضاعة إلى أبناء البلاد »[١٣٦] .

وحظيت المنسوجات الصوفية بالتقدم حيث أنتجت بالآلات بعد أن استغلت ينابيع المياه ، وتأسس مصنع في صور لوجود الصوف في جبال نابلس ولبنان ، وخرج الإنتاج بأسعار منخفضة[١٣٧] ، وصدر الأمر « بإرسال غنم من مصر موافقة لصناعة جوخ الصوف »[١٣٨] ، وعلى ذلك حصل الإكتفاء الذاتي وخاصة في المناطق الباردة ، وفي قرى الجبال صنع السجاد القيم في نوعه والرخيص في ثمنه[١٣٩] . كما أنشئت مدابغ الجلود في حلب ، ففي مكاتبة من إبراهيم لأبيه يوضح « لما جئت إلى حلب أمرت بالشروع في إنشاء الأحواض اللازمة لدبغ الأنواع الثلاثة من الجلود ، جلد البقر ، جلد الغنم ، جلد الماعز ، وقد تم إنشاؤها وسيشرع في هذه الأيام في الدبغ »[١٤٠] . وطلب الخبراء من مصر وأسرع في التنفيذ للحاجة إلى صناعة الأحذية وخاصة

للجنود ، فيرسل للقاهرة يقول « بما أنه لا يوجد في بر الشام من يعـرف صنعة دبغ الجلود فنحن نتكبد مشقات شديدة بخصوص إعداد الأحذية للعسكر ، فإذا أرسلتم إلينا نحو خمسة أشخاص يعرفون صنعة دبغ الجلود وجرى تعليم صنعة الدباغـة تدريجيـاً في كل بلد فـإن مسألـة استصباغ المـراكيب تسهل »[١٤١] . وبطبيعة الحال لم يقتصر أمر تلك الصناعة على سد متطلبات الجنـود إذ عمل على تغـطية احتيـاجات السـوق ، وعلى هـذا كـان لمـدابـغ دمشق وأنـطاكيـة الأهمية[١٤٢] .

وأنشئت المعـاصر لاستخـراج زيت الزيتـون في طرابلس وضـواحيهـا ، وأحضرت الآلات من فرنسا ، واستخدم المتخصصـون الأوروبيون ، وأعـطت أحسن النتائج من حيث الكمية والنوع[١٤٣] ، وعليه قامت صناعة الصابون في طرابلس والقدس ونابلس ويافا والرملة ، واستخدم فيها نبات البازيلا « الصودا » وكـانت أثمانهـا منخفضـة ولكنهـا لم تكن على المستـوى الجيـد[١٤٤] . وعن الزجاج ، فاختصت منطقة حبرون به وصنعت فيه المصابيح والأسـاور الزرقـاء اللون[١٤٥] ، ولم يكن للزجـاج الإستعمـال العـريض في الشـام واقتصـر في استخدامه على كبار الشخصيات والقناصل ، وهذا النوع اعتمد على الصناعـة المصرية المستجلبة[١٤٦] .

وصنعت في دمشق سروج الخيل ، والسيـوف والقيشاني[١٤٧] ، وجمـع شمع العسل في حلب وعنتاب وكليس وأنطاكية ووصل إنتاجه من ٢٠٠ ـ ٢٥٠ قنـطاراً في السنة ، واستخـدم في الشموع[١٤٨] ، وصنـع النبيذ واشتهـرت بـه لبنان ، وغطى المتطلبات المحلية[١٤٩] ، خاصة بعد التـوسع في استهـلاكه ، وكذلك الدخان وكان له الرواج[١٥٠] ، وصدر الأمر بإنشاء دوائر الأرز وطلب لها عمال مصريين « ومن المناسب جداً أن يأتي الصناع إلى طـرابلس تواً من الآن ويبـاشروا العمـل فيها لكثـرة المياه »[١٥١] ، كمـا استغلت السواحـل في صيد الإسفنج والأسماك وصناعة الملح التي دخلت في البنادق[١٥٢] .

ووجدت المصنوعات الخشبية، واشتهرت القدس بها وخاصـة اليدويـة ،

والـدقيقة منهـا ارتبطت بـالعقيدة المسيحيـة[١٥٣] ، واستخدمت الأخشـاب في صناعة البراميل ، وطلب « البرملجية » سواء مصريين أو أجانب مع أدواتهم من مصر[١٥٤] ، وتقرر تعيين النشارين من الشام لقطع أشجار السنديان « الميشة » لهـذا الغرض[١٥٥] . ونـظراً للاحتيـاج إلى الأخشاب عـامة ولخـدمـة أغـراض الأسطول والجيش خاصة أعطيت الأشجار الأهمية الكبيرة ، وعليه إزداد العمل والنشاط في مناطق الغابات بالشمال ، فأرسل « النجـارين البارعين » من مصـر « لمعاينة الأشجار والغابات الموجودة في جهات بر الشام وأطنه عما إذا كـانت تصلح للإنتفاع بها »[١٥٦] ، كما حضر من مصر مهندس أوروبي في أواخر عام ١٨٣٧ ليشـرف على قطع وتحضيـر مليون ، ٣٢ ألف شجـرة لاستعمـالهـا في السدود وأعمال النيل[١٥٧] .

ويمكن القول بأن السيـاسة الصنـاعية للحكم المصـري قد عملت على تنمية الإنتاج الصناعي وحسنت من الأوضاع القائمة وابتكـرت الجديـد ، وكان الهدف الذي تسعى إليه تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإحلال الصناعات الوطنية محل الأجنبية[١٥٨] ، وفي حقيقة الأمر فإن المصنوعات الأوروبية نافست الإنتاج المحلي والذي كاد أن يصيبه الجمود ، لذا أقدمت الإدارة المصرية على خطوة لحماية مصنوعات الشام التي نهضت بها وذلك بزيادة الضرائب الجمركية على مثيلاتها المستوردة بمعدل ٣٪ ولكن ما لبث أن خفضت النسبة إلى ١٪ نتيجـة للمسـاعي الأجنبية[١٥٩] ، وكـان ذلـك من العـوائق التي وقفت أمـام الازدهـار الصناعي ، كما أثر نظام التجنيد الإجباري على الإنتاج لنقص الأيدي العـاملة في المصانع ، ففي مصنع واحد للنسيج بصور أخذ منه ١٥ عاملاً[١٦٠] .

ولم تكن الظروف التي مر بها العمال من فنيين وغيرهم بأحسن حال من ظروف الفلاحين قبل الحكم المصري ومعه ، فقد أضيفت الأعباء عليهم بهذا المناخ الجديد الذي عاشت فيه الصناعة ، وفرض عليهم طريقاً تسوده الجـدية التي تتسم بالقسوة أحياناً ، في الوقت الذي سُمعت فيه أصواتهم ، فعندما رفع العاملون بالحرير شكـواهم يعرضـون فيها مـا عانـوه على يد الحكـام السابقين ويطلبون إنصافهم ، يُحرر إلى المسؤولين لتلبية طلباتهم « إن جميع الرعايا الآن

حاذوا الراحة والأمان والإطمئنان ويجب تشهيل مصالحهم وإقامة العدل بينهم »[١٦١] .

وعن الأجور ، ففي البداية كانت أجور البنائين والفعلة والنجارين غير مرتبطة بالأجور في مصر ، ولذا رئي ضرورة توحيدها « بأن تصرف يومية العملة المستخدمين في عكا مثل اليومية التي تصرف في المحروسة » ولكن وضعت استثناءات لذلك وفق ما يراه المسؤولون[١٦٢] . ثم طلب تعديل الأجور ورفعها للتشويق والترغيب في مضاعفة الإنتاج . فعلى سبيل المثال ، زيدت للصباغين وتحدد للأقة ٦٠ قرشاً ثم ارتفعت إلى ٧٥ قرشاً[١٦٣] . ونتيجة لسرعة عجلة الإنتاج ، وصلت الأجور إلى ٢٠٠٪ بالإضافة إلى تلك الأعمال الصناعية التي أجبر العمال على القيام بها للحكومة بأجور منخفضة أدت لقلة الأيدي العاملة المطروحة في السوق ، هذا في الوقت الذي ازدادت فيه تكلفة الإنتاج ، ولذلك إنعكاساته على الاستهلاك الذي قفز معدله وبالتالي ارتفعت الأسعار ، فبعد أن كان صانع الأحذية يتحصل على من ١,٥ ـ ٢ قرشاً على الزوج الصغير ، أصبح من ٤ ـ ٥ قرشاً ، وبالتالي غلا ثمن الحذاء ، وعامل غزل ونسج الحرير والقطن بينما كان أجره من ٢,٥ ـ ٣ قرشاً وصل إلى ٧ قروش ، وعامل البناء زاد أجره من ١,٥ ـ ٢ قرشاً إلى ٤ قروش ، وعامل البياض ارتفع أجره من ٤ ـ ٥ قرشاً إلى ٨ ـ ١٠ قرشاً ، وعلى هذا النمط باقي الحرفيين[١٦٤] .

وعانى العمال من استخدام الحكومة لهم لتغطية متطلباتهم ، إذ فرضت عليهم بناء المنشآت العسكرية وتقطيع الأشجار وتجهيز الأخشاب والعمل في المناجم ، ولم يكن هناك المقابل[١٦٥] ، ومن أجل هذا الوضع أوجد العمال لأنفسهم رابطة أو تنظيم بحيث أنهم قسموا الأجور التي حصلوا عليها بالتساوي حتى يحصل من في خدمة الحكومة على جزء من المكاسب من الذين يعملون خارجها بأجور مرتفعة ، وبذلك أصبح الميزان شبه متعادل « وقلت تعاسة العاملين لدى الحكومة »[١٦٦] . وقد كانت هناك نقابات لأصحاب الحرب ولها شيخها وأنظمتها وإدارتها ، كما ارتبطت تلك النقابات بشيخ المشايخ وله المواصفات الخاصة[١٦٧] وعرضت على مجلس شورى دمشق مشاكل الطوائف

بعد أن وصلتهم شكاوى من بعضها « إن طائفة رباطين الدرقلي بالشام قطع لهم ثمن أجرة الرباط ، أعرضوا أن عندهم صنايعية عمالين يفسدوا عليهم ويطلبوا من المعلمين أصحاب الرزق أن يشغلوهم ليأخذوا منهم أجرة ناقصة عن الذي تعين »[١٦٨] ، وتتم المناقشة في إطار وضع الحلول المرضية .

وشكلت الثروة المعدنية ثقلاً في الميدان الصناعي ، ولهذا ما برحت الإدارة المصرية عن البحث والتنقيب لتكمل تخطيطها الاقتصادي في الشام ، فاستقدمت الخبراء الأوروبيين لهذا الغرض . وبحث النمساويون في الشمال عن الرصاص والنحاس والفضة والذهب ، والتحق بهم عشرة من متفوقي « تلامذة المهندسخانة » وذلك « ليرافقوهم هناك في كل الجهات التي سيقومون فيها بأبحاثهم وتجاربهم ، وأن يجتهدوا هكذا في اكتساب الخبرة في فن المعادن منهم نظرياً وعملياً »[١٦٩] .

وجهزت الآلات المستخدمة في هذا العمل وأعدت في « ورش » مصر ، وكفل للخبراء الرعاية الصحية « وأنه توجد في بر الشام أطباء لمداواتهم إذا اقتضى ذلك ويعين طبيب من الجهادية بصورة خاصة إذا لزم »[١٧٠] ، وصدر الأمر من محمد علي بأن يكون العمال من الشام « لأن إرسال عمال من هنا من العبث »[١٧١] . وجمع المتخصصون في الصهر والألغام وأرسلوا إلى مناجم « أرغنى » بالقرب من حلب لمزاولة مهنتهم[١٧٢] .

ونقب عن معدن الرصاص في الشمال ، ووجد في منطقة أدنة في جبال كولك ، وأعدت مجهزات العمل للتعدين وصنع الطوب اللازم لإنشاء الأفران ، وتوجه المنقبون لطرسوس للبحث والتنقيب عن المعدن[١٧٣] . وعثر على الفضة في هذه المنطقة ولكن بكمية محدودة ، كما أمكن استخراجها من معدن الرصاص[١٧٤] . كذلك وجد معدن الحديد في جهات أدنة ونال الإهتمام البالغ[١٧٥] .

وكانت لبنان وبيروت وصيدا مجال نشاط رجال التعدين الإنجليز[١٧٦] ، فعثر على الفحم الحجري في منطقة جباع بالقرب من صيدا ، وطلب محمد

علي إرسال ٥٠٠ قنطار من المستخرج والمزيد من العمق لإحتمال وجود الأحسن جودة[١٧٧] ، وألقي على الأمير بشير عاتق هذا الأمر ، فيكتب له محمد علي بشأن الاهتمام بالمعدن الذي هو متوفر في بعض مناطقه وإعطاء العمال اللازمين ، وأن يقوم أحد أبنائه شهرياً بالتفتيش « يتوجه للمعدنجي ويشوف أشغاله » ، ثم يبين أهمية المعدن وكيف تدفع مصر ثمناً غالياً لتشتريه من أوروبا « فوجود معادنهم في بلادنا يحصل توفير تلك المبالغ التي تصرف في البلاد الغربية »[١٧٨] ومضت الأوامر باستمرارية البحث عن الفحم الحجري في جبل لبنان وعمل مسح وخرائط للمنطقة[١٧٩] .

وجاء تقرير الخبير الإنجليزي ليوضح أن طبقات الفحم تنحدر إنحداراً كبيراً في منطقة الجبل وسيزداد المستخرج منه وهو من النوع الجيد الذي يحتوي على الكبريت ويصلح للإستعمال في الآلات البخارية والمصانع ،ويستدعي الأمر حفر ممرين لصرف المياه أحدهما علوي والآخر سفلي ، ثم يبين وجود الفحم في « أرضون ، رأس المتن ، بزبدين ، زحلة ، صليما ، حمانا ، طريق دمشق »[١٨٠] . ولم يكتف بالمهندسين الإنجليز في هذه المنطقة ، فشاركهم البولونيون ، فعندما بلغ إبراهيم وجود المعدن في جهات صيدا وبيروت أوفد مهندساً بولونيا « وهو رجل نشط مخلص لعمله »[١٨١] لإجراء اللازم ، وحملت السفن شحونات الفحم الحجري إلى الإسكندرية[١٨٢] وتحقق ما كان يسعى إليه .

وأولى الإهتمام بمعدن الحديد الذي وجد بلبنان ، وأعطته القيادة المصرية العناية ، وصدرت أوامر محمد علي للأمير بشير بمتابعة واستمرارية التنقيب عنه لحاجة مصر له ولوقف استيراده من الخارج[١٨٣] أما عن جنوب الشام ، فقد اختص به الفرنسيون ، فنقب مهندسوهم عن الرخام بأنواعه الأصفر ، والأحمر ، والأسود ، وغيره من باقي الأنواع[١٨٤] ، لكن كانت دائماً مشكلة النقل تعوق الاستغلال الكامل .

واستخدم العمال من أهل البلاد لتغطية ذلك النشاط ، والعمل في

المناجم يحتاج لمجهودات شاقة ، ولم يكونوا مختاريه إذ فرض عليهم ، وكالعادة فلم تكن أجور الحكومة مرتفعة لتعويض ذلك المجهود ، فيتقاضى العامل ٣ قروش في اليوم ، ويرتفع أجره إلى ٧,٥ قرش إذا واصل عمله ليلاً ونهاراً[١٨٥] . لكن في نفس الوقت عمل على تهيئة الظروف المناسبة لعملهم ، فعندما تقدم عمال التعدين المشتغلين بمنجم الفضة شكواهم من « أسطى باشيهم » ينددون بأعمال الظلم التي يرتكبها ضدهم ، يوقف ويعين « محمد أغا أميناً للمعدن » فيُبدوا ارتياحهم لهذا التغيير[١٨٦] ، كما أعدت لهم وسائل العلاج ، فلما عين « برياني الكيماوي مأموراً لإستخراج معادن الحديد والرصاص من جبال أدنة تعين حكيم أوروباوي بصندوق أدوية لمعالجة من يحصل له أمراض من الشغالة المتوجهين معه »[١٨٧] . ومهما كان من أمر فقد استثقل العمالُ طبيعة الأعمال التي جاءت بناء على تكليف الحكومة حيث كرهوا القيود التي أحاطتهم والإلتزامات التي فرضت عليهم .

ومجمل القول أنه كانت هناك خطوات ناجحة على الطريق الصناعي حملت المنفعة [illegible] الشامي الذي التصق بالاقتصاد المصري في حكومة موحدة ربطت [illegible] .

هوامش الفصل الرابع :

(١) د . عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ١٣٤ .

(٢) كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ص ٧٧٠ ، ٧٧١ ما كتبه دوشاتو بريان .

(٣) عبد العزيز محمد عوض : المرجع المذكور ، ص ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٩٠ .

(٤) بولياك : المرجع المذكور ، ص ص ٢١٠ ، ٢١١ .

(٥) Perrier: op. cit., p. 80.

(٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٠٣ ، ٢٩ جماد الثاني ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧) Perrier: op. cit., p. 81.

(٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٣ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، لفظ العساكر هنا اقتصر على الضباط .

(٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٠ ، ١٣ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٠) Fo. 78, Vol. 283, Campbell — Palmerston, April 15, 1834.

(١١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٥٢ ، ١٨ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٢) Fo. 78, Vol. 284, Werry — Campbell, Oct. 20, 1836.

الشنبيل = ٥٠ رطلاً .

(١٣) Ibid, Campbell — Palmerston, Nov. 28, 1836.

(١٤) Ibid.

(١٥) Ibid, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٦) Sabry: op. cit., p. 356.

(١٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٨) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٩) Ibid, Vol. 341, Werry — Bonsonby, Jan. 30, 1838.

(٢٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٠١ ، ٢٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٢١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤٢ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٥٢ ، ١٨ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٢٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٣ ، ١٣ جماد الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ، ٩ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣).

(٢٥) Cattaui: op. cit., Duhmela Bouteneff, 31, Dec. 1836, No 70.

(٢٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤٢ ، ٢٠ جماد الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢).

(٢٧) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٣ ، ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١٤٢ ، ٢٠ جماد الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٢٢١ ، ٢٨ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٢٩) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤٦ ، ١٦ ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٠) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٢ ، ١٩ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ١٨ ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٣) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٢٦٣ ، ٢٦ ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٤) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٧٢ ، ٨ ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٠ ، ١١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، صورة المكاتبة العربية ٢٤٣ ، ٩ ذو الحجة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٥ ، ١٧ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٣٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٥٢ ، ١٨ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٣٩) Fo. 78, Vol. 284, Werry - Campbell, Dec. 2, 1836.

وحول نفس المعنى Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٤٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣ ، ٤ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) وسرت هذه العطاءات على من يطلب من الفلاحين ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة افوثيقة العربية ٧ ، غرة جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤١) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٣٦ ، ٤ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، وثيقة ٨٤ ، ٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١١٤ ، ١٥ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٤٤) عبد العزيز محمد عوض : المرجع المذكور ، ص ٢٢٨ .

(٤٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٩ ، ٥ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١١٧ ، ١٣ جماد أول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٧) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، غرة جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٨) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦١ ، ٢٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٥٠) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، هامش ص ٦٣ .

(٥١) Perrier: op. cit., pp. 91, 92.

(٥٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٧/١٧٣ ، ٣ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٥٣) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٦٦ .

(٥٤) نفس المصدر ، وثيقة ٥٠ ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا في الإسكندرية ، ١٣ فبراير ، وثيقة ٥١ ، كتافاكو إلى الكافاليير بيتشوفسو في حلب ، ١٨ فبراير ١٨٣٩ ، Perrier: op. cit. P. 92 .

(٥٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ١٦ الشام ، نفس الوثيقة .

(٥٦) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، وثيقة ٥٤ ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا في الإسكندرية ، ١٤ مارس ١٨٣٩ .

(٥٧) Fo. 78, Vol. 263, Farren — Palmerston, August, 6, Oct. 22, 1835.

(٥٨) Dodwell: op. cit., pp. 253, 254.

(٥٩) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 27.

(٦٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٠١ ، ٢٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦١) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٨٤ ، ٢٠ شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٦٢) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٠١ ، ٢٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، صورة الكشف العربي للوثيقة ٣٩١/٢٣ ـ ١ ، ٢٨ ذو القعدة ١٢٥٢ (١٨٣٧) . القرى الأخيرة من إيالة الشام ، المرج والغوطة ، وادي العجم ، وادي بردة ، إقليم بيلان ، وادي البقاع ، مقاطعة داستيا ، حاصبيا ، بعلبك ، حوران ، دروز حوران ، الجيدور ، القنيطرة ، اربد وعجلون ، حماة ، حزور ، حمص ، المعره .

(٦٤) Sabry: op. cit., p. 356.

(٦٥) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٦٦) Ibid, Vol. 280, Dr Bowring, op. cit.

(٦٧) Sabry: op. cit., pp. 352, 355.

(٦٨) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Perrier: op. cit., pp. 91, 92.

(٦٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٧٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦١ ، ١١ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧١) Douin: op. cit., p. 266.

(٧٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٩٩ ، ٢٥ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من التقرير ٧٩ ، ٤ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، معية تركي ، محفظة ٢٤ ، دفتر ٥٣ ، ملخص الوثيقة التركية ٥٢٩ ، ٧ رجب ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٧٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص المضبطة ٩٣ مكرر ، ١٤ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٥) نفس المصدر ، تلخيص التقرير ٩٧ ، ١٤ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٦) نفس المصدر ، وثيقة ١٥ ، ٤ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٧) Sabry: op. cit., p. 357.

(٧٨) Fo. 78, Vol. 284, Werry — Campbell, Oct. 20, 1836.

(٧٩) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص المضبطة ٩٣ مكرر ، ١٤ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع أول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٨٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٨٤ ، ٢٠ شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨١) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٨٢) معية تركي ، محفظة ٣٣ ، ملخص الوثيقة التركية ٥٢٢ ، ٢٠ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٨٣) نفس المصدر ، محفظة ٢٦ ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ١٨٠ ، ٢٢ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ،

Douin: op. cit., Le Baron de Boilecomte au Ministre, Iere Sept. 1833.

(٨٤) Sabry: op. cit., p. 357.

(٨٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٦٧ ، ١٦ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) ،

Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٨٧) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٨٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة بند من الوثيقة رقم ١٥ ، ٤ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٩) محمد كرد علي ، المرجع المذكور ، الجزء الرابع ، ص ١٩٧ .

(٩٠) معية تركي ، محفظة ٣٩ ، دفتر ٨٨ ، وثيقة ٧ ، ٩ شوال ١٢٥٢ (١٨٣٧) ،

Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٩١) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٣١٦ ، داود بركات . المرجع المذكور ، ص ٢١٣ .

(٩٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص بنود التقرير ١٥٦ ، ٢٣ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٣) Fo. 78, Vol. 283, Farren's Answers, No 27, Sabry: op. cit., p. 357.

(٩٤) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص بعض بنود التقرير ٩٠ ، ١٩ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) و

Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 24, Août 1833.

(٩٥) معية تركي ، محفظة ٢٢ ، وثيقة ٣٢٥ ، ٢ شوال ١٢٤٨ ، وثيقة ٣٥١ ، ١٤ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣٨ ، ٣٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٩٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من الوثيقة ٢١٧ ، ٢٨ ربيع آخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٩٨) الوقائع المصرية ، عدد ٥٣٥ في ٢٦ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٩٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، وثيقة ٢٣/٦٧ ، ١٢ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٠٠) Sabry: op. cit., p. 352.

(١٠١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٦ ، ١٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٢) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، ملخص الوثيقة التركية ٦٥١ ، ٢٧ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٠٣) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٤٦ ، د . أحمد أحمد الحتة : جهود إبراهيم باشا في خدمة الزراعة والصناعة والتجارة ، دراسة في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، ص ١٠٢ .

(١٠٤) Dodwell: op. cit., p. 253.

(١٠٥) Fo. 78, Vol. 283, Werry's Answers.

(١٠٦) الصنوبر وارتفاعها من ١٠٠ ـ ١٥٠ قدماً ومحيطها من ٢٤ ـ ٢٥ بوصة وهي غالباً عقد وغزيرة بزيت التربنتينا ، البلوط الأصفر وارتفاعها ٨٠ قدماً ومحيطها من ١٨ ـ ٢٠ بوصة ، البلوط الأخضر وارتفاعها من ١٨ ـ ٢٠ قدماً ومحيطها من ٧ ـ ٨ بوصة ، الزان وارتفاعها من ٣٠ ـ ٣٥ قدماً ومحيطها من ١٤ ـ ١٥ بوصة ، الزيزفون وارتفاعها من ٢٥ ـ ٢٧ قدماً ومحيطها من ٤٠ ـ ٥٠ بوصة وهي شجرة نادرة

Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Rustum: op. cit., pp. 64 - 68.

(١٠٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٧/٢٠٧ .

(١٠٨) د . أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٦ .

(١٠٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦٤ ، ١٦ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١١٠) نفس المصدر ، ترجمة بعض بنود التقرير ٩٠ ، ١٧ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١١١) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤٢ ، ٢٦ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١١٢) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١١٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٧٢ ، ربيع الأول ١٢٤٩ ، معية تركي ، محفظة ٢٣ ، دفتر ٥٢ ، ملخص الوثيقة التركية ٨١ ، ١٨ ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٢٢/٢٣٩ ، آخر ذو الحجة ١٢٥١ (١٨٣٦) :

(١١٥) معية تركي ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٧ ، وثيقة ١٦٤ ، ١٥ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١١٦) Barker: op. cit., pp. 207 — 210.

(١١٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١١٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٤٩/٢٥ ـ ١ ، ٤ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١١٩) Fo. 78, Vol. 282, Werry — William, Jan. 20, 1836.

(١٢٠) Cattaui: op. cit., p. 73.

(١٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٨١ ، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٢) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٤٦ .

(١٢٣) نفس المرجع .

(١٢٤) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

د . أحمد أحمد الحتة : المرجع المذكور ، ص ١٠٣ .

(١٢٥) Ibid, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Perrier: op. cit., p. 92.

القنطار الإنجليزي = ١٠٠ كيلو ، ونصيب كل مدينة على التوالي : ٥٠٠ ، ٣٠٠ ، ١٣٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ٥٠ ، ٢٠ قنطاراً .

(١٢٦) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٢٧) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre. 1 ere Sept. 1833., Perrier: op. cit., p. 88, Sabry: op. cit., p. 358.

(١٢٨) معية تركي ، محفظة ١٩ ، دفتر ٤٧ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٨١ ، صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٢٩) نفس المصدر ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٦ ، وثيقة ٢٢٠ ، ٨ شعبان ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٣٠) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre. 1 ere Sept. 1833, Perrier: op. cit., p. 99, Sabry: op. cit., p. 358.

(١٣١) Perrier: op. cit.; p. 89.

(١٣٢) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٣٣) Douin: op. cit.

(١٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من تقرير ٢٤ ، ٤ محرم ١٢٤٩ ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٨ ، ٤ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٣٥) معية تركي ، محفظة ٢٤ ، ملخص الوثيقة التركية ٣١٦ ، ١١ صفر ١٢٤٩ ، محفظة ٢٥ ، دفتر ٥٤ ، وثيقة ١٢٣ ، ٩ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٣٦) د . أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٦ .

(١٣٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٣٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤٢ ، ٦ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٣٩) Perrier: op. cit., p. 90.

(١٤٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤٣ ، ٢٨ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٤١) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٢٣٦/٢١ ، ١٦ ربيع الأخر ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٤٢) Douin: op. cit., Le Baron de Boilecomte au Ministre. 1 ere Sept. 1833.

(١٤٣) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٤٤) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1 ere Sept. 1833, Sabry: op. cit., p. 359.

(١٤٥) Ibid.

(١٤٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٨١ ، ٤ ربيع الأخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٧) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٤٧ ، د . عبد الكريم غرابية : المرجع المذكور ، ص ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(١٤٨) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٤٩) Cattaui: op. cit., p. 77.

(١٥٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من التقرير ٤٥ ، ١٥ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٢) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٣) Ibid.

(١٥٤) معية تركي ، محفظة ٣٣ ، دفتر ٧٥ ، ترجمة الوثيقة التركية ١٧ ، ٩ شوال ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١٥٥) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى ريس المجلس برهان بك ، ١٤ صفر ١٢٥١ ، معية تركي ، محفظة ٢٦ ، وثيقة ٦٠٠ ، ١٤ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٥٦) معية تركي ، محفظة ٢٤ ، دفتر ٥٣ ، ملخص الوثيقة التركية ٢٤٧ ، ١٥ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، محفظة ١٨ ، دفتر ٤٥ ، ٢٧ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محفظة ٣٧ ، دفتر ٨١ ، ٧ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٥٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٥٨) Sabry: op. cit., pp. 359, 360.

(١٥٩) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers, Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1ere Sept. 1833.

(١٦٠) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers.

(١٦١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣٦ ، ٢٣ ربيع الأخر ١٢٤٨ ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، الوثيقة العربية ١٦٦ ، ١٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٢) الوقائع المصرية ، عدد ٤٩٠ ، ١٠ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٦٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، مكاتبة ٢١٣ ، ٢٠ جماد الأخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) صبغة الطرابيش .

(١٦٤) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers Mr Moore's Answers.

(١٦٥) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Cattaui: op. cit., p. 73.

(١٦٦) Fo. 78, Vol. 380, op. cit.

(١٦٧) د . عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ص ١٤٧ - ١٥٠ .

(١٦٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٢٨ ، ١٧ جماد الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٩) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ترجمة الأمر رقم ٢٥٩ ، ٨ ذو الحجة ١٢٥١ (١٨٣٦) ، الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى مطوش باشا ، ٤ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، وثيقة ٢٣/٨١ ، ٢١ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٧٠) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ملخص الوثيقة التركية ٢٩٠ ، ٢ ذو الحجة ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١٧١) نفس المصدر .

(١٧٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٥٧ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٧٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٥ ، ٢٥ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، معية تركي ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٦ ، وثيقة ١٨٣ ، ١١ جماد الأخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٧٤) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى مطوش باشا ، ٢٨ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٧٥) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٤٢٧ ، أمر منه إلى وكيل الجهادية ، ٢٥ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٧٦) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧٧) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، أمر منه إلى وكيل مديرية عكة ، ٣ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٧٨) معية سنية عربي ، قيد الأوامر الصادرة العربي من ٣ رجب ١٢٤٩ (١٨٣٣) إلى ١٢ ذو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥) ، سجل ٢٥ ، أمر كريم إلى الأمير بشير الشهابي ، ١٣ شوال ١٣٤٩ (١٨٣٤) .

(١٧٩) نفس المصدر، قيد الأوامر الكرام، عرض حالات متفرقة لجهات بدون رقم، من غرة صفر إلى ٢٢ شعبان ١٢٥٠ ، أمر كريم إلى الأمير بشير الشهابي ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٨٠) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٤٤٦ ، ترجمة التقرير المقدم من المستر يوسف برتيل المكلف باستخراج الفحم من قرنايل بلبنان إلى مأمور المهمات ، ٨ ربيع الأخر (١٨٣٥) .

(١٨١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥٦ ، ٥ شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٨٢) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر

منه إلى ديوان البحرية ، ٢٦ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٨٣) معية سنية ، قيد الأوامر الصادر عربي ، أمر كريم إلى الأمير بشير الشهابي ، ١٣ شوال ١٢٤٩ (١٨٣٤) ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٨٤) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٨٥) Ibid.

(١٨٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الاعلام ٥٨ ، ٩ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٨٧) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ٤٢٧ ، أمر منه إلى وكيل الجهادية ، ٢٥ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

الفَصْلُ الخَامِسُ

الإحتكار والتجارة

تمشياً مع نظرية حاكم مصر بالنهوض باقتصاد الدولة ، ومن منطلق تحقيق تخطيطه في الشام ، كان طبيعياً أن ينقل لها نظام الإحتكار من مصر ، فهو مؤسسه ومنفذه ، خاصة بعد أن أدرك تماماً كيف قدم له هذا النظام الخدمات التي تبنت مصالحه ، ولم يضع في اعتباره المساوىء المترتبة عليه . واستتبع ذلك وضع قواعد للتجارة الخارجية والداخلية ، ورسم سياسة خاصة تجاه العاملين فيها سواء من الأجانب أو الشوام .

● الاحتكار :

أراد محمد علي أن يطبق سياسته الاحتكارية المتبعة في مصر على الشام ، وذلك بأن تقوم الدولة بشراء المنتجات بالسعر الذي تحدده وتتولى تصريفها بالثمن الذي تراه ، واعتقد أن هذا النظام الاقتصادي الأمثل الذي يدفع عجلة الإنتاج حيث تتعهد الحكومة الصرف وما تربحه تسخره للرقي والتقدم ، ولكن في الحقيقة فإن هذه الوسيلة تقضي على الدوافع المحركة للإنتاج سواء التي اختصت بالفلاحين والملاك أو التجار والوسطاء ، فيهبط النشاط من ناحية وتنعدم المكاسب من ناحية أخرى .

ولم يكن إبراهيم مؤيداً للنظام الاحتكاري ، فله من الآراء اليقظة التي تميل للتحرر مما جعله يبدي معارضته في تطبيق الاحتكار على الشام لنتائجه الاقتصادية غير الطيبة ، ولطبيعة الشام التي تختلف عن مصر[1] . وعندما وضع محمد علي نصب عينيه احتكار الحرير ، وطلب حظر بيع المحصول للأهالي

وشرائه على حساب الحكومة « حصراً وقصراً » يرد عليه إبراهيم ليبين له خطورة الأمر « تعلمون أن الحرير هو المحصول الرئيسي في البلاد ، وأن الأحزمة والأقمشة المتنوعة التي تنسج في طرابلس ودمشق وحما وحلب تتوقف على توافر الحرير لدى الصناع ، وأن معيشة السكان سواء أكانوا قرويين أم مدنيين قائمة على الحرير ، يضاف إلى ذلك أن قيمة ما تنتجه البلاد سنوياً من الصنف المذكور تبلغ ٢٥ ألف كيسة ، ولا تستطيع مصر أن تدفع هذا المبلغ نقداً على تقدير شرائه فحينئذ نحتاج إلى إخضاع منتجي الحرير لنظام الحوالة وهي المصيبة التي ابتلي بها الفلاح المصري ، فتفتر همتهم في الإنتاج كما فترت الهمة في إنتاج المحصولات المصرية » ، ويوضح أن الاحتكار مع الضرائب سوف يهوي بالبلد وأنه ليس من الحكمة الضغط على هذه الصورة ، وأخيراً يبرر آراءه « لما كانت قواعد العبودية المرعية تقضي بعدم كتمان المحاذير الملاحظة فبالضرورة بادرت إلى كتابة هذا الخطاب »[٢] .

ولكن لم يقعد حاكم مصر عن سياسته مانع ولم يقف أمامه عائق ومضى في التنفيذ ، ومثل حرير جبل لبنان أهمية لما يتمتع به من جودة ، فطلبه من الأمير بشير على أن يدفع ثمنه لأصحابه ويمنع بيعه عن التجار ، فأطلقت التنبيهات على أهل الجبل « إن كل من عنده حرير لا يبيعه إلى أن يحضر المعتمد لمشتراه من قبل محمد علي »[٣] ، وحضر المندوب لشراء ٥٠ ألف أقة « ليكفي ديوان الحرير بمصر عاماً »[٤] . وأنزل أهل الجبل إلى بيروت للبيع وتحدد الثمن بألفي كيس ، وعليه أصبح سعر الرطل الأعلى ١٥٠ ، الأوسط ١٤٠ ، الأدنى ١٣٠ قرشاً ، وعين ناظر وكتبة وصراف وسماسرة ذوو خبرة بمعرفة الحرير[٥] . ومما يذكر أنه حدث إلتباس عند تبليغ أمر والي مصر ، فلم تحدد الكمية بل عمم الطلب لشراء جميع الحرير ، وأشيع ذلك في الحال ، فنرى محمد علي يعنف سامي بك كبير معاوني الخديوي لخطئه في التحريرات التي يكتبها « كان يلزم أن يعرف أن أربعمائة مليون فرانسة لم تكف لشراء جميع حرير بر الشام »[٦] .

واستمر احتكار الكمية المحددة ، فمع باكورة المحصول يصدر الأمر

للشيخ حسين عبد الهادي لإعداد الحرير ويسلم السعر الذي تعين قبل ذلك ويطلب منه أن « تذاكروا مع أهل الخبرة »[٧] ، ولم يكن في السعر أي غبن حيث كان ما يدفع هو السعر الجاري في السوق[٨] . وأجريت عملية تنظيم لهذه المسألة بين حنا بحري والأمير بشير واتفقا على « ألا يحظر بيع الحرير فيجعل التجار والفلاحين مرتبكين كما حصل في السنة الماضية » ، وأن يتم توزيع الخمسين ألف أقة المطلوب شراءها على التجار « الذين يزاولون تجارة الحرير في مينائي بيروت وطرابلس » ويتحدد السعر بمعرفتهم « حين ظهور المحصول الجديد طبقاً للعادة المألوفة » ، ويعين في المينائين « وكيلان من التجار وكاتب وصراف ليقوموا بتسليم الحرير »[٩] . ويستعجل حنا بحري إرسال المبالغ اللازمة للشراء لعدم وجودها في « خزائن الآلايات » ويبين أن موسم الحرير قد حل ، ويتوجس خيفة من شراء التجار الأوروبيين للمحصول وأنه « لا نجيز منع الفلاحين من البيع للتجار » كما يبلغ إرتفاع سعر الحرير بمعدل ٣٠ ـ ٣٥ قرشاً للرطل عن العام الذي قبله[١٠] .

فكانت تلك القواعد محاولة للرفق بالتجار والفلاحين ، كما أنها خففت الإجراءات التي كانوا يخضعون لها قبل الحكم المصري إذ لم يقتصر الأمر على احتكار الحرير بل ضم إليه القطن والقمح ، وكانت أوامر الولاة العثمانيين تنفذ بطرق سيئة في ظل الإدارة الفوضوية والمصلحة الشخصية ، وإن كان البعض يجد مخرجاً في وسط ذلك الاضطراب[١١] . ولكن لم يكن هناك رضا عن السياسة المصرية ، فمعروف أن الحرير هو المحصول الرئيسي الذي يعتمد عليه الأهالي في معيشتهم « فإذا لم تقدم لهم السلف على محصولهم فلن يكون بوسعهم شراء القمح الضروري لغذائهم »[١٢].

وخضع محصول القطن بعض الوقت لسياسة الاحتكار ، وأصبح يورد إلى خزينة الميري سنوياً ، وصدرت الأوامر المشددة بذلك[١٣] ، وعندما قل المحصول وندر ، أقدمت الحكومة للحصول على تعويض ، فعلى سبيل المثال ، بدلاً من المائة قنطار قطن التي كانت ترسلها يافا بُلغ الشيخ حسين عبد الهادي « بأنه بحيث بهذه السنة ما طلع قطن ، فصدر أمر سعادته بقطع سعرها

بسعر ثلاثمائة غرش للقنطار ، وأن نطلب ذلك من جنابكم ونحضره للخزينة بطرفنا »[١٤] ، ولم يستمر الاحتكار لهذا الصنف إذ سقطت عنه القيود « فللزراع الآن الحرية أن يبيعوا أقطانهم لمن يشاؤوا »[١٥] .

كذلك جرت محاولات لإحتكار الدولة للصوف ، فأرسلت مندوبها للعشائر في موسم الجز لحصر الكمية وذلك لتصنيع ملابس الجند[١٦] وحظر على التجار الأجانب مشترى وتصدير صوف الأغنام[١٧] . أيضاً أقدمت على احتكار « القلو » الذي يدخل في صناعة الصابون ، وأجبر أصحاب المصابن على شرائه من طرف الميري ، بعد أن كان يتم الشراء من عربان البلقا وبني صخر ، وذلك نظراً لبعد المسافة والمشقة وتكاليف النقل ، ولسرعة الإنتاج ، بالإضافة إلى فائدة الحكومة ، ثم عادت وسمحت بشرائه من العربان بشرط أن يدفع لها حصة في مقابل إعطائها رخصة للتجار[١٨] . ودخل قشر القنب تحت الاحتكار ومنع تصديره « حيث الاقتضى به لمصلحة البلدة ومصلحة الترسانة العامرة بالمحروسة »[١٩] . وجرت محاولات بشأن احتكار البيتومين « الأسفلت » ولكنها باءت بالفشل[٢٠] ، رغم عقد النية والعمل على نجاح تلك السياسة التي خطط لها حاكم مصر .

وعلى أية حال فإن هذه الاحتكارات لم تمثل الأهمية مثل احتكار الحرير ، ولو أنها أعطت المخاوف لإمكانية دخول المزيد من المنتجات وفقاً لهذا النظام ، وقد تسبب عن ذلك قلق الأهالي إذ ساد التوقع بين لحظة وأخرى عن إدراج أصناف جديدة في قائمة الاحتكار .

وأقدم الأجانب على حمل لواء المعارضة بعد أن صوب إليهم الضرر في مصالحهم ، ومثل القناصل جبهة الرفض القوية لما لهم من مصالح قبل أن تكون لدولهم . ومما لا شك فيه أن ما أتبع في هذا الشأن كان ضربة للإمتيازات الأجنبية التي تمتع بها الأجانب وخاصة العاملين منهم في التجارة ، فأعلن التجار البريطانيون احتجاجاتهم ورفعوا شكواهم إلى قنصلهم في حلب لينقلها لممثل الحكومة البريطانية بالإسكندرية ، وبينوا أن مشترى وتصدير صوف

الأغنام وحرير بيروت قد أجري الحظر عليها ومنع أن تمد أيديهم لها ، وأن اتجاه الحكومة هو احتكار جميع منتجات البلاد ما لم يقدم على منعها بتدخلات رسمية ، وأن الاحتكار حتى ولو لمادة واحدة فإنه يشكل ظلماً وأذى « ونحن لنا الحق في شكوانا من هذا النظام الضار »[٢١] .

وتولت بريطانيا ضرب سياسة الاحتكار ، خاصة عندما غمرها الإحساس بأن محمد علي يقدم على تلك الإجراءات من أجل الوقوف أمام مصالحها سواء بتوحيد ممتلكاته سياسياً أو اقتصادياً ، ولهذا السبب بذلت المجهودات المكثفة لكسر سياسته ، فكان الضغط من القنصل البريطاني العام في مصر عقب تلك الإتصالات التي أجريت بين القناصل الإنجليز في الشام وبينه والتي انتقل على أثرها إلى بعض مدن الشام . وعقب عودته دارت المفاوضات بينه وبين عاهل مصر بشأن وقف احتكار الحرير وجعل تداوله حراً ، ولإحساس محمد علي بالقوى المتكاتفة ضده لم يبد معارضته فاعتبر القنصل هذا موافقة منه[٢٢] ، لكن لم يلبث أن حذر على التجار الفرنسيين شراء وتصدير الحرير فيما يجاور بيروت . وهنا وجه القنصل نداءه إلى حكومته لسرعة التحرك مصوراً لها خطورة الموقف « يجب أن تلاحظ حكومة جلالة الملك أن هذه هي المرة الثالثة التي يحاول فيها باشا مصر إنتهاز الفرص ، وهو الآن لا ينوي احتكار الحرير فقط بل إنه أعطى نفسه حق التدخل في الشؤون التجارية للرعايا البريطانيين الذين تحميهم الإمتيازات الممنوحة من الباب العالي لبريطانيا العظمى »[٢٣] .

وازداد نشاط بونسنبي السفير البريطاني في الأستانة بالإتحاد مع وزير الخارجية البريطانية ومارسا طرقهما لدى الباب العالي ، والنتيجة النجاح ، وقد ساعد عليه العداء الذي يربط السلطان ومحمد علي وصدر فرمان ديسمبر ١٨٣٥ بإلغاء الاحتكار بالشام ، وكان واضحاً من الفرمان أنه جاء بناء على التقرير الذي قدمه بونسنبي ويبين فيه كيف تقام العوائق أمام التجارة البريطانية وذلك بأن موظفي جمرك بيروت منعوا التجار الإنجليز من شحن الحرير إلى أوروبا وهذا يخالف ما حصل عليه الإنجليز من إمتيازات ، وكرر نفس التقرير ، وطلب إصدار فرمان يلغي الرسوم المستحدثة التي فرضت على التجار الإنجليز ،

وانصاع السلطان لذلك وأعطى أمراً لمحمد علي « عدم مداخلتك في المعاملات التجارية التي يقوم بها رعية إنجلترا في جميع الولايات المفوضة إليك »[٢٤] .

هذا في الوقت الذي كثفت فيه المجهودات لتطبيق الفرمان حيث كانت بريطانيا تعلم مدى عناد حاكم مصر فيكتب بونسنبي من الآستانة يقول « لقد وضع هذا الفرمان الباشا في مأزق حرج فإن لم يقم بتنفيذه وأصبح السلطان عاجزاً عن فرضه عليه فيجب على حكومة صاحب الجلالة أن تجبر هذا الثائر على الخضوع لتنتقم للشرف البريطاني »[٢٥] . لذا سعى كامبل للحصول على اعتراف كتابي من محمد علي بالقبول فوافق[٢٦] . وهكذا انهارت السياسة الاحتكارية في الشام ، وواصلت بريطانيا مجهودها حتى تمكنت من إلغائها في جميع ممتلكات مصر .

● **التجارة :**

بحكم طبيعة الموقع الجغرافي للشام جعلها مركزاً تجارياً منذ القدم إذ كانت أداة اتصال بين الشرق والغرب ، فمنتجات آسيا تصل عن طريق القوافل إلى مدن وموانى الشام ومنها تنقل إلى دول أوروبا ، لذا تأصلت روح التجارة بين أهل الشام بجميع طبقاتهم ، وعليه فقد امتُهنت التجارة وصحبت بالمهارة والنشاط وأصبحت سمة مميزة لهذا المجتمع .

وبخضوع الشام للدولة العثمانية تأثرت التجارة بالظروف التي مرت بها البلاد أثناء ذلك العصر ، حقيقة لقد استمرت الحركة التجارية تعمل ولكن كانت هناك المعوقات التي أصابتها فقللت من نشاطها وحيويتها خاصة مع فقدان الأمان والإستقرار اللذان تحتاج لهما التجارة ، والنظام الذي يعطيها الحماية . ومع الحكم المصري ووفقاً للسياسة الاقتصادية التي خططت كان توجيه العناية بالتجارة لأنها ارتبطت بالاهتمام بالزراعة ، فالطريق يكاد يكون واحداً لذا فالتلازم وثيقاً وواضحاً .

ومن المعروف أن النشاط التجاري لم يقتصر على الأهالي حيث تحكمت

التجـارة الأجنبية وفـرضت وجودهـا منـذ فتـرة مبكـرة ، ولاقى قـدوم الأجـانب وممـارستهم للعمـل التجـاري القبـول ، فغمـرت مصـالحهم الشـام في ظـل الإمتيازات الأجنبية التي منحتهم إياها الدولة العثمانية . ووجد القناصل الأجانب في الميدان التجاري ضالتهم المنشودة ، فنزلوا إليـه وعملوا فيه وفق هـواهم ، وفتحـوا صدورهم لإسبـاغ الحمايـة على من يطلب الـدخـول في كنفهم حتى يحصل على إمتيازاتهم بعد أن يدفع لهم المقابل ، ووضح ذلك جلياً قبل العهد المصري ، وحينما كان الباشوات يقفون أمام رغباتهم « بتحـد جميع القنـاصل وبالرشاوى للباب العالي يتمكنون من عزل الباشـا غير المـرغوب فيـه أو الذي يكرهونه »[٢٧] .

وعليـه أصبحت التجارة في يـد الأوروبيين خاصـة عنـدمـا ألـزم التجـار الوطنيون بدفع من ١٨ ـ ٢١٪ رسوماً جمركية ، فكانوا يتحـايلون بالـطرق التي خدمت المصالح الأوروبية فيدفعون للتجـار الأجانب من ٣,٥ ـ ٤٪ مقـابل أن تدخل تلك التجـارة تحت أسماء الأجـانب الذين عليهم تسـديد من $\frac{١}{٢}$ – ١٪ على البضـائع المسعـرة وهي الفرع الأسـاسي في التجارة وممـا تشمله السكـر وخشب الصبـاغـة والنسيـج والأقمشـة الهنـديـة ، ٣٪ على البضـائـع غيـر المسعرة[٢٨] .

وجاءت الإدارة المصريـة ، وبدىء النـظر في إمتيازات التجـار الأجانب محاولة وجود الحدود ووضع المعايير ، وكان لذلك نتائجه عليهم ، فيقول كامبل لحكـومته « وحـرم القناصـل الذين مـارسوا هـذا العمل لسنين طـويلة من هذه الإمتيازات التي كانوا يزاولونها رسمياً وأصبحوا يمقتون الحكومة الحالية »[٢٩] . هذا في نفس الوقت الذي كثفت فيه المجهودات من أجل زيـادة حجم التجارة الخارجية ، وبعد أن كان النشاط التجاري للأجانب مقصوراً على المواني سمح بـامتداده للداخـل وفتحت دمشق للمعامـلات التجـاريـة للجميـع ، وأصبحت التجارة مباشـرة بَينها وبين أوروبـا بدلاً من طـريق أزمير والآستـانة[٣٠] . ولكن وضعت القيود لحماية الإنتاج المحلي ففي مكاتبة من قنصل بيروت يشكو فيها

من أن أحد التجار من رعاياه عند إدخاله للجمرك أربعة قناطير قطن مستوردة طلب منه خلاف الرسوم المقررة « مائة وخمسين قرشاً بدعة على القنطار » ويطلب إلغاءها ، ولكن رفض طلبه « لأجل منع وارد الصنف المذكور ورواج القطن فلا تبطل »[٣١] . كما فرضت رسوم إضافية على بعض المنتجات مثل نبات الصباغة وجلود الأرانب البرية[٣٢] .

وتدخلت الإدارة المصرية في المعاملات التجارية ، فقللت من الضغط المتزايد على الأهالي من التجار الأجانب وذلك بإطالتها الفترة الزمنية التي يحل فيها إستحقاق البيع النهائي ، وكما وضّح التجار أنفسهم بأن ذلك « تعاطفاً لجانب المدينين »[٣٣] ، وحينما تم تعويم العملة خسر التجار الأجانب وبعد إعادة تثبيتها بنسبة جديدة ، طالب التجار مدينيهم بالسعر الجديد ورفعوا الأمر للحكومة ولكنها لم تتدخل ولم تقدم المساعدة في هذا الشأن[٣٤] . هذا بالإضافة إلى ما أقدمت عليه السلطات من الإستيلاء على وسائل النقل « الجمال والبغال والمراكب » وهي من مستلزمات شحن التجارة ونقلها سواء من المواني للداخل أو بين المواني وبعضها ، مع جمع العمال ، فلم يعد هناك الحمالون الذين ينقلون البضائع من الجمارك للمخازن والعكس[٣٥] . وأخيراً المضار التي فرضتها سياسة الاحتكار فأفضت تلك الصعوبات إلى عدم رضا التجار عن السياسة الاقتصادية المفروضة .

وجاء فرمان ديسمبر ١٨٣٥ ليقف بجوار التجار الأجانب ، وعندما تأخر تبليغه للشام مورست القوة ، فقد أرسل قنصل بريطانيا في بيروت مندوبه وترجمانه وقواسته للجمرك لشحن بالات الحرير للتجار الإنجليز علناً وفي وضح النهار ، وتبعه قنصل فرنسا في هذا الأمر[٣٦] ، وسرعان ما نفذت الحالة الراهنة وطبق الفرمان . وتبع ذلك أن بلغ شريف الأوامر إلى رجال الجمارك ومحصلو تذاكر المرور في جميع المواني بعدم تحصيل رسوم من التجار البريطانيين سواء على الحرير أو غيره من الإنتاج المصدر عدا ما نص عليه في الإتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية ، وعلى الفور طالب القنصل النمساوي بنفس الإمتيازات والحقوق للرعايا النمساويين خاصة والأوروبيين عامة[٣٧] .

وسافر القنصل البريطاني من مصر إلى مدن الشام لقياس الأمور ورؤية الفرمان على الطبيعة ، فكتب لحكومته يقول « لقد زرت مدن سوريا وخاصة الموانئ ثم دمشق وحلب ووجدت فرمان السلطان والخاص بتجارتنا محترماً تنفيذه ، وليست هناك عقبات الآن تعوق من حرية تجارتنا في روح وكنف إمتيازاتنا مع الباب العالي »[٣٨] . وكانت فرنسا تواقة للحصول على الإمتيازات التجارية التي حصلت بريطانيا عليها خاصة وهي على تلك العلاقة الطيبة بحاكم مصر ، فوصل مبعوث فرنسي من الإسكندرية إلى إبراهيم مزوداً بالتعليمات من محمد علي بأن تسير التجارة الفرنسية وفقاً لمسيرة التجارة البريطانية[٣٩] . وما لبث الأمر أن صدر فرمان ١٨٣٦ وبه حصلت روسيا على تلك الإمتيازات التجارية[٤٠] .

وأصبحت الأجواء مناسبة للتجار الأجانب وخاصة البريطانيون بعد تلك الحرية التي تمتعت بها تجارتهم ، فيقول كامبل « إن بعض الرعايا البريطانيين بدمشق وباقي أنحاء سوريا إستفادوا من الفرمان واستغلوا ما حصلوا عليه وقاموا بتصدير كميات كبيرة من الحرير والقطن » ويصف فارن كيف أن هذا الفرمان عمل على تحسين وتنشيط التجارة[٤١] . ولم يمض إلا وقت قصير حتى أصبح الحرير الذي يصدره جميع التجار الأوروبيون إلى أوروبا لا تستوفى عليه أية رسوم[٤٢] . وتوالت المكاتبات على وزارة الخارجية البريطانية تشيد بإبراهيم وسياسته التجارية التي تتمتع بالحرية وتبين أن حسن إدارة الحكومة المصرية في الشام إنعكست نتائجها الطيبة على التجارة[٤٣] ، وجاء هذا بعد ما تمكنت بريطانيا من الإنتصار .

واتسعت التجارة بين أوروبا والشام بنوعيها سواء الإستيراد أو التصدير وبصفة خاصة مع بريطانيا ، ويسجل فارن « لم يحدث تدخل في البضائع التي نستوردها من سوريا ، كما أنه ليست هناك قيود بالنسبة لتصدير بضائعنا إليها »[٤٤] . ورغم ما أعطي للتجار البريطانيين من امتيازات وفقاً للفرمان السابق ، إلا أنهم تهاونوا بل وتهربوا من دفع الرسوم البسيطة المقررة عليهم

طبقاً لما جاء به ، فنرى كامبل يرسل إلى مور يعلمه بوصول البواخر البريطانية المحملة بالبضائع ويطلب منه العمل على ضرورة قيام التجار إما بدفع رسومهم تمشياً مع العدالة أو عدم تفريغ بضائعهم في الميناء ، وأنه إذا رأت الحكومة البريطانية الدفع ثم التحصيل من التجار فربما يكون ذلك حلاً مناسباً(٤٥) .

واستمر تمنع هؤلاء التجار حتى على البضائع الواردة من الداخل والتي سيتولون تصديرها ، وخضع القطن لذلك ، وعندما اشتكى متسلم بيروت إلى فارن أجابه بلسان ترجمانه بأن التجار الإنجليز لا يدفعون شيئاً عن القطن ، وعليه صدرت مكاتبة من شريف للقنصل « يقتضي التبصر من حضرتكم بهذه القضية والتنبيه على التجار الإنكليز في بيروت أن يدفعوا الحسبة المرتبة على صنف المحلوج »(٤٦) ، وذلك لأن التجار الأجانب يتواطئون مع التجار الوطنيين ويصدرون لهم أقطانهم بدون رسوم(٤٧) ، وفي هذا خسارة على الحكومة واستفادة للتجار .

وكتب بوغوص للقناصل والوكلاء الممثلين في الشام ليبلغهم بضرورة الإلتزام بالرسوم وخاصة على الحرير ، وأن « يضعوا في ميزانياتهم الرسوم المستحقة ثم يقومون بتحصيلها »(٤٨) ، هذا ويجب أن نضع في الإعتبار أن هؤلاء ونوابهم كانوا من التجار ، وعملوا من أجل بلادهم ولخدمة رعاياهم ، ففي رسالة من وري إلى كامبل ينقل له الحزن والأسى لوفاة نائب قنصل ويبين الدور الذي لعبه لحماية المصالح التجارية البريطانية بطريقته وأسلوبه(٤٩) . وتراكمت الأموال المتأخرة على التجار أصحاب الحماية البريطانية في جمرك بيروت ، وتعددت الكتابات بشأن ذلك لقناصلهم(٥٠) ، ولكن لم يتغير في الأمر شيء .

وجرت بعض المحاولات من الإدارة المصرية للتحكم في بعض مواد الإنتاج واحتكارها ، فحدث أن أبلغ شريف المواني بمنع تصدير البيتومين وحظر التجارة فيه ، فاستاء المسؤولون البريطانيون وكتب كامبل لوزير خارجيته يطلب التدخل في الوقت الذي أجرى فيه الاتصالات مع الشام ومسؤول الخارجية في مصر ، وأبان أن هذا الإجراء يتعارض مع ما منح لبريطانيا من امتيازات ، ونتيجة

لتلك المساعي أوقف ما أقدم عليه وأنهى محمد علي إلى شريف ما للأجانب من امتيازات خاصة في المسائل التجارية[٥١] ، وعلى الفور وافق شريف على تصديره إلى بريطانيا مع دفع رسوم لا تتعدى ٣٪ وهي الرسوم المعتادة[٥٢] . كما توضح له أن تلك النسبة لا يتم تحصيلها على جميع البضائع وإنما هي خاصة على مواد تشملها التعريفة ، والخارجة عنها لا تسري عليها النسبة[٥٣] . وأعفى التجار البريطانيون من رسوم « الترانزيت » على البضائع التي تنقل داخلياً بين المدن والمواني ، وأصبح يكتفى بالرسوم التي دفعت في مكان الإستيراد[٥٤] ، إذا تصادف وسددت .

وعندما رأت السلطات المصرية فرض رسوم على التبغ الفارسي الوارد إلى دمشق من بغداد عن طريق القوافل والذي يمتلكه تجار بريطانيا ، أثيرت المشاكل وأعلنت الاعتراضات والإحتجاجات تستنكر كيف يتم تحصيل رسوم على السلعة في دمشق بينما دفع عنها في بغداد ، وأنها ليست من المنتجات الأوروبية وينطبق عليها صفة التجارة الداخلية ، وهي من غير إنتاج بريطانيا ولا مستعمراتها ، وتخضع للمعاهدة التجارية بين فارس والدولة العثمانية ، ومما يذكر أن هؤلاء التجار لم يكونوا من الإنجليز وإنما مما أسبغت الحماية عليهم ، هذا بالرغم من النص الصريح الذي يحرم اختيار ترجمان أو أي مستخدم من القنصلية من العاملين في التجارة[٥٥] .

وداوم التجار أصحاب الحمايات على رفض الخضوع لأية رسوم على السلع الواردة من ممتلكات الدولة العثمانية، فحينما فتح مزاد مقاطعة « خان العفص » تقرر بمجلس شورى حلب أنه على جميع التجار دفع ٢٤ قرشاً على كل قنطار عفص ، ولما رفض التجار أصحاب الجنسية الأجنبية طلب المسؤولون من القناصل ضرورة « دفع الكمرك على الأرزاق الداخلة » وذكر بأن هذا الصنف « ما عمال يورد إلا باسم الحمايات ، ومن ذلك يحصل تعطيل لجميع مال المقاطعة »[٥٦] .

وعلى هذا شكل الداخلون تحت الحماية خسارة واضحة للميزانية

العامة ، وعندما صدر الأمر بأن يدفع التجار الأجانب الذين يعملون بالتجارة الداخلية رسوماً مثل التجار الوطنيين ، لم يعبأوا به وزاولوا التجارة بكل جرأة حتى أننا نرى شريف يشكو الحال للمعية ويرجو « أن يكتب من قبل حضرات القناصل العامة المقيمين بالإسكندرية إلى قناصلهم ووكلائهم في بر الشام بأن لا يخالفوا مضمون الإرادة »[٥٧] . وانجلى دور القناصل في التدخل لرفع أية أعباء مالية على تجارتهم ، فيطلب كتافاكو ولصالح القصابين من رعاياه إلغاء « ثقلة تكاليف خام عنهم » ويتحرر لمتسلم صفد لتنفيذ رغبة القنصل[٥٨] .

وضيق على التجار الأجانب الذين يعملون لحساب الأهالي باستجلابهم البضائع بأسمائهم ، وذلك بعد أن خفضت الرسوم على التجار الوطنيين لتشجيع حرية التجارة ، ولإقفال باب الإستغلال ، وللمساواة بين الطرفين ، وقد أعطى هذا الإرتياح والرضا للتجار الوطنيين وقضى على عدم الأمانة التي سادت لفترة طويلة في هذا المجال[٥٩] ، خاصة بعد أن مُنح التجار الوطنيون المزايا التي للأجانب في مزاولة التصدير من المواني[٦٠] .

ومن منطلق النشاط المكثف لتحقيق الهدف ، واصلت الإدارة المصرية سعيها ومجهودها لتحد من سلطان التجار الأجانب وأن تحول دون تحقيق كامل مطامعهم ، ورغم أنهم كانوا حريصين على الإستمرار تساندهم دولهم في ذلك ونجاحهم في أغلب الأحيان ، إلا أنه لم تترك لهم الحرية الكاملة إذ كانت العيون ترقبهم وتفضح تصرفاتهم .

وبالنسبة للإستيراد ، فقد اعتمدت التجارة الخارجية على الواردات التي ازدادت بحركة التوسع في التجارة من ناحية ، واحتياجات المجتمع من ناحية أخرى ، خاصة مع وجود قوات الجيش وضرورة إمداداته ، وتعددت الواردات في أنواعها ، وبطبيعة الحال كان على مصر أن تغطي متطلبات الشام من مواردها ، فأرسلت إليها العدس والفول والغلال والأرز والملح والسكر والبلح والسمسم والنيلة وقش الحصر والأسماك المملحة والمحار وماء الورد والملبوسات القطنية والصوفية والطرابيش[٦١] ، كما أمدتها بأنواع الزجاج

المختلفة[٦٢] ، وكان العبيد من بين السلع التي وردت للشام إذ يشحنون إلى الإسكندرية من أعالي النيل[٦٣] ، وقدر ما استوعبته الشام من المنتجات المصرية بثلاثة ملايين فرنكاً عام ١٨٣٣[٦٤] .

ومثلت الواردات الأوروبية للشام ، أهمية في الحركة التجارية خاصة وأنه في هذه الفترة كانت الرأسمالية الأوروبية تعمل جاهدة على الغزو بل والتوطن في الشرق عامة نظراً لاحتياج أوروبا للمواد الخام والأسواق ، وقد اعتمدت على التجارة في الشام ، هذا بالإضافة إلى الحاجة للسلع الأجنبية ، لا سيما وأن الصناعة لم تصل إلى الدرجة المتقنة حيث يمكنها تغطية الإكتفاء الذاتي كلية ، ثم تلك الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية وكان لها أثرها في التجارة ، وأخيراً ما قدمه الحكم المصري من سياسة جديدة عملت على الإنتعاش التجاري .

وجاهدت بريطانيا وفقاً لسياستها المعهودة بإغراق الأسواق بمنتجاتها ، تلك التي لاقت رواجاً لما هو معروف عنها من دقة وإتقان وخاصة الصناعية منها ، فكانت توردها بأقل الأسعار حتى تمتص التنافس وتزيد من البضائع المصدرة للشام . وتحكمت بريطانيا في تجارة مستعمراتها ، وبالتالي فهي صاحبة التصرف فيها ، وعليه كانت منتجاتها تقف جنباً إلى جنب مع المنتجات البريطانية في الميدان التجاري ، واتسعت البيوت التجارية البريطانية وازداد الطلب على بضائعها ، ففي عام ١٨٣٦ صدر إلى حلب ٢٠ ألف ثوب من الأقمشة ، وتضاعفت الكمية في العام التالي ، وفي دمشق كان الإستهلاك أكبر وبالتالي فالإستيراد أكثر ، وبذلك توافدت المنسوجات بأنواعها والملابس الصوفية والمصنوعات الحريرية والطرابيش والأدوات الزجاجية والحديد والقصدير وصفائحه والسكر والتوابل والبهار[٦٥] وارتفعت أسهم التجارة البريطانية ، ففي عام ١٨٣١ وصلت إلى المياه الشامية باخرة واحدة ، وفي عام ١٨٣٣ تسعة بواخر ، وفي عام ١٨٣٤ إحدى عشرة باخرة[٦٦] ، والنتيجة ازدياد النشاط والإستهلاك .

وارتبطت فرنسا تجارياً بالشام نظراً للعلاقات القديمة ، ففي نهاية القرن الثامن كان لها عشرون بيتاً تجارياً في مدن الشام المختلفة ، ووكيلاً في دمشق يقدم خدماته للأوروبيين[٦٧] ، وبناء على ذلك تحكمت فرنسا في هذا الميدان وكادت تصبح تجارة الشام بين يديها[٦٨] . ولكن مع الغزو التجاري البريطاني وملاحقته ومزاحمته لها أوجد شريكاً يفوقها ، فنرى مبعوث فرنسا لدى محمد علي يوصي وينصح حكومته بمزيد من الاهتمام لرعاية المصالح التجارية الفرنسية في دمشق[٦٩] .

ووردت فرنسا للشام الكثير من المنتجات ، وشاركت توسكانيا وتركيا وتريستا وجنوة وإيطاليا وألمانيا والنمسا واليونان وسردنيا في الواردات بنسب مختلفة ، وازدادت الواردات عما هي عليه قبل الحكم المصري وفي بدايته ، فبعد أن كانت ١٩,٢٠٠,٠٠٠ قرش عام ١٨٣٣ إرتفعت إلى ٤٨,٢١٠,٦٠٠ قرش عام ١٨٣٥[٧٠] . وشملت البضائع الواردة بصفة عامة ، المنسوجات الصناعية من أقطان وكتان وحرير وشيلان ، والأدوات المنزلية ، والحديد الفولاذي ، والقيشاني ، والزجاج ، والجلود ، والورق ، والسلع الإستهلاكية من بن وسكر وبقول وتوابل ، ودود القز ، والنيلة ، وخامات الذهب والفضة ، ثم الحبوب من أرز وقمح وشعير وفول ، أيضاً وصل إلى الشام العاج والمطاط من أفريقيا[٧١] .

أما عن التصدير فقد اشتهرت الشام بإنتاجها الذي اعتمدت على تصديره ، وكانت مصر في حاجة إليه فأُعطي لها ، ومثل الحرير الأهمية ، وذلك قبل تطبيق سياسة الاحتكار عليه ، فنرى محمد علي يطلب من ناظر الحرير أن يبذل جهده في جلب الحرير من الشام « بالإتفاق مع تلك الديار »[٧٢] ، وصُدر الحرير بأنواعه إلى مصر ، حرير بيروت الخام ، والحرير الحلبي الموشى بالخيوط الذهبية ، كما استوردت الأخشاب[٧٣] ، أيضاً وردت الشام لها الصوف وذلك بعد اكتفائها الذاتي « وإن كان ما هو لازم يقدم الأغراض لأجل يصدر الأمر بإرساله إلى مصر »[٧٤] ، وبالفعل تم شراء الصوف « لتشغيل الحرامات قبل الشتاء »[٧٥] وأمدت المدن الشامية مصر بالزيتون وزيته والصابون والقطن

وبذرته وأجريت تجارب زراعته في الأرض المصرية ولكنها فشلت[٧٦] . كذلك وصلت لمصر بذور الأذرة الكندر والقنب والفصة والنيلة[٧٧] ، وكان للدخان الشامي جودته وحميته ، فورِّد بعد أن عمل إبراهيم على زيادة إنتاجه لكثرة استعماله ، وتقرر أنه « بدلاً من استيراده من البلاد الأخرى يستورد من الشام ، فيبقى المال في داخل بلاده »[٧٨] ، وتم تصدير القطران « لشأن شغل الأحبال »[٧٩] ، والزفت والبراميل ، كذلك طلبت مصر البغال فأعطيت لها والحطب فنقل لها ، هذا بالإضافة إلى الفواكه الجافة وشمع العسل والجلود ومواد الصباغة والخيول وبعض منتجات آسيا[٨٠] ، وبذلك مثلت مصر ثقلاً في ميدان التصدير وأصبحت الموانى الشامية لا تخلو من السفن المصرية[٨١] . وعلى هذا تمكنت الشام من إمداد مصر بكثير من الأساسيات التي كانت لازمة لنجاح سياسة محمد علي الاحتكارية في مصر .

أما عن تصدير الشام لأوروبا فاشتمل على المنسوجات الحريرية ، الحرير ، القطن ونسيجه ، المشغولات الذهبية والفضية ، العفص ، صوف الأغنام ، زيت الزيتون ، السمسم ، الطباق ، الصمغ المستخرج من الوشق وهو مضاد للتشنج والأمراض الصدرية ، المواد الطبية ، نبات المحمودية ، جلود الأرانب والثعالب ، الفواكه الجافة وأهمها الجوز ، الزعفران ، الصابون ، الصودا وتستخرج من نبتة عشبية برية ، الشمع ، الإسفنج ، النيلة ، الكتان ، والمنتجات الواردة عن طريق الشرق[٨٢] .

وتم التصدير لفرنسا وتركيا وتوسكانيا والنمسا وبريطانيا واليونان في عام ١٨٣٥ بما قيمته ٢٠٠ , ٢٧٠ , ٢٩ قرش[٨٣] ، وأيضاً لإيطاليا وألمانيا وتريستا ، وارتفع مؤشر التصدير عما كان عليه عام ١٨٣٣ إلى ما يقرب من ٢٥٠٪ ، ولم يكن الميزان التجاري في صالح الشام ، بالإضافة إلى أن سد العجز كان بالعملة الصعبة[٨٤] . هذا رغم إرتفاع الأسعار ، فعلى سبيل المثال بينما كان معدل سعر أقة القطن من ٩٥ ـ ١٠٥ قرشاً ، إرتفع إلى ١٢٠ ـ ١٤٠ قرشاً ، وقنطار الصوف بعد بيعه بـ ١٦٠ قرشاً وصل إلى ٧٠٠ قرش في عام ١٩٣٨ ثم إلى ٨٠٠ قرش عام ١٨٣٩ [٨٥] .

ونالت الموانى الأهمية الكبرى ، وقسمت وفقاً لتخصصها ، فأصبح للعاصمة دمشق ولها المكانة الاقتصادية ميناءان على البحر المتوسط هما بيروت وصيدا ، واستقبل ميناء بيروت سفن البضائع التي تضاعف ورودها منذ عام ١٨٣٣ ، ومثل ميناء صيدا أهمية استراتيجية كما كانت لمياهه وعمقه الأثر في نشاطه ، واهتمت به الإدارة المصرية حيث ربطت أرضه بجزيرة قريبة ، وأنشئت ميناء لاستيعاب رسو السفن ، وأقيمت فيه المباني لخدمة التجارة[٨٦] . أما عن مينائي اللاذقية والإسكندرونة فقد خصصا لحلب ، وتضاعف الحجم التجاري لهما في عهد الحكم المصري ، وكان الميزان التجاري في صالحهما، والأولى أصبحت مستودعاً لتجارة الطباق ، واشتهرت بالتخصص التجاري في القطن وزيت الزيتون وزيت السمسم والحرير ، أما الإسكندرونة فهي الميناء الوحيد في الشام الصالح لرسو السفن الحربية والتجاريةبحمولاتها الكبيرة ، ولكن هيمن عليها الإهمال التركي إذ استولى أصحاب النفوذ على الأماكن المحيطة بالميناء وحولوها إلى حظائر للحيوانات فأبعدت عنها الأوروبيين ، ولكن مع الحكم المصري تم إزالة المستاويء وطهر الساحل وأعد الميناء[٨٧] . وخدم ميناء طرابلس مدينتي حماه وحمص ، وتخصص في تجارة الزيوت والصابون والأحزمة الحريرية والإسفنج والصودا والموالح ولكنه لم يكن بأهمية سابقيه[٨٨] . وعن ميناء حيفا فقد ازداد نشاطه بعد أن تحولت تجارة عكا إليه وقصدته السفن الفرنسية والنمساوية والسردينية حيث شحن منه قطن عكا ونابلس[٨٩] .

ولمزيد من تشجيع الإدارة المصرية للحركة التجارية أقدمت على تخفيض أجور الشحن[٩٠] ، وعملت على تحسين وتسهيل طرقه باستجلاب معداته من مصر ، فيقول إبراهيم « ولما وصلت إلى طرابلس رأيت أنهم بسبب عدم معرفتهم تعبئة القطن تظهر سفينة من السفن كأنها مشحونة حمولة كبيرة مع أن شحنها كمية قليلة » ويطلب إرسال مكابس إلى جميع الموانى ومعها فنيوها « إذ لا يوجد هنا أشخاص يعرفون »[٩١] . وبذلك نمت التجارة الخارجية وازدادت حركتها وإن كانت السياسة المصرية لم تجد الطريق أمامها ممهداً إذ

فرضت الدول تحكماتها ووقفت عائقاً أمام تحقيق رغبتها .

وكان لزيادة النشاط التجاري الخارجي أثره على التجارة الداخلية ، ومعروف أن الشام هي المعبر للتجارة بين الشرق والغرب ، وكونت مدنها مراكز تجارية ، فدمشق أصبحت أغنى دولة في آسيا ، جمعت تجارة العراق وما وراءها فتأتيها القوافل محملة بمنتجات الشرق - المواد الطبية ، المطاط ، الشيلان ، اللآلىء ، الأحجار الكريمة ، العطور - لتعود بالمصنوعات الأوروبية ، ففي مايو ١٨٣٦ وصل إليها ستة آلاف جمل راغبة العودة وهي محملة بالبضائع ، ولم يكن في الأسواق ما يغطي أكثر من جمولة ١/٤ هذه الجمال . وعلى ذلك ارتفعت الأسعار ووسائل المعيشة وتبعه زيادة في الدخل وكما ينقل مسؤول بريطاني لحكومته « وازداد الرخاء وعم البلاد »[٩٢] . وأخيراً فهناك الأهمية الدينية لدمشق ، فهي مركز لتجمع حوالي ٣٠ ألف من الحجاج المسلمين الذاهبين إلى مكة سنوياً[٩٣] وواضح ما في ذلك أهمية للتبادل التجاري بين جميع الأطراف وأثر ذلك على الإزدهار التجاري .

وتعتبر حلب المركز التجاري الهام في شمال الشام لقربها ومعاملاتها مع أرمنيا والأناضول وبلاد الرافدين وصلاتها بالهند وشبه الجزيرة العربية ، وفيها وجدت منتجات هذه البلاد ، وكانت لها السوق الرائجة واشتملت على حرير فارس والصباغة وشعر الماعز والبن والتوابل والأدوية[٩٤] . أما القدس فوضعها قريب الشبه بدمشق ، ففيها الوكلاء الأوروبيون ، بالإضافة إلى الوافدين لها من زائري بيت المقدس وتراوح عددهم بين ١٠ - ١٢ ألف حاج سنوياً وقد أثر ذلك على الناحية التجارية [٩٥] .

ولخدمة التجارة وتنميتها بذلت المجهودات لتحسين طرق المواصلات الداخلية وإصلاحها سواء البرية منها أو النهرية ، فأمنت خطوط القوافل ، وقُضي على سلطة البدو التي مارسوها في الاعتداءات والهجوم على البضائع وسلبها ، وتم الإستيلاء على منطقة « الدير » مركز تجمعهم ، فكان هذا ضماناً للتجارة وخاصة البريطانية بين بغداد وإيران ودمشق ، وكما يسجل تقرير بريطاني

« إنه كان يقع عليها الضرر لعدم وجود الأمان »[٩٦] ، وأتت النتيجة بازدياد الحركة التجارية . أما الطرق النهرية فعمل على إعداد الأنهار للملاحة ، واستتبع الأمر تصنيع السفن ، فأنشيء ثلاثون منها للسير في نهر الأورنت حتى أنطاكية[٩٧] . وعليه إستقرت التجارة واتسع نطاقها .

وكان لزيادة الإنتاج مع نمو الواردات والصادرات الأثر الواضح على تجارة الشام الداخلية ، إذ أصبحت البضائع الأوروبية تجد سوقاً داخلية بين أصحاب رؤوس الأموال خاصة في دمشق ، فبالإضافة إلى البيوتات الأوروبية ، هناك بيوتات خاصة بالوطنيين اشتملت على ٦٦ للتجار المسلمين ، ٢٩ للتجار المسيحيين ، ٢٤ للتجار اليهود ، أيضاً في حلب وزعت بين ٧٧ للتجار المسلمين ، ٣٠ للتجار المسيحيين ، ١٠ للتجار اليهود ، وللجميع معاملات مع أوروبا[٩٨] . وعمل إبراهيم على تشجيع الرأسمالية وإدخالها في المشروعات التجارية[٩٩] . ويذكر كامبل أن الظروف الملائمة للتجارة ، وما قدمته الإدارة المصرية لها عمل على ازدياد الثقة لغير المسلمين ولمزيد من التعامل في ظل الحكم القائم[١٠٠] .

وعلى ذلك عاش أهل الذمة في أمان واستغلوا ثرواتهم في التجارة وربحوا من وراء ذلك الكثير ، وظهرت النتيجة في بيروت التي تمتعت برخاء كبير عقب أن عاد إليها من كان قد تسحب منها إبان الحكم العثماني الذي لم يجرؤ أحد خلاله على استثمار أمواله أو مزاولة التجارة بالقدر العريض[١٠١] . وفي حقيقة الأمر فإن التجارة لم تكن في العهد المصري حكراً على الرأسماليين إذ زاولها الجميع وبكل حرية فأصبحت مباحة ومشاعة في المدن الشامية ، وينقل كامبل صورة هذا النشاط في دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وطرابلس[١٠٢] . وقد عمل على حل المشكلات والقضايا التجارية عن طريق تلك المجالس التي كانت لها صفة المحاكم وتمكنت من إنهاء المنازعات المختلفة في إطار من العدل والمساواة .

ومن هنا يتضح أن الشام في هذه الفترة مثلت حيوية مكثفة للتجارة ،

فعلى أرضها منتجات العالم ، فقامت بدور الوسيط ، وشكلت منطقة ترانزيت ، ولكن لهذه الحيوية مضارها التي لحقت بالاقتصاد حيث فشلت الشام - رغم محاولات الإدارة المصرية - من النزول إلى ميدان المنافسة الصناعية ، فحرية التجارة وقفت مانعاً أمام ذلك ، وغمرت الأسواق بالمصنوعات الأوروبية والتي بدون شك هي الأجود .

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة المصرية تدفع عجلة الاقتصاد وتعمل على النهضة التجارية ، نراها بنفسها تضع العوائق التي حالت في بعض الأحيان من إتمام المقصود ، فبالإضافة إلى سياسة الاحتكار التي وضعت في البداية ، كان نظام التجنيد الإجباري سبباً في التراجع عن التقدم ، والرسوم التي تذبذبت بين الحين والآخر ، وما ألزم به من تقديم الدواب المستعملة في حركة النقل فارتفعت أسعار استخدامها للخدمات العامة ، والثورات ضد إجراءات الحكومة ، وأخيراً عدم أمانة بعض وكلاء إبراهيم الذين عملوا بالتجارة لتحقيق منافع لهم ، فسلكوا طرق الاستغلال فمنهم من احتكر سلعاً معينة ، ومنهم من تاجر - تحت إسم مستعار - بالرقيق[١٠٣] . ومما لا شك فيه أن هذه العقبات تركت بصماتها على التجارة ، لكن ذلك لم يقلل من تلك الخطوات الناجحة التي أقدمت عليها الإدارة المصرية .

ولم تكن هناك قاعدة ثابتة لأسعار السلع الغذائية قبل الحكم المصري ، وكان كل من يمتلك النفوذ له أن يستغل أهل البلاد بالطرق التي تحلو له ، فعلى سبيل المثال وكما يذكر شاهد عيان كان عبد الله باشا يقدم على تحديد الأسعار بالانخفاض ، فيوقف التجار الحركة الشرائية وتسوء الحالة ، وهنا تجرى المفاوضات السرية بين الطرفين ، فيدفع التجار لإرضاء الباشا في سبيل أن يبيعوا بما يشاؤون ، وعليه تتضاعف الأسعار لتعويض ما دفع[١٠٤] . أيضاً تغيرت الأوزان وفقاً للمصالح « وصار الحرير والخضار بموجب ذلك وزن واحد »[١٠٥] ، والنتيجة هي المعاناة .

ومع الحكم المصري ارتفعت الأسعار وفقاً للسياسة الجديدة التي

رسمت ، ونظراً لوجود جيش كبير في حاجة إلى إمداداته التموينية ، وللنقص الذي عانت منه الأيدي العاملة في الميدان الزراعي . وحددت الحكومة أسعار احتياجات الجيش والتي كان على الأهالي أن يقدموها ، ووافق على تحديدها مجلس شورى دمشق ، ونقصت عن السعر الجاري بمعدل ٣٠٪(١٠٦) . وارتفعت أسعار السلع الإستهلاكية بنسب كبيرة عما كانت عليه فيما سبق ، ففي الفترة بين عام ١٨٣٣ ، عام ١٨٣٨ قفزت لمعدلات عالية ، فارتفع سعر زيت الزيتون على وجه التقريب إلى ٢٣٠٪ ، والقمح ٣٠٠٪ ، والأرز ١٠٠٪ ، والشعير ٢٥٠٪ ، والفول ١٠٠٪ ، والأغنام ٦٦٪ ، والفواكه الجافة ١٤٠٪ ، والخشب ٢٣٣٪ ، وخشب الحريق ٦٣٪ ، وفحم الخشب ٣١٦٪ ، والفحم الحجري ١٨٦٪ ، والزبد ١٥٧٪ ، والجبن ٢٦٦٪ ، والملح ٢٠٠٪ ، والسكر ٨٠٪ ، وعسل النحل ١٠٠٪ ، والأسماك ٣٠٠٪ ، والدقيق ٢٠٠٪ ، والصابون ١٢٥٪ ، والشمع ١٨٠٪ ، والقطن ٤٢٪ ، والكتان ١٨٠٪(١٠٧) . كذلك ارتفع مؤشر الأسعار الخاصة بالإنتاج الصناعي والمواد الأولية اللازمة له ، فازدادت الأقطان المصنعة إلى ٦٦٪ ، والآلاجا ٣٣٪ ، والكريشة ٨٠٪ ، والحرير ٥٠٪ ، وغزل القطن ٦٠٪ ، والنحاس المصنع ٩٢٪ ، والحديد المصنع ٧١٪ ، وبودرة الذهب ٢٠٪ ، وأكسيد الكلسيوم ١٦٣٪ ، والطوب ٢٥٠٪ ، والحجر الجبلي ١٠٠٪ ، وشرانق الحرير ٣٧,٥٪(١٠٨) . وقد صاحب الغلاء القدوم المصري ، وهذا شيء طبيعي حيث للمعارك الحربية والإنتقال من حكم لآخر أثره على الأسعار وخاصة السلع الأساسية كالخبز والحنطة والشعير والأذرة واللحوم(١٠٩) .

وأسهم ذوو الجشع في هذا الأمر ، وهم من أصحاب الثروات ، وهيأت لهم الظروف ليكسبوا المزيد ، فأصحاب أراضي « الغوطة والمرجة ونواحي بلاد حوران » تعاونوا واتفقوا على عدم إنزال غلالهم للأسواق حيث أنه إذا قل العرض زاد الطلب وارتفع السعر ، وعند ذلك يبيعون ويتحكمون غير عابئين بحالة الأهالي ، ففي مكاتبة لحنا بحري يبين فيها أنه بالرغم من حلول موسم الغلال إلا أن الطحانة يشتكون من قلته نظراً لتلك الطريقة التي أقدم عليها هؤلاء

الملاك[١١٠] . وعلى هذا وصل سعر أردب القمح إلى ٧٠ جنيهاً في الوقت الذي كان سعره في مصر ٣٩ جنيهاً ، فتم توريد ٣٠٠ ألف أردب عن طريق دمياط للشام ولكن لم تنخفض الأسعار[١١١] ، ومما يذكر أن ثمن الغلال ورد إلى خزينة الجيش[١١٢] ، لإمكانية المساعدة في سد متطلباته .

ومحاولة لعلاج الموقف حددت الحكومة تسعيرة المواد الغذائية وخاصة عند بيعها بالتجزئة[١١٣] ، وأقدمت على خطوة جزئية لضبط الأسعار والقضاء على التلاعب فيها ، وذلك بإيجاد رقيب له السلطة على التجار ، فأنشئت وظيفة المحتسب وحدد اختصاصها « يتعاطى أمر الأسعار وترتيب نظامها العايدة لرفاة حال الأهالي » ، وحرر لمجلس شورى دمشق فوافق وتم الإختيار « توجه قايمقام بك إلى المحكمة الغرا الشريفة وانتخبوا جميعاً مصطفى أغا بن عثمان كتخدا بوظيفة الإحتساب » ، وصدر له الأمر بأن « يسري بهذه المصلحة على سبيل الضبط والتدقيق التام من دون معارض له بذلك »[١١٤] . وأدى المحتسب واجبه على الوجه الأكمل « يدور كل يوم في البلد ويمشي قدامه نحو عشرة أجواز ناس حاملين العصي وناس حاملين الفلق وناس حاملين الميزان والأوراق ، كل يوم على هذا الترتيب »[١١٥] وقد أتى بالنتائج « فتواجدت الأرزاق » حتى البطيخ بيع بالسعر المحدد له « البطيخة الكبيرة سعر الرطل عشرة فضة والصغير بسعر الرطل ثمانية فضة »[١١٦] . وصدرت الأوامر بمنع بيعه خارج « الخان » ليكون تحت الرقابة التامة ، كما هدد أصحاب العنب ، إذ أنه عندما أدخل في التسعيرة أخفوه ليبيعوه في السوق السوداء وينالوا الربح الجزيل « فالمراد كل من كان عمال ينزل قبل التنبيه ينزل الآن حسب عادته ، وإن بدا منكم بعد الآن أدنى قصور بتنزيل العنب إلى الشام فلا تقدروا على رد الجواب والحذر من الخلاف »[١١٧] .

ومضت الرقابة الصارمة على الأسعار والأوزان في طريقها ، فعلى سبيل المثال حدث في صفد أن أحد الرعايا الفرنسيين إشترى من بقال أوقية زيت ، وعندما وجده قليلاً حدثت مشادة بين الطرفين تطاول فيها البائع على المشتري « ومعط لحيته ودغدغ عينه » ، فجاء الأمر إلى المتسلم « يلزم منكم بمعرفة الشرع أولاً تحرروا أوزان صفد بوجه الضبط والأمانة وتكون كلها عيار واحد

بمعرفتكم ومعرفة الشريعة وأرباب الخبرة » وطلب نظر القضية « وإن ظهر الحق على الضارب تقاصصوه بما يستحق » ، ونبه بالتشديد وبين « أن التسعيرة على البقالين والأصناف أمر لازم به نفع للفقراء ومنع لأرباب الطمع »[١١٨] . وخضعت جميع السلع للتعريفة المحددة « بحيث كل صنف يعلم أصل سعره ويضاف إليه فضله يومية تكفي معيشة البائع بحسب الضرورة ، ويرتبط هكذا سعر لكل صنف » ، وأن تسجل هذه البيانات في دفتر يرسل إلى إبراهيم لمطالعته ، فإذا كان ما جاء به يطابق العدل يؤشر بالعمل وفقاً له[١١٩] . وبذلك يتضح إيجابية الرقابة التي بذل الجهد فيها من أجل ضبط الأسواق .

ولكن لم يقض على الأزمات نهائياً ، إذ كان للتجار الطرق المختلفة في التحايل ، فنري أنه عندما خفضت أسعار الصابون أخفاه التجار في الوقت الذي حاولوا فيه تصديره ، فصدرت الأوامر « لا يخرج صابون إلى خارج الشام لأجل قطع أمل أصحابه »[١٢٠] ، وطلبت الحكومة عدم التهاون والتدقيق « لكون الصابون بهذه السنة إذا أطلق تسفيره فما يعود يكفي البلد »[١٢١] ، وتم تبادله بين مدن الشام ، فأعطت دمشق لحمص ما يكفيها لعدم وجوده لديها[١٢٢] .

أما عن أسعار اللحوم ، فقامت الحكومة بوضع حد لها ، ووقفت أمام استبداد أصحابها ، وعينت لجنة وشرعت بذبح الأغنام وبيع لحمها بأسعار متهاودة[١٢٣] ، ووضعت قواعد لإجراء البيع بمقتضاها « ومن خالف القانون كانت تغرمه جزاء لاختراقه حرمة النظام »[١٢٤] واهتمت بالرقابة وفتحت أبوابها لسماع الشكاوى والتحقيق فيها والقضاء على الصعوبات التي تواجه الأهالي ، فعندما أعرض فلاحو قرية « دوما » بأن « أصحاب المجزرة » يبيعونهم اللحوم بأزيد من التسعيرة ، أرسل اليهم التنبيه والتحديد والتهديد والوعيد « أن يبيعوا لحم الغنم بغير عظم بـ ١٤ فضة وبالعظم ١٣ فضة ، وأن لا يبيعوا لحم البقر بأزود من ٧ فضة والذي يخالف لا يقدر على رد الجواب »[١٢٥] .

وتوحدت أسعار اللحوم بين المدن وفقاً لدمشق ، وحينما رفعها ملتزم القصابخانة في بيروت بدعوى الخسارة وأن القيمة من منبعها مرتفعة لورودها من

خارج بيروت ، جرت الترتيبات معه لإنزال أسعارها لتكون على نفس سعر دمشق[١٢٦] . وكان إبراهيم يتابع بنفسه حركة الأسواق فلما ذهب إلى حلب سأل متسلمها عن حالة التموين ، فعرف أن أسعار اللحوم لا يستطيع غير القادرين دفعها ، فطلب أن يشترى خروفاً ، فتم شراؤه بمبلغ ١٠٢ قرشاً ويزن ٢٣ رطلاً ، وكانت الأسعار في السوق ٨ قروش للرطل ، وأجرى إبراهيم عملية حسابية على الخروف وأضاف إليه ٨ قروش ثمن الجلد والرأس والكبد فوصل سعره إلى ١٩٢ قرشاً ، فعرف أن كل قصاب يربح على الأقل ٩٠ قرشاً في الخروف ، وعليه يبلغ ربحهم أكثر من ٥,٠٠٠ كيس في السنة « وهذا مبلغ عظيم لا يرضى المولى أن يربحه الجزارون بينما يعاني فقراء العباد الضيق والغلاء »[١٢٧] ، وطلب من مجلس شورى حلب بحث الأمر ووضع حد لهذا النهم والإتفاق على رأي وتقديمه إليه ، وانتهى الأمر بضرورة « تأديب الجزارين باستخدامهم في عملية ترميم الطرق لمدينة حلب المشرفة على الخراب حيث أن القوانين ليس فيها ما ينص على غرامات مالية »[١٢٨] . وذلك في مقابل ما قاموا به من إجراءات حطموا بها الأهالي .

وفي الوقت نفسه تم مراعاة التجار ، فلم يضغط عليهم ، وترك الأمر لهم في حالة الحصول على حقوقهم ، فعندما تدخلت التوصيات من أجل أن يمهل التجار أحد المدينين ، يرد إبراهيم « إن هذا شيء يخص التجار فيقتضي أن تجمعوا التجار أصحاب الدين وتسألوهم بذلك »[١٢٩] ، ونرى السلطات تساعدهم في استرداد مالهم ، فحينما اشتكى أحد تجار صور بأن له ٥,٠٠٠ قرش « طرف أهالي قرية النبطية وقرية زيدن من قرايا المقاطعة وكلما طلب منهم المبلغ يحاوروه ولا يدفعوه » يصدر الأمر أنه « إذا كان المبلغ طرفهم ، حصلوه وسلموه له »[١٣٠] ، وحدث أن بعض التجار ذهبوا لشراء أغنام من نواحي حمص وحماه فسطا عليهم بدو وسلبوهم ، فأمر إبراهيم بدفع ما اغتصب منهم في الوقت الذي اقتص من المعتدين[١٣١] ، هذا ولما أقدم متسلم حماه على إلزام تجار الحرير عند طرحه بإعطاء قنطارين مثلما كان يجري في بعض الأحيان قبل الحكم المصري واشتكى التجار ، تحرر للمتسلم من قائمقام بك « فأحصا

منه عن أسباب ذلك موبخاً له عن هذا التجرى مبطلاً هذه البدعة »[١٣٢] .

وبذلك يتضح أن السياسة المصرية جاهدت في رفع الغبن واتباع الحق ، ولكن مع هذا فقد صدرت منها بعض إجراءات أثرت على الأسواق ، تلك التي اختصت بالإلتزامات التي فرضت على الأهالي وما نتج عنها من ثورات تركت البصمات السيئة على الحالة التموينية ، فحدث في أثناء عام ١٨٣٥ أن أقفلت الحوانيت على مدى يومين ، واختفت المؤن وخاصة الخبز واللحوم[١٣٣] ، وإن كانت هذه بعض المضار التي عاكست التخطيط العام ، إلا أن الحكم المصري غطاها بمزايا متعددة وضحت من خلال جهوده في ميدان العمل الاقتصادي .

هوامش الفصل الخامس :

(١) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 31 Août, 1833.

(٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠١ ، ١١ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٣) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٢ .

(٤) معية تركي ، محفظة ٢١ ، دفتر ٤٩ ، ملخص الوثيقة التركية ٢٩١ ، ١٧ صفر ١٢٥٩ (١٨٣٣) .

(٥) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٢ ، محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٨٦ ، ٧ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٦) معية تركي ، نفس المصدر .

(٧) معية سنية عربي ، قيد الأوامر الكرام، عرض حالات لجهات متفرقة بدون رقم ، صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) إلى ٢٢ شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 24 Août, 1833.

(٩) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٤ ، ١٩ محرم ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٤ / ٩ ، ١٩ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٠) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٩٥ ، ١٥ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١١) Douin: op. cit.

(١٢) Ibid.

(١٣) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، كنافاكو إلى الكافاليرا شربي قنصل النمسا في الإسكندرية ، ١٤ ديسمبر ١٨٣٣ .

(١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥ ، ٢ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٥) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، نفس الوثيقة .

(١٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، وثيقة ٣٣٢ ، سلخ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، Fo. 68, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٧) شكوى التجار الانجليز إلى قنصل حلب .
Ibid , Vol. 283, Aleppo, Sept. 18, 1835.

(١٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد

الثاني ، ص ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، وثيقة ١٤٦ .

(١٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام صورة الوثيقة العربية ، ٦٥ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٠) Fo. 78, Vol. 284, Campbell — Palmerston, Oct. 29, 1836, No 59.

(٢١) Ibid, Vol. 283, Aleppo Sept. 18, 1835.

(٢٢) Ibid, Vol. 257, Campbell — Pelmerston, April 18, 1835.

(٢٣) Ibid, Vol. 258, Campbell — Palmerston, Oct. 5, 1835.

(٢٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٦ ، أول رمضان ١٢٥١ (١٨٣٥) ، Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers.

(٢٥) Sabry: op. cit., p. 390.

(٢٦) Cattaui: op. cit., p. 436.

(٢٧) Fo. 78, Vol. 257, Campbell — Pelmerston, April 18, 1835.

(٢٨) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Perrier: op. cit., pp. 86, 87.

(٢٩) Ibid, Vol. 257, Campbell — Palmerston, April 18, 1835.

(٣٠) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1ere Sept. 1833.

(٣١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة ٤ ، ٢ رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٣٢) شكوى التجار الانجليز إلى قنصل حلب .

Fo. 75, Vol. 283, Aleppo, Sept. 18, 1835.

(٣٣) Ibid.

(٣٤) Ibid.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Cattaui: op. cit., pp. 7, 8.

(٣٧) Fo. 78, Vol. Campbell — Palmerston, March, 19, 1836, June, 3, 1836.

(٣٨) Ibid, Campbell — Palmerston, May,27, 1836.

(٣٩) Ibid.

(٤٠) Cattaui: op. cit., p. 128.

(٤١) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Notices on Farren's Answers, No. 22.

(٤٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ٢٤٠ ، ٢٠ رمضان ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٤٣) Fo. 78, Vol. 282, Campbell — Palmerston, May 30, 1836, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 19.

(٤٤) Ibid, Mr Farren's Answers, No 20.

(٤٥) Ibid, Vol. 284, Campbell — Moore's Sept. 10, 1836, No 42.

(٤٦) الخطاب مؤرخ ٢١ شوال ٢٥٢ (١٨٣٦) Ibid , Vol. 315.

(٤٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، وثيقة ٢١١ في ١٣ جماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٤٨) مكاتبة بوفوص إلى قناصل الدول العامة لبريطانيا ، فرنسا ، النمسا ، روسيا للتبليغ إلى حكوماتهم .

Fo. 78, Vol. 315, 19 Mai, 1837.

(٤٩) Ibid, Vol. 344, Werry — Campbell, Jan. 19, 1838.

(٥٠) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ص ٤١ ـ ٤٦ ، وثيقة ٥٠٢ ، ٤ محرم ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٥١) Fo. 78, Vol. 284, Campbell — Palmerston, Oct. 29, 1836, Vol. 315, op. cit.

وبه نسخة من خطاب محمد علي إلى شريف .

(٥٢) Ibid, Vol. 284, Campbell — Palmerston, Nov. 1, 1836, No 43, Dec. 3, 1836, No 51.

(٥٣) Ibid, Campbell — Palmerston, Nov. 29, 1836.

(٥٤) Ibid, Vol. 263, Farren — Thompson, June 24, 1835, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٥٥) Ibid, Vol. 319, Campbell — Palmerston, June 16, 1837.

(٥٦) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٨٨ ، وثيقة ٢٤١ ، ١٦ ذو الحجة ١٢٥٣ (١٨٣٨) يستخدم العفص في المدابغ .

(٥٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٥/٦٩ ، ٩ صفر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(٥٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٠ ، ٣٠ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥٩) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Palmerston, March 26, 1837.

(٦٠) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٥ .

(٦١) معية تركي ، محفظة ٢٨ ، دفتر ٦٦ وثيقة ٣٣٨ ، ٢٦ ربيع الآخر ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ملخص الوثيقة التركية ١٠٥٨ ، ٢٢ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محفظة ٣٣ ، دفتر ٧٥ ملخص الوثيقة التركية ٥٢٢ ، ٢٠ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، ملخص الوثيقة ٣٥٨ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، وثيقة ٥٧٠ ، ١٣ جماد الأخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) ،

Fo. 68, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Rustum: op. cit., P. 71.

(٦٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٨١ ، ٤ ربيع الأخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، معية تركي ، محفظة ٣٨ ، دفتر ٨٣ ، صورة المكاتبة رقم ١٧٧ ، ٣ محرم ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(٦٣) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Perrier: op. cit., p. 90.

(٦٤) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1ere Sept. 1833.

(٦٥) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers, Mr Moor's Answers, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

Cattaui: op. cit., p. 72, Perrier: op. cit., p. 87.

(٦٦) Ibid.

(٦٧) Douin: op. cit., pp. 262, 267.

(٦٨) Cattaui: op. cit., p. 72.

(٦٩) Douin: op. cit.

(٧٠) Fo. 68, Vol. 283, Mr Werry's Answers, Campbell's Report, Op. cit. vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

وهي بالترتيب مصر = ١٤,٦٨٤,٠٠٠ قرش ، توسكانا = ٩,٠٢٢,٠٠٠ ، تركيا = ٨,٨٤١,٤٠٠ ، بريطانيا = ٧,٢٦١,٦٠٠ ، فرنسا = ٦،٦٨٢,٠٠٠ ، النمسا = ١,٥٨١,٥٠٠ ، اليونان = ١٢٤,٤٠٠ ، سردينا ٣,٧٠٠ قرش .

(٧١) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1ere Sept. 1833.

(٧٢) معية تركي ، محفظة ١٦ ، دفتر ٤١ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٣٠ ، ١٨ صفر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٣) محافظ الشام ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، معية تركي ، محفظة ٣٨ ، صورة من ترجمة الوثيقة ١٦٥ ، ذو الحجة ١٢٥٢ (١٨٣٧) .

(٧٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، وثيقة ١٧٢ ، ٢٧ ربيع الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٧٥) معية تركي ، محفظة ٣١ دفتر ٧١ ، ملخص الوثيقة التركية ١٥٤ ، ٢٤ رمضان ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٧٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ٣٩ ، ٩ صفر ١٢٥٤ (١٨٣٨ ، معية تركي ، محفظة ٣٦ ، وثيقة ١٧٨ ، ١٠ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محفظة ٢١ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٠٣ ، ٢٣ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، محفظة ٣٥ ، ملخص الوثيقة التركية ١٣٨ ، ١٧ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، ملخص الوثيقة التركية ١٨٥ ، ٢٤ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محفظة ٢٩ ، وثيقة ٤٠٤ ، ١٥ ذو القعدة ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(٧٧) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى مأمور ديوان الإسكندرية ، ١٤ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) ، معية تركي ، محفظة ٢٦ ، دفتر ٥٩ ، ملخص الوثيقة التركية ٨٠ ، ٢٢ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، رقم ٥٥٨ ، ٢٥ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محفظة ٣١ ، دفتر ٧١ ، ملخص الوثيقة التركية ٩٩٧ ، ٢١ جماد الأول ١٢٥٢ (١٣٦١) .

(٧٨) محافظ الشام ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٧٩) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى ديوان البحرية ، ١١ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(٨٠) معية تركي ، محفظة ٣٨ ، صورة الوثيقة ٦٨ ، ٢٥ جماد الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، الوثيقة التركية ٢٣٥ ، ٥ ذور الحجة ١٢٥١ (١٨٣٦) ، محفظة ٢٤ ، دفتر ٥٣ ، ملخص الوثيقة التركية ٦٨٢ ، ١٢ رمضان ١٢٤٩ (١٨٣٤) ، د. أحمد أحمد الحتة : المرجع السابق ، ص ٩٨ ، Rustum: op. cit., p. 71.

(٨١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٧١ ، ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٢) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Cattaui: op. cit., p. 72, Perrier: op. cit., p. 92, Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au Ministre, 1ere Sept. 1833.

(٨٣) Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Perrier: op. cit., P. 93.
استوردت فرنسا بما قيمته بالقروش ٦,٥٢٥,٠٠٠ ، تركيا = ٤,٦٧٧,٣٠٠ ، توسكانيا = ٥٢٠, ١٣٣, ٣ ، النمسا = ٩٥٧,٧٠٠ ، بريطانيا = ٥٥٠,٥٠٠ ، اليونان = ٢٤٦,٦٨٠ .

(٨٤) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Douin: op. cit., p. 264.

(٨٥) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٨٦) Douin: op. cit., p. 259.

(٨٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 24 Août, 1833.

(٨٨) Ibid.

(٨٩) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٥٤ ، وثيقة ٤٢ ، ٩ كانون ثاني (يناير) ١٨٣٧ .

(٩٠) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى خليل بك محافظ دمياط ، ٦ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٩١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥ ، ٧ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٩٢) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٩٣) Ibid, Mr Farren's Answers, No 20, Douin: op. cit., p. 254.

(٩٤) Ibid ، د. عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ١٤٠ .

(٩٥) Douin: op. cit., p. 261.

(٩٦) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 20.

(٩٧) Sabry; op. cit., p. 366.

(٩٨) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٩٩) Sabry: op. cit., p. 365.

(١٠٠) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report op. cit.

(١٠١) Ibid, Mr Moor's Answers, No 20, Dodwell: op. cit., p. 253.

(١٠٢) Ibid, Campbell's Notices.

(١٠٣) Ibid, Mr Farren's Answers, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Perrier: op. cit., p. 90, Farren: op. cit., pp. 447, 448, Dodwell: op. cit., p. 158.

محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الرابع ، ص ٢٦٩ .

(١٠٤) كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ص ٧٦٧ ، ٧٦٨ .

(١٠٥) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٢١ .

(١٠٦) Fo 78, vol. 380, Dr bowring, op. cit., vol. 283, From Campbll, No 10r

القمح ٤٥ قرشاً، الشعير ٣٥ قرشاً ، العدس ٤٥ قرشاً للشنبيل ، خشب البلوط ٢٥ قرشاً ، خشب الوقود ٣٠ قرشاً للقنطار ، اللحم الضاني من ٤ ـ ١٢ قرشاً للرطل .

(١٠٧) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers, Farren: op. cit., p. 453.

(١٠٨) Farren: op. cit., p. 454.

(١٠٩) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٤٢ ـ ٤٧ .

(١١٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٦ ، ٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١١) Perrier: op. cit., p. 90.

(١١٢) معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، وثيقة ٧٧٤ ، ٢٩ رجب ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١١٣) Fo. 78, Vol. 283, From Campbell, July, August 1836

(١١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، غرة ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٥) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٨٧ ، ٨٨ .

(١١٦) نفس المرجع .

(١١٧) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، وثيقة ٥١ ، ٦ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣٠ ، ٢٠ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٩) نفس المصدر .

(١٢٠) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، نفس الوثيقة .

(١٢١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٥ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، وثيقة ١ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٢٣) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١٢٥ .

(١٢٤) نفس المرجع .

(١٢٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٥ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) . الثمن للأوقية .

(١٢٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥٨ ، ١٩ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٢٠٥ ، ٩ شوال ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١٢٨) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٢٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٣٣ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣٠ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣١) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ١٩٦ .

(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١١ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٣) Dodwell: op. cit., p. 158.

الفصل السادس

الخدمات ومقومات الاستقرار

أدرك محمد علي بفهم واع الدور الحضاري الذي يجب على مصر أن تقدمه للشام ، ومن أجل هذا كان للخدمات التي قدمها الحكم المصري للمجتمع الشامي ثقلها ، وخاصة أنه حرم من التمتع الكامل بها فيما سبق ذلك الحكم ، وحملت بين جنباتها التقدم والرقي والازدهار ، أيضاً وضع هذا الحكم مقومات الاستقرار ودعمها ، حيث سعى لإقامة الأسس والقواعد الصحيحة ليهنأ المحكومون بحياة آمنة مطمئنة .

● الخدمات :

يحتل التعليم موقعاً على خريطة الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع ، ولم يكن هناك أي نشاط علمي ملحوظ قبل الحكم المصري ، إذ أن الظروف التي مر بها الشام أثرت في هذا المجال بالرغم من أن الشام له تاريخه في النهضة العلمية ، ولكن مع الإدارة العثمانية التي صاحبها التأخر انعكس الأمر على التعليم ، فخرجت المدارس القديمة وتداعت المساجد والجوامع[1] ، ولم تبق إلا شذرات بسيطة من الغيورين على الإسلام الذين عملوا على تحفيظ القرآن الكريم ، لذا فقد ساد الجهل وخيم حتى أنه لم يعد في الشام « واحد من مائة يحسن مبادىء القراءة »[2] .

وتغيرت الحالة التعليمية والثقافية مع قدوم الحكم المصري حيث جاء حاملاً الأفكار التقدمية والنهضة الكبيرة التي أوجدها في مصر لينقلها للشام في إطار البرنامج الجديد الذي أعده وشمل جميع أوجه ومظاهر المدنية ، وعلى

ذلك اتجه النشاط إلى مجال التعليم ، وإن كان أقل حظاً من باقي المجالات ، إلا أنه اعتبر ركيزة قوية اعتمدت عليها الشام في نهضتها العلمية الحديثة .

وبدأت دورة الحياة التعليمية بالمدارس الأولية ـ الكتاتيب ـ لتعليم الأطفال المسلمين ذكوراً وإناثاً القراءة والكتابة والقرآن الكريم ، وانتشرت في الأخطاط والمساجد والزوايا ، وقام الأئمة بالتدريس فيها[٣] .

ومنذ عام ١٨٣٥ وضعت خطة خاصة بإنشاء مدارس حكومية في المدن الرئيسية وفقاً للنظام المتبع في مصر ، وانتدب « الميرالاي مختار بك ناظر المحاسبة لفتح المدارس في الشام »[٤] ، وهدفت الإدارة المصرية إعداد الشباب للأغراض الحربية وفقاً لنظام مدارس الليسيه النابليونية ، ولكنها وجدت في بعض الأحيان العوائق ، إذ رأى فيها الأهالي السبيل لإلحاق أولادهم بالسلك العسكري ، ولخوفهم من التجنيد الإجباري حاولوا إخفاء أولادهم عن عيون الحكومة[٥] . لكن ذلك لم يمنع أن أثبتت تلك المدارس نجاحاً ملحوظاً .

وأنشئت مدرسة نظامية ـ كلية حكومية ـ في دمشق ، احتوت على ٦٠٠ طالب مسلم يتعلمون فيها اللغة التركية ، ويتدربون عسكرياً ، بالإضافة إلى تمرينهم على بعض الحرف التي تخدم الميدان الحربي[٦] ، ويصرف لهم الزي الرسمي ومكافأة شهرية تقدر بـ ١٥ قرشاً ووجبات يومية ، ومعظم الطلبة من المدن ومنهم القادمون من القرى المجاورة ، وقليل منهم من العائلات الغنية والأكثرية من الفقراء ومتوسطي الحال[٧] ، وازداد الإقبال على تلك المدرسة وتوافدت الطلبات بشأن الإلتحاق بها ، وأعلنت الرغبة « أن يتعلموا ويدرسوا الفنون الحربية »[٨] .

أما مدرسة حلب النظامية فضمت بين ٤٠٠ ـ ٤٥٠ طالباً من المدينة وما يجاورها ، وجمعت بين النظامين الخارجي والداخلي ، ويتلقى فيها الطلبة اللغات العربية والتركية والفارسية وآدابها ، والرياضيات والتاريخ بالإضافة للتدريبات العسكرية ، ويعطى للطالب لقب « أفندي » ومكافأة تراوحت بين ١٥ ـ ٧٠ قرشاً شهرياً ، والزي الرسمي ، وهناك مشرف للمدرسة للإشراف على

الطلبة ، وللمدرسة ١٨ مدرساً تصل مرتباتهم بين ٢٥٠ - ٣٥٠ قرشاً شهرياً ، ويرأس إدارة المدرسة ناظر عليه مراعاة أخلاق الطلبة ويتقاضى ٦٥٠ قرشاً مرتباً شهرياً ، وعلى نفس النظام كانت مدرسة أنطاكية(٩) . ومما يذكر أن لحلب نشاطها في الميدان التعليمي ، فقد أسس إسماعيل بك حاكمها مدرسة عام ١٨٣٩ سميت « الإسماعيلية » وأوقف عليها الأموال وجعل فيها مكتبة ، كما أضاف إلى جامع « القرناصية » مدرسة(١٠) ، واختصت بالعلوم الفقهية ، وأرسل إبراهيم يطلب من مصر المدرسين وأصحاب الدراية والكفاءة خاصة في « علم الحساب والنحو »(١١) . وفي دائرة البرنامج أعدت دورات تعليمية لفرق الجيش لتعليم القوات القراءة والكتابة إلزامياً(١٢) .

أما عن الكتب ، فلم يكن في الشام مكتبات عامة ، فاعتمد في وجودها على جلبها من مصر ، وفي البداية استحسن مجلس شورى حلب أن ترسل لمدينته « مطبعة بأجهزتها وأدواتها لتطبع بها الكتب المحتاج إليها »(١٣) . لكن اتفق رأي المسؤولين على تحديد نوع الكتب المطلوبة وعددها « لتطبع بالمطبعة العامرة بمصر »(١٤) ، وذلك لعدم وجود العمال المهنيين في هذا المجال ، واقتصار أمر الطباعة على المطبعة الرسمية المصاحبة لإبراهيم والتي تطبع فيها أخبار اليوم(١٥) . وعليه وردت من حلب ودمشق واللاذقية وطرابلس ويافا وغزة قوائم الكتب لإصدار الأمر لديوان المدارس بالقارهة لإرسالها إلى المدن المذكورة لتوزيعها ، وشملت مختلف فروع العلوم والآداب ، الطب البشري والبيطري ، الرياضيات ، الطبيعة ، الفسيولوجيا ، الباثالوجيا ، الأقربازين ، الهندسة ، الزراعة ، الصناعة ، القواميس ، الأديان ، العلوم الفقهية ، الفلسفة ، المنطق ، التاريخ(١٦) ، ووجه الاهتمام بمقدمة ابن خلدون وعمل على نسخها من نسخ المغرب ونقلها للتركية(١٧) ، هذا في نفس الوقت الذي عني فيه بنشر الكتب العربية . ولكن هذه الكتب لم تلق مجالاً للإنتشار سوى في المدارس ولدى بعض العائلات البورجوازية(١٨) ، فلم يصل عامة الناس إلى الدرجة التي تدفعهم لاقتناء الكتب .

ووضعت الأسس لإرسال البعثات التعليمية للقاهرة ، وطلب الأمير بشير

من كلوت بك مفتش صحة الجيش أن يستأذن محمد علي في مسألة الابتعاث لدراسة الطب ، فوافق وأعطى المجانية ، فكان الوفد الأول مؤلفاً من أربعة رابعهم مملوك الأمير[١٩] .

وبذلك نهضت الحركة التعلمية ، وأثبت المناخ الثقافي وجوده ، ومما ساعد على اكتمال النهضة النشاط الذي مارسه الأجانب في التعليم وخاصة أصحاب التبشير ، فأسسوا المدارس ونعموا بالامتيازات في ظل سياسة التسامح المصرية ، وبطبيعة الحال فهناك أهداف غير الدينية والتعليمية وراء هذا الإقدام . ومارست مدارس الطوائف مهمتها بحرية لتشجيع الإدارة المصرية لها ، فوجدت في دمشق مدرسة أولية للأرثوذكس اليونانيين ألحقت بالكنيسة وضمت ١٣٠ تلميذاً ، ولها طابعها الديني ، والدراسة فيها تشمل القواعد الأولية والتاريخ الخاص باليونان قديماً وحديثاً ، وعلى شاكلتها مدرسة في بيروت وأخرى في القدس ، ووجدت المدارس الكاثوليكية وبصمات فرنسا واضحة عليها ، وتوسعت مساعي الفرنسسكان في هذا النطاق ، ودُرِّس فيها اللغات الفرنسية والإيطالية والعربية والجغرافيا والتاريخ ، كما وجدت مدارس للموارنة تعلم فيها التلاميذ اللغة العربية[٢٠] .

وفي بيروت أسست المدارس الأمريكية ، ومثلت كلية الأمريكان أهمية ، ودرس الطلبة فيها اللغتين العربية والإنجليزية والرياضيات والجغرافيا والفلك والكيمياء ، وأصبحت بيروت أعلى مستوى ثقافي من أية مدينة أخرى بالشام حيث وجدت فيها المطابع التي اختصت بالأجانب وطبعت الكتب التعليمية الأولية ، كما كانت هناك مطبعة في لبنان يديرها الكاثوليك واقتصرت طباعتها على الكتب الدينية[٢١] .

وكان لليهود عشر مدارس صغيرة في دمشق ، ضمت الواحدة من ٢٥ ـ ٦٠ تلميذاً ، يتلقون فيها اللغة العبرية ، وتقتصر على الذكور من سن ٣ ـ ١٣ سنة ومصاريفها من ٣ ـ ٥ قروش أسبوعياً ، وتعد لممارسة الأعمال التجارية ، وتتكرر الصورة في باقي المدن التي يسكنها اليهود[٢٢] .

ورغم أن هذه المدارس اقتصرت على أبناء الطوائف ، إلا أنها أعطت للمظهر العام تقدماً في محيط التعليم بعد أن هيأ لها الحكم المصري التسهيلات ، كما أنه لم يُقدم على جعل التعليم إلزامياً حتى لا يجبر غير المسلمين على دخول مدارس الحكومة التي يدرس فيها الدين الإسلامي . وأخيراً لنا أن نذكر أنه لو لم تواجه الإدارة المصرية تلك الصعوبات الداخلية والخارجية في الشام لكانت خطواتها على هذا الطريق أسرع وأعم .

ومن منطلق الحرص على كيان الأفراد ، دخل الإهتمام بالصحة نطاق الخدمات التي قدمها الحكم المصري ، وكان التركيز ظاهراً على المستشفيات نظراً لمتطلبات الجيش وللمعارك التي يقودها ، فمن أجل القوات أنشئت في معظم مدن الشام ، وتوسع فيما كان قائماً[٢٣] ، كذلك فتحت أبوابها لاستقبال عامة المرضى وعين مسؤول لها « ناظر عموم الاسبتاليات » وله السلطة عليها ، يقوم بتفتيشها ، ويحضر ما يلزمها ، وإذا تعذر وجود المطلوب في الشام يستجلب من مصر[٢٤] .

وتبع رعاية المستشفيات العناية بالصيدليات لتجهيز الأدوية ، وأصبحت « جميع الأعمال المتعلقة بدار الطب تقضى بمعرفة مستخدمي الأجزخانة »[٢٥] . ومضى العمل في تركيب الأدوية ، فشرع في استخراج أرواح من أوراق النباتات والأعشاب حيث وفرتها ، واستقطار ماء الزهر ، وطلب كبير صيادلة عكا إنشاء معمل كيمائي لتصنيع الأدوية بدلاً من استيرادها[٢٦] .

وهاجمت الأوبئة الشام نتيجة للحروب ، فالكوليرا انتشرت في المدن الرئيسية[٢٧] ، كذلك الطاعون ، واتخذت الترتيبات والاحتياطات « لتجنب من هذا المرض وقطع أسباب الامتداد والعدوى »[٢٨] ، وبالنسبة للحمى ، فطلب إرسال الحنا من مصر لعلاجها[٢٩] . وبناء على هذا الوضع ، رتب الحجر الصحي لحصر تلك الأمراض ، وأقيمت « الكارنتينات » تجاه الحدود الشمالية والحدود الشرقية وتعددت في مدنها[٣٠] ، وفي الموانىء التي لم يكن بها حجر صحي خصص للقادمين أماكن بعيدة عن السكان للنزول بها وقضاء فترة

الحجر ، وطبق ذلك على الأجانب وخاصة زائرو القدس[٣١] . وصدرت الأوامر المشددة والتنبيهات بضرورة وإلزام الخضوع لهذا النظام الصحي[٣٢] ، وحددت المدة الزمنية للحجر ووصلت ١٢ يوماً ورفضت المساعي التي بذلت من التجار لخفضها إلى خمسة أيام[٣٣] .

واعتُبر محجر بيروت أهم محجر صحي ، وفرض على جميع السفن أن تقصده لتحجز فيه ، وهو تحت إشراف قناصل فرنسا والنمسا والدانمرك وأسبانيا واليونان ولكن تحكم فيه القنصل الفرنسي ، وعاد بالأرباح الطائلة على مستغليه[٣٤] ، ولم تكن الإدارة براضية عن هذا التسلط ، لذا رئي سحب سلطة القناصل وتحويلها لها ، وانتدب حنا بحري وأرسل إلى بيروت لوضع تقرير عن حالة محجرها ، وإجراء إعادة تنظيمه ، وتحويل الحسابات إلى اللغة العربية . ودرس الحالة جيداً واجتمع مع القناصل حيث اتضح عجز بالصندوق قدر بـ ٢٠,٠٠٠ قرش ، بالإضافة لقرض من متسلم بيروت بلغ ٣٠,٠٠٠ قرش ، ورأى المندوب ضرورة تبعيته للمحجر الصحي بالإسكندرية ، وطلب توفير الزائد من الموظفين ، وأن يعين كاتب يتولى عمل حساب الإيرادات والمصروفات شهرياً باللغة العربية ، ويقدمه إلى خزينة بيروت ، وأخيراً التخفيف من الضغط الأجنبي الموجودة[٣٥]، وذلك محاولة لوقف التسلط الذي جرت ممارسته . واتخذ شريف بعض الإجراءات التي ضايقت القناصل ، فلم يحسن معاملتهم بعد أن انعدمت الثقة فيهم ، وأقدم على تخفيض موظفي المحجر ، فنتج عن سوء العلاقات بين الطرفين أن استقال بعض القناصل من « مجلس الكارنتينات »[٣٦] ، وتحول إشرافه على الحاكم الإداري ، وأصبح فرعاً من مجلس الإسكندرية الذي تولى إرسال القرارات للشام[٣٧] .

كذلك وجدت لجنة صحية ، وهي تابعة للحجر الصحي ومهمتها مراقبة الحالة الصحية ، وباشرها حاكم حلب ، وضمت الأطباء الجراحين والصيادلة وضباط من الجيش وبعض أعضاء مجلس الشورى . وإن كان يعيبها تسرب الرشوة إليها في بعض الأحيان ، فيرسل إبراهيم ليسأل عن العقاب وفقاً لنظام

الحجر الصحي في أوروبا ليطبقه على أحد ضباطه الذي انتهك وتعدى على نظام المحجر ولائحته[٣٨] ، ولكن على الوجه العام جرت الأمور بطريقة مرضية ، ونفذت التعليمات وفقاً لمشورة الأطباء[٣٩] . هذا وعرف اللقاح ضد مرض الجدري وأجري العمل به[٤٠] ، لذا لم ينتشر هذا المرض ، ومن أهم الخطوات التي اتخذت قيد المواليد والوفيات[٤١] .

وروعيت القوانين الصحية الخاصة بالنظافة ، فصدرت أوامر إبراهيم إلى كل من « الميرلايين والمتسلمين بأن يوجهوا عنايتهم إلى نظافة البلاد »[٤٢] ، فردمت المستنقعات وجففت ، وكانت بؤرة الأمراض في دمشق « وفتح خليج يصرف به الأقذار »[٤٣] ، كما أنشئت مصارف للمياه الراقدة[٤٤] ، واستخدم المهندسون المتخصصون في تلك الأعمال والمنشآت ، ونظفت الأزقة والأسواق ووضع نظام في هذا الشأن ، فرتب كناسون خصوصيون لكل منطقة ، وأنيط لهم رفع النفايات صباحاً ومساءاً ونقلها للبراري في مقابل ١٠٠ قرش أجراً شهرياً ، وأخضعوا للتفتيش والمراقبة[٤٥] . وصدرت التعليمات بمنع ذبح الماشية في داخل المدن مراعاة للصحة العامة[٤٦] . ووجهت العناية إلى المياه ، فطهرت منابعها[٤٧] ، واهتم بالمياه المعدنية ، فنظم حمام طبريا المعدني ليكون على « غرار حمامات بروسة المعدنية »[٤٨] ، وذلك للاستشفاء الطبيعي . وعلى هذا أسهم الحكم المصري بتقدم ملحوظ في الشؤون الصحية للشام .

ومثلت المرافق دعامة هامة في الخدمات التي أقدمت عليها الإدارة المصرية ، وبطبيعة الحال نالت المرافق الخاصة بالجيش النصيب الأوفر ، فتم بناء الثكنات للقوات في المدن الرئيسية ، بلغ عددها اثنتي عشرة ثكنة ، وأكثرها ضخامة ما شيد في حلب إذ اتسعت لأربعة آلاف فارس ، وفي أنطاكية وحمص ودمشق وبيروت ضمت كل واحدة ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف من القوات ، وأقيمت التحصينات في الحدود الشمالية ، ورممت تحصينات عكا بعد أن تعرضت للضربات أثناء الحصار[٤٩] ، فغطت الدولة هذه الناحية على صورتها الكاملة .

أما عن المباني المدنية ، فامتدت يد الترميم إليها[٥٠] ، ومما يذكر أنه اجتمع الرأي على أن تكون المباني الأميرية التي سيبدأ في بنائها « متينة جداً تبقى مائة سنة » ولكن محمد علي رفض « إذا كانت أمثال هذه المباني في مصر لم تبن بعد كما يليق فهل من الممكن أن تبنى في بلاد فتحت حديثاً ؟ »[٥١] ، معنى هذا أن الشام قد غمرها إحساس التعمير والبناء .

ونالت الطرق بعض الاهتمام ، ويذكر فارن أن شق الطرق وحفر القنوات وضع في نطاق المشروعات التي رئي القيام بها ولم يتم تنفيذها[٥٢] . ولكن مما لا شك فيه أنه جرت خطوات لإصلاح الطرق ، ففي حلب وكما يسجل بورنج لحكومته شُرع في تمهيد الشوارع وإصلاحها ، واستمر العمل في الطريق بين بيروت ودمشق وتم إعداده[٥٣] ، وأنشئت الطرق في طرسوس على الساحل وفي الجبال بهدف نقل الأخشاب ، أما عن الطرق في جبل الدروز فدعت الحاجة لضرورة تسهيلها نظراً لوجود المعادن من ناحية ، وليسهل ارتيادها للقضاء على الحركات المضادة من ناحية أخرى ، فيأمر محمد علي بإحضار المهندسين للكشف والمعاينة[٥٤] . وبالنسبة للقنوات ، فأصلحت العيوب الموجودة فيها ، فيعرض « باشمهندس إيالة حلب » عوائق مياه قناة حلب ، ويبين « لازم تعزيل القناة وسد العيوب وضبطها » وعليه يتم طلب « الأحجار والكلس لتوضع بجانب كل محل عيب ، ويصير تكثير الشغالة »[٥٥] . وبذلك يتضح أن الاهتمامات بالطرق البرية والنهرية أخذت مكانها في البرنامج المعد .

وبالنسبة للمواصلات فقد تحسن حالها ، ويرجع ذلك إلى أهميتها بالنسبة لاتصالات الجيش ، وبالتالي شكل البريد الحربي أهمية منذ البداية ، فنظم وأعد له لوازمه ـ الكدش والسروجية ـ بعد أن أمر المتسلمون بإحضارها ، ورتبت نقاطه في « غزة والسدود ويافا وأم خالد والطنطورة » وأصبح للبريد إدارة مستقلة عرفت باسم « نظارة البوسطة » وعين مسؤول عنها[٥٦] . واتسعت الخطوط وأنشىء الجديد منها بين مصر والعريش وعكا وزحلة وحمص ، وكذلك بين أنطاكية وحماة وأنطاكية وحلب ، وأسست المحطات « لسرعة نقل المخابرات بين مصر وتلك الجهات وحلب والأوردى »[٥٧] . وفي كل محطة

يوجد ساع ، واشترط أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة ومعه ساعة فضية « لأجل عند وصول الهجان لأي محطة تكتب الساعة التي قام فيها لمعرفة تأخره من عدمه »[٥٨] . وأصبح البريد على وجه منتظم بين تلك المسافات ، وشدد على رجاله « بأن يسيروا بالسير السريع في هذه المناطق لتوصيل البريد في الميعاد »[٥٩] ، وكانت المتابعة تأخذ مجراها ، فعندما تعدى البريد الوقت المحدد لوصوله إلى إبراهيم « وتحقق لسعادته أن خدام البوسطة غير مستقيمين بمحلاتهم دائماً » صدرت تنبيهاته « أن يستقيموا بمحلاتهم ولا يتكاسلوا بالمشي لأجل سرعة الوصول »[٦٠] وعلى هذا انتظم الأمر وأصبح البريد يستغرق يومين ما بين أنطاكية وعكا ثلاثة أيام من عكا للإسكندرية[٦١] . وفي نهايات أيام الحكم المصري تم إنشاء أبراج مراقبة بين مصر والعريش ورئي استكمالها إلى عكا[٦٢] ولكن لم تسنح الفرصة لإتمام ذلك .

وكان البريد الحكومي ينقل بين المدن الرئيسية بواسطة الأفراد وبطريقة منتظمة[٦٣] . وتبع ذلك الرغبة في إنشاء بريد عام لتأدية الخدمات العامة للوطنيين ، ولقى هذا المشروع المعارضة من القنصل الإنجليزي في دمشق خوفاً من الرقابة على البريد وخاصة أن لإبراهيم سابقة في هذا المجال بشأن مراسلات الأجانب ، كما أن القنصل ادعى أن إنشاء بريد عام يضر بالبريد الإنجليزي بين بيروت ودمشق ، ولكن لم يقعد هذا الأمر محمد علي إذ رأى العمل على تنفيذ المشروع[٦٤] . وكان في كل مدينة مسؤول عن البريد العادي ، ويتم له تأجير الخيل بواقع قرشين في الساعة ، وأثر احتياج الحكومة للدواب على حركة النقل في ذلك الشأن[٦٥] ، لكن على أية حال كان التقدم ملحوظاً في هذا الجانب .

وإذا انتقلنا إلى وسائل النقل ، نجد أن الحكومة عينت في المدن الرئيسية من أطلق عليهم اسم « كاودجي باشي » لقيادة عربات للنقل تجرها الدواب لتوصيل الأفراد والبضائع ، وسجلت المسافات وحددت أسعارها بمعرفة الحكومة على أساس المعدل قرشان في الساعة[٦٦] . وأقدم إبراهيم على محاولة لتجربة نقل جديدة ، فتم تجهيز قطار عبارة عن عربات نقل متشابكة

تجرها خيل المدفعية ، وقام برحلة من حلب ماراً بالإسكندرونة إلى كليس وحتى جبال طوروس ثم العودة إلى حلب ، ونجحت التجربة ولم تتعرض إلا لكسر محور إحدى العجلات[٦٧] ، وبجانب تلك المواصلات التي عمل على تحسينها كانت قوافل الجمال تمثل الثقل الرئيسي في النقل فاعتُمد عليها في كثير من التحركات ، وأعطى هذا الوضع للبدو أهمية خاصة[٦٨] .

ومن خلال ذلك يمكن القول أن الحكم المصري طرق الأبواب من أجل الإصلاح ، وقدم المجهودات للتنفيذ ، وإن كانت الظروف الصعبة التي عاشها قد عاقت من حركته من ناحية ، وجعلته يقدم على أعمال قد تقف أحياناً أمام استمرارية مسيرته من ناحية أخرى ، لكن في النهاية ثبت أن كفة عطائه هي الراجحة .

● **مقومات الاستقرار :**

هدف الحكم المصري إلى إحداث تغيير كلي للمجتمع وخلق أنظمة جديدة بمقتضاها يتم الانتقال من القديم الذي كان يعيش فيه للحديث الذي جاء مع العهد الجديد ، وقد استنفذ ذلك طاقة كبيرة لصعوبة هذا التحويل ، ولكنه وإن واجهته العوائق ، إلا أنه نجح وسار وفقاً للطريق المرسوم .

ومن الخطوات المهمة في بداية المرحلة العمل على إقامة مجتمع يسوده الأمان والإطمئنان وله من القواعد الثابتة ما يهيىء لمعيشة مستقرة ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا عولجت قوة من قوى المجتمع شكلت أهمية وأثرت في حياة المنطقة وهي البدو . وللسياسة المصرية اتجاهها مع هؤلاء ، إذ أرادت كبح جماحهم وتغيير مجرى حياتهم المتنقلة وعاداتهم العدوانية وتقاليدهم الصلبة سواء في مصر أو الشام .

وكان العنف والقسوة في مواجهة البدو من السمات الواضحة في هذه الفترة ، إذ أن الضعف وسوء الإدارة اللذان سادا المنطقة قبل الوجود المصري أعطى الحقوق المكتسبة والجبروت الواضح والسطوة القوية للبدو الذين لم يعتادوا على العقاب بل فرضوه بأيديهم على باقي السكان . وتدور الدوائر

ويصبحون تحت السلطة المركزية ترقبهم العيون في أية تصرفات عدوانية يقدمون عليها ، ومنذ اللحظة الأولى لوطأة الأقدام المصرية الشام تبينت تلك السياسة ، وتعددت الحوادث ، فحينما هاجم خمسون من الفرسان البدو إحدى الحدائق وضاع تحت أقدامهم أحد عشر شخصاً أجري التحقيق معهم ونفذ العقاب عليهم[٦٩] . وأعطى هذا المنهج الاطمئنان للأهالي فتركوا الخوف جانباً وأقبلوا على إبلاغ تصرفات البدو إلى المسؤولين بعد أن عرفوا أن هناك من يسترجع لهم حقوقهم بل ويحميهم من أية انتقامات كان من الممكن أن تحدث فيما سبق ، فيشكو « غزاوي نصر عمر » بأنه أثناء توجهه من يافا إلى غزة بصحبة بضاعته وأمواله « طلعوا عليه العرب ونبهوه » فيصدر الأمر لمتسلم غزة بالتحقيق وإعادة حقه إليه[٧٠] ، حتى أنه أحياناً عندما يلجأ أصحاب المشكلة إلى إبراهيم يأمر بدفع الأموال التي سرقها البدو من الخزينة ثم يتولى القصاص من المعتدين[٧١] .

وألزم البدو تقديم كافة ما استولوا عليه وردوه لأصحابه ، ـ ومنهم الفلاحون الذين قاسوا من ذلك ـ فحينما سطوا على قرية « سيدنا معاذ » بطبريا واستحوذوا على الغلال ، ووصل الخبر لإبراهيم أصدر مرسومه باسترداد كافة ما نهب[٧٢] ، وتكررت الأوامر بشأن « المحافظة على القرايا وغلال الرعايا »[٧٣] ، أيضاً عندما أقدموا على إتلاف الكروم ورفع الفلاحون الأمر للمسؤولين تم ترحيل عرب العقيدات الذين تسببوا في ذلك[٧٤] ، ولما أعرض فلاحو قرية « دير العصافير » من قرى دمشق عما ينالهم « العرب النازلين بنواحيهم مدشرين جمالهم على زروعات القرية ومكلفينهم عليق » يتحرر لاتخاذ الإجراءات «لأن هذا ضد الرضا الكريم حيث أن الفلاحين رعايا دولته ، وأنه بوصول هذه التذكرة يرحلوا (أي العرب) من الأرض »[٧٥] .

وفرض التشديد وأحكمت الرقابة ، حتى أنه عند تعيين المتسلمين للمدن التي على صلة بالبدو كانت أولى التعليمات المفروضة عليهم « حفظ وحماية الأهالي والطرقات من شر العربان وأذيتهم ، ومحافظة وسلوك الطريق وحفظ الزوار وأبناء السبيل »[٧٦] . هذا وتطلب الأمر وجود قوات نظامية لصد أية

اعتـداءات تقع من هؤلاء البـدو ، فرتبت « عـربان خيـالة من الـواردين صحبة الأوردو للمحافظة »[٧٧] ، ومن الملاحظ أنه للحماية من تصرفات البـدو اعتمد على نفس العنصر لدرايتهم بخططهم وحركاتهم ، ووضع ذلك أثناء القضاء على الثورات التي اشتركوا فيها . أيضاً كانت هناك قوات عسكرية لحفظ الأمن خاصة في بعض المناطق « موطن القبائل والعشائر »[٧٨] ، وقد استحضرت من مصـر لهذا الغرض واعتمدت على الفرسان[٧٩] لإلمامهم بفنون المناوشات ، ورصد الطوافة للحراسة من أجل « منع أذية العربان ودفع ثقلهم عن الرعايا »[٨٠] .

ومضت التحـريرات والتوصيات تصـدر بشأن ردع المعتـدين وعقابهم ، وبالرغم من ذلك لم يسلم الأمر من السلوك غير المرضي لهؤلاء البدو إذ تأصلت فيهم هذه العادات ، وتسجل الأحداث الوقائع[٨١] وجربت معهم سياسة جديدة عن طريق التفاهم مع شيوخهم عند وقوع الأذى ، فعلى سبيل المثال أرسل إلى شيخ « عرب الصفور » بما قام به بعض من خيالته بالهجوم على قرية « يافات » بالناصرة واغتصاب ثمانية رؤوس بقر « فاستغربنا هذا الأمر منكم فيلزم بوصول هذه السطور إليكم ترجعوهم لأصحابهم دون عاقة »[٨٢] .

ثم تقرر أن يتحول الصد إلى هجوم وإنزال الغضب عليهم لإقعادهم عن تصرفاتهم ، وبدأت تلك الحملات ، وصـاحبها انهـزامهم ، ففي إحدى هـذه اللقاءات تمكن « قفتان أغاسى » من التقدم على أحـد معسكراتهم « وضـربهم ضرباً شديداً ، فقتل منهم ما يجاوز مائتي شقي وأغنم منهم ألفي إبـل »[٨٣] ، وتم تعيين ٩٠٠ فارس « لتأديب قبيلتي الشيخين حمد المهنا ودوحي السمير من عربان العنـزة، فإنهمـا يعتديـان على المسافـرين والمارة بـالسلب والنهب »[٨٤]، ووصل الأمر إلى ذبح الكثير من البـدو بعد التـأكد من أنهم « يقـطعوا السبيـل ويشلحـوا القفول »[٨٥] ، وعـوقب منهم الذين امتـدت أيديهم لسـرقة مهمـات الجيش في غزة واستولي على غنمهم وإبلهم[٨٦] ، وأرسل إلى مصر ووضع في سجـونهـا بعض من البـدو الـذين قبض عليهم[٨٧] . وأحيـانـاً تهـاون بعض المتسلمين مع هؤلاء البدو مما شجعهم على المزيد من العدوان ، مثل متسلم صفد الذي ترك « عرب لعيب » يعتدون على القرى وينهبونها ، فلما وصل النبأ

للمسؤولين جاء أحدهم ، وأمره بالتوجه إليهم وإحضارهم ، فانتقل إلى مكانهم فوجد أنهم لجأوا للغابات فاستولى على إبلهم ، ولكن المسؤول رفض الغنيمة إذ يقول « فرددت عليه أنا أطلب عصاة العرب لا أموالهم ، ثم إنهم معدودون من الرعايا ولا أسمح بالإستيلاء على أموالهم بدون إذن »[٨٨] ، وعليه يتبين أنه بالرغم من إساءتهم رفض أن ترد لهم بدون أوامر عليا ، إذ أن هناك أصولاً وقواعد يجب أن تتبع .

وحرم على البدو تحصيل « الخوة » تلك الأتاوة التي فرضوها وألزموا بها العابرين على مناطقهم[٨٩] . ورغم المنع والتحذير ، إلا أن بعضهم أقدم على نوع منها فألزم بها القرى ، ففي شكوى من فلاحي قرية « العتيبة » من قرى دمشق أن « الشيخ خلف الطيار أحد مشايخ عنزة معتدى عليهم ويطلب خاوة وتكاليف » فتحرر للقرية بعدم الدفع « وأن الخاوات مرفوعة أيام سعادة أفندينا »[٩٠] ، وعلى ذلك فقد البدو مورداً استغلوه فترة طويلة .

هذا وضيق عليهم في مسألة « عوايد الحج » فعندما التمس عرب بني صخر منحهم إياها على جردة طرابلس ووافق حنا بحري ، يعترض إبراهيم « ليس هناك ما يوجب إعطاء عربان بني صخر مبلغ مائتي كيسة » لكن لم يطبق ذلك على الجميع إذ أعطت الحكومة « عربان العنزة » تلك العوائد ، وهناك من قدمت له الهدايا كعرب الجديرة[٩١] ، ولكن في إطار محدود وتحقيقاً لرغبات معينة ، وفي نفس الوقت فرضت عليهم الضرائب وعند المعارضة تستخدم القوة[٩٢] .

وكان من الصعب على الإدارة المصرية أن تسوس البدو وتخضعهم للسلطة المركزية وتطبق عليهم القانون وهم قوة ضاربة بأطرافها في أراضي الشام لا يستهان بها ، ولكن بدأ موقفهم يلين إذ كانت هذه المرة الأولى التي يرون فيها سلطة مركزية قوية يدعمها ويحميها جيش معد ومنظم تمكن من الانتصار على جيش الدولة العثمانية ، لذا لم يتصلب جمودهم وخاصة بعد أن أصبحت الشام كلها في زمام الحكم الجديد الذي بدأ وجوده يزحف على

عاصمة الخلافة ، هذا من ناحية ، وتلك الهزائم التي منوا بها وقت أن اشتركوا في الثورات التي قامت ضد الحكم المصري من ناحية أخرى ، لذلك فمن منطلق الوضع الراهن رأى البعض التقرب من القيادة ، وإبراهيم على دراية تامة ومعرفة كاملة بهم فله تجاربه مع البدو في الوقت الذي رأى الاستفادة من خلال إخضاعهم خاصة لما لهم من معرفة في الطرق ومنافذها(٩٣) ، وإمكانية وقوفهم بجانبه ضد أعدائه إذا احتاج الأمر ، فرأى كسب ودهم واستدعى شيوخهم البارزين وأمر بإلباسهم الخلع(٩٤) ، كذلك أجريت الترتيبات معهم بشأن نقل المخازن الحربية حتى يخف الضغط على دواب الفلاحين(٩٥) ، وعلى هذا كان للتعاون فوائده .

ولتحقيق السياسة التي خُطط لها ، وللعمل على نجاحها كان لا بد من تنفيذ برنامجها ، الذي اشتمل على اتخاذ الوسائل لإستقرار البدو ، وعن هذا الطريق تكون المصلحة لجميع الأطراف ، نظام الحكم وتفوقه في هيمنته على تلك المكونات العنيفة ، وتحقيق الهدف الإنتاجي ، وإقصاء الشغب واتقاء الشرور الناتجة عن الإغارات والإعتداءات ، وإعطاء الصورة الكاملة للأمان والإطمئنان ، وتغيير مسار الطبيعة البدوية والإقلاع عن تلك العادات البربرية ، والإستقرار والإرتباط بالأرض ، وأخيراً أمان وراحة الأهالي الذين يعيشون في خوف دائم ويعانون من تصرفات هؤلاء البدو .

وعلى هذا بُذلت الجهود من أجل توطين البدو ونالها التوفيق ، وأسبغت الدولة حمايتها على من دخلوا تحت هذا النظام مما شجع إقدامهم بمحض اختيارهم « الأمير حسن المحمد أمير عرب الفضل قادم من ناحية البقاع بعشيرته ومراده الإقامة بناحية القنيطرة » ، فيبلغ مسؤول المنطقة بأن « تكون لهم الحماية والصيانة »(٩٦) . واستغل إبراهيم التنافس بين زعماء البدو ومال على الجانب الأقوى ، فبعد أن احتل « الدير » اتسعت صلاته معهم وضم إليه أحد الزعماء وهو صاحب السلطة وتحت رئاسته ٣ آلاف خيمة ، فاستكانت المنطقة بعد أن كانت مثاراً للقلق والفزع لفترات طويلة وحيرت الدولة العثمانية ، ولم يقدر أحد

من ولاتها على إخضاعها[٩٧] ، وأعطى هذا النجاح لإبراهيم مركزاً استراتيجياً على الحدود وتحقق ما يسعى له في سياسة التوطين .

وبعد أن كان يخاف على الأراضي الزراعية من سلب ونهب البدو أصبحوا الحامين لها والمحافظين عليها بعد أن زرعوها وارتبطوا بها[٩٨] . ويذكر كامبل لحكومته بأن هذا العمل هو إحدى حسنات الحكومة المصرية بعد أن تحول كثير منهم إلى الإستقرار وأقلعوا عن عاداتهم البدائية وتخلص الأهالي من شرورهم ، ولم يبخل إبراهيم عليهم ، إذ منحهم الأراضي وأعفاهم من الضرائب لعدة سنوات وأقرضهم الأموال لشراء مستلزمات الزراعة وسمح لهم بالتجول في المدن وممارسة البيع والشراء[٩٩] ، كما يسجل وري وصفاً لتلك الحالة ويوضح أنه لم يكن بالأمر الهين تحويل الرحل إلى مزارعين مستقرين لولا مجهودات إبراهيم وعطاءاته لهم وقبل ذلك حروبه معهم التي عجزوا عن مواجهتها ، كما بين كيف توطدت العلاقة بين مشايخهم والإدارة المصرية[١٠٠] . هذا وقد سبق بيان نشاطهم في الميدان الزراعي .

وكان لذلك نتائجه في النهجة الزراعية وفي التغير الاجتماعي الجديد الذي أرادته السياسة المصرية ، بالإضافة إلى سيولة الحركة التجارية الداخلية وانتعاشها ، وانفتح الطريق من دمشق إلى بغداد للتجار الوطنيين والأجانب ، وأصبح يسوده الأمان بعد أن كانت القوافل تقاسي من هجمات البدو المستمرة[١٠١] ، وانطبق هذا الأمر على باقي الطرق في الشام وصارت كل المناطق وخاصة تلك التي تجاورها الصحراء آمنة مطمئنة[١٠٢] ، وذلك بعد أن خضع البدو لنظام الحكم الجديد ، وكما يذكر تقرير قنصلي « ودخلت أقوى قبيلة في شمال سوريا تحت إشراف القائد المصري »[١٠٣] .

ورغم قوة عنصر البدو ، إلا أن إبراهيم لم يكن متلهفاً على تجنيدهم فهو يعلم اتجاهاتهم ويخشى انحرافاتهم ، وإن كانت هناك بعض أعداد قد جندت ، وأخرى ألحقت بالخدمة ، كما استخدم ٢٠٠ بدوي بالقرب من يافا للعمل بالسجون بمعرفة القوات المصرية ، كذلك أرسل البعض من نابلس إلى

الإسكندرية لاستخدامهم في الجيش والأسطول[١٠٤] .

ويمكن القول أن السياسة المصرية تجاه بدو الشام سجلت في تاريخه صفحة تدين لها المدنية والتقدم حيث أمكنها أن تخلق كياناً جديداً فعالاً لعنصر صلب من الصعب أن ينصهر أو يتحول ، لكن أمام الخطوات التي اتبعت والإجراءات التي اتخذت تحقق الهدف والمسعى .

وتوفر الأمن واستقر مع الحكم المصري وكان معدوماً قبله ، وأجمع شهود العيان سواء من الأجانب أو الوطنيين على ذلك ، ويتتبع القناصل الإنجليز في الشام حالته ويسجلون ارتياحهم ، فيقول وري « أصبح هناك أمان على الممتلكات عن ذي قبل ، ولم يعد أحد من الأفراد يتعرض للسطو ، وقلت الجرائم وغدت منطقة الشمال في سهول أدنة والأناضول والتركمان والكرد يسودها الهدوء والإطمئنان »[١٠٥] ، ويسطر فارن عن حالة السفر « إن ما حل بالبلاد من أمان يرجع للإجراءات التي اتخذها الباشا ، فتغير الحال عما سبق الإدارة المصرية من وقوع السرقات والقتل وأصبح المسافرون وخاصة الأوروبيون في جميع أنحاء الشام في أمن وحماية ولم تعد هناك أي شكاوى تجاه ذلك »[١٠٦] ، وتكلم بورنج عن استقرار الأمن ونتائجه في الحركة التجارية وبين كيف كان لاستعمال القوة الأثر الكبير في ذلك[١٠٧] . ويجب أن نضع في الإعتبار الاتجاهات الخاصة للقناصل وحقدهم على إجراءات الحكومة ، ورغم ذلك فقد أقروا الحقيقة الواقعة . ودون الزائرون الأجانب ملاحظاتهم « إذا بقيت أعمال محمد علي وبقي الأمن الذي بسطه فيما فتحه من البلاد كما صار إليه الآن من الإستقرار الذي يدعو إلى الإعجاب ، فإن حالة هذه البلاد سينبه شأنها وستتطور تطوراً كبيراً »[١٠٨] ويؤيد القول المعاصرون الوطنيون « لا ننكر حسن ملاحظة الحكم ووجود الأمان من التعدي والاختباطات التي كانت تحدث بالسابق »[١٠٩] .

وعلى هذا بدا الفرق ظاهراً بين حالة الأمن قبل الحكم المصري وأثناءه وخاصة بين شعب متشعب التكوين مختلف الطباع خلقت له الطبيعة الفوضى والفزع ، وأصبح جلياً منذ بداية العهد الجديد ذلك الخط الذي سارت عليه

الإدارة ، فعند قرار تعيين أي مسؤول كان التركيز على مسألة الأمن « فأنت أيها القايمقام يلزم منك الإنتباه واليقظة في محافظة الطرقات وأبناء السبيل وعدم التعرض لأحد إلا بالوجه الشرعي » ، ويوصي إبراهيم « بوجوب المحافظة على راحة الأهالي وتأمين العباد وزجر المعتدين وتحاشي أسباب الجور »(١١٠) . ونفذ إبراهيم أوامر أبيه بشأن ذلك ، ومضت الرقابة تأخذ طريقها ، وأمن طريق الحجاج وما تبعه من خطوات .

ومن أهم ما أقدم عليه وضع نظام للجوازات وتحقيق الشخصية للمسافرين والعابرين ومرتادي الطرق « لازم يكون بيدهم تذاكر مختومة من قضاة ومتسلمين المحلات التي يتوجهون منها وفيها اسمه واسم أبيه وشكله واسم كفيله ومن ليس معه تذكرة يرجع ولا يمر »(١١١) وأقيم الحراس وأحكمت الحراسة على الطرق والمزارع ، وصدرت التعليمات بالتشديد « فإياكم من التهاون بذلك ، ثم تكونوا دائماً متنبهين ومتيقظين لأمور محافظة البلاد والطرقات »(١١٢) ، وتعددت المخافر وامتلأت برجال الأمن ، ووضعت حامية مؤلفة من ٣,٣٠٠ جندي نظامي في دمشق ، ووزعت القوة بالمناوبة « وانضبطت البلد ضبط كلي ، وكان إذا مر زلمة (رجل) على القلق(الخفر) ومعه سلاح ولو سكينة يخلصوها منه »(١١٣) لكي لا يستعمل السلاح في إفساد تنظيمات الأمن . وأصبح في كل بلدة مركزاً للشرطة مسؤولاً عنه المتسلم وبه عدد من الضباط والقواصين ، وكانت الشرطة في يقظة تامة وكفاءة ملموسة ، ومن بين سلك الشرطة هناك ضباط مباحث لاكتشاف الجرائم والوصول إلى مرتكبيها(١١٤) ، وقام بعض جنود الدوريات المسلحة بالمرور ليلاً ونهاراً لملاحظة ومتابعة الأمن(١١٥) . أيضاً أحضرت قوات من مصر خصيصاً لحراسة الحدود ووقف اعتداءات البدو على الحضر(١١٦) .

وضمنت المسؤولية وحُمِّل لشيوخ ولرؤساء القبائل ما قد يقع في دوائر نفوذهم من الجنح والجنايات ، ويكلفون بدفع ثمن ما يسرق أو ينهب(١١٧) ، واتسم القانون الذي طبق بالشدة لاقتلاع جذور المفسدين ، فنفذ على الجنح العقاب الذي يزيد عليها(١١٨) ، وأوجب قبل صدور أي حكم أن تسبقه

التحقيقات الكاملة ، ومن يتعرض لأي تهديد ولو من قبل ضباط الشرطة يرفع أمره إلى إبراهيم الذي يستمع للشكوى ويهتم بالأمر ، وبعد عن التحيز وراعى الحق ، فلم يترك سيئة ترتكب دون أن يقتص من فاعلها[١١٩] .

وأعد التخطيط من أجل القضاء على جرائم السرقات وعقاب أصحابها ، فعندما جاء الخبر بأن هناك سبعة أشخاص « فراسين حرامية دايرين بالعرض لأبناء السبيل » ، مضى البحث عنهم بغاية الدقة بعد أن صدر الأمر بالقبض عليهم ووضعهم في السجن[١٢٠] . ومما يذكر أن المرأة دخلت في هذا النطاق وأنزل عليها العقاب « بخصوص النفرين والحرمة الحرامية الذين ضبطوا وموضوعين بالسجن يجب أن يمكثوا فيه »[١٢١] . وتلاحقت المنشورات للمسؤولين ، ففي تحرير إلى متسلم القدس « حافظوا على البلاد وأقطعوا دابر أرباب الحرام والأشقياء »[١٢٢] .

وردت الحقوق إلى أصحابها ، وعاد ما سرق لذويه ، وتعددت أحداث ذلك ، نذكر منها أن أحد التجار ذهب لشراء قطن من نابلس وأقام ليلته لدى أحد الشيوخ ، فسرق منه ١٠٩٣ قرشاً ، واتضح أن السارق ابن أخ الشيخ ، واشتكى التاجر للمتسلم ، فأمر بإحضار المبلغ على وجه السرعة لتسليمه لصاحبه[١٢٣] . وعند استرداد جزء من المسروقات تأتي التنبيهات بتحصيل الباقي ، فعقب سرقة مصاغ ونقود ، وإعادة السارق المصاغ وامتناعه عن النقود تحرر إلى المتسلم « لتحصيل الحق »[١٢٤] ، ولما أعيد لأحد المسروقين النقود التي سرقت منه دون باقي حاجياته ـ بدلة جوخ وجربعة ثياب ومركوب ـ يرسل إبراهيم إلى المتسلم « أصدرنا الأمر لكي تحصلوا له باقي عفشه وبأي وجه كان لازم توجدوه وترسلوه لطرفنا »[١٢٥] . كذلك حمت الدولة الأهالي من ألاعيب المستغلين ، وحاولت تطهير المجتمع من العابثين ، فقبض على الدجالين « الذين يبتزون أموال الناس بالنصب والاحتيال » وأخضعتهم للخدمة العامة واستخدمتهم في أعمال السفن[١٢٦] .

ووقف إبراهيم على حال الأمن وتتبعها وشارك في إقرارها ، ونزل بنفسه ليفحص ويدقق ويكتشف أصحاب الجرائم ، من ذلك أنه عند سرقة حانوت في

القدس ولم يعرف سارقه جمع أهل السوق وأعلن أنه سينزل العقاب بباب الحانوت لأنه عجز عن حماية أموال صاحبه ، وأمر بجلده ، واقترب منه ووضع أذنه على القفل ، وأفاد أن اللص الذي اقتحمه على رأسه خيط عنكبوت علق به أثناء اقتحامه « فرفع ثلاثة رجال أيديهم على رؤوسهم » فقبض عليهم في الحال ورد ما سرق لصاحبه ونال المجرمون العقاب[١٢٧] . كذلك عندما وجد قتيل في طريق بيروت ، ورغم إلقاء القبض على نحو ٢٠ شخصاً لم يتم التوصل للجاني الحقيقي ، فنبه إبراهيم بإخراجهم من السجن وأجرى معهم التحقيق وأفرج عنهم ، وأتى بقائمة لأصحاب الحانات التي على نفس الطريق واستحضرهم وعلم من أحدهم أن ثلاثة قصدوه ، وقضوا ليلتهم في شرب الخمر ولعب الميسر وانصرفوا ، وفي عودتهم لم يكونوا ثلاثة بل اثنان ، فأحضرا وتعرف عليهما وأخضعا للضرب والعذاب حتى أقرا بجريمتهما التي اقترفت بهدف السرقة ، فأصدر حكمه عليهما بالإعدام في نفس المكان الذي اقترفت فيه الجريمة وهدمت الحانة التي جمعتهما[١٢٨] .

ووضع نظاماً لإحكام الرقابة على قوات الجيش التي انتشرت على أرض الشام ، وكان إبراهيم يخرج ليلاً متنكراً للوقوف بنفسه على حركاتهم وسكناتهم[١٢٩] ، وجرت المقارنة بين العهد المصري وما قبله ، فيذكر معاصر « عساكر السلطان باركة (محتلة) في حمص وصار لهم أربعة أشهر يتجمعوا وخبطوا كثيراً في إقامتهم هناك إذ رعوا كل زرع حمص وفضحوا هلقدر نسوان وبنات أحرار وقطعوا الطرقات وعملوا عمل يرثى له »[١٣٠] ، أما القوات المصرية فالتزمت بما وجهه إليها القائد من تعليمات وأوامر ، فعلى لسان هذا المعاصر يقول « وعساكره كل يوم تطلع وتنزل إلى الشام بين البساتين وكان أيام فواكه ما أحد يسترجي منهم يمد يده إلى شجرة حتى في محل الأوردى شجر المشمش حامل (متدل) فوق رؤوسهم ما كان أحد يسترجي يمد يده يقطع مشمشة ولا أحد يقدر يتطلع في حرمة أو ولد »[١٣١] ولم يخرج عن هذا الأمر إلا بعض الإستثناءات وقوبلت بكل قوة ، وقد فرضتها طبيعة الظروف ، فعندما طال المقام أمام حصار عكا وانتهى الأمر بالإستيلاء عليها أدارت فيها القوات الأعمال

العدوانية ، وسلبت الموجود بها على اعتبار أنه غنيمة حرب ، ولكن ردع الأمر في الحال ، وضبطت المنهوبات وأرسلت لديوان الجيش وأعلن « أن من له حق يأتي ويثبته ويتسلمه »[١٣٢] ، وأعيدت الأمور إلى نصابها ، وبلغت التحذيرات المتكررة لمنع أية اعتداءات[١٣٣] .

وأُخضع المسؤولون للعقوبات إذا تهاونوا في مراقبة القوات ، فحدث أن صدر حكم عسكري « بتأديب محافظ صيدا السابق لتقصيره ، في ضبط وربط الجنود ومنعهم من الإعتداء على السكان » وبناء على ذلك عزل من منصبه ، وأوصى من شغل مكانه « أن يعمل لوقاية الأهلية الذين هم وديعة الله من اعتداء الجنود »[١٣٤] ، أيضاً وبخ متسلم طرابلُس عندما سمح « بتعديات ومطاولات » من القوات على الأهالي ، وأعلن إبراهيم أنه لا يوافق على « الغفلة عن حمايتهم وراحتهم »[١٥] .

وأمنت الممتلكات ضد أية اعتداءات تقع من القوات ، وحتى إذا تصادف ووقعت بعض الحوادث القليلة يتم الإيقاف في الحال ، فقد أخرجت القوات التي استولت على بيت أحد شيوخ يافا وأُرجع إليه[١٣٦] وعندما احتل بعضهم أحد حوانيت الأهالي في بيروت وكان يتعيش منه ، أعيد لصاحبه في الحال[١٣٧] ، ولما أخلي بعض من بيوت حيفا للضباط دُفع أجرها ، واتخذت الوسائل لإسكان أصحابها[١٣٨] ، . كما تم المنع لما أقدم البعض عليه عندما سرت الأقاويل بوجود كنوز في أنقاض البيوت بإجراء الحفر للعثور عليها ، كذلك من كسر الأبواب والنوافذ لاتخاذها وقوداً مكان الحطب[١٣٩] . وأوقف استغلال النفوذ والإبتزاز فلما بلغ مسامع إبراهيم أن القوات تتناول الطعام على حساب أصحاب البيوت استاء من هذا الأمر ورفضه بشدة « لكي لا يقال إن الجنود المصرية مثل الجنود التركية »[١٤٠] .

ولما أقبل بعض البلطجية على استغلال العمال وتسخيرهم في أعمال خصوصية أرسل إلى رئيسهم « لإبطال ذلك على وجه السرعة ، ووضع حد لهذه الفوضى »[١٤١] . وحتى الحوادث الصغيرة التي ارتكبها بعض أفراد الجيش

« كاغتصاب حمولة خيار » أعطيت الأهمية « لأن هذا منافياً للأصول العسكرية ومما يوجب نفرة الأهالي »[١٤٢] . ونرى توقيع الجزاء على ذلك الجندي الذي استولى على حمار لأحد الأهالي[١٤٣] ، كما قدم لمجلس بعض البلطجية وأقصوا عن عملهم لسطوتهم على « حمير الفلاحين »[١٤٤] . أيضاً أرغمت القوات على احترام الأجانب وحماية أمنهم ، ففي أثناء قيام أحد ملازمي الأورطة بالحراسة في حيفا وأثناء مرور أحد موظفي قنصلية سردنيا في السوق أراد الأول أن يستخدم الثاني في كنس الشوارع فرفض فضربه وسبه وأشرك معه ترجمان القنصل الذي لحقه ، وعلى الفور اتخذ التحقيق مجراه لينال المعتدي جزاءه[١٤٥] . وتحددت العقوبة للقوات وصدر بها قانون عسكري « إذا ثبت أن أحداً من الطائفة العسكرية أو من منسوبي الجيش اعتدى على سلب أمن الناس وحريتهم حيث كانوا ، يحبس لمدة ستة أشهر ، وإذا ثبت عليه عدا هذا سرقة أو ضرب فيسجن لمدة سنتين مقيداً رجلاه بالسلاسل ، وإذا ثبت عليه قتل أيضاً قتل القاتل ومسلطه على القتل »[١٤٦] .

وهذا جميعه أعطى الحرية والأمان والإطمئنان « والناس دايرين في الأسواق في الليل والنهار والنسوان كذلك من زيادة الزبط (الظبط) الذي صار من الحكم ما قدر أحد يطلع في حرمة »[١٤٧] . وأصبحت الحياة رتيبة لا يعكرها خوف أو حذر وتمتع الأهالي بالراحة فتنقلوا كما يحلو لهم لا يخشون هجوماً أو اعتداء ، ويعلق دبلوماسي انجليزي معاصر على ذلك بقوله « الحاكم المصري عادل وقوي ، ضمن الحياة والممتلكات لجميع رعياه حتى صارت المرأة حاملة لنقودها تسير بمفردها من أقصى الشمال إلى الجنوب »[١٤٨] . وكان لذلك نتائجه على المجتمع الذي أصبح لأول مرة يتمتع بالأمن في ظل الحكم المصري .

ومثل العدل ركنا أساسياً من أركان الحكم المصري في الشام ، وجاهد إبراهيم من أجل إقامته ليعطي الثقة والحب لهذا النظام الجديد وليعيش المجتمع في ظل العدالة التي حرم منها فيما سبق ، وعلى هذا أحست القيادة المصرية بمسؤولياتها تجاه حتمية التحقيق والتطبيق والتنفيذ ، ومن هنا جاء

تحـويل المجـرى من إدارة سيئة يبتلع فيهـا صاحب النفـوذ والجاه مـا دونه من المخلوقات إلى إدارة ناجحة ومتقدمة بل وعادلة ، وفي تقرير من كامبل لحكومته يبين كيف أخذت الحكومة المصريـة على عاتقهـا توزيـع العدالـة بين مختلف الطوائف على أرض الشام(١٤٩) .

وكـانت أولى الخـطوات التي اتخـذت في هـذا السبيـل تفقـد الحـاكم لرعاياه ، وإلمامـه بأحـوالهم ، ومعيشته في وسـطهم ، ولقاءاتـه معهم ، وحل مشاكلهم ، وتدبير أمورهم ، والعمل على راحتهم ، فنجح في ذلك واعتبر أن حكم البـلاد هو أمـانة في عنقـه سيحاسب عليهـا إذا مال عن الحق وبعـد عن الإستقامة ، فانحصرت رسالته في إقصاء الظلم ورفع الأذى وإعطاء كل ذي حق حقه لا فرق بين الأجناس أو الأديان ، وأكثر إبراهيم من طوافه بالبلاد في ملابسه حتى يقف على كل صغيرة قبل الكبيرة ، وتنقل بين الناس ليلتقط ما يتألمون منه وليستقي الأخبار من كل مكان ، وجاءت المصادر المعاصرة بالصورة الكاملة في هذا الصدد(١٥٠) . وفحص كل شكوى وسمع كل أنين ، وخصص وقتاً من اليوم لاستقبال طالبي لقاءه وزواره ، فانفتح الباب لتقديم المظالم ، ويـروي شاهـد عيان أن رجلاً جبلياً متقدماً في السن جاءه بطلب فأجـابه « يـا صديقي العـزيز اليوم لدي شكاوى كثيرة ، أعطني بعض الوقت وتأكد أن طلبك سيكون موضع عنايتي واهتمامي »(١٥١) . وكان يعلن في كل مدينة عن ميعـاد حضور إبـراهيم إليها ، فعند نزوله حلب « قوبل من السكـان بالتـرحيب والهتاف » ، وأقـام في قلعتها وطاف المنادي بالمدينة يردد « إن من عنده مظلمة أو أمنية أن يرفعها إلى القائد الحاكم »(١٥٢) ، وعندما يتأخـر إبراهيم في قـدومه على إحـدى المناطق يطالبه الأهالي بذلك ، فحدث في « رقة » أن التمس ناسها لقاءه « إننا لم نحظ طوال هذه المدة باجتلاء طلعته حتى نعرض عليه حالنا »(١٥٣) ، وأصبح يضرب بإبراهيم الأمثال ، فحين يراد الثناء على أحد القضاة يقال عنه « إنه كإبراهيم في عدله وإنصافه »(١٥٤) . ولكن كان عدله مصحوباً بالصرامة التي لا يعرف اللين طريقها ، ورغم حب الناس له والتجائهم إليه إلا أنهم هابوه وخشوه وخافوا من عقابه « وإذا أرادت المرأة أن تسكت ولدها كانت تهدده بإسم إبراهيم »(١٥٥) .

وكانت الثقة شبه مفقودة بين إبراهيم والجهاز الوظيفي ، وحاول أن يجعل الموظفين يتبعون منهجه في هذا الصدد ، فلم يخل قرار تعيين للمتسلمين إلا ونص فيه على « راحة العباد والرعايا الفقراء والشرع والإنصاف والعدل والحق »(١٥٦) ، ونزل ليرى مدى التطبيق لمبادئه وتنفيذ أوامره ، وحنق على المقصرين والمهملين حتى ولو كانوا من أقرب أقربائه ، فنراه غير راض عن إبراهيم باشا يكن « إن الباشا يكن مقيم بقصر الشيخ بكر لم يلتفت إلى شيء سوى اتباع هواه وشهرته » بتطبيق أشد العقوبة عليه(١٥٧) . ووضح مما سبق كيف تصدى إبراهيم للمنحرفين ووقع عليهم العقاب حتى القواسين الذي أساءوا استخدام سلطتهم أمر بربطهم بالقيود ، وفرض الأشغال الشاقة عليهم وأدخلهم السجون وأذاقهم عذاب الكرباج(١٥٨) ، وكان على بينة بدقائق الأمور ، حريصاً على أن تصله الأخبار في توها ولحظتها ، فلما أقدم متسلم دمشق على تنفيذ عقوبة الإعدام في أحد الأشخاص ، ولم يرد إليه هذا النبأ ، أرسل إلى كاتب التحريرات يؤنبه ويعاتبه لتقصيره في البلاغ(١٥٩) .

كذلك كان شريف يتوخى العدل قبل الموافقة على أية قرارات ، فعندما اتفقت الكلمة على اتخاذ بعض المباني في الثغور لخدمة الجيش وكان منها ما هو ملك للأيتام ووقف للمساجد ، يسأل أولاً عما إذا كان أصحاب الأملاك والأوقاف يتجنبون الغدر والهضم(١٦٠) . ومن هذا المنطلق يتبين أنه حتى وقت الحاجة التي فرضتها الحرب كانت هناك رأفة ورحمة وعدل .

ومن خلال بعض الحوادث والقضايا يمكن الإلمام بمدى الحرص على سيادة العدالة على هذا المجتمع ، فنلاحظ على سبيل المثال ، الوقوف مع راعي غنم والأخذ بيده ضد من حاولوا غبنه ، فرغم أنه دفع ٣٥ قرشاً لأهالي البلدة مع أن المعتاد أخذ ٢٠ قرشاً ، إلا أنهم أرادوا مضاعفة المبلغ « من غير حق على سبيل البلص » ، وعلى هذا طلب من المتسلم التحقيق لمعرفة الحقيقة وفي ضوء النتيجة « ترفعوا عنه الطلب ولا تدعو أحد يظلمه »(١٦١) ، كما أن من كان يقوم بصرف استحقاقات معينة قبل الحكم المصري استمر في تحصيلها حتى لا يقع الظلم عليه ، فيتحرر إلى متسلم يافا « من حيث هذا شيء

مرتب صرفه من المدة السابقة فينبغي منكم صرفه لأربابه حكم عادته عند الاستحقاق بدون توقيف »[١٦٢] . كذلك من أقدم على تشجير منطقة ثم اتضح أن وجودها يعوق « منافع بعض أبراج الأسوار » لا يستولي عليها ويصدر الأمر ببقاء أشجارها[١٦٣] .

وأسهمت الدولة في حل المنازعات بين الأهالي ، واتبعت العدل في إجراءاتها ، وعالجت مسألة الديون وقت أن لجأ إليها أصحابها لتستخلصها لهم من مديونيهم « أعرض الشيخ أحمد عبد الحليم والشيخ مصطفى العمر أن لهما في ذمة محمود السماءة لأحدهم ٦٠٠٠ قرش والآخر ٢٧٠٠ قرش » وكان ذلك بموجب سندات ولكنه تمنع عن الدفع ، فيأمر متسلم طبريا بإنهاء الموضوع[١٦٤] ويطلب « الحاج أحمد المغربي » بتسهيل استرداده لديونه لدى « عرب الحمايلة » ، وفي الحال « حرر له قايمقام بك تذكرة إلى العرب بأن تحصل له ديونه بحق الله »[١٦٥] ، وأخذت هذه المسألة صورة الجدية المتناهية ، فقد أرسل إلى مصر بشأن التحقيق مع « الشيخ ناسف أبو نكد » الذي كان مقيماً فيها عقب إبعاده ، عما إذا كان مديناً لأحد تجار الأغنام بدمشق وذلك ليرد المال لصاحبه[١٦٦] . أيضاً وقت أن يتبين أن المديون غير قادر على السداد وظروفه لا تساعده على السداد يكتب إلى المتسلم « بفحص الحال بمعرفة الشرع الشريف ، فإذا ثبت عجزه عن الوفا يساعد بتقسيط ديونه »[١٦٧] . ولم يقتصر الأمر على المسلمين ، فالعدل يأخذ مجراه ، فعقب شكوى « الخواجة فيكتور برنارد » بأن لابنه ٤٠٠ ذهب غازي لدى « الخواجة يعقوب رزق الله » وعجز في الحصول عليهم ، يحرر لمتسلم صيدا « يلزم بوصول هذه السطور أن تحضروا يعقوب المذكور وإن كان المبلغ طرفه تلزموه بدفعه لمن يتوكل بقبضه من طرف صاحب المال من دون عاقة ولا تأخير »[١٦٨] .

كما تداخلت الدولة ساعية لإنهاء المشكلات حتى في الحالات المتعلقة بأدق العلاقات في المجتمع وهي الزواج ، إذا كان في الأمر مسؤول ، فلما عرض على إبراهيم أن متسلم صفد حبس شخصاً وضربه وحمله على تطليق زوجته وتزوجها هو أوفد محققاً ، حتى إذا ثبتت عليه التهمة عزله من منصبه ،

وجاء التحقيق ليبين أن لهذا الرجل امرأتين ، جادلته كل منهما في ضرتهـا بأن يطلقها ، وذهبوا للمتسلم ليحكم بينهما فأمر بتطليق إحداهما لعدم مقدرة الزوج على الإنفاق عليهما سوياً ثم تزوجها[١٦٩] . وهنـاك حادثـة أخرى تبـرهن على احترام التقاليد ومراعاتها ، فعندما رفض والد فتاة من صور تزويجها لأحد الشبان خطفها وتزوج بهـا في دمشق ، وأمام الأمر الواقع قبل والدها على مضض منه ، وعليه اعتبر ذلك منكراً يجب أن يقوَّم ، فتحرر لمتسلم صور بأن « يرمي القبض على الرجل الخاطف ويرسل لهنا تحت الحفظ لأجل تأديبه بالحبس وقصـاص ضـرب العصـا بقـدر تحمله ثم يـطلق »[١٧٠] وشغف إبـراهيم بتلك المسـائـل الحساسة ، وحكم فيها وخاصة في الحالات المتعلقة باغتصاب الفتيات[١٧١] .

أما فيما يختص بالتصرفات الشخصية التي لا تتفق مع العدالـة ؛ فأعيـد فيها النظر وفقاً للحق ، فحين حرر أحد أهالي قرية « بلاط » حجة بإعطاء أملاكه وأمواله إلى أولاد عمه في الوقت الـذي لديـه ولد صغيـر ، كتب لمتسلم تبنين وهونين بإبـطال ما تم حيث إن « هـذا شيئاً مخـالفاً للشـريعة المـطهرة ، فيلزم بوصول هـذه الحروف إليكم أن تحضـروا المذكـور وتلزمـوه بـإبـطال الحجـة المذكورة لأن هذا شيئاً يخالف العدل والشريعة »[١٧٢] . وأذيع أمر هـذا العدل بين الناس ، وكان ركيزة قوية لبناء اجتماعي سليم ، ووجدت المرأة فيه خلاصها من الضغوط التي فرضت عليها ، فأصبحت تقدم الشكاوى وهي على يقين من أن الإنصاف سيكون من نصيبها ، فنرى سيدة تعرض حالها بأن زوجها وأقاربه طامعون فيما ورثته من أموال عن والدها ، ويطالبونها بالتنازل لهم عن نصف ما تمتلكه ، فتُسبغ الحماية عليها ويبلغ المسؤول بأن « يمنع تعرض زوجها وأهله عن رزقها »[١٧٣] . وبذلك حمت الدولة الفرد من ظلم نفسه ومن غبن الناس له وشاركت في المحافظة على دستور الشرع الحنيف وجاهدت من أجل السير في طريق الحق .

وكـان من نتائـج وجود العـدالة ، تـطبيق المسـاواة التي سعى من أجـل إقامتها ، وواجهت صعوبات جمة لما اتسم به المجتمع قبل الحكم المصري ، إذ تغلغلت فيـه الامتيازات التي تمتـع بها البعض على حسـاب الآخر في ظـل

النظام الإقطاعي ، ولكن مع الحكم الجديد كسرت هذه الأوضاع ووضعت أسساً وقواعد مختلفة ليخضع لها المجتمع . وبطبيعة الحال كانت المساواة في الضرائب هي أول عملية في مجال التنفيذ « فتحصيل الأموال بوجه الحق والاعتدال »[١٧٤] ، وصارت أساساً في المعاملات ، وألزم بالدفع صاحب الثروة قبل الفقير . ووجدت المساواة في مجالات أخرى ، فلم يعد العامة يهانون على يد الكبراء[١٧٥] ، الذين عملوا للحكومة الحساب والتقدير خاصة بعد أن فتحت أبوابها لسماع الشكاوى والتحقيق فيها وإنزال العقاب بأصحاب الإدانة ، كذلك ألغيت الوساطات السائدة لتنفيذ الأغراض ، وعومل الناس سواسية ، ورفضت النظرات المتميزة الخاصة للبعض ، وكان جواب من سأل هذا « لا يجوز ذلك في عهد جناب الخديوي العادل »[١٧٦] .

وتمت المساواة بين العناصر والطوائف الموجودة على أرض الشام ، وأعطي للعرب حقهم المهضوم ، ويرجع ذلك إلى مبدأ إبراهيم ونظريته وميله إليهم ، فلم يفضل عنصره التركي عليهم ، بل أدخلهم في الوظائف وأشركهم في الجيش ومنحهم الرتب حتى أنهم كونوا قوة في ظل حكمه[١٧٧] ، ونجده لا يقدم على استيراد احتياجاته الفنية البشرية من مصر إلا بعد أن يتعذر وجودها بين الأهالي ، وإذا وجدت تم الاكتفاء الذاتي « ينبغي أن يعين النظار الذين طلبهم المهندس من هذه الديار بدلاً من جلبهم من مصر »[١٧٨] .

وأخيراً فقد مثل إبراهيم المثال الحي لتطبيق المساواة ، فلم يكن له القصور والخدم والمفروشات والولائم ، إذ حرص على البساطة في المظهر ولم يترفع أو يتكبر فهو ديموقراطي مع معاونيه وأفراد جيشه ، فالصلة مباشرة ودائمة ، وسجل القناصل الأجانب ذلك التواضع الذي تمتع به ، فيقول كامبل « حينما كنت في حلب زرت إبراهيم باشا ، وكان في الحقل بعيداً عن المدينة وله خيمة عادية وسجادة صغيرة ، وبها سرجه ومهماته وكرسي وحيد دعاني للجلوس عليه »[١٧٩] ، ونفس الوصف سطره القنصل الروسي وزاد تلك الخيمة ليس فيها ما يحميها من الشمس أو المطر[١٨٠] ، وأثناء تنقلاته يكفيه أن يصطحب خادمه ، ويقوم بزياراته غير الرسمية بدون ركب ولا حاشية[١٨١] . ومن ثم يتبين

أن القائد عسكرياً متقشفاً أعطاه هذا الطابع نموذجاً عاماً لحياته . هذا بالإضافة إلى فكره الناضج فلم يكن أوتقراطياً كأبيه واتفق مع الحكم الليبـرالي ، ومنحه ذلك الدفعة القوية لإقامـة نظام يسيـر وفق المبادىء التي يعتنقهـا ، وهي تميل للطابع الأوروبي[١٨٢] . وبصفة عامة فـإن ما أقـدم عليه الحكم المصـري في ساحة العدالة يستحق التسجيل فقد حمل بين طياته المزايـا المفقودة منـذ زمن بعيد .

هوامش الفصل السادس :

(١) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ٣١٧ .

(٢) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٢٣ .

(٣) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من الوثيقة ٢١٧ ، ٢٨ ربيع الآخر ، ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٥) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥٠ ، آخر شعبان ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٤٣ ، ٢٢ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١١٧ ، ٨ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٠) د. عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ١٦٨ .

(١١) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، افادة ٥٥٦ ، ٤ صفر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٢) Sabry: op. cit., p. 374.

(١٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، الوثيقة العربية ٢١٩/٢٥ - ١ ، ١٦ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤) نفس المصدر .

(١٥) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٨٩ ، وثيقة ٣٧ ، ١٠ - ١٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٠٤/٢٧ - ١ ، ٣ ، ٢٤ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٧) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١٢٧ .

(١٨) Sabry: op. cit., p. 375.

(١٩) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٥٣ .

(٢٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.
Ibid, Rustum: op. cit., p. 90.

(٢٢) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٢٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٧١ ، ١٩ شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٤)، Fo. 68, vol. 380, Dr bowring, op. cit., Barder: op. cit., p. 203

(٢٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ترجمة الوثيقة ١٨٠ ، ٢١ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٥) نفس المصدر ، ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥٠ - ٥ ، ١٦ ربيع الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٢٦) نفس المصدر .

(٢٧) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Palmerston, July 22, 1837, No 35.

(٢٨) محافظ الشام ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٤ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٩) معية تركي ، محفظة ٢١ ، دفتر ٤٩ ، ١٤ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٣١) معية تركي ، محفظة ٢٦ ، دفتر ٥٩ ، وثيقة ١٨٩ ، ٢٩ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٣٢) نفس المصدر ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٦ ، وثيقة ١٨٣ ، ١١ جماد الآخر ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٣٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ١٠٦ ، ٥ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٩) .

(٣٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٦٣ - ١ ، ٢٥ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٣٥) نفس المصدر .

(٣٦) Fo. 78, Vol. 320, Boghos Bey, 13 June, 1837.

(٣٧) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٣٨) Ibid.

(٣٩) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٣١٦ .

(٤٠) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ٢١٣ .

(٤١) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٤٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٨٥ ، ٦ ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٣) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ٣١٦ .

(٤٥) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٩٠ .

(٤٦) محافظ الجهادية ، محفظة ٢٦ ، ٢٧ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٤٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٤٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٩٥ ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٠ ، ٧ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Barker: op. cit., p. 203.

(٥٠) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٤٣ ، كتافاكو إلى الكافالير بتشوتو قنصل النمسا في حلب ، ١٤ آزار (مارس) ١٨٣٤ .

(٥١) معية تركي ، محفظة ٣٢ ، دفتر ٧٤ ، ترجمة الإفادة التركية ٦٨٨ ، ٧ ربيع الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٥٢) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 12.

(٥٣) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٥٤) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه مختار بك ، ٣ صفر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٥٥) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا المجلدان الثالث والرابع ، ص ٣٢٠ ، وثائق ٢٥٣ ـ ٤٦٩ ، ٣ محرم ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٥٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، صورة الوثيقة ٩٩ ، ٧ ، ٨ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٥٧) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٩ ، ١٨ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، الوقائع المصرية ، عدد ٤٣٧ ، ٩ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥٨) الأوامر والبيورلديات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى حبيب أفندي ، ٥ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٥٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٧/٧١ ، ٩ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٦٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٢ ، ١٦ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٦١) Cattaui: op. cit., p. 449.

(٦٢) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١٢٤ .

(٦٣) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers.

(٦٤) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١٢٣ .

(٦٥) Fo. 78, Vol. 283, Mr Werry's Answers.

(٦٦) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٦٧) Ibid.

(٦٨) د. عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ١٥٤ .

(٦٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦٤ ، ١٢ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٠) نفس المصدر ، صورة الوثيقة ١٠٣ ، ١٢ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٧١) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ١٩٦ .

(٧٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، الوثيقة العربية ١١ ، رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٧٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٤) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣٦ ، ١٥ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٥) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٢٨ ، ١٧ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٦) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ١٩ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٧٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة الوثيقة ٢٧ ، ١١ رمضان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٧٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ١٤٧ ، ٢٥ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ اشلشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨١) محافظ الجهادية ، نفس المصدر ، ٢٠ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٢) محافظ الأبحاث : محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١٠ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٨٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٩ ، ٥ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص مستوف للوثيقة ١٧ ، ٥ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٨٥) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٧٠ .

(٨٦) Sabry: op. cit., p. 334.

(٨٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، وثيقة ٥١ ، ١٩ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٨٨) نفس المصدر .

(٨٩) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٧٦ .

(٩٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة ١٠٣ ، ١١ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩١) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٣٥ ، ١٢ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٩٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ٢٦ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٣) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ١٥٥ .

(٩٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٩٥) Fo. 78, Vol. 284, Campbell — Palmerston, Nov. 28, 1836, No 47.

(٩٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٢٨ ، ١٧ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٩٧) كان هذا الدير قبل الحكم المصري يتبع باشوية حلب ولكن لضعفها لم تتمكن من السيطرة عليه ، فأصبح مركزاً مضاداً ، وبناء على أمر الباب العالي أسند أمره إلى داود باشا ففشل هو الآخر في اخضاعه .
Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٩٨) Ibid, Mr Werry's Answers.

(٩٩) Ibid, Campbell's Report, op. cit.

قدر الاعفاء الضريبي بخمس سنوات .

(١٠٠) Ibid, Mr Werry's Answers, No 28, 29.

(١٠١) Ibid, Campbell's Report, op. cit., Campbell's Notices on Farren's Answers.

(١٠٢) Farren: op. cit., p. 452.

(١٠٣) Cattaui: op. cit., Tome 1, Lavison à Boutanieff, Alex, Le 18 Juin, 1832, p. 511.

(١٠٤) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, Mr Moore's Answers, No 29, 30.

(١٠٥) Ibid, Mr Werry's Answers, No 13, 14.

(١٠٦) Ibid, Mr Farren's Answers, No 13, 14.

(١٠٧) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٠٨) عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور ، ص ٢٩٩ .

(١٠٩) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ١٠٦ .

(١٠٠) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ٤٧ ، د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٧٦ .

(١١١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، صورة الوثيقة العربية ٢٠٢ ، ٢٠ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، صورة الوثيقة العربية١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١١٣) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٦١ . (الزلمة = الرجل) .

(١١٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٨٣ ، ١٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، عرف ضابط المباحث باسم ضابط الحيل .

(١١٥) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١١٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١١٧) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٣٢٠ ، داود بركات : المرجع المذكور ، ص ٢١٣ .

(١١٨) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moor's Answers.

(١١٩) Dodwell: op. cit., p. 257.

(١٢٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٢١) نفس المصدر .

(١٢٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٨٣ ، ١٠ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٣) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١٠ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٢٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة المكاتبة العربية ١٠٠ ، ١٤ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٥) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ١٣٥ ، وثيقة ١٤٦ ، ١٢ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٢٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة ٤٥ ، ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٢٧) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ص ٤٢ ـ ٤٥ .

(١٢٨) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص ١٩٨ ـ ٢٠٣ .

(١٢٩) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ٣٩ .

(١٣٠) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٦٠ .

(١٣١) نفس المرجع .

(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥٥ ، ٢٣ محرم ١٢٤٨ ، صورة الوثيقة العربية ٣٧ ، ٦ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٣) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٣٧ ، ٦ محرم ١٢٤٨ ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ٣٨ ، ٧ محرم ١٢٤٨ ، تلخيص الوثيقة التركية ١٧٦/٥ ، ١٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٤) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٦/٥٩ ، ١١ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٤٦ ، ٢٤ ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٤ ، ٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٦ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٥٧ ، ٢١ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٠ ، ١٧ محرم ١٢٤٨ ، ترجمة الوثيقة ١٢٤ ، ١٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة بلد تقرير ٤٩ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤١) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ٥/١٩٠ ، ٢٩ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٢) نفس المصدر ، ١٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٣) نفس المصدر ، ترجمة وتلخيص الوثيقة ١١٣ ، ١٩ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٤) نفس المصدر ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ٦/٤٤ ، ٨ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٥) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة ١٢٥ ، ٩ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٦) معية تركي ، محفظة ٣٠ ، دفتر ٧٠ ، ملخص الوثيقة التركية ١٢٩ ، ذو القعدة ١٢٥١ (١٨٣٦) .

(١٤٧) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٦٦ .

(١٤٨) Barker: op. cit., p. 204.

(١٤٩) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٥٠) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص ٢٠٤ ـ ٢١٣ .

(١٥١) Sabry: op. cit., p. 349.

(١٥٢) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ١٤٨ .

(١٥٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، محفظة ١١ ، ترجمة الوثيقة التركية ٥٢٩ ، ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٥٤) حبيب جاماني : المرجع المذكور ، ص ١٦ .

(١٥٥) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ١٩٨ .

(١٥٦) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٤٥ ، ٩٥ ، وثيقة ٩٥ ، وثيقة ١٢٥ ، ٢٩ جماد الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة وتلخيص الوثيقة التركية ١٧٥ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٣٨ ، وثيقة ٩٠ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٥٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥١ ، ١٠ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة ١١٥ ، ٩ شعبان ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٦١) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١٠ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٦٢) نفس المصدر .

(١٦٣) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ص ٧٣ ـ ٧٥ ، الوثيقتان ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٧ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٦٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٣/١ ، غرة ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٦٥) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٦) معية تركي ، محفظة ٣٦ ، دفتر ٧٩ ، وثيقة ٢٠٦ ، ١٥ رجب ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(١٦٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٠ ، ١٤ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٦٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٦٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ٦/٧٧ ، ١٤ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، تلخيص الوثيقة ١١٣ ، ١٩ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٠) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٨٩ مكرر ، ١٠ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧١) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٢ ، ٢ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٢) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٨ ، ٥ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٧٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤٩ ، ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٢٣٨ ، وثيقة ٦ ذو الحجة ١٢٥٤ (١٨٣٩) .

(١٧٥) Cattaui: op. cit., Tome II, p. 36.

(١٧٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ملخص مضمون العريضة المرفوعة إلى جناب السر عسكر ٧/٢٦ ، ٤ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٧) Dodwell: op. cit., p. 257, Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre, 31 Aoùt, 1833.

(١٧٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة العبارات التركية الواردة في الوثيقة ١٤٩ ، ٢٢ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٧٩) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٨٠) Cattaui; op. cit., p. 31.

(١٨١) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٣١٢ .

(١٨٢) Douin: op. cit., Le Baron de Boislecomte au ministre. 30, 31 Août, 1833.

الفَصْل السَّابِع

الشؤون الدينيّة والأحوال القنصليّة

من المسلم به أن العقيدة الدينية لها ركائزها الراسخة لدى الناس ، خاصة في الفترة الزمنية التي نحن بصددها . ومن هنا وجهت السياسة المصرية قبلتها شطر الاهتمام بالشؤون الدينية ، تلك التي لم تقتصر على المسلمين وحدهم ، وإنما امتدت لتضم بين دفتيها أهل الكتاب الذين نعموا بالصلاحيات وتمتعوا بالإمتيازات التي منحت لهم ، ودخل تحت لوائهم القناصل الذين كان الحكم المصري معطاء لهم ، لكنهم لم يقدموا له المقابل بل ومثلوا شوكة في جانبه .

● **الشؤون الدينية :**

تألق نشاط الإدارة المصرية في المجال الديني ، فاهتمت بأمر الإسلام والمسلمين خاصة بعد أن أصبحت حامية للحرمين الشريفين ، واكتملت الدائرة بدخول الأماكن المقدسة بالشام في حوزتها ، فأحست أنها مسؤولة عن راحة المسلمين ، وكان أول عمل يقدم عليه هو توفير الأمان لحجاج بيت الله الحرام حيث قاسوا قبل الحكم المصري الأمرين من السلب والنهب والأتاوات التي تحتم عليهم أن يدفعوها أثناء مرورهم في الطريق وفرضها زعماء البدو . ومنذ اللحظة الأولى جاء الأمر من محمد علي إلى ابنه بالاعتناء بشؤون الحج والتحذير من أن يعتريه عطل أو خلل والاجتهاد في « توفير وسائل الأمن والإطمئنان للحجاج »[1] .

وجهزت قوة الفرسان العسكرية المسلمة ، وأعدت لتصاحب وتحرس الحجاج الذين منحوا التوصيات على طول طريق الشام إلى المسؤولين لتسهيل

مهامهم[٢] ، كما رصدت نفقات الحجاج ولم تكن تقل عن أربعة آلاف كيس في العام ، وشرع في إصلاح القلاع وأحواض المياه والآبار الموجودة في الطريق من دمشق إلى مكة المكرمة التي يعتريها الخراب[٣] . وذلك لتيسير الأمر على الحجاج وتسهيل مهمتهم .

وعندما ألغيت « عوايد الحجاج » التي يحصلها البدو ، نظمت الحكومة الأمر وتولت ترضيتهم ليقدموا خدماتهم أثناء سفر الحجاج وعودتهم[٤] ، إذ اعتبرتهم بمثابة حراس بالإضافة لدفع شرورهم . وخرج المحمل الشامي من دمشق وكتب على ستارة « والي الشام ومصر »[٥] ، كما أرسل الزيت من الشام للروضة النبوية الشريفة لإنارتها[٦] . وبالنسبة لبيت المقدس ، فدفعت الحكومة من خزينتها ٣٠,٠٠٠ قرش لتعمير وإصلاح قبة المسجد الأقصى[٧] ، وأبطلت « أجرة الغفر المقررة على قراءة القرآن في باب القيامة »[٨] ، وأجريت الإكراميات التي كانت تصرف فيما سبق والخاصة بخدام مقامات الأنبياء[٩] .

ووجه الاهتمام بالمساجد ، فلم يقطع ما كان يمنح لها فيما سبق[١٠] ، وتم إصلاح ما يحتاج منها إلى تعمير وشدد في ذلك ، وتتابعت الأوامر لناظر العمارات بالسرعة في الإنجاز ، فيتحرر إلى متسلم طرابلس « إنه بحسب التكاسل الذي حصل من نظار العمارات السابقين بالغفلة عن مهمة الأشغال وتركهم البناية والفعلة بالمشغوليات على كيفهم أعرضنا إلى المجلس العالي واستجلبناكم لأجل حسم وترك تلك الأمور السيئة »[١١] ، وتمضي التنبيهات لاستعجال الإنتهاء من هذا العمل قبل دخول شهر رمضان ، وترتيب وتجهيز « القناواتية » لإدخال المياه في نفس الوقت[١٢] . أيضاً المساجد التي نالها من الحرب نصيب رممت واستكملت أطقمها من أئمة ومؤذنين وخدم وقناديل وزيت وفرش[١٣] .

كما دفعت الإعانات المعتادة لأصحابها من الأوقاف[١٤] ، التي أعيد تنظيم أمور الكثير منها ، وعزل النظار المشتبه في ذمتهم ونصب آخرون ممن عرف عنهم الصدق والأمانة[١٥] ، وحتى أولئك الذين تقدموا لتولية إدارة بعض

الأوقاف مثل وقف الخليل ، ورفعوا المبلغ الذي كانت تتقضاه الخزينة فيما سبق الحكم المصري ، أُبطل ورفض المتقدمون حيث ثبت أنهم لا يسعون لصيانة إيراد الوقف بل « لأجل الوكل والبلع » وتقرر أن يكون « تحصيل إيرادات الوقف على ذمته وتصرف مرتباته حسب شروطه بكل ضبط وتوفيق » ، وعهد أمر الوقف إلى أحد التجار من أصحاب السمعة الطيبة(١٦) . كذلك قدمت الإدارة المصرية مساعدتها بشأن مقاضاة من اعتدى من الأهالي على أملاك الأوقاف(١٧) . وأخيراً لم تهمل أصحاب الطرق الصوفية من الدراويش حيث أجرى لهم الطعام ـ خبز ولحم ـ المقنن من التكايا(١٨) . وبذلك يتبين أن الحكم المصري لم يغفل شيئاً ، ولمست يداه كل الأمور وعمل من أجل الإصلاح والبناء على أسس سليمة ، فأمن فروض الإسلام ، وجاهد في إبعاد المساوىء ، وأقصى أيدي الفساد .

وأعطى الإسلام بتعاليمه السمحة الأمان لأهل الذمة ، وأوصى النبي ﷺ المسلمين بهم ، واتبع الخلفاء هذا الطريق في سياستهم ، ولكن مرت الظروف وتلاحقت الأحداث بأهل الذمة إلى أن أصبحوا يمثلون شبه طوائف منعزلة عن المجتمع ، ووضح هذا الأمر جلياً في المجتمع الشامي ، فبالإضافة إلى تعرضهم لمظالم الحكم العثماني كشريحة من شرائح المجتمع خضعوا لإجراءات ضيقت عليهم الخناق وعانوا منها حتى قدوم الحكم المصري فبدأوا معه تاريخاً جديداً .

تعددت الطوائف المسيحية في الشام ، وجمع الحقد والتنافس والنزاع بينهم ، في الوقت الذي عملت فيه السلطات على النفرة بينهم وبين المسلمين ، ومنذ بدأ الحكم المصري في الشام أعلنت المساواة بين الأجناس والديانات وألغيت الفوارق الموجودة ومنحت الحرية الدينية ، ونُشر ذلك على الجميع وأذيع ونودي به في الشوارع والأزقة(١٩) . وانتشرت كلمات العدل والحق والتسامح في مناخ مفعم بالفتن والكره والتعصب ، فأعطت الراحة والطمأنينة .

وكانت أولى خطوات التنفيذ إقصاء الأعباء المالية المفروضة على مرتادي القدس من المسيحيين ، فصدر أمر إبراهيم « برفع وإبطال سائر العوائد المرتبة على ثلاث كنائس بالقدس الشريف وبدير الناصرة » ، وتبعه أمر آخر « برفع العوائد المرتبة على الطرق الموصلة إلى القدس الشريف الجاري أخذها من الزوار من باب الشفقة والرحمة »[٢٠] ، وأعقب هذا إعفاءات باقي الكنائس والأديرة لجميع الطوائف ، فعلى سبيل المثال كان دير الفرنسسكان في الناصرة يدفع عشرة آلاف قرش سنوياً لوالي عكا[٢١] ، وتلا ذلك تعليمات مشددة بشأن حماية المسيحيين وأمنهم وراحتهم[٢٢] .

ومن الجدير بالذكر أن تلك العلاقة التي ربطت بين والي مصر والفرنسيين لها أثرها في هذا الأمر ، ففرنسا تعتبر نفسها حامية للكاثوليك وبالتالي فهي مسؤولة عن أمانهم ، ولم تكن تستطيع أن تقدم على ذلك قبل الحكم المصري ، ولكن معه وجدت فيه نوال مقاصدها حتى أنه في الأمرين السابقين هناك إشارة إلى مساعي قنصل فرنسا في بيروت تجاه « حفظ وصيانة الأديرة الموجودة بنواحي القدس والناصرة والكرمل التي هي تحت حماية الفرنساويين »[٢٣] ، هذا من ناحية ، والرغبة التي حملها الحكم الجديد لتنفيذ المبادىء التي وضعها حتمت عليه اتباع تلك السياسة « لراحة البلاد والعباد وأمينتهم وصيانتهم »[٢٤] من ناحية أخرى ، هذا ويجب ألا ننسى العوامل النفسية التي حركت القيادة المصرية خاصة بعد أن أصبحت حامية للحرمين الشريفين في الحجاز ، إذن فلا بد من تكملة الدائرة بحماية بيت المقدس ومن يقصده .

وكانت هذه الضرائب المفروضة تذهب إلى خزائن الولاة السابقين وقاضي القدس والأعيان ، لذا عند إبطالها كان على الدولة أن تتحمل ما يخص القاضي وتسدده ، فدفعت خزينة القدس سنوياً المبلغ من الأموال الأميرية[٢٥] . ووضعت الأوامر المشددة من أجل التحقيق ، فعندما أخذ خفيراً طريق الناقورة بعض النقود من زائري القدس أمر إبراهيم « باستخدامهما في الليمان لمدة سنة » كما أجرى التحقيق مع مأمور جمرك صيدا لنفس السبب ، فحاول

التخلص بنسب تبعيته لقنصل النمسا ، وجرى البحث ، وحين تأكد من القول « يعرض أمره على دولته للتصرف فيه وإلا فيرسل إلى الليمان أيضاً »[٢٦] . وصدرت التعليمات ضد الاغتصاب ، ونبه أن من يجد بالطريق أشياء بدون صاحب لا يقربها ويتركها في مكانها وهدد المخالف بقطع اليد[٢٧] .

وازداد الأمان على الطريق إلى القدس ، وفرضت العقوبات على قاطعي السبيل ، فعندما تعرض بعض من الروم للأذى في « أباطيا » بين القدس والناصرة ، إذ رجموا بالحجار من صبية ، ووصل الخبر لإبراهيم « أرسل ثمانية أنفار من أباطيا ووضعوا الخشب في أيديهم وبعثوهم إلى عكا يشتغلوا بالورشة »[٢٨] . وبناء على تلك التسهيلات وذلك الأمان زاد أعداد الوافدين على القدس ، فبلغوا عشرين ألفاً ، وسمح إبراهيم بفتح الشق الثاني من باب كنيسة القيامة ، ولم يكن فتح منذ عهد عمر بن الخطاب ، وكان مفتاح الكنيسة بيد بعض المسلمين كما جرت العادة ، وعند فتحهم شقة الباب لدخول الزائرين يتقاضون مبلغاً من المال ، فألغى إبراهيم ذلك[٢٩] .

ومن المعروف أن المنازعات والمشاكل بين الطوائف المسيحية في القدس وخاصة في كنيسة القيامة كانت تكثر أيام الأعياد، ولم يستطع أحد أن ينهي تلك الخلافات خاصة بين رهبان دير الإفرنج وطائفة الروم والأرمن، وبناء على شكاوى القناصل بضرورة حسم الأمر[٣٠] ، تحرر إلى متسلم القدس لعمل الترتيبات الخاصة بمنع حدوث أية احتكاكات بين الأطراف « فينبغي منكم ملاحظة هذا الأمر بغاية التدقيق بوجه مستحسن بشرط أن لا تدعو أحداً يتعدى على أحد ويمتنع من بينهم القيل والقال »[٣١] . ويبدو أن طائفة الروم هي صاحبة العدوان إذ انصبت الشكاوى عليها حتى أنها رخصت مبيع الخمر وسط الكنيسة وذلك شيء جديد استحدثته ، وعلى هذا أحكمت الرقابة عليها ومنعت من الإقدام على هذا الفعل ، وصدرت التوصيات الرسمية للمتسلم « لا تدعو أحداً من الطوايف يجري شيئاً مستجداً يكون ما سبقت عليه العادة »[٣٢] ، وترقبهم إبراهيم بنفسه وأبطل ادعاءاتهم ، فحين رددوا أنه في يوم معين يخرج من قبر

المسيح نور يضيىء ولا يحرق ، قدم إلى المكان « وجلس عند باب القبر فجاء بطرك الروم وأخرج الضوء فلمسه إبراهيم باشا بيده فرآه ناراً حقيقية »[٣٣] ، وكذبهم في الحال وأخرج الزائرين . وعندما اشتد النزاع حول « قبة المصعد » ـ حيث أثر قد المسيح ـ بين الطوائف المسيحية أحيلت المسألة على مركز قضاء القدس ليحكم فيها طبقاً للقواعد الشرعية ، ونجح في فصل الخلاف حيث شاركت في تعميرها كل الطوائف[٣٤] ، وحتى المشاحنات التي تجري بين العنصر الواحد انتهى أمرها مثلما حدث بين السريان الكاثوليك والسريان اليعاقبة بشأن الصلاة في الكنيسة ، فسوى ما بينهما ونبه بشدة على الفريقين بالتزام الحق والعادة[٣٥] .

أما عن ترميم الكنائس والأديرة فمثل مظهراً واضحاً في سياسة الحكم المصري الدينية ، وأعلن للطوائف المسيحية القاطنة في القدس « إذا أرادوا ترميم كنائسهم مستصدرين الإذن من قبل الشرع يقدر رسم المراسلة ويدفع للقاضي من الخزينة »[٣٦] ، وعلى ذلك أسهمت الحكومة مساهمة جدية في هذا الأمر وقامت بالإصلاحات بينما فيما سبق لو سقط حائط أو تهدم وأصلح فالمقابل مبالغ كبيرة[٣٧] . وعند تنفيذ ترميم كنيسة القيامة تجدد النزاع بين الطوائف ، وأرسلت الأوراق المحتوية على الخلافات إلى مصر وحولها محمد علي لبوغوص للدراسة[٣٨] ، وكالعادة أنهيت الخلافات ، وفي مكاتبة من قاضي القدس لإبراهيم يبين أنه « حصل التفضل بالترخيص بمرسوم عال بتعمير كنيسة القيامة وكنيسة بيت لحم وكتب إعلامان شرعيان من جراء التعمير المقتضى بسبب الخلاف الحاصل بين طائفتي الروم والأرمن »[٣٩] .

وبدأت كل طائفة تسعى لنيل مطالبها في ظل الحكم المصري ، فالروم حضر عنهم مندوبون من المطارنة يعرضون ما فقد منهم في العهد الماضي ويطالبون بإعادته « لهم بيوت تخص وقف كنيستهم بعكا ضبطوا بمدة الجزار ومنهم ضبطوا بمدة عبد الله باشا ويلتمسوا ترجيعهم »[٤٠] ، كما أقدم وكلاء دير الروم بالقدس على الشكوى وطلبوا الإنصاف ، فلهم كنيسة تتبع الدير بجبل الكرمل وهدمها عبد الله باشا « وعمّر مكانها منتزه لنفسه » فأرادوا ردها إليهم ،

ونظر في الأمر[٤١] . ومضت المعاينات لما يخص الروم في القدس ويافا ، وصدر تصريح قاضي القدس بأنه ليس هناك مانع من إجراء الترميمات التي تلتمسها الطائفة وإنشاء حجرات في بعض الكنائس للسكنى[٤٢] ، أيضاً وجه الاهتمام لطلب رهبان الروم في القدس بترميم دير بيت لحم وتعبيد الطريق الموصل إليه[٤٣] ، ثم جددت كنيستان لتلك الطائفة بعد أن أصيبتا بزلزال ، ولكن جاء في شرط التجديد ألا يتعدوا حدود طولهما وعرضهما القديم[٤٤] .

وأجيب لطائفة الأرمن سؤالها ، فعندما كسر زائرو الروم « الرخامة الموضوعة بالمحل المختص بهم في كنيسة القيامة » صدر الإذن بوضع غيرها[٤٥] ، وحين تعرض دير الأرمن بيافا إلى بعض المضايقات لنزول المسافرين فيه ، تحرر على الفور لمتسلم يافا بمنع هذا الأمر[٤٦] ، وكان ذلك الدير يمتلك محلات ويجري تأجيرها فلما عصى بعض المستأجرين في دفع الإيجار ورفضوا تركها كُتب إلى المتسلم لمساعدة رئيس الدير في إنهاء الدفع بما يرضيه أو الخروج من المحلات ، ومما يذكر أن من بينها ما هو مؤجر للميري مثل ديوان المتسلم ومخازن غلال الأنبار ، فتمت محاسبة رئيس الدير عن إيجاراتهما[٤٧] .

وبالنسبة للإفرنج الكاثوليك ، فنالوا الاهتمام نظراً لسياسة الحكم من ناحية ، ولوقوف القناصل بجوارهم من ناحية أخرى ، فحين سكنت القوات العسكرية دير رهبان أمر محافظ عكا بإخراجهم وتسليم الدير للرهبان «وأن يكون لهم الحماية والصيانة من كل وجه »[٤٨] ، أيضاً أرجع إلى كنائس عكا « كافة الأواني والأمتعة المنهوبة »[٤٩] ، والتي استولى عليها عقب فتحها . كذلك أبطل نزول المسافرين والمارين في دير الراهبات الكائن بقرب دمشق[٥٠] ، ولبيت الطلبات في الحال ، فلما أقدم رهبان دير الكرمل على الشكوى أن « الفعالة المستأجرين عندهم في بناء ديرهم أخذ منهم ثمانية إلى ورشة بناء عكة » أعيدوا إليهم ، بالإضافة إلى استردادهم للدواب التي استُولي عليها ، كما أعطاهم إبراهيم السراي المواجهة للدير ليسكنوا بها على شريطة إذا

احتاج الجيش لها تسلم له[٥١] . هذا في الوقت الذي كانت الحكومة في حاجة إلى ما تنازلت عنه .

ومما زاد من العناية بأمر الكاثوليك العلاقة مع فرنسا وتدخلها في كل ما يخصهم حتى ولو كان غير ذي أهمية ، فيشكو قنصل فرنسا العام لمحمد علي من « استحقار العساكر الجهادية لرهبان ورؤساء الكاثوليك المقيمين في حلب »[٥٢] ، وسعى هذا القنصل للحصول على امتيازات للطائفة ، فيرسل محمد علي إلى شريف يبلغه بأنه ليس لديه مانع من « زيادة عدد حجرات مستشفى دير الإفرنج بالقدس »[٥٣] ، وبذلك يتضح الضغط الفرنسي ، ويبين المبعوث الفرنسي إلى محمد علي أهمية دور دولته فيبلغ حكومته « لقد أفهمت إبراهيم بأن مصالح فرنسا تتمثل في حماية الكاثوليك والموارنة »[٥٤] ، جاء هذا عقب زيارته للشام ودراسة الأحوال على طبيعتها ، واعترف حاكم مصر بالوجود الفرنسي في المجال الديني ، ولكنه في الوقت نفسه بين أنه لن يقبل أن تتخذ فرنسا الدين وسيلة لإثارة الأهالي ضد الحكومة[٥٥] . هذا وقد أعطت تلك الحماية التشجيع للكاثوليك ، فنرى أن الممتلكات التي كانت لهم واستُولي عليها قبل الحكم المصري يطالبون بها ، ومن بينها مكان بالقدس كانوا يقيمون فيه شعائرهم اتخذ ليكون إسطبلاً للخيل ، وبالتحقيق ثبت صحة القول[٥٦] .

ولم يقتصر الأمر على الاهتمام بالقدس ، فاتخذت نفس السياسة سبيلها على باقي أرض الشام ، فلما أعرض وكيل البطريرك بدمشق بأن لهم « مقام برا البلد هدم من خمس سنوات » أحال شريف الموضوع على مجلس شورى دمشق للإثبات ، وأجرى التعمير « كي يداوم خير الأدعية السنية بتأييد عز وسطوة هذه الدولة البهية »[٥٧] . ومضت طلبات ترميم كنائس القرى تأخذ طريقها ، ففي قرية « يبرود » بدمشق طلب البطريرك إصلاح سقف وجدران كنيستها ، وانطبق الحال على كنيسة قسطنطين إذ رغبت في نفس الطلب[٥٨] ، وصرح إبراهيم بتوسعة كنيسة حماة[٥٩] ، وتم إصلاح خمس عشرة غرفة في دير السيدة بصيدنايا بناء على مقابلة رئيسة الدير لإبراهيم وطلبها منه ذلك[٦٠] . أضف إلى ذلك في هذا المجال ، الإعفاءات التي حصلت عليها الأديرة المتعلقة بعدم

تحصيل رسوم على الأغذية والمؤن الخاصة بها ، أو تحصيل رسوم جمركية على ما يصحبه زائر القدس تكون مماثلة لما يؤخذ على بضائع التجار[٦١] .

وفي إطار الامتيازات الدينية ، رأت بريطانيا الخوض في غمارها ، فطلبت إنشاء كنيسة بروتستانتينية في القدس ، وكتب كامبل إلى بوغوص بهذا الشأن ولكن رد على طلبه بأن القدس مدينة مقدسة ولا يمكن أن تأخذ مصر على عاتقها إعطاء التصريح بهذا الأمر الذي هو من اختصاص الباب العالي ، وله أن يصدر فرمان إذا شاء . وعليه يرسل القنصل الإنجليزي لحكومته للاتصال بالسفير الإنجليزي في الآستانة وبذل المساعي للحصول على هذا الامتياز[٦٢] . كذلك لم تكن الإدارة المصرية تستطيع منح أية امتيازات إلا بعد سؤال وموافقة أهل الشرع ، فحينما طلب القنصل الأمريكي إقامة مدفن على أرض بجوار النبي داود ملك لأحد الرهبان بحجة شرعية ، أمر شريف بالتحري ومدى جواز الأمر شرعياً[٦٣] .

وبالإضافة إلى تسهيل السبل للأماكن المقدسة والمحافظة عليها ، وذلك العطاء الفياض للحرية الدينية ، وتلك الحماية التي كللت بالأمان حتى أن أحد المعاصرين المسيحيين والمسجلين لأحداث الفترة يبين أن ما حدث في هذا الصدد لم يحصل منذ الأيام الأولى للإسلام « والغاية أن هذه الحرية لم صار مثلها من زمان الفتوح إلى الآن »[٦٤] ، اتجهت السياسة المصرية لرفع الحيف والظلم عن المسيحيين في إطار الحياة العامة بعد أن أغدقت عليهم في مؤسساتهم الدينية ، فأصبحوا ذوي كيان في المجتمع ، فلا ينزل المسيحي من على دابته إذا قابله مسلم ، ولبسوا الحذاء الأحمر ولم يُكرهوا على ارتداء الملابس السوداء والزرقاء ، وتعمموا باللون الأبيض ، وسمح لهم بركوب الخيل والسير في الطرقات دون أن يتعرضوا لأي سوء أو أذى[٦٥] .

ومع إحساس المسيحيين بانقضاء عهد الظلم رفعوا أصواتهم وعرضوا شكواهم طالبين الخلاص مما كانوا يرزحون تحته ، فنرى فلاحين من الناصرة يبينون أنه فرض عليهم فيما سبق الأموال والغلال رغم أنهم لم يزرعوا بل

مشتتين في البلاد ، فيصدر الأمر بإجراء « حكم الحق فيهم »[٦٦] . وعم العدل والإنصاف ، فإذا تطلب الأمر تقسيمات يكون المسيحيون طرفاً فيها ، فعقب عزل شيخ إحدى القرى التي جمعت العنصرين الدرزي والمسيحي ، انتخب كل منهما رئيساً له ، وقسمت الأراضي بينهما ولكن اتضح أن التقسيم كان مجحفاً بحق فلاحي المسيحيين ، ولما عرضت الحالة على مجلس شورى دمشق تقرر معاينة الأرض مرة أخرى وما تبقى بعد تقسيم الحق يعطى لفلاحين جدد[٦٧] ، وبذلك أسهم المجلس في تحقيق السياسة المرسومة .

وحتى تكون الصورة متكاملة ، كان هناك مفتشون من قبل ديوان إبراهيم يقومون بعمل تحقيقات سرية عن قرى القدس ويزورون الكنائس ليلموا بمعيشة المسيحيين ويضعوا التقارير[٦٨] ، هذا في الوقت الذي نشطت فيه الإدارة من أجل إقامة حياة هادئة بعيدة عن الاضطهاد أو التعصب ، فأحكمت الرقابة لتضمن الأمان الكامل ، وقد حدث أنه في أثناء تغيير آلايات الحراسة صحب العملية نوع من التأخير ، فانتهز بعض الأهالي الفرصة وهجموا على قهوة في « حي النصارى » واعتدوا على المسيحيين فيها ، وفي الحال ألقي القبض عليهم « وضرب كل واحد خمسين عصا ثم سجنوا »[٦٩] ، وأخذ مجرى الحق وواصلت العقوبات طريقها ، فعندما قتل مسيحي على يد عبد مسلم أعدم في الحال[٧٠] . وروعيت المشاعر وضمنّ الأمان ، فبمجرد التفوه بالشكوى يتم الفصل فيها ، مثلما أعرب فلاحون مسيحيون من قرية « يبرود » بدمشق عن مضايقة المسلمين لهم « حرر قايمقام للقرية بأن هؤلاء الذميين رعية سعادة أفندينا ولي النعم واجب لهم الصيانة والحماية والرعاية وأن يرفع عنهم التعدي ، ومن يعتدي عليهم لا يقدر على الجواب »[٧١] ، كذلك عاقب محافظ بيروت « بعض المسلمين علناً لأنهم تفوهوا ببعض كلمات غير لائقة بحق النصارى »[٧٢] . ومن هنا يتبين أن الحكم المصري قدم ما يمتلك لتحقيق الوحدة الدينية .

وفتح باب الوظائف بأنواعها المختلفة أمام المسيحيين ، ولم يكن ذلك متاحاً من قبل ، وتشاء الإرادة أن يكون على رأس أهم المراكز الحساسة حنا

بحري، فأمسك بزمامه، واطلع على كل صغيرة وكبيرة فيه، وساس الأمور وفق المصلحة ، وحصل على القوة ، وحاز الرضا من الرئاسة المصرية ، فالصلات بينهما لها تاريخ ، هذا بالإضافة إلى قدرته الفائقة التي أفادت الحكم المصري الذي أغدق عليه السلطة ومنحه حرية التصرف من ناحية ، وأعطت الحيوية والتقدم للمجتمع الشامي من ناحية أخرى . وأجمعت الآراء المعاصرة على مزايا تلك الشخصية في الذكاء والعدل ، ولكن هناك القليل الذي يلقى عليه اللوم بأنه كان المنفذ لسياسة الاحتكار ، وجاهد من أجل زيادة الإيرادات والميري بكل الطرق حتى يكسب المزيد من حب الرئاسة وما يترتب عليها من وفر المصلحة التي ينالها ، وأن نفس السياسة نفذها أخوه جرمانوس في حلب[٧٣] . وعلى أية حال فإن ذلك لم يقلل من قيمة الشخصية وقوتها . ومثل هذا الوضع أصدق صورة للتسامح الديني القائم ، وأصبح لحنا بحري الخدم « شي (أناس) بشالات كشمير ، وشي بلفات بيض ، وشي لابسين نظام »[٧٤] ، وبالطبع فهذا الوضع كان محرماً ، ونال الاحترام الكامل « ينهضوا له جميع أرباب الديوان من المفتي حتى النقيب »[٧٥] ، ومنح لقب بك وهو أول مسيحي يلقب به ، ويعلق شاهد عيان « وصاروا الناس يقولون بحري بك عوض الخواجة حنا بحري »[٧٦] ، وفتح الباب لهذا الطريق ، ورغم أنه غير منتم إلى العسكرية ، إلا أنه حظي برتبة « أمير لواء » مع نيشان « مرصع بالجواهر »[٧٧] .

ومثل المسيحيون في مجالس الشورى وسمع رأيهم وحصلوا فيها على نفس الحقوق الممنوحة للمسلمين ، واتضح ذلك من خلال محاضر الجلسات . ومما لا شك فيه أنهم كانوا على درجة من الثقافة فرئي الاستفادة بهم ، فأرسل إبراهيم إلى أبيه يبين له أن مسيحيي جبل الدروز متعلمون ، وشؤون البلطجية تحتاج للعلم إذ لا بد من معرفة فنون حفر اللغم وإنشاء الحصون وفتح طرق الغار وعمل الكباري وأنه يود تكوين « أربع أورط منهم »[٧٨] ، ورغم أن الفرصة لم تتح للإتمام إلا أن هذا ينم عن اتجاه إبراهيم . ومعروف أن المسيحيين يشغلون الوظائف الحسابية حتى قبل الحكم المصري ، واستمروا فيها ، ولو أنه أحياناً لم تكن بعض الطوائف المسيحية

راضية عن الأخرى وخاصة في القدس ويافا ، فيشكو الروم الكاتب الكاثوليكي « قسط سراقم » لأنه يصدر القرارات الخاصة بالضرائب ويظلم فيها فلاحي القرى الخمسة بالقدس وسكانها من الروم[٧٩] ، وكالعادة تجرى المحاولات لإنهاء النزاع . وأسهم المسيحيون في تنشيط الاقتصاد ، فنزلوا الأسواق وعملوا في التجارة والنقد[٨٠] .

وجاهد الحكم المصري لتنفيذ مبدئه في هذا النطاق ، وردد إبراهيم « الإسلام والنصارى جميعهم رعايانا وأمر المذهب ما له دخل بحكم السياسة »[٨١] . ويسجل معاصر قوله « ومشى الرعايا جميعهم بالسوية النصراني واليهودي والمسلم حكم واحد »[٨٢] .. وعلى ذلك ساد الوفاق الديني وأزيلت الحوائل بين المسيحيين والمسلمين ، وطبقت المساواة أمام القانون الذي خضع له الجميع ، وازداد التمتع بالحرية الدينية خاصة في ممارسة الطقوس ، وتم التغاضي عن الذين تحولوا عن مسيحيتهم إلى الإسلام ثم رجعوا إليها ، ولكن في نفس الوقت لم تقر السلطات المصرية بتنصر بعض الدروز ، يقول شريف « أظهرنا التنبيه والتشديد الكلي وأبدينا كمال التهديد بالسطوة الخديوية العلية ، فانقطع هذا المبدى وخمدت نار هذه الشهوة »[٨٣] . وعلى كل فإن ما تمتع به المسيحيون في تلك الفترة لم ينالوه قبل الحكم المصري ولا بعده .

ولكن هل حققت هذه السياسة كامل نجاحها ؟ لقد تحملت الحكومة المصرية الكثير من أجل تطبيق سياستها الدينية العادلة ، حقيقة كانت لها أهدافها الخاصة ، إذ أرادت أن تكسب الدول المسيحية إلى جانبها لعلها تحظى بالمساندة ضد الدولة العثمانية ، كما رأت أن ترضي حليفها وتابعها الأمير بشير ، ثم رغبت أن تظهر بمظهر حامية الأديان ، فدفعت الثمن وأثارت المسلمين عن هذا الطريق حيث أن كثيراً من تصرفاتها تجاه المسيحين انعكست بالرفض لديهم ، فانتشرت الإشاعات وتناقلتها الألسن وتجسمت القضايا البسيطة إذ أتيحت لها فرصة السريان ، والنتيجة عدم الرضا والضيق والتبرم والهجوم على تصرفات الحكومة وإلقاء الاتهامات على إبراهيم[٨٤] ، ويجب أن نذكر أن الباب العالي وجد الظروف المواتية فضغط على هذه النغمة ، وكان

لذلك أثره في الثورات التي قامت ضد الحكم المصري .

وأحس المسيحيون بقوتهم في ظل النظام الجديد بل وتميزهم على المسلمين في الإبقاء على سلاحهم ، وساعدوا الحكومة في القضاء على العقبات التي واجهتها حيث كانت تتفق مع مصلحتهم ، ولكن حينما سحبت منهم امتيازاتهم في هذا الشأن تغير موقفهم ووضح ذلك أثناء ثورة لبنان ١٨٤٠ حتى أن الرهبان أنفسهم انحازوا إلى الجبهة المضادة[٨٥] ، التي انتهزت جميع الفرص واستغلتها من أجل تحطيم الحكم المصري ، وبعد أن تحقق ما سعى إليه لم ينعم المسيحيون بما رغدوا تحته وعاشوا في ظله .

وفي إطار سياسة رفع الأعباء عن أهل الذمة ، صدرت الأوامر بإلغاء « الأموال المقررة والعبودية والعوائد القديمة »[٨٦] على طائفة اليهود أثناء زياراتهم للأماكن المقدسة وعلى ما كان مفروضاً على معابدهم ، وبناء على ذلك كثر عدد الوافدين اليهود من أوروبا ، وأعلن أن هذه الوفود حضرت لبيت المقدس بعد أن رفعت المظالم وأبطلت المغارم ، وحينما نزلوا حيفا أرسلت التوصيات لمتسلمها بشأنهم فيقول كاتب الديوان إلى إبراهيم « إكراماً لهم وترحيباً بهم لكونهم ضيوفاً أرسلناهم معززين مكرمين »[٨٧] ، وتتابعت الأوامر وأرسلت التصريحات إلى « محافظي الطرقات » على طول الطريق للقدس بأن « يعاملوا اليهود بالحماية والصيانة والراحة ، ولا أحد يقارشهم بأدنى شيء من أنواع التكاليف ، وتشهلوا أمر سيرهم ولا يحصل لهم تعطيل »[٨٨] . واستمر الاهتمام بأمر اليهود لدرجة أنه عندما حُصِّل من الزائرين « عوايد خفر » طلب مقدار ما دفع ليرد إليهم وشدد بعدم التكرار « من الآن فصاعداً لا يتعرض لزوارهم ولا يؤخذ منهم ولا نصف فضة واحد غفر »[٨٩] .

وبدأ تحقيق رغبات اليهود يسلك طريقه ، فلما طلبوا إبقاء وكلائهم عليهم ، تمت الموافقة[٩٠] ، ويتزعم حاخامهم في القدس المطالب الخاصة بعباداتهم ، فيعرض ما أصاب معبدهم من خراب بعد أن تسوست أخشابه وتقوست أحجاره وتساقطت ويطالب بالإصلاح فيجاب[٩١] ، ويذكر كامبل لحكومته أن المعبد كان مهدماً فيما قبل الحكم المصري وكيف سمح إبراهيم

بإعادة بنائه[٩٢] . ومن الملاحظ أنه قبل عرض الطلب يُهنأ بالفتح والنصر[٩٣] ، ووصل الأمر إلى أن اليهود أصبحوا يرممون معابدهم بدون الحصول على الإذن ، كما أنه ما سرى على المسيحيين بالنسبة لما تدفعه الحكومة لقاضي القدس انطبق على اليهود[٩٤] .

أما عن بناء الجديد من المعابد ، فكان لليهود بالقدس قطعة أرض يمتلكونها ، فطلبوا بناء معبد وبعض المنازل عليها لاستقبال فقراء قومهم ، ووافق إبراهيم وأرسل إلى محمد علي في شأن ذلك ، ولكن ثورة نابلس أرجأت الموضوع ، لذا نرى القنصل الروسي بالشام يلح في هذا الأمر ويستعجله ويكتب لجميع الأطراف المعنية[٩٥] . وعلى هذا يتبين أن لإبراهيم الرغبة في إعطاء التسهيلات ولكن عند تعدي الحدود يكون التوقف ، فقد تسلم متسلم القدس أمراً منه جاء بناء على قرار مجلس شورى القدس برفض طلب اليهود بشأن تبليط المكان الملاصق لحائط المسجد الأقصى وموضع البراق ، حيث لم يكن سبق وقاموا بذلك ، بالإضافة إلى أن هذا الأمر غير جائز شرعاً[٩٦] .

ومع هذا لنا أن نسجل أن اليهود تمتعوا بحرية دينية كاملة لم يعهدوها ، إذ كانوا محرومين من التردد على كل مقدساتهم ، فزيارة ضريح النبي يعقوب لم يقوموا بها منذ عهد سليمان باشا ، وعندما كان كاتب ديوان إبراهيم باشا يزوره شكا اليهود إليه من منعهم الزيارة ، وبينوا أنهم أصبحوا في مأمن من الظلم والاعتداءات ويتمتعون بالعدل في ظل الحكم الجديد ، فيعرض الكاتب الأمر على إبراهيم[٩٧] ، وباعتراف اليهود أنفسهم في اللقاء مع كامبل بأن عباداتهم تجرى بطريقة علنية ، وأنه أجيب لهم طلباتهم وتحققت لهم أمانيهم[٩٨] ، ويعلق هو على تلك الحرية ويشبهها بما يجده الأفراد المختلفو العقائد على الأرض الأوروبية[٩٩] . وبذلك تعددت الامتيازات الدينية التي منحها الحكم المصري .

ولم يقتصر الأمر على الحيز الديني فأسبغت الحماية عليهم في ميدان حياتهم العملية خاصة وأنهم عانوا كالمسيحيين فيما سبق الحكم المصري ،

ومما زاد في أمرهم أنهم كانوا موضع كراهية من جميع الطوائف ، وقد تمتع أغنياؤهم بثروة كبيرة نظراً لممارستهم الأعمال المالية وإقراضهم النقود بالربا مما جعل رؤوس أموالهم ترتفع وممتلكاتهم تتسع ، وعملوا بالتجارة ومارسوا نشاطهم في مدن الشام المختلفة خاصة في دمشق وحلب(١٠٠) .

وأدخل اليهود مع المسيحيين في الخروج للحياة الاجتماعية وممارستها على نفس صورة المسلمين ، وأقصيت الممنوعات والمحظورات التي كانت مفروضة عليهم ، وطبقت سياسة المساواة بين الرعية ، فأصبح منهم من يمثل في مجالس الشورى ليساهم في حل قضايا المجتمع ، ومن أهم الخطوات التي أعطتها لهم الإدارة المصرية ضمان الأمان ، فعندما أعرض « الخواجة ماير الإسرائيلي » المقيم بصفد أنه استأجر منزلاً لسكنه ومعه السند الشرعي وتعرض له أحد الأهالي ، يتحرر إلى متسلم صفد ليجري التحقيق « فإذا كان إعراضه صحيحاً يمنع المذكور عنه »(١٠١) ، والأمثلة على ذلك كثيرة . وأبعد عنهم استغلال المسؤولين ، فلما أقدم متسلم صفد على الضغط عليهم منع في الحال ، فحدث أنه استخدم بعض اليهود في مبان له وجعلهم يعملون بالنهار ولا يوافق على رجوعهم في آخره بل يبقيهم لديه طوال الليل ، فبُلغ من الرئاسة أن « هذه أشياء مخالفة للإرادة لأن أقصى مرام سعادة أفندينا ولي النعم راحة الرعايا وتحصيل أسباب راحتهم »(١٠٢) .

وحين اعتدى أهالي طبريا على اليهود المقيمين فيها ، يوبخ متسلمها ويحذر إن لم يقم بالردع الفوري ويبين له « أن الإرادة السنية براغبة راحة ساير بني آدم وعدم حصول أدنى تعد على أحد من الرعايا . . . ولا أحد له أن يتطاول على أحد ولا يعتدي الكبير على الصغير ولا الصغير على الكبير بل الجميع يمشوا في أدبهم . . . ومن الآن وصاعداً تعتنوا في إعطاء راحة اليهود الاشكنازية من سائر الوجوه . . . وإن بلغ المسامع الشريفة أن حصل عليهم أدنى تعد من أحد فيحصل الانتقام البليغ من المعتدي »(١٠٣) .

وقدمت إليهم التسهيلات ، فلما اشتكى يهود صفد من متسلمهم لتحصيل ما عليهم من المال للميري والخاص ببيوتهم « الحكر والسكاكر » قبل ميعاد

استحقـاقه ، إذ طلب في ذي الحجـة ، يتحرر لـه بـأن يمهلهم « لحين حلول الميعاد بشهر محرم »[١٠٤] ، كما تمت مساعدتهم في تحصيل حقوقهم ، فمن كان لديه من التجار ديون لدى الأهالي والأديرة عادت إليهم بأمر الإدارة[١٠٥] . ومن المعروف أن ما حدث في هذا الشأن يدخـل في برنـامج السيـاسة العـامة للدولة ، ولكنه في نفس الوقت حمل بين طياته ضغط القناصل لحماية اليهود ، فيسجل أحدهم في إحدى مكاتباته عقب الاستيلاء المصري على الشـام وقلق يهود صفد وطبريا من بداية عهـد جديـد ، يقول « لقـد فزت ببيبورلدي شـديد اللهجة في سبيل حمايتهم ، وبعث إبراهيم بـاشا بـطابور من جنـوده إلى صفد وطبريا لإعادة الأمن والطمأنينة إليهمـا »[١٠٦] ، وأرسل آخـر يبين أن في الشام ثلاثة آلاف أسرة يهوديـة في حمايـة النمسا ، ويـطلب تقديم العـون لهـم ورفع الظلم عنهم وعدم إرهاقهم بالضرائب ووضع نظام خديوي خاص لحمايتهم في الحاضر والمستقبل[١٠٧] ، وهناك من ضغط بكل قواه من أجل إسقاط ما يدفعونه سنـوياً من المـال المعتاد الخـاص ببيوتهم التي تملّكـوها في صفـد ولكن جاء الرفض من حنا بحري[١٠٨] . ومن الملاحظ أن هؤلاء القناصل كان منهم اليهود وبالتالي سعوا عن طريق التأثير بنفوذهم في هذا النطاق .

وبذلك سارت السياسـة المصريـة والمساعي القنصليـة في طريق واحـد هدف أمن اليهود وحمـايتهم لدرجـة أنهم عقدوا اجتمـاعاً في القـدس برئـاسة حـاخـامهم عبـروا فيـه عن سعـادتهم بـالحكم المصـري وكيف أنهم يعيشـون ويتمتعـون في كنفه بـالهدوء والاستقـرار ، وأكثر من دعـواته لإبـراهيم ، وأمن الحاضرون[١٠٩] .

ولكن رغـم اتخاذ احتياطات الأمن المشددة ، إلا أنه وقعت حادثـة صفد أثناء الثورة الفلسطينية ، وفيها اعتدى الأهالي على اليهود ، وسلبت ممتلكاتهم وقتل بعض منهم ، وأرسل شريـف القوات لوقف هذه الحركة المضـادة فأوقفت بعد أن قتل أحد قوادها ، وأرسل المعتدون إلى سجن عكا وشـددت الحراسـة على المنـطقة[١١٠] . ولجـأ اليهود من أصحـاب الحمايـات لقنـاصلهم الـذين تدخلوا في الأمر فكتبـوا التقاريـر كل يـطلب التعويض ورد الاعتبـار لرعـاياه ،

ويشرح الحالة البائسة التي وصلوا إليها[١١١] ، وأجمع تصميمهم على مصادرة « أملاك أناس فقراء مسلمي تلك الجهة الغير مجنوحين فيها » ، واعترض محمد علي هذا الأسلوب وقال « إن رغائب المومى إليهم هذه أمر لا يتصور ولم يسبق تنفيذ أغراض مثل هذه في مملكة ما كما هو في إحاطة علمهم »[١١٢] . ولكن أمام ضغط القناصل وحتى لا يخلق العقبات في طريقه أصدر أمره إلى سليمان باشا « بمبيع أملاك وعقارات هؤلاء الفقراء لتقسيم أثمانها على المدعين كذباً »[١١٣] . فكان ذلك انتصاراً للسياسة الأوروبية وتحقيقاً لمطامعها .

وأرسل كامبل لحكومته بحصر كامل لما قدر من مبالغ لليهود ، وهي على التوالي ١,٥٣٦,٩٣٦ قرشاً للألمان ، ١,٣٩٠,١٥٧ للفرنسيين ، ٩٨٠,١٠١ للبروسيين ، ٧٣٣,٧٣٠ للتوسكانيين ، ٤٢٥,٦٥١ للنمساويين ، ٣٤٤,١٦٠ للروس ، ٣٤٤,٠٨٤ لليونانيين ، ٤٠,٩٥١ من مختلفي الجنسيات ، فيكون المجموع ٦,١٣٥,٤١٦ قرشاً وهو مبلغ كبير[١١٤] ، ومن الجدير بالذكر أن القوائم التي قدمت تضمنت أشياء لا وجود لها ، والثمن الذي قدر بها مضاعف « وذلك لأنهم زعموا بإغواء بعض وكلاء القناصل أن بدل منهوباتهم سيصرف لهم من الخزينة »[١١٥] . وعلى هذا كانت التعويضات التي طلبت مبالغاً فيها ، وأقدم الأمير بشير على استخلاص مطالب اليهود من أهالي صفد ، وكان من الصعب جمع هذا المبلغ ، فأمكن إعادة ٨٦٤,٤٩٤ قرشاً ووزعت بالنسب بين اليهود بمعرفة رؤسائهم[١١٦] . ومن المؤكد أن هذه الحادثة بإيعاز من أعداء الحكم المصري ، فأقدموا عليها ليثيروا الفتن ويجددوا دنس التعصب الذي دفع للقضاء عليه الثمن الغالي ، كما أظهرت مثار اهتمام الدول واحتضانهم لليهود منذ هذه الفترة المبكرة .

هذا ومما يسجل أن بعض اليهود لم يكونوا فوق مستوى الشبهات ، فالثابت أن لهم أدواراً مماثلة ، فعقب فتح عكا ومع حوادث النهب التي تعرضت لها أسهموا فيها ، فعند حصر المنهوبات أثبتت التحريات وجود بعض منها لديهم في صفد « فحص عن البغل الذي تقرر أنه عند اليهود من منهوبات عكة فوجد عند يوسف العيسى من اليهود الرعايا وباعه إلى وكيل قنصل الإنكليز

بصور وأن المشتري كواه على دمغته ليجهل أمره ، وأنه مسك يوسف المذكور مع ثمانية أنفار من اليهود ليقررهم عن المنهوبات . . . وأن رجلاً يهودياً وجد كيساً بالأردو فيه مشمع وصنوبرية ذهب وساعة وخاتمان ومائتا غرش عملة بياض وأن الذي قرر عنه يهودي من جنسه »(١١٧) . وأرسل ما ضبط لدى يهود صفد إلى « إسماعيل أغا ناظر الاسبتالية ليحفظهم عنده لظهور أصحابهم يثبتوهم ويتسلموهم »(١١٨) . ومعنى هذا أنهم شاركوا في مثل تلك الأمور التي تعرضوا لها في حادثة صفد ، كما يتضح ذلك التعاون الوثيق الذي جمعهم مع السلك القنصلي .

وجاءت الخطوة التالية لتثير الأجواء مرة أخرى ، ففي أوائل عام ١٨٣٨ وفي أثناء مرور الراهب الكبوشي بحارة اليهود بدمشق تمكن أهلها من اقتناصه مع خادمه والفتك به ، وألقي القبض على عدد كبير منهم وأقر أحد المتهمين بقتل الراهب لأخذ دمه ، وأثبت ذلك وفحصت الجثة ، وتحري شريف بنفسه المكان وأراد أن يتخذ الإجراءات الصارمة ، ولكن عولج الموقف واعتنق الجاني الإسلام حتى ينال العفو ، وتدخل « أحد يهود الإنكليز واشترى حرية المتهمين من محمد علي باشا بستين ألف كيس »(١١٩) ، كما كانت للمساعي البريطانية فضل في إنقاذ المتهمين(١٢٠) ، هذا بالرغم من موقف فرنسا الذي شابه العطف تجاه المسيحيين . وبذلك يتأكد كيف وجد اليهود المساندة والتأييد .

ولما أراد اليهود أن يحصلوا على أكثر من حقوقهم معتمدين على الظروف المحيطة بهم لم يمكّنوا . حقيقة لم يقف الحكم المصري أمام وفودهم التي تلاحقت على فلسطين وذلك تطبيقاً لسياسة الباب المفتوح في ظل الأمان الموجود والتسهيلات الخاصة بالأماكن المقدسة ، أيضاً فكر المسؤولون في إمكانية الاستفادة من اليهود القادمين من الآستانة عن الحالة هناك ولكن لم يتحقق هذا الأمر ، ويتبين من مكاتبة رسمية هذا الاتجاه « أن الواجب كان يقضي استجوابهم عن أحوال العثمانيين وإرسال ما يبوحون به »(١٢١) ، وعندما رئي السماح لليهود الاشنكازية أصحاب الحماية « بمشترى الأملاك وأراضي للزراعة وتعاطي الحرث والزرع وتعاطي البيع والشرا وبيع الأغنام والأبقار

وتعاطي مصابن ومعاصر بناء يدفعوا المرتب للميري مثل الرعايا »[١٢٢] ، لم يوافق مجلس شورى القدس الذي عرض عليه الأمر ولم يقر إلا « تعاطي البيع والشرا بالتجارة » ، وتمت موافقة الجهات المسؤولة على قرار المجلس واستصوبته[١٢٣] ، وكان قد سبق وطلب القنصل الروسي من عبد الله باشا رفع المقرر المالي المفروض على اليهود وإعطاءهم حق امتلاك الأراضي فاعترض الوالي[١٢٤] . وحين تنبه محمد علي لخطر اليهود ، رفض في عام ١٨٤٠ ما عرض عليه بشأن « فتح أبواب فلسطين لليهود »[١٢٥] . وعليه يتضح أن تلك العطاءات التي أغدقها الحكم المصري على اليهود لم تواصل طريقها إذا صادفت ما يكون له مساس بالوضع العام .

● **الأحوال القنصلية :**

منحت الدولة العثمانية الامتيازات الأجنبية منذ فترة مبكرة ، وعقدت سلسلة من المعاهدات فيما بين عامي ١٤٥٣ ، ١٨٥٤ مع الدول الأوروبية ضمنت لها فيها حقوقاً ثابتة للأجانب حيث سمح لهم بدخول « دار الإسلام » للزيارة والحج والتجارة ، وتكون لهم الحرية الدينية ، والإعفاء من الضرائب غير النظامية ، والحصانة القضائية ، وعصمة المسكن الأوروبي وحرمته . ووفقاً لتلك الامتيازات أصبحت كل جالية أوروبية تكون كياناً مستقلاً يحكمها القنصل .

وطبقت تلك الامتيازات على كل ولايات الدولة العثمانية ومنها الشام ، ولكن مع عدم استقرار الأوضاع فيها ، وتقلب سياسة الولاة ، والقيود التي فرضت على أهل الذمة والنظرة إليهم ، كل ذلك شكل في بعض الأحيان عوائق أمام تحقيق أهواء القناصل ، وبدخول الشام تحت الحكم المصري ، طبقت سياسة محمد علي تجاه الأجانب ، إذ رحب بهم حتى يحقق الهدف الذي يسعى إليه .

وفتحت الأبواب للأجانب ، وكانت دمشق بمنأى عنهم ، فهي المدينة التي جاهدت في سبيل المحافظة على أن لا يطأ أرضها أجنبي ، وتعددت الأقوال بشأن ذلك ، منها ما نسب إلى تعصبها الإسلامي على اعتبارها دمشق

الأموية صاحبة الأمجاد العربية ، ومنها خوف الدمشقيون على اقتصادهم خاصة تجارتهم من أن تنتقل لأيدي غير مسلمة . ولكن بعد أن أصبحت عاصمة للحكم المصري تغير الحال ، ففي عام ١٨٣٣ دخلها فارن القنصل الإنجليزي في موكب مع مستخدميه وهو ممتط لجواده وبصحبته الخيالة في احتفال كبير ، واستقبل استقبالاً عسكرياً بعد أن مكث أربع سنوات في بيروت[١٢٦] . وكان هذا جديد على دمشق ، وتبعته وفود الأوروبيين عليها ، وبدأت النظرة للقناصل تتغير والذين كانوا موضع تحقير « لا يسمح لهم في الغالب بوضع شارات ولا بالإرتداء لثيابهم الوطنية »[١٢٧] .

وتعددت قنصليات الدول الأوروبية في دمشق ، ولم يقتصر الأمر عليها إذ اتسع مجال تلك القنصليات في باقي المدن والمواني ، وصدرت الأوامر بالتشديد بشأن حسن معاملة القناصل ، فعندما عين وري قنصلاً إنجليزياً في حلب أعطيت التعليمات للمسؤولين أن يحموه ويصونوه « ويعاملونه معاملة الأصدقاء في كل أموره »[١٢٨] ، كذلك أسبغ على وكلاء القناصل الحماية ، فحينما عين وكيل قنصل لأمريكا في القدس وأقام في يافا ، وجه مرسوم عمومي للقدس بأن « تكون معاملته كباقي أحبابنا أمثاله وأقرانه ويكون له كمال الحماية والصيانة ولمن يلوذ به والمساعدة بساير مساءلاته بوجه الجود حسب الرسوم الجارية لباقي القناصل »[١٢٩] . ولكن وقت أراد أن يعين نائباً عنه في القدس ويرفع العلم الأمريكي ، رفض طلبه واعترض المسؤولون الدينيون ـ القاضي والنقيب والصوفيون ـ وأيدتهم الإدارة المصرية « ولما كان وكيل القنصل رجلاً قليل الأدب فإذا أراد في المستقبل أن يرفع العلم أو يعمل شيئاً آخر يجافي الأدب يشار إلى المتسلم سراً ليوعز إلى الأهلين بطرده من البلد »[١٣٠] . معنى هذا أن وضعت حدود ، وحتى لا تصطدم الإدارة بالهيئة القنصلية ألقي ذلك على عاتق الأهالي .

ومع سياسة الانفتاح توافد الأجانب على البلاد ، ويذكر بورنج أنه لم يعد هناك أقل خطر على الأوروبيين الذين راحوا يتجولون في دمشق بمفردهم وبملابسهم الخاصة بهم ويذهبون إلى أي مكان يريدونه متمتعين بالأمن التام

دون أن تتجه إليهم الأنظار[١٣١] . وعلى هذا زادت الثقة وساد الاطمئنان . وانفتح المجال أمام السياحة ، وخرجت التوصيات من محمد علي للمتسلمين بشأن الرحالة الأجانب ، فعلى سبيل المثال هناك توصية إلى متسلم يافا « للقوماندار نيس ريان البارجة الإنجليزية في أثناء ذهابه عن طريق يافا إلى القدس وعودته منها » ، وإلى متسلم بيروت بشأن « الأمريكي دونوكپكلاند وعائلته والـلادي فرانكلند الإنجليزية . . . وأن يقدم لهم ما يلزمهم من الركائب » ، وإلى متسلم طرابلس لتقديم المساعدة « إلى الموسيو أونوري ويدال الذي سافر للنزهة والتفرج »[١٣٢] . وحيناً تكون التوصية بناء على طلب القنصل الإنجليزي بمصر لرعاياه ، فتعطى الأوامر بأن لا يعترض سبيلهم ويعاونوا وتقضى حاجاتهم وتقدم لهم الرعاية والإكرام[١٣٣] . وحيناً آخر تأتي التوصية بناء على طلب وزير الخارجية البريطانية ، فيكتب كامبل إلى شريف لتسهيل مهمة « جورج مور لسياحة بر الشام » بالرغم من أنه حصل على توصية من محمد علي[١٣٤] . كذلك صحب السائحون الإنجليز بوفود محلية لتشهيل إجراءاتهم[١٣٥] . وبطبيعة الحال فإن هذه الزيارات أدت إلى الاحتكاك بالأفكار الغربية وساعدت على بلورة جديدة للمجتمع لكنها حملت في نفس الوقت المساوىء إذ أتيحت الفرص من خلالها للعمل ضد الحكم المصري .

وضمن الأمان للأجانب وحصلوا على احتياجاتهم ، حتى أنه حينما عاود الأهالي شعور ما قبل الحكم المصري في معاملاتهم مع الأجانب أوقف ذلك في الحال ، ففي صفد منعت اللحوم عن الإنجليز فكُتب للمتسلم « إن الإنكليز من رعايا الدول المتحابية لسعادة أفندينا ولهم الحماية والصيانة والمساواة بأمر المأكولات ولوازم المعاش بسوية الرعية والسعر واحد »[١٣٦] . ورغم ما قام به القناصل عامة ضد سياسة الدولة ، إلا أنها أجرت العدالة ، فبناء على شكوى وكيل قنصل فرنسا باللاذقية من اعتداء بعض القوات على حديقته صدر أمر التحقيق[١٣٧] . وعندما اقتحم البعض الآخر مقر القنصلية البريطانية في حلب للبحث عن الفارين من التجنيد ، قدم المقتحمون للمحاكمة بناء على أوامر مشددة من حاكم مصر لترضية القنصل الإنجليزي بمصر[١٣٨] ، ولما وصلت

أنباء لمحمد علي من أن أحداً من القوات اعتدى على فرنسي ، تقرر معاقبة الجاني وفقاً لنوع الجريمة « فيلزم قتله وإعدامه عبرة للغير ، وإن كان المجروح على قيد الحياة فليرسل لهنا »[١٣٩] .

ونعم الأجانب بالامتيازات ورغدوا في كنفها وساعدتهم تلك الفرمانات التي صدرت وأعطتهم الحرية في التعامل الاقتصادي بعد أن كان الحكم المصري قد وضع الشروط وأقام القواعد لتحديد تحركاتهم ، فعادوا لطرق ممارستهم وتوسعوا فيها ، وسعوا في الحصول على أكثر مما هو مقرر لهم ، وبطبيعة الحال مثل السلك القنصلي الريادة ، فلم يكن من حقهم امتلاك الأراضي في أملاك الدولة العثمانية ، لكنهم حاولوا عبور هذا المانع ، خاصة عندما وهب محمد علي بعض الأراضي كمكافأة ، كما أنه تغاضى عن ذلك الوضع الذي يقيم فيه الأجنبي مباني على أرض فيعتبرها ملكاً له[١٤٠] ، وحدث توغل واعتداء في هذا الأمر ، فوضع قنصل النمسا في حلب يده على أرض عليها بستان وأشجار وادعى ملكيتها وثبت شرعاً بمجلس شورى حلب أنها تابعة لوقف ، وساء هذا التصرف شريف فكتب للمعية ليظهر ويفضح تلك التصرفات[١٤١] . ونراها تتسع ، فقد لجأ قنصل أمريكا إلى إنشاء منزل وحوله لكنيسة بدون استئذان ، وأثارت هذه الأحوال محمد علي فأكد على شريف بوقفها[١٤٢] . وعليه مضى حاكم الشام في نزع الممتلكات التي أقيمت بغير وجه حق وأعطى التعويض ، فيصرف لمترجم قنصلية فرنسا وأخيه « أحد عشر ألفاً وخمسمائة قرش في مقابل نزع العزب التي بأيديهما »[١٤٣] .

ولإحكام التنفيذ كتب بوغوص رسمياً إلى قناصل إنجلترا والنمسا وفرنسا وروسيا ليبلغوا دولهم بأنه « ليس لهم الحق في امتلاك الأراضي في البلاد الإسلامية ، وأنه ليس للجهاز القنصلي منح الحماية للوطنيين الذين يعملون لحسابه في امتلاك الأراضي والمباني ، وعليه يحرم على الأوروبي امتلاك العقارات غير المنقولة ، ولن يترك هذا الأمر مجالاً للتلاعب أو لاستثناء أو لاحتماء بالحمايات ، وأنه يجب التشديد في التعليمات التي تعطى للقناصل والوكلاء من دولهم بصدد هذه المسألة »[١٤٤] . وكان ذلك هو القيد الذي فرض

على الأجانب ، وتركت لهم جميع المجالات ليعملوا فيها بكل طاقاتهم مستغلين جميع الإمكانيات المتاحة لهم ليحصلوا على المزيد من المكاسب بعد أن تهيأت لهم الظروف المناسبة تحت الحكم المصري .

وأمام هذه الامتيازات كانت تصرفات القناصل تجاه الإدارة المصرية يشوبها نكران الجميل وتملؤها الأنانية والضغينة ، وأخطر ما أقدموا عليه إساءة استخدام نظام الحماية ، ومعروف أن القناصل في معظم الأحيان يعينون من قبل حكوماتهم ويتقاضون المرتبات ، ومنهم من يختار من الأجانب المقيمين والعاملين في المجال التجاري ، ولهم نواب ووكلاء وتراجمة ، وغالباً يختارون محلياً ويمارسون التجارة ليتمتعوا بالامتيازات التي منحت لهم ، وكانت تلك الوظائف تباع بالأثمان الباهظة ، فعندما يحصل نائب القنصل على الوظيفة التي دفع فيها الكثير يبدأ في استغلالها بكل الطرق ، فيبين تاجر إنجليزي أنه دفع ألف جنيه من أجل الاستفادة بتلك الوظيفة في تجارته[١٤٥] . ومما يذكر في هذا الصدد تعيين « الخواجة قصطنتل » وهو مسيحي من كبار تجار أنطاكية وكيلاً لقنصل أمريكا بأنطاكية ، مع العلم بأنه لم يأت إلى هذه المدينة تجار أمريكيون ليكون وكيلاً عنهم[١٤٦] . وبالتدريج بيعت الوظائف القنصلية وفقاً لأهميتها ، ومن الطريف أن من كان يحصل على وظيفة مترجم لم يكن يعرف إلا اللغة العربية وحتى لم يتقنها[١٤٧] . وفتح باب بيع الحمايات لمن يدفع الأكثر ، ونتج عن ذلك عجز الإدارة المصرية في ممارسة حقوقها سواء في الإدارة أو الاقتصاد أو القضاء ، وما تركته هذه الأوضاع من انعكاسات سيئة على المجتمع .

ومن أكثر الأمور التي أدت لتذمر الحكومة تدخل القناصل ومنعهم العمال من العمل في الخدمات العامة المطلوبة منهم ، فعند طلبهم يبينون أنهم يتمتعون بالحماية الأجنبية ، وبالتالي ليسوا مكلفين[١٤٨] . كذلك أصحاب الزوارق امتنعوا عن « نقل الجير اللازم لمباني عكا »[١٤٩] ، وتحججوا بنفس السبب ، وطبق المنع على الدواب لدرجة أنه طلب التحقيق في تحديد ملكية الجمال[١٥٠] . وحين استعملت القوة معهم يحضر التراجمة والقواسة لاستخلاصهم[١٥١] . وأجريت التحقيقات بشأن شرعية تلك الحماية وكيف تم

التوصل إليها[١٥٢] ورغم صدور القرار بأن يكون في خدمة وكلاء القناصل بالمواني ستة أشخاص ، مترجم ، قواس ، طباخ ، خادمان ، سائس ، وللقناصل المقيمين في حلب مترجمان وقواسان ومن ثلاثة إلى خمسة من الخدم ، وأن أولاد العاملين ليس لهم حق التمتع بالحماية ، وغير مصرح أن يشملوا غير هؤلاء بالحماية[١٥٣] ، إلا أن هذا الأمر لم يحد من تصرفات القناصل في هذا الشأن . وتبع ذلك مسألة التجنيد الإلزامي ليتسع نطاق الحمايات ويستفيد من وراء ذلك القناصل ووكلاؤهم ويتبرم محمد علي ويطلب تدخل القنصل الفرنسي في مصر بشأن تلك التصرفات التي يقدم عليها القنصل الفرنسي في صيدا الذي تصدى لمسألة التجنيد فضم الأفراد وزعم أنهم تحت حمايته[١٥٤] . وعلى هذا أكثر عدد حاملو العصا ـ شارة الحماية ـ ووقف ذلك عائقاً أمام حركة التجنيد[١٥٥] .

واستغل أصحاب الحمايات الظروف وفتحوا الخمارات وقدموا المشروبات الروحية للقوات مخالفين تعليمات الجيش ، ويشكو فارن منها ويبين أن الذين يديرونها يونانيون أصحاب حماية بريطانية ، وأنها يجب أن تقام في الطرق البعيدة لتكون راحة للمسافرين والأوروبيين ، ويشير للغموض الذي يكتنفها ، وأنه لسيرها المعوج أقفل بعضها ، واحدة عقب حالة قتل واثنان سحب منهما الترخيص لمخالفتهما ، ويؤكد القنصل على القائم بأعمال القنصل في بيروت بألا يتوسع في إعطاء الرخص لفتح المزيد منها ويشدد على من يهمل الأوامر ويهدد بسحب الرخصة[١٥٦] .

وقد بلغ هذا السوء مداه وكتب إبراهيم إلى المتسلمين لمنع ما يقدم عليه هؤلاء من فتح تلك المحلات ، وأوضح تلك الخسارة التي تسببت « لالتزام الخمارات » لعدم دفع الرسوم المقررة ، وطلب أن يبلغ القناصل « بوجوب إقفال الخمارات التي فتحها رعاياهم بعد إمهالهم ثماني ساعات »[١٥٧] ، ورغم كتابة القناصل لرعاياهم بالعمل على وقف بيع الخمور وإذا باعوها يلتزمون برسومها إلا أن هذا لم يتحقق ، لأن الدائرة القنصلية شريكة في هذا العمل ، فيبلغ حكمدار حلب المعية أن « القناصل وتراجمتهم والذين في حمايتهم يأتون

بمشروبات مثل العرق والعنب والخمر والزبيب من بلاد أخرى ويدعون أنها خاصة بأنفسهم . . . والحقيقة أن المشروبات التي يأتون بها ليست خاصة بذاتهم بل إنهم يوردونها للبيع »[١٥٨] .

وتحول أذى أصحاب الحماية إلى الأهالي ، فرفعت الشكاوى منهم توصف تلك الأفعال غير اللائقة التي يرتكبها قواسو القنصل الإنجليزي في دمشق إذ أدخل في حمايته المشهورين بالمشاغبة « إن أكثر أهالي دمشق الشام شقاوة هم سكان أحياء الميدان والعقيبة والصالحية وأغلب المستخدمين عند القنصل منهم »[١٥٩] ، وكانوا يبيحون المحظورات دون أن تمتد إليهم يد السلطة ، فحدث أن أقدم أحد ذوي الحماية البريطانية على سرقة ، ولما قبض عليه تدخل قنصله ، وتم الإفراج عنه . وعمل القنصل البروسي على « منع تحصيل العوايد »[١٦٠] فضم أفراد إليه ليدخلهم تحت رعايته ، ويسجل كامبل لحكومته كيف أن التجار الإنجليز أنفسهم أصبحوا يجدون صعوبة في الحصول على ديونهم من التجار المسيحيين أصحاب الحماية ، وأنه مثلما يدفع هؤلاء للقناصل لحمايتهم فإنهم يكررون نفس الشيء ليكون الحكم في صالحهم[١٦١] وترتب على ذلك أن قبض القناصل الرشاوى في سبيل الوقوف مع الراشين واستاء المسؤولون وكرهوا هذه الأوضاع .

وبناء على تلك التصرفات بدأت تسوء العلاقة بين الإدارة والقناصل ، فلما نشب نزاع بين متسلم بيروت وبينهم ، رفعوا الأمر إلى إبراهيم ، فيجري التحقيق ، وتصدر التعليمات للمتسلم « بألا ينازع القناصل »[١٦٢] . والسبب المباشر أن المتسلم قام « بتجنيد تابع مستخدم في المحجر فقبض عليه في السوق »[١٦٣] ، وإدارة المحجر الصحي في يد القناصل ، فأعلنوا سخطهم على هذا العمل . ولم يكن شريف يرتاح لهذه السلطات التي شلت إدارته ، وبادله القناصل نفس الشعور، ومحاولة لعلاج الأمر في البداية تألفت لجنة في عام ١٨٣٥ من سليمان باشا ولابي ـ مترجم القنصلية النمساوية ووكيل لجميع القناصل في مصر ـ لتصفية الأمور بينهما ، لكنها لم تستطع التوصل لحل يرضي جميع الأطراف ، ويبين لابي إلى كامبل بأن النزاع لن ينقطع ما دام ما يتمتع به

موظفو الهيئة القنصلية غير محدد بعد أن تعدى الامتيازات[١٦٤] .

وتذمر حاكم الشام من القنصل الإنجليزي في دمشق ، وأرسل إلى كبير معاوني الخديوي يبين له أن الأوضاع السائدة « تؤدي إلى انحلال نظام الحكومة »[١٦٥] . واشتدت المنازعات وتدهورت العلاقات بين الطرفين ، وحاول محمد علي إصلاح ذات البين ، فوصلت منه تعليمات إلى شريف لمراعاة الامتيازات الممنوحة للأجانب[١٦٦] . ولكن مضت عيون الإدارة المصرية ترقبهم وتحد من تصرفاتهم ، فحجزت أحد الرعايا البريطانيين في صور بأمر من شريف ورفضت توجهه إلى بيروت ، وذلك بسبب عهدة طرفه للحكومة وكذا ثلاثة آلاف قرش ، وبالرغم من تدخل القنصل ووكيله ، إلا أن حاكم الشام صمم على رأيه ، وكاد هذا الأمر يثير مشكلة كبيرة بين الجهات المعنية خاصة وقد تبعه توقيف بريطاني آخر[١٦٧] .

لذا كان لا بد من حتمية التصرف ، هذا في الوقت الذي مضى فيه كامبل يدس ضد شريف لدى محمد علي ويعلن استياءه من تصرفاته تجاه القناصل في بيروت ، ويوعز لهم بتقديم شكواهم كل على حدة لإبراهيم الذي يشكو هو الآخر من تصرفاتهم ، ورغم ذلك فقد حقق مع شريف ، ويقول كامبل لحكومته « وإننا غير مقتنعين بما دار منه لمعرفتنا كيف يحمي إبراهيم باشا شريف باشا بالرغم من احتقاره للقناصل الأوروبيين »[١٦٨] . ويكتب فارن للقنصل الروسي ليبلغه أن شكاوى الأجانب هي التي تظهر الحقيقة ، وأن شريف يمثل جبهة معارضة للحقوق والمصالح الأوروبية ، ويأمر بالهجوم على القنصليات وبيوت التجار الأوروبيين ، ويعامل موظفي القناصل بطريقة مذرية ، ويتجاهل الامتيازات الممنوحة حتى ضاع ما اكتسب وكسرت القوانين ، وأن هناك تاجراً توسكانياً ضرب في السوق من أحد المتعصبين ، فلقي ذلك التأييد منه ، إذ صرح بقوله « يكفي أنني لم أعاقبه » ، وفي النهاية يرى أنه يجب على الدول أن تتحرك لمواجهة تعسفات هذا الحاكم[١٦٩] ، ومضى القنصل الإنجليزي يعمل في كل الجبهات لإشعال الموقف .

ومحاولة لتهدئة الموقف ومنع تصرفات القنصل الإنجليزي التي تعدت

الكثير من الحدود ، وبناء على مساعي كامبل الذي لم يترك مكاتبة لوزير الخارجية البريطانية إلا وطعن فيها إزاء أعمال القناصل في الشام وعلى رأسهم فارن ، وتمشياً مع سياسة بريطانيا المعتادة في التمويه من ناحية وتقسيم الأدوار على رجالها من ناحية أخرى بحيث أن من ينتهي من الآراء يحل مكانه آخر ليكمل الخطة ، أقيل القنصل الإنجليزي في دمشق وعاد إلى إنجلترا[١٧٠] . وعلى هذا أحست القيادة المصرية بإرضاء بريطانيا لها . وفي إطار التفاهم بين باشا مصر وكامبل ، رئي إسناد الشؤون الخارجية « الأمور الافرنكية » أي الخاصة بالأجانب، إلى سليمان باشا ، فله من الدراية ما يؤهله للتعاون معهم ، بالإضافة لمعرفته طباعهم وعاداتهم ، وصدر الأمر لحاكم الشام بإحالة ما يخصهم إليه والتوصية « بحسن المعاشرة مع قناصل الدول الأوروبية »[١٧١] .

وكان لمحمد علي موقفه المهادن مع القناصل ، وجاهد في أن يحقق كل شكوى ويحل كل عقدة[١٧٢] ، ليستقيم له الأمر ويسلم من أخطار مناوشاتهم حتى لا يعطي الفرصة للمزيد من القلاقل في تلك الظروف الصعبة التي يمر بها الحكم المصري في الشام . أما إبراهيم فيجد نفسه مقصور اليدين أمامهم ، ففي حديث له عنهم يقول « إنهم منبع ألمي ، يقفون أمام إجراءات الحكومة ، إن السلطان والطاعون لا يعدان خطراً بالنسبة للقناصل ، إننا نقدر على اتخاذ الحيطة تجاه السلطان ، أما القناصل فإنهم يثيرونني »[١٧٣] . وتعالوا وتكبروا لدرجة أن تلك المكاتبات التي كانوا يبعثون بها إلى سليمان باشا دائماً تنقصها قواعد اللياقة فيشكو من هذا الأمر أكثر من مرة[١٧٤] ، ونراه يقوم بوضع بعض الأنظمة لعلها تصلح من الحال ، فيفرض على الأجنبي وجوب اتصاله بقنصله للتأشير على جواز سفره لدى وصوله ، ووجوب مثوله أمام السلطات المحلية للحصول على شهادة هوية يبرزها عند الطلب[١٧٥] .

ومضى القناصل وما يتبعهم من أصحاب الحمايات يمارسون نشاطاتهم المتعددة ويستفيدون بكل الطرق للعمل على مصلحتهم في جميع الميادين ، يضاف إلى ذلك الدور الخطير الذي لعبوه منذ بداية الحكم المصري في التعاون مع أعدائه ، فوكيل القنصل الفرنسي في دمشق دائم التردد بين موانى الشام ،

واتضح أن له علاقة مع عثمان باشا متسلم طـرسوس في ذلـك الوقت ، وعليـه ينشر الأخبار التي تتفق مع المعسكر المضاد « يحضر لـطرابلس ويشيع أخبـاراً تلائم الباشا »[١٧٦] . ولذلك أثره في مقتبل الحكم الجديد . وسلك القناصـل طريق المؤامرات فكانوا عوناً للدسائس التركية المحركة للثورات التي استنفدت الكثير .

واستمـر النشاط المعـادي ، فعملوا على تـرويـج الإشـاعـات ، فيكتب إبراهيم إلى أبيه يبين أن وكلاء القناصل في صيدا وبيروت يذيعون أنباء مثيرة ، منها ما كتبه وكيل القنصـل الفرنسي للقنصـل الأمريكي في بيـروت يخبره بـأن الآلاي الثامن من المشاة أبيد عن آخره ، وأنه « لا بد من اتخاذ إجراءات لمنع هؤلاء من التعرض لأحاديث خارجة عن اختصاصهم »[١٧٧] . ولإدراك إبراهيم خـطورة دور الأجانب أمـر بفتح « جميـع مكاتيب التجـار شاردة واردة » ، لكن اعترض قناصل الإنجليز واحتجوا فوكل لهم « فتح مكـاتيب رعايـاهم »[١٧٨] . كذلك أسهموا في التحريضات ، فيطلب محمد علي من بوغوص التفاوض مع قنصل فرنسا العام لوضع حد لما يقدم عليه قنصـل فرنسـا في طرابلس ، فهـو يحرض كتبة خـزينة أدنـه ، وأن هذه الأعمـال « مخالفـة للمجامـلات الدوليـة وتعرض لشؤون البلاد الداخلية »[١٧٩] . لذا تبصر إبـراهيم عند تلبيـة طلباتهم وإذا أجابهم فلا ترضيهم النتيجة ، فيشكو أحدهم الأمر « يجب أن يمر الـطلب تحت أنظار دوائر كثيرة تبدي رأيها فيه ، ومن هنـا ينتج التـأخير والتسـويف في الأعمال ورفض بعض الطلبات »[١٨٠] .

وبذلك كانت الإدارة المصرية على يقين من الموقف القنصلي ولكنها لم تكن راغبة في إثارة الدول ضدها ، لذا لم تقدم على أية إجراءات عنيفة إزاء ما كان هؤلاء يطعنونها به ، وعندمـا وجدت في النهـاية استفحـال الخطر من كـل جانب أقدمت بدون تردد ، فنراها تقبض على لويس ابن القنصل كتافاكـو أثناء تحريضه الأهالي على الثورة[١٨١] . وهكذا عمل القناصل وأصحاب الحمايات على تحطيم الوجود المصري وتركوا ما قدمـه لهم جانبـاً وحاربـوه وتمكنوا في النهاية من الانتصار عليه .

هوامش الفصل السّابع :

(١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦٦ - ١ ، ١٦ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٢) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٠ ، ٩ ربيع الأخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥ ، ٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، الوثيقة ٩٤-١ ، سلخ رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) ، محافظ بحر برا ، بمحفظة ١٨ ، وثيقة ٢٧ ، ٢٧ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) ، وشملت المناطق : الزيرب ، الرمثة ، عين الزرقاء ، البلقاء ، القطرانة ، الحسا ، ظهر العيني ، العقبة ، المدورة ، دار الحج ، تبوك ، الأخضر ، بركة المعظم ، الدار الحمراء ، مدائن صالح ، الزمرد ، الوالدة ، الهدية ، النخلتين ، نظيف ، علي ، الشهداء ، الجديدة ، حنين ، رابغ ، الخليص ، مكة .

(٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٤٥ ، ١٢ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٥) معية تركي ، محفظة ٢١ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٤٦ ، ٧ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٤٠ ، ٧ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٤١ ، ٢٢ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٤) .

(٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٩٥ ، ٢٩ رجب ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٣ ، ١٤ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٨ ، ١٤ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢) نفس المصدر .
(١٣) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٦٧ ، ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٤) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ٨ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥ ، ٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .
(١٦) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، وثيقة ١٤٧ ، ٢٩ جماد الأول ، ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١٧) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، وثيقة ٩ ، ١١ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(١٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٩٥ ، وثيقة ٣٨ ، ١٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(١٩) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 15, Douin: op. cit., pp. 201 — 205.
(٢٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، المكاتبة ٥١ ، ٦ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .
(٢١) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٢١ ، كتافاكو إلى البارون دوتنفيل ، ٢٢ ديسمبر ١٨٣١ .
(٢٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص القسم الأخير من الوثيقة ١٣٩ ، ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(٢٣) نفس المصدر .
(٢٤) نفس المصدر .
(٢٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، تلخيص الوثيقة ٤٣ ، ٦ ربيع الأول ١٢٤٨ ، صورة الوثيقة العربية ٥٠ ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص القسم الأخير من الوثيقة ١٣٩ ، ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(٢٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص التقرير ٨٧ ، ١٢ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .
(٢٧) Cattaui : op.cit., p. 74.
(٢٨) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٩٦ .
(٢٩) نفس المرجع ، ص ص ٩٥ ، ٩٦ .
(٣٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية $\frac{١}{٣}$ ، غرة ذو القعدة
(٣١) نفس المصدر ، صورة الوثيقة ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(٣٢) نفس المصدر .

(٣٣) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٣٨ .

(٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٨١ ـ ١ ، ٩ رجب ١٢٥٤ (١٨٣٨) ، د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ١٤١ ، وثيقة ١٤٨ ، ١٧ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٣٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، وثيقة ١٠٠ ، ١١ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٤ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٣٧) Cattaui: op. cit., p. 74.

(٣٨) معية تركي ، محفظة ٢٤ ، دفتر ٥٣ ، وثيقة ٤٩٣ ، ٢٤ جماد الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٣٩) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، وثيقة ٤٦ ، ٥ شوال ١٢٥٢ (١٨٣٧) .

(٤٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣٢ ، ٢٠ محمرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤١) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٨٥ ، ١٥ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تلخيص الوثيقة ٢٢٢ ، آخر ربيع الأخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٤٣) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، وثيقة ٢ ، ٤ صفر ٩ رمضان ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٤٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، وثيقة ١٢٧ ، ٩ رمضان ١٢٤٩ (١٨٣٤).

(٤٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤ ، ٢ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٤٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٥١ ، ٢٤ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٤ ، ٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٤٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، نفس المصدر .

(٤٩) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ٣٧ ، ٦ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥٠) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣٦ ، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥١) نفس المصدر ، محفظة ٦١ ، ٧ الشام صورة الوثيقة العربية ٢٤٢ ، ٣٠ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٦٧ ، وثيقة ٢٤ ، ٥ جماد الأول ١٢٤٧ (١٨٣١) ، المجلد الثاني ، ص ١٢٨ ، وثيقة ١٤٣ ، ١٥ ربيع الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٥٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ١٤٣ ، ٢٢ جماد الآخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(٥٣) معية تركي ، محفظة ٢٣ ، دفتر ٥٢ ، وثيقة ٨ ، ٢٨ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٥٤) Douin: op. cit., Le Baron de Boilecomte au Ministre, 31 Aoùt, 1833.

(٥٥) Ibid, 6 Mai, 1833.

(٥٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤٢ ، ٢٦ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦) .

(٥٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٠ ، ١١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٥٨) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، رقم ١٨/٢٢ ، ١٢ ذو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٥٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، صورة المرفق العربي رقم ٢ للوثيقة التركية المترجمة ٨ ، ١٠ محرم ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٦٠) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١٦٤ .

(٦١) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ٨٦ ، وثيقة ٣٥ ، ٧ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) ، وثيقة ٥٠ ، ١١ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٦٢) Fo. 78, Vol. 319, Campbell — Palmerston, May 18, 1837.

(٦٣) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى شريف باشا حكمدار أيالات الشام .

(٦٤) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٩٦ .

(٦٥) Fo. 78, Vol. 283, Mr Moore's Answers, Douin: op. cit., pp. 200, 201, Sabry: op. cit., p. 344.

(٦٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٥٣ ، ١٢ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٦٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة المضبطة التركية ٣٨ ، ١٠ ذو القعدة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٦٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠٥ ، ١٥ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٠٠ ، ٢٣ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٠) Perrier: op. cit., p. 66.

(٧١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٢ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٧٢) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٤ .

(٧٣) Perrier: op. cit., pp. 54 — 56.

(٧٤) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٧٦ .

(٧٥) نفس المرجع ، ص ٨١ .

(٧٦) نفس المرجع ، ص ص ٨٠ ، ٨١ .

(٧٧) معية تركي ، محفظة ٢١ ، ملخص الوثيقة التركية ٥٥٥ ، ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٧٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٨ ، ٢٢ جماد الثاني ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٧٩) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٣٥ ، ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(٨٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٨١) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٣ .

(٨٢) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ٥٧ .

(٨٣) د. عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ٣٠٤ .

(٨٤) Dodwell: op. cit., p. 156.

(٨٥) د. عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ١٣١ .

(٨٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، وثيقة ٣٦ ، ١٠ رجب ، وثيقة ٩٥ ، ٢٩ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٨٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، ترجمة الوثيقة ١١٨ ، ١٣ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٨) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٢١ ، ١٣ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٨٩) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٠٣ ، ١٠ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(٩٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، وثيقة ٤٢ ، ٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٩١) نفس المصدر ، صورة ترجمة المكاتبة ٣٨ ، أوائل رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) ،

Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit

(٩٢) Ibid, Vol. 319, Campbell — Palmerston, May 18, 1837.

(٩٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٨٥ ، محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ترجمة قسم من الوثيقة ١٣٧ .

(٩٤) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، تلخيص الوثيقة ١٤ ، ٦ جماد الأول ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٤ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٩٥) Cattaui: op. cit., Duhamel à Boghos bey, Le 3 Juin 1836.

(٩٦) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ٧٨ ، وثيقة ٥١٧ ، ٢٤ ربيع الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٩٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة جزء من التقرير ٢٤ ، ٣ محرم ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(٩٨) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٩٩) Ibid, Vol. 257, Campbell — Palmerston, April 18, 1835, No 11.

(١٠٠) Ibid, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Farren: op. cit., p. 439.

(١٠١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧٢، ١٦ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٠٢) نفس المصدر ، صورة الوثيقة العربية ١٠٦ ، ١٣ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٠٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢٩ ، ٢٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤/٧٣ ، ١٧ ذو الحجة ١٢٤٧ (١٨٣٢).

(١٠٥) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٩١ ، ٢٩ محرم ١٢٤٨ ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠٦) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٢١ ، كتافاكو إلى البارون دوتنفيل في الاستانة .

(١٠٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧١ ، ١٩ جماد الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، الرسالة من مندوب النمسا .

(١٠٨) المبلغ ٧٥٠٠ قرش ، الخوري بولس قرالي : المصدر السابق ، كتافاكو إلى الكافالير اليانودي بتشوتو قنصل النمسا في حلب ، ١٧ يوليو ١٨٣٢ .

(١٠٩) حبيب جاماتي : المرجع المذكور ، ص ص ٣٨ ، ٣٩ .

(١١٠) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١٠٤ .

(١١١) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Cattaui: op. cit., p. 7. Duhamal à Soliman Pacha, Le 21 Mai 1836.

(١١٢) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، أمر منه إلى بوغوص بك ، ٢٩ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١١٣) نفس المصدر .

(١١٤) Fo. 78, Vol. 320, Campbell — Palmerston, Oct. 4, 1837, No 57.

(١١٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٧٣/٩ ، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٥٠)١٨٣٧) .

(١١٦) Fo. 78, Vol. 320, op. cit.

(١١٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٨٥ ، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٨) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١١٩) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ص ١٢١ ، ١٢٢ .

(١٢٠) Dodwell: op. cit., pp. 181, 182.

(١٢١) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٨٢ ، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، ترجمة وتلخيص الجزء التركي من الوثيقة ٥١ ، ٦ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢٢) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلدان الثالث والرابع ، ص ٦٥ ، وثيقة ٢١٥ ، ٢٤ محرم ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٢٣) نفس المصدر .

(١٢٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٨٦ ، ٨ ذو القعدة ١٢٥٤ (١٨٣٩) .

(١٢٥) د. عبد الكريم غرايبة : المرجع المذكور ، ص ١٢٦ .

(١٢٦) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٩٢ ـ ٩٤ .

(١٢٧) كلوت بك : المرجع المذكور ، الجزء الثاني ، ص ٧٦١ .

(١٢٨) معية تركي ، محفظة ٢٨ ، وثيقة ٦٤ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٢٩) محافظ الأبحاث : محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٢٣٣ ، ٢٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، صورة الوثيقة ٧٥ ، ٧ صفر ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، ترجمة الوثيقة التركية ١٧٤ ، ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٣١) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٣٢) معية تركي ، محفظة ١٥ ، دفتر ٤٠ ، وثيقة ٨٠٠ ، ٧ ذو القعدة ، وثيقة ٨٠٢ ، ٢٠ ذو القعدة ، وثيقة ٨٠٥ ، ٢٧ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٣٣) نفس المصدر ، وثيقة ٨٢٠ ، ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، بيورلدي منه في ٢٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محافظ الأبحاث ، ٦٤ ، ٦ الشام ، تلخيص الوثيقة التركية ١٦٤ ، ١٣ شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٣) ، معية تركي محفظة ٢٥ ، دفتر ٥٨ ، ٨ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٣٤) Fo. 78, Vol. 315, Campbell — Sheriff Pacha, June, 1837.

(١٣٥) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة ٦٩ ، ٢٣ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٣٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٣٠ ، ٢٠ رجب ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥/٢٤٣ ـ ١، ٢ رمضان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٣٨) Fo. 78, Vol. 342, Part 1, Campbell — Palmerston, Jan. 16, 1838, No 1.

(١٣٩) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى عباس باشا ، ٧ جماد الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٤٠) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٤١) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، رقم ٥٠ ، ٢٤ جماد الأخر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٢) الأوامر والبيورديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى باغوص بك ، ١١ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٣) نفس المصدر ، ٢١ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٤) Fo. 78, Vol. 315, Boghos — Consuls Generals, England, Austria,

France, Russia, Alex. 19 Mai, 1837.

(١٤٥) Sabry: op. cit., p. 383.

(١٤٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦٩/٢٥ ، ٩ صفر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٤٧) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٥ ، ٢٧ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٤٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، وثيقة ٣ ، ٥ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٤٩) نفس المصدر ، تلخيص الوثيقة التركية ٤٠ ، ٢٧ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٠) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة المكاتبة العربية ٧٨ ، ١٤ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٥١) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ص ٧٧ ، ٧٨ ، وثيقة ١١٥ ، ٢٢ ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٦٧ ، ٢٤ ذو القعدة ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(١٥٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٢٩٦ ، ٢٧ شوال ١٢٤٩ (١٨٣٤) .

(١٥٤) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى باغوص بك ، ١٥ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٥٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، وثيقة ٥٢٩ ، ٢٨ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٢٠٨ ، ١٠ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٥٦) Fo. 78, Vol. 262, Farren — Chapeaud, Acting Consul, Feb. 2, 1835.

(١٥٧) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤١ ، ٢٣ محرم ١٢٥٣ (١٨٣٧) ، ترجمة الوثيقة ٢٢٧ ـ ٢ ، ٢١ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٥٨) نفس المصدر ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، مكاتبة ٢٠٩ ، ٩ شعبان ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٥٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٧٨/٢٥ ـ ١ ، ١٣ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٦٠) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى باغوص بك ، ٤ رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٦١) Fo. 78, Vol. 321, Campbell — Palmerston, Oct. 13, 1837.

(١٦٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٧ ـ ١ ، ٢٧ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٦٣) نفس المصدر ، وثيقة ١٣٧ ـ ٢ ، ٢٣ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(١٦٤) Sabry: op. cit., p. 384.

(١٦٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، نفس المصدر .

(١٦٦) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Palmerston, Jan. 17, 1837, No 4.

(١٦٧) Ibid, March 16, 1837, No 14.

(١٦٨) Ibid, Vol. 320, Campbell — Polmerston, July 19, 1837, No 42.

(١٦٩) Cattaui: op. cit., Farren — Duhmal, Sept. 27, 1837.

(١٧٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٢٥/١٩٧ ، رجب ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٧١) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥/٢٣٦ ، ٢٥ شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧) ، سليمان باشا هو الكولونيل Seve's الفرنسي .

(١٧٢) Fo. 78, Vol. 320, Campbell — Palmerston, Oct. 4, 1837, No 57.

(١٧٣) Cattaui: op. cit., pp. 398, 399.

(١٧٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٠ ، ١١ صفر ١٢٥٣ (١٨٣٧) .

(١٧٥) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١٢٣ .

(١٧٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٧ ، ٤ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٧٧) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٠٠ ، ١٩ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٧٨) نفس المصدر ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٠ ، ٧٢ ، ٢٥ ذو القعدة ١٢٤٧ (١٨٢٢) .

(١٧٩) معية تركي ، محفظة ٣٩ ، دفتر ٨٨ ، وثيقة ١٣٥ ، ٥ ذو الحجة ١٢٥٢ (١٨٣٧) .

(١٨٠) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، كتافاكو إلى الخواجا فوسك قنصل النمسا العام في ليفررنو ، ٢٥ شباط (فبراير) ١٨٣٥ .

(١٨١) نفس المصدر ، كتافاكو إلى البارون ده ستورمر في الآستانة ، ٢٧ شباط (فبراير) ١٨٤١ .

الفصل الثامن

الإلتزامات والثورات

أمام جميع الإيجابيات التي سجلت للحكم المصري ، كانت له سلبيات استغلها معارضوه لتكون الصخرة التي تحطم عليها ، فقد فرض على الشوام إمدادات إلزامية وساقهم للجندية وانتزع سلاحهم ، مما دفعهم إلى الخروج عليه والثورة ضده ، وكان من الممكن تفاديها حيث إن ما قُدم لهم فاق بكثير ما التزموا به . ولكن الألاعيب الخارجية لعبت دوراً جيداً بالسلبيات ونجح تخطيطها في النهاية ، وانفرط عقد الحكم المصري في الشام .

● الالتزامات :

فرضت الالتزامات على أهالي الشام ، وأجبروا على تأديتها لتغطية احتياجات القوات العسكرية من ناحية ، وللمساهمة في الأعمال التي تطلبتها سياسة الدولة من ناحية أخرى ، ومن أجل التنفيذ أقدمت الحكومة على شراء كميات كبيرة من المواد التموينية كالحبوب والأعلاف والأخشاب والزيت والتبن والزبدة والفول والشعير واللحوم ، وكانت البيوع جبرية على الأهالي ، ووزع المطلوب على المديريات المختلفة بأسعار مثبتة في وقت حصد المحصول ، وبطبيعة الحال لا بد وأن تكون موافقة لمصلحة الدولة ، ففي عام ١٨٣٤ كان سعر القمح مثبتاً بقرشين ونصف للقدح ، وفي عام ١٨٣٥ ارتفع إلى ثلاثة قروش ونصف ، وفي عام ١٨٣٦ وصل إلى أربعة قروش ، وهي أسعار منخفضة في هذا الوقت إذا قورنت بالأسعار على مدار السنة[1] . وبالنسبة للمواشي ،

فأعطيت الأوامر للمتسلمين والمشايخ بجلبها من القرى وذبحها بعد دفع قيمتها[٢] .

أما عند الحساب فتخصم الضرائب المستحقة على الأهالي ، وحين الوزن يطفف الكيل ، ثم تنقل الإمدادات على حسابهم فيتحملون تكاليف النقل الذي يصحبه عدد منهم ، ووفقاً لبعد المسافة يكون وقت العطلة ، وأحياناً لا يتم استلام جميع المقرر بل تتحصل الحكومة على ما تحتاج إليه ويترك الباقي تحت طلبها[٣] . وخصصت لهذه المطالب شوناً قريبة من القرى ، وكل شونة لها ناظر ومدير ومباشر وسكرتير ومساعدون واثنان من كتبة الحسابات ، ولهؤلاء الموظفين وسائلهم الخاصة للانتفاع[٤] . وبذلك لم يخل الأمر من أهواء المصالح الشخصية رغم الرقابة والنظام والدقة ، ولنا أن نذكر أنه في إطار هذا الإلزام والتشديد ، هناك صور أخرى للتخفيف عن الأهالي ، وعلى سبيل المثال ، صدر أمر عام بتكليف متسلم غزة بمقايسة الشعير الموجود في شونته لعلوفة خيول الآلايين المعسكرين في المنطقة « فإذا ظهر أن الموجود منه يزيد على اللازم ، فيصرف المقدار الزائد لعابري السبيل من مستخدمي الحكومة ويمتنع عن اشتراء الشعير من الأهالي »[٥] . وقد تمت معافاة بعض المناطق من هذه الإمدادات مثل أدنة[٦] .

وألحت الحاجة لطلب دواب الحمل ـ الجمال ، الخيل ، البغال ، الحمير ـ ومارست السلطة وسائل العنف في جلبها من عقر دارها ، وألقي على عاتقها تلبية متطلبات الجيش ، فتولت عملية النقل إلى المخازن ، وعند تغيير المواقع أصبح عليها أن تتحرك هي الأخرى ، وحملت المهمات الحربية والذخائر والمعدات إلى مسافات بعيدة ، كما نقلت العمال اللازمين للأشغال العامة ، أيضاً استخدمت في توصيل المعادن والأخشاب إلى الأماكن المطلوبة[٧] . وأثر هذا على أصحابها الذين تضرروا من إجهادها بطلوعها الجبال وإرهاقها ، بالإضافة إلى تحميلها فوق طاقتها ، وسوء معاملة رجال الحكومة لها ، وعدم الرفق بها ، فتعود وهي مجروحة ، ثم الأجر الضئيل الذي يتحصلون عليه مقابل ذلك جميعه ، إذ قدر للدابة قرش ونصف في اليوم ، في

وقت كان إيجارها يتراوح من ٥ ـ ٦ قروش ، ولكن على أية حال فإن ما يدفع أكثر مما كان تدفعه الحكومة العثمانية ، وأخيراً فعلى صاحبها أن يسير معها المسافات الطويلة ليعود بها ثانية(٨) .

وانعكس الوضع على النقل الداخلي ، فتبقى البضائع في الطريق عدة أيام على مسافات بعيدة من المدن لعدم وجود من يحملها ، ولم تحترم تلك العقود المبرمة بين أصحاب الدواب والتجار لنقل بضائعهم ، ومن حمَّل دوابه أنزل ما عليها لتؤدي الأعمال المطلوبة منها للأشغال العامة(٩) ، وعليه ارتفعت أسعار النقل الداخلي حوالي ٦٠٪(١٠) . وفي عام ١٨٣٦ طلب إبراهيم خيولاً للفرسان ، وفرض على أصحاب الجاه والمراكز والثروة أن يقدموا ما بين ثلاثة وواحد منها ، وصرف لهم نصف قيمتها الحقيقية ، وغطيت احتياجات سلاح الفرسان(١١) . ويتبين أنه ضغط على الأهالي ليتم نوال المطلوب ، وقد تضايقوا من هذا الأمر ، ففي شكوى من قرية « الجارة » من قرى « الجيدور » وضح أن محافظ حوران طلب منهم « جمال المشال زخرة فوق طاقاتهم ، وأن الجمال الموجودة عندهم ما عمال يكفيهم لأشغال قريتهم » فيتحرر إلى المذكور « أن يعاملهم بالرفق والإنصاف في أمر الجمال ولا يكلفهم إلا على قدر طاقاتهم »(١٢) وبذلك كانت الرأفة أحياناً تتدخل .

وكان للنقل البحري أهمية في هذا النطاق ، حيث طلبت سفن البضائع ومواعين الساحل للمهمات الأميرية والخدمات العامة ونقل القوات والمعدات(١٣) ، وجُعل استخدامها لوقت الحاجة « ولا يكون بوجه المداومة لأجل عدم السخرة بل حين اللزوم يشتغلوا بالمقتضى في الميري وحين عدم اللزوم يؤذنوا بالشغل للتجارة(١٤) ، واتفق مع التجار والربانية على أجور النقل بحيث « تعطى لهم الأجرة على الوجه اللايق . . . ولا يحصل لهم مغدورية » ، وصدر الأمر بدفعها إليهم في حينها « بدون تأخير حين وصولهم إلى المواني التي يبحرون إليها »(١٥) . وعلى هذا كانت الإدارة المصرية تحاول الموازنة بين متطلباتها وعدم عرقلة الدورة الاقتصادية .

وفي البداية وقع إسكان القوات على عاتق الأهالي وخاصة في المدن الساحلية ، فأخلوا بيوتهم ليس من أجل هذا الغرض فقط ، وإنما أيضاً لاستعمالها كمخازن للسلاح والغلال[١٦] . ووصف المعاصرون الوضع وبينوا أنه حتى الجوامع والمدارس تحولت إلى سكنى للقوات[١٧] . وبالنسبة للأهالي فصدرت الأوامر باتخاذ الوسائل لإسكانهم[١٨] ، ولم يطيل المقام على هذا الحال ، فبعد إجراء التنظيمات الخاصة بثكنات القوات بدىء في إعادة المساكن أصحابها[١٩] .

وأخيراً يأتي ما فرض على العمال من التزامات ، فاستخدموا في بناء الثكنات الكبيرة في بعلبك وزحلة ودمشق وأنطاكية وحلب وحماة وبيروت ، وأقاموا التحصينات في عكا وبوغاز جولك وعنتاب[٢٠] . وقاموا بتقطيع الأخشاب وجمعها للتصدير ، وفصل قطع الأشجار يستمر من منتصف مارس إلى منتصف نوفمبر ، ويجمع فيه ما يقرب من ١٤ ألف طن ، ومثل النقل من الجبال للساحل صعوبة ، ولم يكن الأجر يتناسب مع هذا العمل الشاق ، إذ حصل العامل على قرشين ونصف يومياً ، ومن تصحبه دابته يرتفع أجره إلى ثلاثة ونصف من القروش ، وأخيراً أجبروا على العمل في مناجم المعادن[٢١] .

وكان على هؤلاء العمال أن يتركوا قراهم وأسرهم لأوقات طويلة وغير محدودة وبأجور لم تكن متوازية مع أسعار السوق ، فالبناءون والحدادون أعطوا ٤ ونصف قرش من الحكومة بينما يتقاضون خارجها من ١٠ ـ ١٤ قرشاً[٢٢] ، ويرجع سر هذا الارتفاع الأخير لقلة الأيدي العاملة ، نظراً لالتحاقها بالأعمال الأميرية . وعندما كان المكاريون يحملون الفحم الحجري ونظراً لتعرضه للشمس والهواء أثناء نقله ينقص وزنه ، فيلزمون بدفع الفرق وعليه يكاد يصبح عملهم بدون أجر ، هذا بالإضافة إلى التلاعب في الميزان الذي يختلف عند التسليم والإستلام[٢٣] . وهذا عبء صعب ألقي على عاتقهم .

ومما يذكر أنه من بين العمال الذين استخدمتهم الحكومة عدد من المسيحيين[٢٤] ، وفي البداية كانوا معفين من آداء الأشغال العامة ولكن حين تضرر باقي العناصر وضعوا تحت الخدمة ، فعندما اشتكى أهالي الناصرة بأن

ثلثي أهلها سقطت من عليهم تلك الأعباء ويطلبون المساواة ، تم عمل إحصاء وتبين صدق أقوالهم ، وبالتالي طُلب الباقي للعمل « إن خدام الدير الإفرنجي وخدام الإفرنج والبقية يخصهم في همـوم البلد كل واحـد بسوية أقرانـه وهذا إنصاف وفيه راحة للرعية »(٢٥) .

ومما لا شك فيه أن هذه الأوضاع الجبرية أثرت على الاقتصاد وأسهمت في خلق العقبات ، فشيوخ القرى يشكون من قلة الرجال والدواب مع حلول موسم الحصاد ، ويأتيهم الرد بأن العودة بعد الإنتهاء من الأعمال التي يقومـون بها(٢٦) . وساد الإستياء من جراء تلك الإلتزامات واستخدمت الطرق للخلاص منها « العمال المنتدبون من الأهالي طهروا الخندق ، وأن أكثر من ألف عـامل يدخلون القلعة ليعمـلوا بها ، وأن الباقين من العمال يتخلفون عن العمل فراراً من حـرارة الشمس »(٢٧) . ومنهم الهاربـون للقنصليات ليحتمـوا بها وخـاصـة أهالي بيروت الذين « لم يكد يسمعون كلمة الخدمة أو قضاء مصلحة فـإنهم ينصرفون ويلتجئون إلى قنصل من القناصل المقيمين في بيروت ويترجـونه أن يحميهم ويمنـع عنهم الـطلب »(٢٨) ، وحـاول إبـراهيم الـوقـوف أمـام هـذا التصرف ، فصدر أمره بأن من يهرب « تأتوا به إلى الديوان حتماً وتضربوه ٥٠٠ عصا لكي تفهموه بهذه العقوبة أنه ممنوع بتاتاً الإلتجاء إلى الغيـر ، ونطلب أن تكون تلك العقوبة نظاماً دائماً ، وأن تعلنوا كذلك هذه العقوبة لكـل واحد من مشايخ حـارات بيروت ، وأن تـأمروهم وتنهـوهم أن يعلنوهـا ويبلغوهـا لأهالي حاراتهم ويفهموهم إياها »(٢٩) . وكانت القيادة ترى أنه ما دام هناك من يتمتـع بخير البلاد الذي عملت الإدارة المصرية على زيادته فلا بد كما استفاد منها أن يقدم خدماته لها ، ولكن هذا الأمر ساعد على النفور بين الحاكم والمحكومين .

وأجمعت الآراء على أن التجنيد الإجباري كان أكبر العقبات التي صادفت الحكم المصري في الشام ، وقد أقدم عليه لسد متـطلبات التكـوين العسكري في ظـروف ملحة جعلت الإنضمـام لصفوف الجيش أمـراً حتمياً ، نـظراً لتلك الحرب القائمة بين حاكم مصر والسلطان ، هذا من ناحية ولاستتبـاب الأمن ، والقضاء على أية حركة معادية للنظام القائم ، وكسر شوكة العصبيات والإقطاع ،

وتليين طبيعة الأهالي بإخضاعهم لنظام عسكري صارم من ناحية أخرى .

وبدىء في تنفيذ تلك السياسة مع بداية الحكم المصري وفقاً لرغبة محمد علي ، فجمع أصحاب المراكز في البلاد بما فيهم القضاة من أجل هذا الغرض ، وبحث في الطرق المختلفة التي تُسلك لتجميع الأفراد ، وحررت الأوراق الخاصة بالمجندين لإرسالها للضواحي والنواحي ، وواضح أن التركيز انصب على دمشق وحلب ونابلس وجبل الدروز[٣٠] . وعند الطلب بفرض زيادة على العدد المحتاج إليه حتى إذا وجدت الصعوبات وقل العدد يغطي الاحتياج ، ففي البداية فرض على حلب ألف جندي ثم أنقص إلى ستمائة ، وقسمت المبالغ المعتمدة لتجهيز السفر على العدد الجديد ، فبعد أن كان نصيب الفرد ١٦٠ قرشاً أصبح ٣٠٠ قرش[٣١] .

ولم يكن الأمير بشير يؤيد هذا الاتجاه ، فأثناء لقائه مع شريف بخصوص ذلك الأمر أبدى تخوفه من هذا السلوك وبين « أن أهل هذه البلاد إنما يخشون حكومة مصر ويخافونها بسبب هذا النظام ، فلو أقدمنا على جمع هؤلاء الأنفار المطلوبين فلا يبعد أن تقوم فتنة » ، ولكن شريف رد عليه باستعمال القوة والقهر في تنفيذ المطلوب[٣٢] . وصدر الأمر إلى الأمير بالإسراع في جمع الأعداد من رجال الجبل وإرسالهم للقيادة[٣٣] . ولأول وهلة ظهر عليه التمنع فوجه إليه مرسوم « اعتذاركم عن الـ ٣٠٠ نفر من أهالي الجبل المطلوبين إلى رومة قلعة الجبل بسبب عدم معرفتهم اللغة وبعد المسافة ، يقتضي المبادرة بإرسالهم »[٣٤] . وعلى ذلك سار في اتجاه التعاون في هذا الميدان حتى أنه ألحق ذويه من صلبه بالخدمة العسكرية[٣٥] ، وعلى نفس الطريق سار الشيخ حسين عبد الهادي ، فعندما طلب منه الرجال نفذ في الحال وتقدمهم ابنه سليمان وخرجوا من نابلس لطرابلس[٣٦] . ومضت الإجراءات من غير إعاقة ولا توقيف ، وأخذ رجال الإدارة على عاتقهم المسؤولية « وحالاً بادرنا من دون تأخير برقم كتابات عمومية للجميع حسب المطلوب »[٣٧] .

وأيقن إبراهيم ما قد يواجهه من مشاكل والتي حدثت بالفعل في المناطق

الجبلية ، فأرسل لأبيه يعلمه « لا يتوقع أن نعاني صعوبة في التجنيد من البلاد ذات القلاع بخلاف ما إذا أريد التجنيد من جبال القدس ونابلس والخليل ، فيهربوا إلى ذرى الجبال »[٣٨] . وفي بادىء الأمر استُعملت القوة في إلقاء القبض على الرجال وجمعهم وإرسالهم إلى المعسكرات ، ووجدت صعوبات بالغة في هذا الشأن ، وتحير إبراهيم ويبحث عن كيفية معالجة هذا الموقف هل « يعلن أنه ستحفر ترعة في يافا وينزل إليها من الجبال الثلاثة عشرة أو الخمسة عشرة ألف شخص للعمل في الترعة المزعومة حتى إذا نزلوا جميعاً طوقوا بالجنود وأخذ منهم من يعملون للجندية »[٣٩] . وأخيراً رئي إتمام عملية الحصر على أساس توزيع الفردة ، وأن يجند نسبة ١٠٪ من كل حي من الشباب ويستثنى الأجانب والمسنون وأصحاب الرتب والأفندية والموظفون والقضاة والعاملون في الجمارك والتجار والمشايخ وعلماء الدين[٤٠] ، هذا بالإضافة إلى أهل الذمة لأنهم يدفعون الجزية ، وهذا بخلاف الوضع في لبنان فإنهم كانوا يؤخذون نظير الدروز[٤١] .

واستقرت كراهية الجندية في القلوب ، فالشوام كالمصريين نفروا منها وأحبوا الأرض وارتبطوا بها ، ولم تكن الحرب التي سيدخلونها من أجل الدفاع عن النفس أو مصلحة لوطنهم أو لتحقيق انتصار لزعيم لهم ، إنما كان فرضاً عليهم أن يلتحقوا بالجيش بدون نظام محدد أو مدة معينة ، فاعتبر من دخله مفقوداً ، ولم يكن التسريح يتم إلا مع العاهات المستديمة « في أرجلهم أو في عيونهم أو في رؤوسهم »[٤٢] ، أي إذا أصبحوا في حالة لا يصلحون معها لشيء . لذلك ومحاولة للتخفيف ولإبعاد اليأس نبتت فكرة تحديد فترة زمنية يسرحون بعدها ويجند غيرهم بدلاً منهم ، فأصبحت مدة الخدمة العسكرية خمس عشرة سنة للمجندين الجدد ، وأن يخصم من المدة التي أمضاها القدماء خمس سنوات ، ويتم التقيد من يوم الحضور ، ويسرحوا بانتهاء مدتهم[٤٣] . وعلى هذا الأساس مضي في عملية الجمع نظراً لاستمرارية الحاجة للرجال حتى الدروز المعارضون للجندية خضعوا لها[٤٤] . ولم يقتصر أمر التجنيد على الإلتحاق بالجيش بل دخل في نطاقه الأسطول[٤٥] .

ومع تأجج الثورات ضد الحكم المصري ضغط على مسألة التجنيد ، وتم تجميع ٢١ ألف جندي في بداية ١٨٣٥ ، ولم يمثل ذلك إلا ربع من الذكور اللائقين صحياً ، وبقدر المستطاع استبعد منهم عمال الزراعة والصناعة والتجارة ، كما استثني المسيحيون(٤٦) ، لكن جرت بعض المحاولات لإدخالهم تحت هذا النظام ، فيذكر كامبل لوزير الخارجية البريطانية ما تم بشأن ضم بعض المسيحيين للحركة « تم التجنيد الإلزامي في سوريا حيث تكونت فرق عسكرية وأرسلت بعض الإمدادات إلى الإسكندرية ومن بين هؤلاء ومع الأسف أكثر من مائة مسيحي من بيت لحم وضواحيها »(٤٧) . ويتذمر القناصل من هذا الإجراء ، وعلى الفور طلب كامبل من بوغوص إعادة المسيحيين إلى منازلهم ومعاقبة من أقدم على تجنيدهم ، كذلك فعل القنصل الفرنسي ويبن ما لفرنسا من حق حماية مسيحيي البحر المتوسط وكيف أن الكاثوليك يعيشون في كنفها ، ويبين استلامه لشكاوى من رهبان الشام بشأن ذلك(٤٨) . وانتهت المفاوضات واتضح أن هؤلاء المسيحيين لا يتجاوز عددهم ٥٩ ، وأنهم أرسلوا إلى الإسكندرية للعمل بترسانتها نظير أجور والسبب مشاركتهم في الثورة ضد الحكم ، وأكد محمد علي للقنصل الفرنسي أنه لن يجند مسيحياً آخر ولن يطلب المزيد(٤٩) . وواصلت مجهودات القناصل المكثفة ـ وخاصة الإنجليز ـ للوقوف أمام أية إجراءات يستشم منها تجنيد المسيحيين ، فأرسل كامبل لحكومته يؤكد أن لأوروبا الحق في الحصول على استثناء للمسيحيين من التجنيد ، ويبين ما يقوم به القناصل ـ فارن ، وري ، مور ـ لمنع مجرد الإقدام على أية خطوة تجاه ذلك ، ولكنهم لم يستطيعوا رفع أعباء الأعمال والخدمات العامة عن الحرفيين منهم(٥٠) . وفي هذا النطاق نذكر أنه اعتماداً على صداقة الزعامة المارونية أمكن لها تقديم تسعة آلاف ماروني للجندية ، وقد قام البطريرك يوسف حبيش بدوره في ذلك(٥١) .

ولإسقاط هذا النظام القاسي والهروب منه لجأ البعض للدخول تحت الحماية الأجنبية خاصة في بيروت ، ففي تقرير من الميرلاي الثامن مشاة إلى إبراهيم يسطر فيه « منذ أن ظهرت مسألة التجنيد النظامي أخذ بعض أفراد من

الأهالي ممن لم يكونوا مقيدين في سجل الحماية يخدمون طائفة الإفرنج من جديد ، وفي الوقت نفسه يحضرون دكاكينهم ويشتغلون بالبيع والشراء »[٥٢] ، وأصبح المتمتعون بالحماية يحملون العصا وإذا تعرض لأحدهم يقول « أنا تابع الحكومة الفلانية »[٥٣] .

وحوصرت القنصليات ووضع عليها الحرس حتى تكسر هذه الحركة ويمنع إلتجاء الأهالي إليها ، وانتشرت القوات في الشوارع والحدائق ، ودخلوا بعض الكنائس لاعتقادهم بوجود المختفين فيها ، وقبضوا على كل من صادفوه دون تمييز بين الأجناس ، رغم أن التعليمات تقضي باستبعاد الأجانب أو المتزيين بملابسهم من قائمة المطلوبين ، وسيق الجميع للمعتقلات ومن بينهم قواسو القناصل ، فضرب البعض وجرح الآخر ، ولكن حقق في هذا الموضوع ، وأفرج عنهم ونال المخطئون جزاءهم[٥٤] . ولم يوضع حد لهذا الأمر إذ فتحت القنصليات أبوابها للمعاكسة ، مما اضطر أربعة من القوات إلى اقتحام للقنصلية الإنجليزية في حلب لمطاردة أحد المتهربين[٥٥] . ومما تجدر الإشارة إليه أن اليهود كانوا يلبسون المسلمين زيهم حتى لا يلقى القبض عليهم[٥٦] .

وتعددت طرق الإستيلاء على الشباب التي لم تنج منها أية أسرة ، إذ هوجمت المنازل ليلاً واقتحمت وأحيطت المساجد بالقوات ، وأقفلت أبواب المدن عقب فتح أسواقها واستولى على من فيها ، واستعملت وسائل العنف بأوامر من شريف ، وعقب عملية الفرز يخلى سبيل من لا تنطبق عليه الشروط ، وأمام هذا اندفعت سيول الهجرة من الشام إلى الأراضي العثمانية ، في الآستانة وبغداد والموصل ، وهناك من ركب البحر إلى قبرص ، والبعض اختبأ في الكهوف ، وبلغ أن أقدم بعض الدروز على اعتناق المسيحية للخلاص من الجندية[٥٧] ، وحتى من أحدث بنفسه عاهات ليستبعد جند نظراً للحاجة الملحة ، ووضع هؤلاء المعوقين في فيالق المؤخرة[٥٨] . وأثر هذا الوضع على اقتصاديات البلاد من ناحية ، والحالة الاجتماعية من ناحية أخرى ، فتمزق شمل الأسر ، وتركت النساء والأبناء بدون رعاية ، ولم يعد الكثير ممن جندوا

حيث أفنتهم الحرب وتركوا وراءهم المعذبين .

وطبق نظام الكفالات على المجندين ، وذلك بأن يتعهد ويقر قريب المجند بإحضاره عند هروبه[٥٩] ، واستعمل البدل في بعض الأحيان « وبعض ناس مقتدرين أو لهم ملك باعوه واشتروا (دفعوا) بدلات عن أولادهم بمال جزيل وبالجهد الجهيد حتى يعطوهم أولادهم بالبدلات المذكورة »[٦٠] ، وارتفعت الأسعار في هذا الشأن « وإذا انمسك ولد من أولاد الأغنياء يقدموا بدله واحد من الفلاتية حتى وصل ثمن البدل إلى عشرة آلاف »[٦١] . ومع هذا فلم يكن بالصورة الرسمية ولم يستمر إذ رفضه إبراهيم[٦٢] . ووجدت الرشوة مكاناً لها ، فرئيس الحي الذي عليه أن يسلم العدد المطلوب لعب بهذا الأمر ، وأصبح يقوم بعملية تبديل بين شخص وآخر وفقاً للمبلغ الذي يقدم له ، وعلى ذلك لم تتمكن الأرملة الفقيرة أن توجد ما تعطيه لإنقاذ ابنها الوحيد من هذا المصير[٦٣] . وامتدت الرشوة إلى الذين تولوا مهمة الفحص ليستغنى عمن قدم المقابل[٦٤] ، وأيضاً للقوات أنفسهم الموكول لهم أمر الجمع[٦٥] . وهكذا وجد المال طريقه وألقيت الأعباء على غير القادرين .

وفكر إبراهيم في التخفيف عن طريق النظام الذي اتبعه بونابرت ، وهو يعطي الفرصة لبعض المطلوبين للجندية في السن الواحد أن يسرح البعض لظروف قياسية خاصة ، ولكن عدم وجود سجلات لقيد المواليد والوفيات وقف عقبة أمام التحقيق[٦٦] . وقد حدثت بعض الحالات الأستثنائية البسيطة التي تقرر فيها العدول عن تجنيد البعض ، فأحياناً لتحقيق مصلحة الدولة مثلما حدث مع أهالي « ايج ايل » فتركوا لمهمة تقطيع الأخشاب[٦٧] ، وأحياناً أخرى لتوسط بعض المقربين ، فحدث أن أطلق إبراهيم سراح « عشرة أنفار من أهل بيروت من الخدمة العسكرية ممن كانوا فقراء وأصحاب عيال »[٦٨] .

هذا وقد جرى إقدام بعض الأهالي على الجندية بمحض رغبتهم واختيارهم ، ففي يافا طلب حاكمها الموافقة على إلحاق الراغبين في التجنيد بالمعسكرات « وأمر سليمان أفندي بإرسال الجهاديين تحت قيادة صاغقول

أغاسي مع مؤونتهم »[٦٩] . وفي كوتاهية أقبل شبابها على الجندية « فأمر دولته إلحاقهم بالآلاي الرابع الفرسان ـ وتدريبهم »[٧٠] . ونرى إبراهيم يكتب لأبيه يعلمه « أن أولاد سكان الشام ووجوهها يحضرون من تلقاء أنفسهم ويلتحقون بسلاح الفرسان بمحض رغبتهم وكمال محبتهم ومنهم نجل عبدكم أحمد بك متسلم الشام فإنه التحق بآلاي الفرسان كملازم ثان »[٧١] .

ويلاحظ أن الحاصلين على الرتب في الجيش ينتمون إلى طبقة معينة « أولاد وأقارب وجوه الشام »[٧٢] ، فمنحوا الرتب وفقاً لمراكزهم الاجتماعية ، وعلى سبيل المثال رقي ابن مفتي دمشق إلى رتبة قائمقام ، ودخلت الرتبة كنائب حلب وقد سبقتها رتبة مير آلاي التي منحت هي الأخرى لأحد أبناء أهل البلاد[٧٣] . وبذلك خضع أصحاب المكانة المرموقة للنظام العسكري ، وثبت أيضاً أنهم جندوا بناء على أمر إبراهيم[٧٤] ، وربما هدف إلى القبض على زمام هذه القوة ، ولتكون بين أصابعه ضماناً لاستمرارية خضوع الشام . هذا وكان للملمين بالقراءة والكتابة نصيب في نفس المجال ، فقد رقوا حتى رتبة يوزباشي[٧٥] .

ونجحت الإدارة المصرية فيما أرادته وفرضته وحققته ، ولكنه كان في نفس الوقت على حسابها إذ كلفها الكثير ، وارتفع عدد المجندين إلزامياً إلى ٤٥ ألف جندي مضافاً إليهم الاحتياطي الذي قدر عدده بـ ١٨ ألف جندي ، ومن بينهم ١٣٠٠ من البدو ، ولزيادة هذا العدد عن الحاجة ، أرسل إلى مصر ١٩,١٦٠ جندياً وزعوا بين القاهرة والصعيد[٧٦] . وأخيراً يمكن القول أن هذا العمل حمل تياراً جرف معه مميزات عديدة جاء بها الحكم المصري وخلق الإستياء الذي نفذ إلى الأعماق ولبى كل نداء يعلن الحرب ضد هذا الحكم .

وأخيراً تأتي مسألة خطر اقتناء الأسلحة لتوسع جبهة الرفض للنظام القائم ، فقد تعود أهالي الشام على حمل السلاح نظراً للظروف الطبيعية التي عاشوها ، فالصحراء الممتدة على الحدود تسكنها القبائل البدوية ، ومن مستلزمات حياتها الإغارة على مناطق السكان ، إذن لا بد من مواجهتها عن

طريق السلاح ، أيضاً أعطي الطابع الإقطاعي التشجيع لاقتنائه . لكن بوصول الحكم المصري للشام أصبح من الضروري أن تتغير الأوضاع ، فمن سياسة القيادة المصرية تجريد الأهالي من أسلحتهم حتى تتمكن من القضاء على أية معارضات تستخدم السلاح ، أنه كان الرصاص وصفائحه من الممنوعات في التجارة ، وإذا تم استيرادها فيلزم بيعها للحكومة[٧٧] . وبذلك تولد طرفاً نقيض ، الأهالي الذين رأوا في السلاح السلطة والقوة والشكيمة ، والحكومة التي اعتبرته خطراً عليها وخاصة أنه لم يعد له الأهمية السابقة بعد أن أخذت الدولة على عاتقها إقرار الأمن وتطبيق النظام وإسباغ الحماية على رعاياها ، هذا بالإضافة إلى رغبتها في العمل على وقف الجريمة التي يشجع وقوعها إحراز السلاح[٧٨] .

وصدرت أوامر نزع السلاح ، ولم يكن ذلك بجديد كلية حيث جرد المسيحيون من أسلحتهم أثناء حكم درويش باشا عام ١٨١٩[٧٩] ، لكن لم يطبق الأمر على المسلمين ، وكان من الصعب الرضوخ لإرادة القيادة المصرية في هذا الشأن ، لذا أقدمت على جميع الطرق التي تمكنها من جمع السلاح ، ودارت المراسلات بين المسؤولين المصريين لتوضح عمليات الضغط التي تتخذ ، فيقول شريف لإبراهيم أنه تمكن من إحضار ٣٣٠٠ بندقية في خمسة أيام ويشرح كيف جرى التنفيذ « وعبدكم لا يتهاون أصلاً في تضييق الخناق وتوقيع الضرب والحبس على الوجه الذي تقتضيه الظروف بقدر الإمكان »[٨٠] .

ومضى البحث والتقصي لضبط الأسلحة ، واستؤجر شخص من كل حي ودفع له ٥٠٠ قرش ليكشف الأسلحة المختبئة ، وعندئذ يفرض على أصحابها العقاب والذي حدد بـ ٥٠٠ جلدة ، ومن تكن لديه اللياقة يرسل على الفور إلى سجن عكا ، ويؤكد إبراهيم لحاكم الشام « يا شريف باشا شدد على مشايخ الحارات ، فإن المطلوب العالي هو أن تعملوا ما يمكن عمله في سبيل جمع الأسلحة فتجمعوها كلها »[٨١] .

وتوالت البلاغات على القائد بكميات الأسلحة التي جمعت من مدن

الشام ، والنسبة اليومية لكل مدينة حوالي ٦٠٠ بندقية ، ونزل المسؤولون بأنفسهم للإشراف على هذا العمل[٨٢] ، وأخذ على الوجوه والأعيان المواثيق بعد أن حملوا المسؤولية بتحديد الوقت لانتهاء التسليم ، وحينما دعوا إلى مقر الإدارة بحلب وشدد عليهم فردوا بقولهم « لقد حلّفنا جميع السكان الأحياء واحداً واحداً بالطلاق والعتاق وتمكنا بذلك من جمع عدة مئات من البنادق »[٨٣] ، كما حرر شيوخ الحارات سندات على أنفسهم بأن « كل من اتوجد عنده سلاح من الآن إلى بعد سنتين يكون قصاصه القتل »[٨٤] . وقدرت الأعداد وفقاً لدفاتر الفردة . معنى هذا أن افتُرض أن كل فرد يمتلك السلاح ، ونزلت القوات واستخدمت القوة لإتمام هذا العمل[٨٥] ، وتحير من لا يقتني السلاح وخاف من العقاب ، فاضطر لشرائه ليقدمه ويسقط عنه الحساب[٨٦] . وقد اشتدت إجراءات النزع مع الثورات وحركات التمرد والعصيان ، ففي عنتاب جرد أهلها من السلاح ، وكانت القسوة واضحة في كبح جماحها مما اضطر الكثير لاتخاذ طريق الهجرة والرحيل[٨٧] .

واستمرت حركة نزع السلاح على قدم وساق ، وفي خلال ستة عشر شهراً تمت عمليات سحب الأسلحة من الشام[٨٨] . ولم يعف إلا مدن الحدود إذ كانت لها المعاملة الخاصة ، فقد سمح لأدنة وطرسوس باستعادة أسلحتهم[٨٩] . أما عن لبنان فلم ينزع سلاح الدروز فيها ، ويحدد محمد علي لابنه السبب « بما أن الدروز أيدونا أثناء الثورة ، فلو نزع سلاحهم لكان شيئاً لا يليق بالإنسانية »[٩٠] ، ولكن لم يدم الحال على هذا المنوال إذ عارض الدروز التجنيد الإجباري ، فصدر أمر والي مصر بعدم استثنائهم وإخضاعهم لما تقرر[٩١] ، وفرض عليهم عن كل يوم تأخير في تلبية الطلب « ثلثمائة كيس مصروف العسكر »[٩٢] ، هذا بالإضافة إلى تهديد إبراهيم لهم « وإنه إذا حضر ووجدهم غير ممتثلين يضربهم أينما كانوا ويخرب بيوتهم ويقطع أرزاقهم »[٩٣] . وفي البداية لم يطبق الإجراء على المسيحيين ـ الموارنة ـ بل إنهم شجعوا على حمل السلاح ، فأرسل إليهم محمد علي ١٦,٠٠٠ بندقية لتوزع عليهم ، وصرح بأن هذا الامتياز وراثي[٩٤] ، وذلك لاستمالتهم للإدارة

المصرية والحصول على مساعدتهم أثناء ثورة الدروز .

ولكن حتى لا يتمسك الدروز بموقف إعفاء المسيحيين ، وللقضاء على سبل ومنافذ إخفاء الأسلحة لديهم ، ولإحساسهم بهذا الامتياز ونزوعهم لاستغلاله ، ولفتح صدورهم لمؤثرات الدول وأراجيفها ، رئي أن ينزع سلاحهم[٩٥] . وراقب إبراهيم بالتعاون مع الأمير بشير هذه المسألة[٩٦] . ولم يكن ذلك بالأمر الهين في جبل لبنان لصلابة أهله وعنادهم وخاصة أن هذه المنطقة متأصل فيها غريزة اقتناء السلاح حتى أنه أسهل عليهم « تسليم نسائهم من تسليم سلاحهم »[٩٧] . وتغير الموقف مع اشتداد الثورة والظروف الخارجية التي كانت عوناً لها ، ومحاولة لاكتساب أية خطوة تساعد على الانتصار والبقاء صدر الأمر « بالعفو عن طلب السلاح »[٩٨] ، لعل هذا يهدىء من العاصفة ، ولكن لم يأت العدول بنتيجة بعد أن استفحلت الأخطار وأحاطت بالوجود المصري من كل جهة .

● **الثورات :**

كانت الإجراءات التي أقدمت عليها الإدارة المصرية رغبة في تغيير مسار المنطقة وإحياء قوتها وإقامة النظام فيها والعمل على النهوض بها لمواجهة الأخطار التي تتربص بها لتستغل نقاط الضعف التي توغلت داخلها ، غير مقبولة لدى الكثير من أهالي الشام ، خاصة الذين كانت لهم السطوة والجاه والقوة والجبروت وألفوا فرض سلطانهم وساءهم الخضوع لنظام الدولة الدقيق وأن تطبق عليهم قوانين موحدة .

فتحت الثورة الفلسطينية باب التمرد على الحكم المصري ، فمنذ البداية سيطرت الروح القبلية على جنوب الشام ، ولمست الإدارة المصرية هذا الأمر حيث لها مؤيدوها في غزة من بين القبائل ، فنقلوا لها التحركات والخطط ، ومنذ اللحظة الأولى جاء الأمر من محمد علي بالقضاء الفوري على أية حركة مضادة للحكم « يلزم سوق قوة من عرب الهنادي وجماعة أحمد أغا الخيالة ومحو العربان المذكورة إلى آخرهم مع مراعاة خاطر المشايخ الحاضرين »[٩٩]

وأرسلت هذه القوة للقضاء على الحركات المضادة ، وطُلب منها عند الإنتهاء من مهمتها « التوجه عن طريق البحر إلى الشام »(١٠٠) .

ومع كسر شوكة الزعامات القبلية في فلسطين إزداد الحقد على الحكم المصري ، فأسرة أبو غوش التي كانت سيدة المنطقة ، ووصلت ممارستها للسلطة أن أفرادها كادوا أن يكونوا ملوكاً غير متوجين ، يأمرون وينهون ويفرضون ويلزمون ، وتحكموا وبطشوا وخاصة على زائري بيت المقدس ، فسلبوهم ونهبوهم وفرضوا الأتاوات عليهم . كل ذلك انتهى على يد الإدارة المصرية ، وأرسل كبيرهم إلى سجن عكا في مارس ١٨٣٤(١٠١) .

ومن التخطيط الناجح أن تكون هزيمة البدو المشاغبين على أيدي بدو نظاميين ، أحضروا خصيصاً من مصر لهذا الغرض ، وصرف لهم العليق والمؤن واشتريت لهم الجمال وأعطي لكل منهم « أربع دستات من الفشنك » ونصب عليهم رئيساً ، وبالإضافة إلى مهمتهم في « تأديب وضرب العصاة وإهلاكهم » ، عليهم أن يبيعوا للميري ما يغتنموه من جمال وأغنام ، وإذا أحسنوا فينعم منها عليهم ، وصدرت تعلقات شريف إلى رئيسهم بالزحف المستمر على الثوار دون تراجع وتسليم من يقبض عليهم « سواء كانوا رجالاً أو أناثاً أو صبياناً إلى أقرب متسلم ثم يعودوا للحرب مرة أخرى بإقدام تام ثابتين أمام الثوار بجلد وصلابة »(١٠٢) .

وجاءت الخطوة الخاصة بالجندية التي أسهمت في اندلاع الثورات ، فعندما فرض إبراهيم على نابلس تقديم الشباب جاء ردهم بالثورة في مايو ١٨٣٤ ، ففي منطقة « السلط » رفض أهلها الخروج وإطاعة أوامر الحكومة ، وظل المطلوبون في قراهم ، وحينما وصل « البولكباشي مصطحباً معه أحد رجال الإدارة » لإحضارهم ، وفي « وادي ساحور » أطلق عليهما أهالي قرى « المشاريق وبوديق » الرصاص وزحفوا على نابلس واقتحموها ولكن قوبلوا بالشدة ، وهرب زعيمهم وقبض على أقاربه وأبنائه وقيدوا بالسلاسل ، وفي تقرير متسلم نابلس يوضح أنه « كلما ظهر مشاغب وضع في الحديد »(١٠٣) .

وسادت الثورة المنطقة ، وازداد الطلب على الجنود لإخمادها إذ أنه من شدة العنف « عساكر الجهادية الموجودين سلموا أنفسهم »[١٠٤] ، وامتدت أعمال التخريب ، فخربت صهاريج المياه في الخليل[١٠٥] . وهذا الموقف المتأزم جعل إبراهيم يدخل القدس ليقود المعركة ضد الثوار ، فوجد منهم القوة والبأس فقاوموه بشدة ، ولكنه تمكن من الإستيلاء على عدة قرى بالقوة بعد أن قتل الكثير ، وأرسل القوات إلى بيت لحم فلم تنتصر إلا بعد أن دخلت مع المتمردين في معركتين[١٠٦] .

وكانت تلك فرصة ليعلن عرب غزة الثورة ، وتمكنت القوات من الانتصار عليهم ، ومع ذلك رغب في « إمحاء أثرهم بالكلية بخراب بيوتهم ونهب أموالهم » ، فجهزت قوات من عربان مصر للإغارة عليهم ، وفي هذه المرة خصص لكل فارس ٥٠٠ قرش والمؤونة والسلاح[١٠٧] . وأقلقت هذه الحركات المضادة المسؤولين حتى أن محمد علي ترك مصر للشام ومعه القوات والأموال ليرتب مع ابنه الوسائل للقضاء نهائياً على ما يهدم التخطيط المصري ، خاصة عندما التجأ الثوار للجبال ، وفي يافا كان اللقاء بينهما وتم الاتفاق على إفناء الثوار بمختلف الطرق وكسر قوتهم « وإزالتهم بالكلية » وعاد محمد علي بعد أيام إلى مصر بعد أن أغرى واستمال إليه سبعة من شيوخ الثائرين[١٠٨] .

ويهبوط كفة الثوار طلبَ أهل القدس والخليل والكثير من أهل نابلس العفو والأمان ، ورجا شيوخهم من إبراهيم السماح ، فنالوه بشريطة الخضوع والاستسلام وعدم الكرة ، ولكن النابلسيين نقضوا العهد وأشعلوا الثورة ، ومضوا يعقدون الاجتماعات ويتسلطون هنا وهناك من أجل الانتفاضة مرة أخرى ، فحضر إليهم إبراهيم ومعه قوات كاملة العدد والعتاد وتمكن من قهرهم ، وأخضع نابلس وأعطاها الأمان[١٠٩] . وألقى القبض على الفلاحين وفحصوا بمعرفة الطبيب ومن صلح منهم للعمل في الأسطول أرسل ومن تبقى ألحق بالآلايات[١١٠] .

وثارت صفد على الحكم المصري ، وفي غمار الثورة اعتدي على أموال

اليهود وممتلكاتهم ، وأبدى الأمير بشير رغبته في التعاون لإخماد تلك الثورة وأرسل ابنه إلى محمد علي في يافا بهذا الخصوص[١١١] ، وانتهى الأمر بالقضاء عليها ، وإعادة المسلوبات المدعى بها لأصحابها . وامتدت روح الثورة للنصيرية واللاذقية ، واعتدي على أملاك الحكومة والمسيحيين ، ليس هذا فقط بل جرت أعمال النهب والقتل في تلك المناطق ، ولكن تمكنت القوات من إخمادها وتعاونت معها قوات الدروز الذين بلغوا ثمانية آلاف تحت قيادة الأمير خليل[١١٢] .

وعلى أثر الثورة الفلسطينية وضح أن هناك محركات خارجية وراؤها ، وسيصبح هذا الأمر شبه قاعدة في جميع الثورات التي قامت ضد الحكم المصري ، وقد أمكن لإبراهيم اعتقال مثيري الفتنة والقصاص منهم[١١٣] ، وأشارت الاتهامات إلى وجود رجال الحكومة السابقة وخاصة العاملين لدى عبد الله باشا والذين فقدوا مراكزهم ، فحكم عليهم بالنفي خارج الشام « إذا كانوا يرغبوا يتوجهوا إلى جانب محروسة القاهرة فتجمعوهم وتوضعوهم في مركب وترسلوهم لمحروسة الإسكندرية »[١١٤] . كما تبين أنه لا بد من تجريد الأهالي من الأسلحة التي أشهروها في وجه الحكم وأعطتهم القوة وأصرتهم على العناد ، وسيطر على القيادة المصرية الإقدام على هذا الإجراء « فإن أخذ سلاح الأهالي يصيروا مثل الكلاب »[١١٥] ، وطبقت تلك السياسة وماجت مدن الشام بالاضطرابات في دمشق وطرابلس وعكار وصافيتا والحصن وحلب وأنطاكية وبعلبك وبيروت وصيدا وكلس ، كما ثار الأكراد[١١٦] وجاء ذلك نتيجة للسياسة التي انتهجها الحكم المصري ولم تتفق مع المصالح الخاصة .

ومثلت الثورة الدرزية معاكسة سافره للوجود المصري ، ومع أن جبل لبنان قدم المساعدات للإدارة المصرية ، وأسهم في إخماد الانتفاضات ، واعتمد عليه في خطوات عديدة سار فيها جنباً إلى جنب مع الأقدام المصرية ، لكن لم يسلم الأمر للحكم المصري فيه ، فبالرغم من تحمل الأمير بشير لمسؤوليته ، إلا أنه كان هناك من يناصبونه العداء منذ القدم مما جعله يتعاون مع

النظام الجديد وحتى قبل أن يوجد ، واتسم النـزاع بالـطابع الإقـطاعي وانضم أصحابه للقيادة العثمانية بعد أن تمكنوا من إثارة الشعب والحركات المضادة في الجبل وتغلب إبراهيم عليهم « وضبطت أملاكهم وحرقت منازلهم »[١١٧] .

ولم تكن جميع القوات الـدرزية التي ألحقت بـالجيش المصري بـالقوة الجبرية بناء على ضغط وتهديد الأمير بشير على مستوى الطاعة المطلوب ، فقد سجل متسلم طرابلس حركاتهم وأبلغ أنهم « ازدادوا قلقاً ولغطاً وأكـدوا طلبهم بعدم المقام حيث يعسكرون ، وأنه لما قدموا جوابهم القـاطع في هـذا الصدد رحلهم من ذلك المكان ، وأقام مقامهم جنوداً جندهم من أهالي البلد، وأسكن عســاكـر الـدروز في المحـلات الـواقعـة بـالجـانب الغـربي من البلد وأرضاهم »[١١٨] .

وسجلت المراسلات بين قادة الجيش الذين وكل لهم إخماد الثـورات ، وبين إبراهيم أن هناك من الدروز غير الأمناء من هم على صلة برؤساء الثوار « إن عظماء جبال الدروز وزعماء هذه الجهات سواء منهم من زعمناه موالياً صادقاً أو خائناً كلهم يد واحدة في هذه القضية »[١١٩] ، وعليه بدأ إبراهيم يساوره الشك والقلق من جانب الدروز .

ومضى نزع سلاح الدروز بمعاونة المسيحين ، فكان لذلك أثره السيىء وبداية للتحرش ، وأعقب هذا سيطرة فكرة التجنيـد الإجباري للدروز ، وعنـد تنفيذ جمع النسبة المطلوبة والمحددة ، قامت ثورة دروز حوران في عام ١٨٣٧ وتحالفوا مع البدو وكونوا جبهـة مناهضـة ورافضة للحكم المصـري ، وقطعـوا الـطرق على المـارة ، واعتــدوا على الملتــزمين ، وأداروا السلب والنهب ، وشكلوا جهاز دعاية معاكس ، وحرضوا القرى على الثورة واستغلوا آلامهـا بعد أن سيق أبناؤها للجندية ، ونجح خيالة الدروز في مهمتهم « وزعوا أنفسهم على القـرى ، فساروا إلى كـل قريـة ١٥ أو ٢٠ منهم وأخذوا يثيـرون أهالي القـرى ويحرضونهم ويقولون لهم لنركب جميعاً معاً ونسير للإستيلاء على دمشق وإنقاذ أولادكم من الثكنات »[١٢٠] . وسرى الأمر إلى دروز دمشق ، فيكتب حنا بحري « أخذت أحاديث الفتن والفساد في هذه الأيام تسري بين الأهالي في دمشق كما

بدأت علائم الفتوة تبدو في القرى أيضاً »[١٢١] ، واستمرت اعتداءاتهم التي لم تنج منها أملاك شريف وحنا بحري[١٢٢] .

ولم يكن عدد هؤلاء الدروز بكثير إذ تراوح بين ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ شخص ، وفي البداية أرسل شريف الفرقة تلو الأخرى وكان نصيبها الهزيمة لصعوبة المنطقة ووعورة طرقها الجبلية ، وانشغال إبراهيم برصد تحركات الأتراك في الشمال ، وذلك التعاون الوثيق والارتباط القوي الذي جمع عامة الدروز فثاروا في كل منطقة وُجدوا فيها لنصرة ذويهم[١٢٣] . لذا أصبح لا بد من التكاتف ضدهم وإعداد القوات للقائهم ، وطلب إبراهيم الإمدادات من مصر ، ويصف وري للسفير البريطاني في الآستانة الصعوبات التي يجدها الجيش المصري في القضاء على الثورة الممتدة في مناطق الدروز « حتى إن شريف غادر مقره في دمشق إلى معسكر القوات ، وأن إبراهيم نفسه سيقود الحملة ضد الحورانيين »[١٢٤] . وأعلن التجنيد الإلزامي في كريت من أجل حرب الشام ، وحضر مصطفى باشا حاكم كانديا من كريت إلى بيروت وغادرها لحوران ومعه ٢٠٠٠ ألباني ، ٢٥٠٠ من المتطوعين ، وأعداد أخرى من القوات الاحتياطية[١٢٥] .

وتمت عملية وحدة للقوات ، فحدث لقاء بين إسماعيل بك القائد الحربي لمديرية حلب وسليم باشا حاكم أدنة مع قوتيهما التي قدرت بثمانية آلاف واتجهوا للجبال ، في وقت انتشار الثورة بسهول التركمان وبداية تحرك المتاولة والنصيريون ، وكان من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة للقمع الفوري[١٢٦] . وأثبت مصطفى باشا كفاءته مع قواته ، فلهم المران في حرب المناطق الجبلية التي هزت القوات المصرية وجعلت إبراهيم يطور من نظام وحدات جيشه فقرر إنشاء « آلايات القناصة التي هي تنتفع في المواضع الجبلية أكثر من الجنود النظامية »[١٢٧] .

ونشبت عدة معارك بين الجانبين ، ولقطع الإمدادات عن دروز حوران طلب إبراهيم من الأمير بشير إرسال القوات ، فقسمت وتولى الأمير مجيد حفيده

حرب دروز وادي التيم وإقليم البلان ، وأخذ الأمير محمود الحفيد الثاني إقليم حاصبيا ، وتمكن الأول من هزيمة الثوار ثم أعطاهم الأمان[١٢٨] ، أما الأمير الآخر فتقابل مع إبراهيم في الوقت الذي دارت فيه الحرب بين الشيخ حسن جنبلاط ومصطفى باشا فانضم إبراهيم ومن معه إليه ، واتسمت المعارك بالقسوة وانتهت بالحصول على النصر الذي كان غالياً ، إذ فقد الكثير من الرجال والأموال[١٢٩] . وبذلك هزم الدروز وقضي على ثورتهم العنيفة بعد أن استمرت عشرة أشهر ، وأسهم المسيحيون في القضاء على تلك الثورة ، فيذكر كامبل لحكومته أن ابن الأمير بشير سلح ٤٠٠٠ ماروني متطوعين لحرب الدروز ، وأعلن تسليم أملاك الدروز للمارونيين «وهذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها حاكم مسلم مسيحيين ضد مسلمين »[١٣٠] ، وقد استغلت القيادة المصرية العداء بين العنصرين للعمل من أجل مصلحتها .

وانتهت ثورة الدروز وأخذ زعيمهم أسيراً واقتيد إلى إبراهيم ، فأمر بعتقه فوراً وإعادة سلاحه إليه ، وعليه دخل تحت طاعته وانتظم في سلك خدمته[١٣١] . ومنح الدروز العفو والأمان . ورغم دخول حوران تحت الطاعة ، إلا أنها امتنعت عن توريد بارة واحدة إلى الميري أو دفع الفردة المقررة ، فيبلغ شريف إبراهيم خروجها عن الإنصياع ، ويطلب إرسال قوة للتحصيل بالضرب والتهديد ، وتحميل القرى ثمن المؤن والأعلاف اللازمة للقوات ، ويطالب بعقوبات صارمة كالقبض على الشيوخ ، والحكم بالإعدام على البعض ، وإرسال آخرين للسجن ، وجمع الأسلحة ، ولكن إبراهيم يرد عليه ليهدىء الموقف « ألاحظ أنكم تقولون أقوالاً تخالف الكياسة بالكلية ، ففي هذه الفترة بدلاً من إحداث غائلة في سبيل الإستيلاء على ١٠٠ بندقية يجب إغماض العين في مثل هذه الحوادث، وعدم التعرض لها وبذل أقصى المساعي في تهدئة الخواطر»، وفي نفس الوقت يتغاضى عن الضرائب « فلا بأس دفعوا أو لم يدفعوا ، بناء عليه يلزم أن لا تذكروا أمامهم ألفاظ المال والغلال وسائر المطلوبات الميرية وسايروهم وسكتوا ثورتهم بالأقوال اللينة » ويختم كلماته « ليس في يدنا حيلة

الآن إلا أخذ هؤلاء القوم بالحسنى »[١٣٢] . ومن هنا يتبين ما اتبعه إبراهيم من مهادنة في سياسته بعد أن أفقدته الثورات الكثير .

وكانت النتيجة اضطراب الحال في الشمال ، فظهرت الحركات المضادة في بياس وما حولها ، وقطع العشائر الطرق وهددوها « بسبب تحريضات الخصم » ، وأرسلت القوات لإطفاء هذه الانتفاضات[١٣٣] . أيضاً ثارت قرى عنتاب وجبل الأكراد[١٣٤] ، ولم يكن ذلك بجديد على المنطقة الشمالية القريبة من مراكز الدسائس ، فشكلت مصدر قلق للحكم المصري ، وجاءت التقارير من عنتاب تشير بأن أهلها « لن ينتهوا من اتباع الفساد والشهوات بالتخويف والتهديد . . . وأن التجربة دلت على أنهم لن ينقادوا إلا بالقهر والتدمير »[١٣٥] .

واختتمت الثورة اللبنانية عام ١٨٤٠ الثورات ، وجاءت لكي تنهك القوة المصرية وتساعد على تحطيم الحكم المصري في الشام ، وحاولت السلطات المصرية التخفيف من الضغط على البؤر الثورية في لبنان بعد أن أيقنت أن الظروف المعاكسة تواجهها من كل صوب ، ولكن ساد المنطقة الحنق وساعد على زيادة المؤثرات الخارجية . وكانت الأخبار قد انتشرت بعزم الحكومة على طلب الرجال للتجنيد الإجباري ، وذلك بعد ما تقرر جمع السلاح من اللبنانيين ، فاتحد الدروز والموارنة ، وتعاهدوا ضد العدو المشترك والذي تمثل في إبراهيم والأمير بشير ورفضوا إعطاء الأموال وتسليم الأسلحة[١٣٦] ، وأيد المسلمون الموقف ، وعم السخط الجبل ، وانتشرت مقومات الثورة ووصلت إلى بيروت التي حوصرت لدرجة أن حاكم بيروت طلب من طرابلس إمداده بالمؤن عن طريق البحر[١٣٧] . وحاول إبراهيم أن يحد من شدة الثورة فأكد للبنانيين أنه لن يؤخذ أنفار من الجبل بل ولم يخطر ببالنا بالأخذ من إيالات بر الشام عموماً ولسنا بآخذين بالحقيقة »[١٣٨] ، كما أعلن تغاضيه عن متطلبات السلطة . ولكنه لم يتهاون إذ هدد الثوار إن لم يتراجعوا « فسليمان الفرنساوي مع ٢٠,٠٠٠ عسكري نظامي يضربونهم ويلاشوهم »[١٣٩] .

ورفع الثوار مطالبهم إلى الأمير بشير ليبلغها لإبراهيم ، وبينوا الظلم الواقع عليهم من الضرائب بأنواعها وزيادتها وتكرارها وطريقة تحصيلها ، والخدمات التي قدموها للدولة سواء في فتح الشام أو إطفاء الثورات ، وكيف قوبل ذلك بطلب السلاح منهم ، وإلزامهم بالتجنيد ، وتسخيرهم في منجم الفحم الحجري بقرنايل ، واستعمال دوابهم في النقل ، واستخدام عمالهم في المعمار ، وما ترتب عليه من هجرة الكثير بعد أن فقدوا حريتهم ودفعوا ما لديهم ، وطالبوا رفع تلك الأعباء عنهم ، وأن يدفعوا ضريبة واحدة هي الميري فقط ، ويكون قناصل فرنسا وبريطانيا طرفاً في الموضوع ، ضامنين لتنفيذ الشروط ، وهذا دليل على توغل الأيدي الأجنبية ودورها في المسألة ، وهددوا وتوعدوا ما لم تحقق مطالبهم « وإذا لم حصل قبول فنحن مستعدين للموت أهون من الحال الحاصلين عليه »[١٤٠] ، وكان أيضاً من بين ما عرضوه رغبتهم في المشاركة السياسية بإنشاء ديوان مشورة في بيت الدين يشكل من عضوين عن كل طائفة[١٤١] .

وكسبت الثورة بعض النقاط مما شجعها على الإستمرار ، ففي « دير القمر » هاجم الثوار القوات المصرية ، واقتحموا المطاحن واستولوا على قمح الحكومة ، وهددوا بتحويل المياه عن المدينة[١٤٢] ، وانقلب المؤيدون إلى أعداء ، وأسهمت الكنيسة المارونية في إلهاب الثائرين وأصدر بطريركها مرسوم الحرمان ضد كل من لا يشارك في الثورة[١٤٣] . ورأت القيادة المصرية إمكانية الإستفادة من تعاون مدن الشام معها ، فأرسل محمد علي إلى عباس باشا الذي اتجه للشام مع قوات جديدة من مصر للإنضمام إلى سليمان باشا والأمير بشير لكسر الثورة التي يدعمها الأوروبيون ، وطلب من إسماعيل بك إعطاء الأسلحة للنابلسيين والاستعانة بهم واستعمال الصرامة بدون تمهل ، وأرفق مع أمره ١٥٠٠ كيس[١٤٤] ، ليكسب عن طريقها بعض الأصوات . وما لبث أن طلب منه التشديد في جمع الأسلحة خاصة من المسيحيين وإعطاء الأمير بشير القوة الكافية لهذا الغرض ، وترحيل زعماء الثوار لمصر لنفيهم إلى « سنار »[١٤٥] .

وتم التنفيذ ، فجُمع السلاح ، وقُبض على الزعماء ، وكانوا سبعة من

الأمراء الذين يكنون كل العداء للأمير بشير ، وبعد أن أمنهم جرد سلاحهم وزج بهم في السجن ، وكانت فرصة له ليتخلص من مناوئيه وهم أصحاب نفوذ ، حتى من قدم المساعدات للإدارة المصرية كالشيخ محمود نكد وابنه وابن عمه وضع يده عليهم ، وحكم على ٢٢ من الموارنة ، ١٢ من الدروز ، ٧ من الروم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وأرسل ٥٧ من الثوار إلى مصر وتم نفيهم للسودان[١٤٦] .

وفي حقيقة الأمر فإن الحكم المصري لم يرحم أصحاب الثورات التي قامت ضده ، واستعمل الطرق القاسية لتكون إرهاباً وعبرة أمام الشهود إن اتبعوا نفس الطريق . وتكررت مسألة إعدام الثوار « جزاء لما كانوا عليه من الخبث والدهاء »[١٤٧] ، وتعددت الوسائل وأهمها الذبح على باب المدينة[١٤٨] ، كما أحرقت القرى التي اشتعلت فيها الثورات[١٤٩] . وفتحت السجون أبوابها للخائنين والثائرين إذ رغب في وضعهم تحت هذا العقاب ، فكتب إبراهيم إلى شريف ومتسلم طرابلس ومتسلم حلب بذلك « عدم إعدام العصاة لاقتضاء المصلحة وإبقائهم في السجن »[١٥٠] ، وذلك لإمكانية الاستفادة منهم سواء للحصول على المعلومات والخطط المعادية أو لإلحاقهم بالجندية إذا كانوا يصلحون لها[١٥١] . وكما تبين طبقت عقوبة النفي ، ومن خشي من تسلطهم جعل استقرارهم بمصر[١٥٢] . وقد حدث تسامح في بعض الحالات للخارجين ضد الحكم ، ولم يتم هذا إلا بعد طلب العفو والاعتراف بالذنب ، فنرى الشيخ « حمد المحمد من المشيخ البشارية » يحصل على العفو فيعاد إلى مكانه ويعطى مفتاح بيته ويصرف له مرتبه[١٥٣] ، وتكرر مثل هذا الأمر ، وإن كان الهدف يتفق مع مصلحة الحكومة ، لكنه مثل رفقاً في المعاملة وعفواً عند المقدرة .

وفي الواقع فإنه لم يكن ما أقدم عليه الحكم المصري بفرض الالتزامات على أهل الشام المحرك الوحيد للثورات ، ولكنها تلقت العون والمساعدة والمساندة التي نمتها وزادت من حدتها ، ومنذ البداية والدولة العثمانية تبذل مجهوداتها وتستعمل أساليبها من أجل الوقوف أمام محمد علي وإجراءاته التي

وأدت أنظمتها وخلعت سلطانها من المناطق التي كانت تسيطر عليها . وبدأت باتهام القيادة المصرية بالكفر والإلحاد والمروق عن الإسلام لعصيان الخليفة من ناحية ولتلك الأعمال التي قامت بها تجاه أهل الكتاب ومساواتهم بالمسلمين من ناحية أخرى ، ولذلك أرضه الصلبة وبذوره القوية في الشام حيث الطوائف والمذاهب والصرعات .

ووجدت الدولة العثمانية في الزعامات الإقطاعية القديمة التعاون التام ، وخاصة مشايخ جبل الدروز ومشايخ جبل الشوق ، فأرسلت إليهم ومنتهم وفخمت فيهم وأساءت للإدارة المصرية وهاجمتها ، ودعت للخضوع للسلطان أمير المؤمنين وصاحب الولاية الإسلامية ، ورغم صدور أمر القيادة المصرية بإعدام من يحمل تحريرات بهذا المعنى ، إلا أنها تكمنت من الدخول[١٥٤] . ورحبت الآذان الصاغية لتلك النداءات لما أصابها من الحكم المصري الذي أجهض نفوذها وقضى على سطوتها هادفاً إسقاط النظام الإقطاعي وإخضاع أصحابه للحكم المركزي بل ومساواتهم بباقي الرعية فيما فرض عليهم من واجبات تجاه الحكومة ، هذا بالإضافة إلى الحقد الذي سيطر على النكديين واللمعيين وبعض الشهابيين للإرتباط بين الإدارة الجديدة والأمير بشير الذي أصبح بمثابة الرئيس الفعلي للبنان ومضى ينكل بهم ، فأرسل بعض من بيت أبو نكد إلى مصر وبين « أنه ليس منهم أدنى نفع للمصلحة والأوفق والأصلح إبقاءهم بالديار المصرية المحروسة »[١٥٥] .

ولم تتمتع تلك القوة الاجتماعية بالحرية في الشام بعد أن سلبوا اختصاصاتهم وأصبحوا تابعين للدولة رأساً ، وصرفت لهم المرتبات ، وأبعدت عن أيديهم السلطات ، وخاصة المالية التي كثيراً ما استغلوها على حساب الطبقة الخاضعة ، لذا كان اللقاء مع الدولة العثمانية بهدف العمل المشترك لعودة القديم ، ومضوا يحضون « على شق عصا الطاعة طمعاً بإرجاع نفوذهم »[١٥٦] ، ومنهم من تطوع في الجيش العثماني لقتال القوات المصرية[١٥٧] . ووضحت البصمات التركية على الثورات ، فأثناء الثورة الفلسطينية قبض على الأتراك المحركين لها وأعدموا[١٥٨] ، وأعلن ثائرو دروز

حوران أنهم يعملون بأوامر السلطان محمود[١٥٩] ، ووصلت الإمدادات بالسلاح والعتاد بالإضافة إلى الوعود والعهود ، وقد عثر في رداء أحد شيوخ الدروز على أوراق تدعم الشبهات[١٦٠] . وبـذلك نجحت الآستـانة في تخـطيطهـا بعد أن شجعتها الظروف التي استغلتها .

وبجوار الدولة العثمانية كانت الدول الأوروبية بزعامة بريطانيا تشارك في إشعال نار الثورات للحصول على أهدافها ولتحقيق أغراضها التي انحصرت في خلق المصاعب والعوائق أمام الإدارة المصرية ، والإطاحة بها بعد أن وقفت أمام أطماعها في المنطقة . وقام سفير بريطانيا بالآستانة بدور مدروس ومخطط ومتقن لتحقيق المسعى عن طريق الضغط على السلطان من ناحية ، وإثارة أهل الشام من ناحية أخرى للإطاحة بالحكم المصري .

ولعب الجواسيس دورهم تساندهم بريطانيا والآستـانة ، وكـان من بينهم عملاء من الشام حرصوا على التنقل داخلها وخارجها مصحوبين بتحريرات من القنصل الإنجليزي ليسهل لهم الأمر وتمكنت الرقابة المصرية من القبض على البعض واكتشفت الحيل المزعومة[١٦١] ، لكنها لم تتوصـل إلى اقتلاع جـذور تلك النشاطات المعادية ؛ إذ توغل المغرضون الأوروبيون لدراسة الأحوال بكل دقة ، ودخل البعض بحجة دراسة اللغة العربية ، فنرى « ريتشارد وود » مترجم السفارة البريطانية بالآستانة قد أرسل بهذه الصفة ، وفي الحقيقة فإنه جاء لبنان ليدعم الثورة ويعمل على المزيد من اتساعها فيقول « إنني كلمـا شاهـدت قوة الباشا صرت أكثر إيماناً بضرورة بذل المجهود المكثف لنجاح السلطان »[١٦٢] ، وتمكن من تحقيق مهمته واستمال له الموارنـة خاصـة وأنه كاثوليكي، واحتوى الدروز وعلى هذا كانت له اليد المحركة في الثورة الأخيرة ، وبذل المجهودات في محـاولة لفصم عـرى الارتباط بين الأميـر بشير والحكم المصـري وإغرائـه باستمراريته في الحكم بعد رجوع الشام للسلطان في الوقت الذي بين له وحدة أوروبا ضد محمد علي واستحالـة مساعـدة فرنسـا له[١٦٣] وقبض هـذا العميل الثمن إذ عين قنصلاً لبريطانيا في دمشق بعد الحكم المصري .

وكان للقنصل الفرنسي في بيروت التحركات المناوئة حتى إن الإدارة المصرية طلبت استبداله ، كما أن بعض الفرنسيين شجعوا الثوار وأمدوهم بالأسلحة والأموال(١٦٤) ، وحدث ترابط بين القوى المسيحية ومعروف الاتجاه الفرنسي في هذا الصدد . وأصبح للفتن والانشقاق والتمرد المرتع الخصب على أرض الشام ، واتحد الجميع من أجل إسقاط الحكم المصري ، واستخدمت الطرق والأساليب المختلفة ، ومثلت السيدة الإنجليزية « استر ستانهوب » مركزاً للجبهة المضادة وخلية للمؤامرات بعد أن استحوذت على السلطة في جبل لبنان « وكانت بالتعاون مع الباشوات والمشايخ والأمراء تدس الدسائس وتدبر المؤامرات »(١٦٥) ، ورغم صدور الأمر بطرد الأشخاص المجتمعين لديها بعد أن ثبت أنهم من أعداء الحكم المصري ، ووصول تعليمات من قنصل بريطانيا في مصر بفض اجتماعاتها ، وكتابات شريف لها ، إلا أنها رفضت التنفيذ مما استدعى استخدام القوة العسكرية ضدها(١٦٦) .

ونشطت الأجهزة الإعلامية تعلن قرب الخلاص من النظام القائم وعودة الشام إلى أحضان الدولة العثمانية التي في طريقها للانتصار بمساعدة الدول الأوروبية المتكاتفة معها ضد أطماع والي مصر الذي أبرمت ضده معاهدة لندن ، وتبين كيف أصبح لبريطانيا الحق في الإتفاق مع النمسا باسم الحلفاء في محاصرة الشام ومساعدة كل من أراد خلع طاعة المصريين(١٦٧) ، وهذا اعتراف صريح بالتحريض على العصيان والثورة لتشتيت المواجهة المصرية بين الداخل والخارج . وللوقوف أمام هذا التيار العنيف أمر محمد علي بحجز الأجانب في الكارنتينة بحجة الحجر الصحي وعدم السماح لهم بدخول الشام « منعاً من نشر مكاتبات مهيجة »(١٦٨) ، ولكن لم يتغير الواقع .

وظهرت السفن البريطانية أمام بيروت تصاحبها سفن الحلفاء ونادى القائد البحري الانجليزي بالثورة ضد الحكم والعودة لولاء السلطان ، وأعلن أن الدول أخذت على مسؤوليتها إنهاء هذا الحكم الظالم وإجلاء الجيش المصري والدفاع عن أرض الشام(١٦٩) . هذا في الوقت الذي صدر فيه فرمان السلطان بعزل

الأمير بشير وتعيين بديل له[١٧٠] . ومضت المنشورات الثورية تأخذ طريقها السريع وتنتشر بين جميع الجهات لتعلن الحرب على الوجود المصري وتقطع عليه أية خطوة يمكن أن يكسبها .

ومحاولة للحد من النشاط الأجنبي المعادي صدرت الأوامر لقناصل بيروت بأن يُطلعوا السلطة العسكرية على الجرائم التي ترتكب من الأجانب مهما كانت تعبيتهم ، وأن الحكم بالإعدام سيكون عقاب من يدخل منشورات ثورية أو يعمل ضد الحكم المصري أو يوزع ذخائر حربية أو من تثبت عليه تهمة التجسس ، واحتج القناصل فعلى لسان أحدهم يقول « لأننا لو قبلناها وضعنا جميع رعايانا تحت رحمة السلطة المحلية منحناها حق الحجر حتى على مراسلاتنا الرسمية »[١٧١] .

ولكن كل هذه المساعي التي أُقدم عليها لم تأت بنتيجة إذ أصبح الشام على شفا حفرة من نار ، ووجد الحكم المصري نفسه محاصراً ومحاطاً بالأعداء من جميع الجهات ، ويقف بمفرده ويمثل طرفاً واحداً تكاتفت عليه جميع الأطراف ، كل يعمل من ناحيته بتصميم مؤكد للقضاء عليه ليحقق أطماعه ، كل يعمل من ناحيته بتصميم مؤكد للقضاء عليه ليحقق أطماعه ، أصحاب نظرية المحافظة على القديم والذين تمثلوا في الزعامات الاقطاعية والطائفية وجاهدوا لاسترجاع امتيازاتهم ، والدولة العثمانية ورغم انهاك قواها إلا أنها عاشت في انتظار عودة المجد إليها ، والقوى الأوروبية التي كانت تتربص لأية فرصة تحين لها لتنقض على فرائسها ولتمحو أية عقبات تقف أمامها ولتسخر لنفسها شعوب المنطقة ولتحقق أهدافها الاستعمارية .

هوامش الفصل الثامن :

(١) Farren: op. cit., p. 445.

(٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة المكاتبة ٥١ ، ٣ رجب ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٣) Farren: op. cit.

(٤) Perrier: op. cit., pp. 103, 104.

(٥) معية تركي ، محفظة ٢٥ ، وثيقة ٤٢٣ ، ٩ ذو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٤ ، ١٠ الشام ، ترجمة تقرير ٢٧ ، ٢٣ جماد الأول ١٢٤٩ (١٨٢٣) .

(٧) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Mr Morre's Answers, Vol. 282, Werry-Campbell, Feb. 14, 1836.

(٨) Ibid, Campbell's Report, op. cit., Farren: op. cit., p. 446, Dodwell: op. cit., p. 255.

(٩) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(١٠) Ibid, Vol. 283, Mr Moore's Answers, Farren: op. cit., p. 447.

(١١) Lbid, Campbell's Report, op. cit, Farren: op. cit., pp. 446, 447.

محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٥ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٣) Farren: op. cit., p. 448.

(١٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ص ٤٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، وثيقة ١١٣ ، غرة ربيع الأخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٧٩ ، ٢٢ جماد الأخر ١٢٤٩ ، ترجمة الوثيقة ١٣٣ ، ١٢ رجب ١٢٤٩ (١٨٣٢) .

(١٦) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٧٠ ، ٢١ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٧) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ٨٧ ، ٨٨ .

(١٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٨ ، ٣ الشام ، ترجمة الوثيقة ٥٧ ، ٢١ ذو القعدة ١٢٤٧

(١٨٣٢) ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١٦ ، ٣ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٤٤ ، ٦ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٦٦ ، ٨ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٠) Farren: op. cit., p. 446, Cattaui: op. cit., p. 73.

(٢١) Fo. 78, Vol. 315, Farren — Campbell, March 20 1837, No 17, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٢٢) Ibid, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Farren: op. cit., p. 447, Dodwell: op. cit., p. 255.

(٢٣) Ibid, Vol. 283, Mr Werry's Answers.

(٢٤) Perrier: op. cit., pp. 105, 272, 273.

(٢٥) محافظ الشام ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، صورة الوثيقة العربية ١١٣ ، ١٤ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، صورة الوثيقة العربية ٢٢١ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٦) نفس المصدر ، محفظة ٥٩ ، ٤ الشام ، ترجمة الوثيقة ١٢٤ ، ١٨ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٢٧) نفس المصدر .

(٢٨) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، وثيقة ٣٢١ ، ٢٩ جماد الأول ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٢٩) نفس المصدر .

(٣٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٦/١٩ ، ١١ محرم ١٢٥٠ ، الوثيقة ٢٦/١٩ ، ١٦ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٣١) نفس المصدر ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، تلخيص الوثيقة ٥٨/١٠، ٨ جماد الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٢) نفس المصدر ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٣ ، ٣ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٣) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ٥ ، وثيقة ٦٧ ، ٦ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٤) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٢ ، ٧ الشام ، صورة الوثيقة العربية ٩٢ ، ١٩ جماد الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(٣٥) Fo. 78, Vol. 283, Campbell — Palmerston, August 23, 1837.

(٣٦) محافظ الجهادية ، محفظة ٢ ، رقم قديم ٥٥٥ ، ١٩ شعبان ١٢٤٧ (١٨٣٢) .
(٣٧) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد علي باشا ، المجلد الأول ، ص ١٣٦ ، وثيقة ٦٢ ، ٢٣ مايو ١٨٣٢ .
(٣٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٣١٦ ، ٢٢ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .
(٣٩) نفس المصدر .
(٤٠) Fo. 78, Vol. 283, Mr Barker's Report, April 30, 1838, Farren: op. cit., p. 449, Dodwell: op. p. 256.
(٤١) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١١٩ .
(٤٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٥١٠ ، ٢٥ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .
(٤٣) نفس المصدر ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٦٢ ـ ١ ، ٢٨ محرم ١٢٥١ (١٨٣٥) .
(٤٤) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٩ ـ ٢٧ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) ، ترجمة الوثيقة التركية ٦٥ ، ١٤ رجب ١٢٥١ (١٨٣٥) .
(٤٥) معية تركي ، محفظة ٣٤ ، دفتر ٧٦ ، وثيقة ١١٦ ، ١٣ ربيع الأول ١٢٥٢ (١٨٣٦) .
(٤٦) Fo. 78, Vol. 262, Campbell — Palmerston, Jan. 30, 1835.
(٤٧) Ibid, Vol. 257, Campbell — Palmerston, Jan. 12, 1835.
(٤٨) Ibid.
(٤٩) Ibid, Campbell — Palmerston, Feb, 2, 1835.
(٥٠) Ibid, Vol. 289, Campbell — Palmerston, July 10, 1836, Vol. 315, Farren — Palmerston, Oct. 29, 1837.
(٥١) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٦ ، الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، البطريرك يوسف حبيش إلى حنا بحري ، رقم ٦ ، أول يونيو ١٨٣٢ .
(٥٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٥١٩ ـ ٢ ، ٢٨ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .
(٥٣) نفس المصدر .
(٥٤) نفس المصدر ، تقرير ٥١٩ ـ ٤ ، ٢ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .
(٥٥) Fo. 78, Vol. 321, Werry — Campbell, Nov. 29, 1837.
(٥٦) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١١٩ .
(٥٧) Fo. 78, Vol. 282, Campbell — Palmerston, Feb. 18, 1836, Vol. 321, Werry

Campbell, No. 92, 1837, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Farren: op. cit., p. 450, Cattaui: oi. cit., pp. 2, 36, 69.

(٥٨) قطاوي : المرجع المذكور ، ص ٢٣٢ ، انصبت معظم العاهات على فقدان إحدى العينين .

(٥٩) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ص ١٦٠ ، ١٦١ ، وثيقة ١٥٨ ، ٢٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(٦٠) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١٠٣ .

(٦١) نفس المرجع ، ص ١٢٠ ، المبلغ بالقروش .

(٦٢) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٦ ، الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ص ٤١ ، ٤٣ ، وثيقة ٢٧ ، وثيقة ٣١ ، محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٦٠ .

(٦٣) Fo. 78, Vol. 283, Mr Barker's Report, Campbell's Report, op. cit.

(٦٤) Barker: op. cit., p. 204.

(٦٥) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١١٩ .

(٦٦) Fo. 78, Vol. 283, Campbell Report, op. cit.

(٦٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٣ ، ٨ الشام ، ترجمة الوثيقة ٩٢ ، ١٢ شعبان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٦٨) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ٢١٥ .

(٦٩) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٦ ، ١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٣٦ ـ ١ ، ٢٦ جماد الآخر ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(٧٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، تلخيص الوثيقة ١٤٨ ، ٢٥ شوال ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(٧١) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ترجمة الوثيقة التركية ١٣٦ ، ٢٤ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٧٢) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥ ، ١١ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٧٣) Fo. 78, Vol. 283, Mr Farren's Answers, No 6.

(٧٤) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر .

(٧٥) د. أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٤ .

(٧٦) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit., Vol. 380, وصل عدد الجيش إلى ٩٠ ألف جندي Dr Bowring, op. cit. .

(٧٧) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit.

(٧٨) Ibid, Vol. 283, Mr Moore's Answers.

(٧٩) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ٤٣ .

(٨٠) محافظ الشام ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، وثيقة ٢٦٩/١٩ ، ٦ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨١) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٨٧ ، ١٣ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨٢) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٤٧/١٩ ، ٢٧ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٤١ ، ٢٨ ربيع الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥٦ ، ٤ شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨٣) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٩ ، ٥ جماد الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(٨٤) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١١٥ .

(٨٥) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ١٨٨/٢٧ ـ ٩ ، ١٥ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٨٦) أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ١١٦ .

(٨٧) Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٢٥٦ ، ٤ شعبان ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ١٨٠/٢٧ ، ٩ جماد الأول ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(٨٨) Fo. 78, Vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(٨٩) Ibid.

(٩٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٧ ، ١٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٩ ، ٢٧ صفر ١٢٥١ (١٨٣٥) .

(٩١) نفس المصدر .

(٩٢) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٥٤ .

(٩٣) نفس المرجع ، ص ٥٣ .

(٩٤) Fo. 78, Vol. 343, Part 1, Campbell — Palmerston, July 12, 1838, No. 48.

(٩٥) مؤرخ مجهول : المرجع المذكور ، ص ٥٥ .

(٩٦) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٥٣ ، كتافاكو إلى أنطونيو لوران مستشار الحكومة النمساوية وقنصلها في الإسكندرية رقم ٤٠ ، ١٢ تشرين أول (أكتوبر) ١٨٣٥ .

(٩٧) نفس المصدر ، ص ٤١ ، وثيقة ٢٧ .

(٩٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد

الخامس ، ص ١٠٥ ، وثيقة ٥٣٣ ، ٩ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(٩٩) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى حبيب افندي ، ٢٧ محرم ١٢٤٧ (١٨٣١) .

(١٠٠) محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم قديم ٥٥٧ ، ٢٠ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢) .

(١٠١) Sabry: op. cit., p. 370.

(١٠٢) محافظ بحر برا ، محفظة ١٧ ، ترجمة الوثيقة ٩٨ ، غرة شعبان ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٠٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٩ ، ٩ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٠٤) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ٢٦ ، ١٦ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٠٥) نفس المصدر ، وثيقة ٦٣ ، ٦ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٠٦) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ٧٥ ، ١٠ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٠٧) معية تركي ، محفظة ٢٥ ، دفتر ٥٦ ، رقم ١٥٤ ، ١٢ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٠٨) نفس المصدر ، رقم ١٧٠ ، ١٩ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، رقم ١٧٢ ، ٢٧ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى رئيس ديوان خديوي ، ١٦ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، نفسه في ٢٧ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) ،

Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١٠٩) معية تركي ، محفظة ٢٦ ، دفتر ٥٩ ، ملخص الوثيقة التركية ٣٢ ، ٣ ، ١٠ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، محفظة ٢٥ ، دفتر ٥٦ ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١١٠) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، وثيقة ٢٠١ ، ربيع الآخر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١١١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، المجلد الأول ، أمر منه إلى رئيس ديوان خديوي ، غاية صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١١٢) محافظ الأبحاث ، نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة ٣٤٧ ، ٢٧ جماد الأول ١٢٥٠ ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٧٤ ، ١٦ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٤) ،

Fo. 78, vol. 283, Campbell's Report, op. cit.

(١١٣) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٦٢ .

(١١٤) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ١٢١ ، وثيقة ١٣٨ ، ١٣ ربيع الأول ، ٩ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١١٥) محافظ الشام ، نفس المصدر ، صورة الوثيقة ١٨ ، ١٢ صفر ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١١٦) نفس المصدر ، ترجمة الوثيقة التركية ٢١٥ ، ١٦ رجب ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١١٧) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٨٤ .

(١١٨) محافظ الأبحاث ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٥٥ ، ٢٨ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١١٩) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٢٢ ، ١٥ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) ، ترجمة الوثيقة ٤٥ ، ٢٥ محرم ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٢٠) نفس المصدر ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٣٣٤ ، ٢٦ ذو القعدة ١٢٥٣ (١٨٣٨) .

(١٢١) نفس المصدر .

(١٢٢) داود بركات : المرجع المذكور ، ص ١٥١ .

(١٢٣) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، وثيقة ٤/٢٦ ، ٤ محرم ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٢٤) Fo. 78, Vol. 341, Werry — Bonsonby, Jan. 30, 1838.

(١٢٥) Ibid, Vol. 342, Part II, Campbell — Palmerston, April, 20, 1838.

تذكر بعض المراجع أن هذه القوات بلغت سبعة آلاف ، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين : المرجع المذكور ، ص ص ١٣٠ ، ١٣١ ، والبعض يحددها بستة آلاف ،

Politis: op. cit. p. 5.

(١٢٦) Fo. 78, Vol. 380, Dr Bowring, op. cit., Vol. 341, Werry — Campbell, July 5, 1838.

(١٢٧) محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ٣٥٨/٢٥، ١٥ ذو الحجة ١٢٥٣ (١٨٣٨) .

(١٢٨) اسكندر ابكاريوس : المصدر المذكور ، ص ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(١٢٩) Farren: op. cit., p. 451.

(١٣٠) Fo. 78, Vol. 343, Part I, Campbell — Palmerston, July 12, 1838'

(١٣١) Ibid, Vol. 343, Part II, Campbell — Palmerston, Sept. 10, 1878.

(١٣٢) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، مكاتبة ١٦٩ ، ٢٦ ربيع الأخر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٣٣) نفس المصدر ، وثيقة ١٠٩/٢٧ ـ ١ ، ٧ ربيع الأخر ١٢٥٥ ، محفظة ٧٠ ، ١٥ الشام ، ترجمة الوثيقة التركية ١٣٤/٢٦ ـ ١ ، ١٨ جماد الأخر ١٢٥٤ (١٨٣٨) .

(١٣٤) نفس المصدر ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٢٧/٩٦ ـ ١ ، ٢٩ صفر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٣٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ملخص الوثيقة ٢٢٥ ، ٢٩ رمضان ١٢٤٨ (١٨٣٣) .

(١٣٦) ميخائيل الدمشقي : المرجع المذكور ، ص ١٠١ .

(١٣٧) Polițis: op. cit., pp. 101, 102.

(١٣٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ص ٩٧ ، ٩٨ وثيقة ٥٢٩ ، ٦ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٣٩) نفس المصدر ، ص ٨٤ ، وثيقة ٥٢٢ ، حوالي ١٠ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٤٠) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد علي باشا ، المجلد الخامس ، ص ١٠٨ ، وثيقة ٥٣٥ ، ١١ ربيع الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) ، الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا بالإسكندرية ، رقم ٥٥ ، أول تموز (يوليو) : ١٨٤ .

(١٤١) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٢٦٤ . (بيت الدين هو مقر الحكم)

(١٤٢) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا بالإسكندرية ، رقم ٥٥ ، أول تموز (يوليو) ١٨٤٠ .

(١٤٣) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الرابع ، ص ٤١٦ ، وثيقة ٢٢٨ ، يوليو ١٨٤٠ .

(١٤٤) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى عباس الأول ، ٤ جماد الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٤٥) نفس المصدر ، ١٥ جماد الأول ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٤٦) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا بالإسكندرية ، رقم ٥٩ ، ٧ آب (أغسطس) ١٨٤٠ ، سليمان أبو عز الدين : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(١٤٧) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٣ .

(١٤٨) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ص ١٢١ ، ١٢٢ ، وثيقة ١٣٨ ، ١٣ ربيع الأول ، ٩ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٤٩) محافظ الجهادية ، محفظة ٢٦ ، ١٧ شوال ١٢٥٠ (١٨٣٥) ، محافظ الأبحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، وثيقة ٢٥/٥٣ ـ ١ ، ١٢٥٣ (١٨٣٧) ، محمد كرد علي :

المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٥٨ ،

Dodwell: op. cit., p. 166.

(١٥٠) محافظ الأبحاث ، محفظة ٧١ ، ١٦ الشام ، وثيقة ٩٦/٢٧-٩٦-١ . ٢٦ صفر ١٢٥٥ (١٨٣٩) .

(١٥١) نفس المصدر ، محفظة ٦٦ ، ١١ الشام ، ترجمة الوثيقة ٤٠٦/٢٠ ، ترجمة الوثيقة التركية ٤٦٥ ، ٢٤ ذو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٥٢) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، ص ص١٢١ ، ١٢٢ ، وثيقة ١٣٨ ، ١٣ ربيع الأول ، ٩ جماد الأول ١٢٥٠ (١٨٣٤) .

(١٥٤) نفس المصدر ، محفظة ٥٧ ، ٢ الشام ، صورة ، الوثيقة العربية ١٠٦ ، ٩ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) ، ترجمة القسم التركي من الوثيقة ١٥٥ ، ٢٨ شوال ١٢٤٧ (١٨٣٢) .

(١٥٥) نفس المصدر ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، وثيقة ١٨٩ ، ٨ ربيع الآخر ١٢٤٩ (١٨٣٣) .

(١٥٦) ميخائيل مشاقة : المرجع المذكور ، ص ١١٥ .

(١٥٧) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ١٠ ورقة سرية إلى البطريرك يوسف حبيش ، رقم ٢ .

(١٥٨) محمد كرد علي : المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٦٢ .

(١٥٩) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ٦١ ، كتافاكو إلى البارون دي ستورمر سفير النمسا بالآستانة ، رقم ٤٧ ، ١٨ حزيران (يونيو) ١٨٣٨ .

(١٦٠) قطاوى : المرجع المذكور ، ص ٢٢٤ .

(١٦١) محافظ الجهادية ، محفظة ٢٦ ، ٢٧ ذو القعدة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٦٢) Sabry: op. cit., 390.

(١٦٣) د. عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ٣٣٢ .

(١٦٤) سليمان أبو عز الدين : المرجع المذكور ، ص ٢٦٤ .

(١٦٥) د. فيليب حتي : المرجع المذكور ، ص ٥١٩ .

(١٦٦) محافظ بحر برا ، محفظة ١٨ ، ترجمة الوثيقة ٢٤ ، ٦ ذو الحجة ١٢٥٠ (١٨٣٥) .

(١٦٧) أمين سامي : المصدر المذكور ، ص ص ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

(١٦٨) الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، المجلد الثاني ، أمر منه إلى عباس باشا ، ١٥ جماد الآخر ١٢٥٦ (١٨٤٠) .

(١٦٩) د. أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد

الخامس ، ص ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، وثيقة ٥٦٤ بيان الكومودور نابيير .
(١٧٠) د. عبد العزيز سليمان نوار : المصدر المذكور ، ص ٣٣٦ .
(١٧١) الخوري بولس قرالي : المصدر المذكور ، ص ص ٨٧ ، ٨٨ ، كتافاكو إلى لوران قنصل النمسا بالإسكندرية ، رقم ٦٢ ، ٣١ آب (اغسطس) ١٨٤٠ .

حصاد الدراسة

وضح من خلال هذه الدراسة أن الوثائق كادت تسيطر على ملامحها ، وكان لا بد من اتباع هذا الطريق إذ ساعدت الظروف على ذلك ، لأهمية البحث ، ولإصدار الحكم الصادق ، ولوفرة المادة الوثائقية سواء بالقاهرة أو لندن ، ومن ثم كان التنقيب والغور فيها والقيام بعملية امتزاج وربط للبحث عن الحقيقة ، والوصول إلى أعماق الدوافع المحركة لما تلاحق من أحداث في هذه الفترة ، لذا كانت مسألة الاجتهاد في البناء الفكري للدراسة متأثرة بذلك المنهج ، وعليه شكلت كياناً يؤهلها لمواكبة الدراسات التاريخية الأكاديمية .

وبعدت الدراسة عن التحيز ، ولنا أن نسجل أن الحكم المصري في الشام قد أثبت قدرته الفائقة على توحيد المنطقة التي ماجت باختلاف العناصر والطوائف والمصالح والأهواء تحت نظام موحد ومبادىء ثابتة وقواعد حديثة ، وأقصى المساوىء التي ترنحت تحتها ، وأبعد التعصب والاستبداد والتعسف والطغيان ، وأحل الأمن والعدل والمساواة والثقة والمحبة والترابط والتراحم ، بمعنى آخر انتشل المجتمع مما كان يعاني منه قبل الولاية المصرية عليه وأدخله في نطاق المدنية التي حملت مصر لواءها في المشرق .

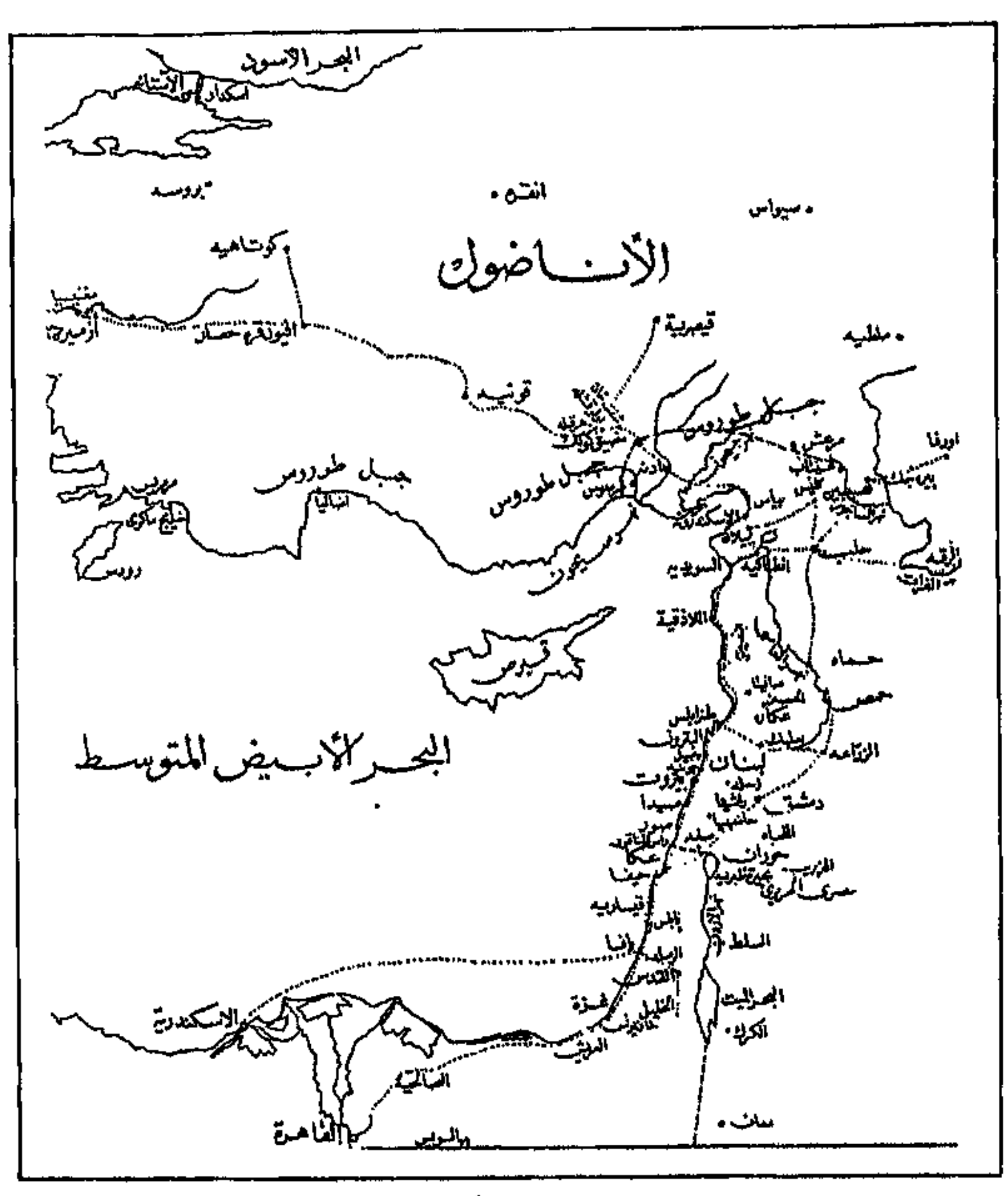
وعرض على بساط البحث كيف أن الحكم المصري طرق جميع الأبواب ليصل إلى تحقيق التخطيط الذي أعد له بإقامة دولة واسعة الأطراف ، وإعلاء شأن المنطقة الداخلة في ممتلكات مصر ، والوقوف أمام الأغراض والتطلعات الأجنبية التي تسعى لاقتناص الظروف وفرض وجودها . وأراد الحكم الجديد

خلق كيان متميز للشام ، تمثل في الأنظمة التي استحدثها في الإدارة ، والقضاء ، والمالية ، والاقتصاد ، والخدمات العامة ، والاهتمامات الدينية ، والعلاقات الخارجية . وإن كانت هناك بعض المآخذ ، فلها ما يبررها حيث أقدم عليها لمصلحة الدولة والمجتمع ، فالضرائب طبقت فيها المساواة وبعد أن تحملتها الفئة المطحونة أجبر الجميع على دفعها ، الأغنياء قبل الفقراء وذلك لزيادة المصروفات التي تعددت مجالاتها ، ومنها ما يعود على المجتمع من تقدم في مختلف الميادين ، وكما أثبتت الوقائع وأيدت صحتها النتائج كان الحرص في الحصول على الأموال يرمي إلى استخدامها في المصلحة العامة ولخدمة الأهالي والعمل على رخائهم . وعن الإمتدادات والتجنيد والتجريد من السلاح ، تلك الإلتزامات التي فرضت على الشوام ، لم تكن لتكدرهم لو أنهم نظروا لها برؤية الرضا ، فهي مشاركة منهم في إقامة الدولة الجديدة ، وكل نظام مستحدث يلقى صعوبة في بدايته ثم لا يلبث أن يصبح مألوفاً ، وقبل رغبة الحكم الجديد في تحقيق المساهمة في المجال الحربي والإخضاع للنظم العسكرية هدف إلى وأد النظام الاقطاعي ، وما دام ضمن الأمان وأعطى الاطمئنان فلا ضرورة لحمل السلاح .

ولكن رغم ما قدمه الحكم المصري ، وإعادته لبلورة كافة الأوضاع القائمة ، وجهوده المستفيضة للقضاء على العادات القديمة المتأصلة في هذا المجتمع ، لم يتمكن من إتمام إجهاضها حيث لم يصل الأفراد لدرجة الوعي الكامل لاستيعاب وإدراك ما أقدم عليه النظام الجديد ، ولتباين الطرفين خلقت هوة بينهما ، وأصبح من الصعب اللقاء والسير على نفس الدرب ، خاصة بعد أن تعدد أعداء الحكم المصري الخارجيين الذين كرهوا بقاءه وسعوا للإطاحة به ، وعملوا في ذلك المناخ المفعم بالتقلبات والتحركات والمثير في الانفعالات ، فاستغلوه وساعدتهم الطبيعة التقليدية القائمة على نجاح مخططاتهم ، لتعود الشام إلى الوراء مرة أخرى لتبدأ من جديد حياة امتلأت بالضغائن والتعصب والمنازعات والصراعات والمشكلات ، حيث تمكنت الأصابع الأجنبية من التحرك وسطها بحرية كاملة .

وبعد هذه الحقائق التي سطرت ، والمعايشة الكاملة لها ، والتنقل بينها ، والوصول إلى كنهها ، وقياسها في فترة وجودها ، ورؤيتها بمنظار عصرها ، وإدراك الظروف المحيطة بها ، نكون قد توصلنا إلى الهدف من الدراسة

* * *



خريطة الشام والأناضول *

* عبد الرحمن الرافعي : المرجع المذكور .

المصادر والمراجع

أولاً ـ الوثائق غير المنشورة :

١ ـ العربية :

محفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة بالقاهرة .

أ ـ محافظ الأبحاث ، وهي متعددة الموضوعات ، ومنها محافظ الشام ، وتحتوي على ست عشرة محفظة تبدأ بمحفظة رقم ٥٦ أبحاث وتمثل أولى محافظ الشام اعتباراً من عام ١٢٤٧ هـ (٣١ / ١٨٣٢م) وتنتهي بمحفظة رقم ٧١ أبحاث وهي السادسة عشرة من محافظ الشام عام ١٢٥٥ هـ (٣٩ / ١٨٤٠م) .

ب ـ معية تركي ، والمحافظ التي خدمت الدراسة اثنان وعشرون محفظة ، تبدأ بالمحفظة رقم ١٥ في عام ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨م) وتنتهي بالمحفظة ٣٩ المسجلة للوقائع حتى بداية عام ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧م) .

جـ ـ محافظ الجهادية ، عسكر إبراهيم باشا ، ومعظمها باللغة التركية ، والقليل منها المترجم ، واعتمدت الدراسة على المحافظ ١ ، ٢ ، ٢٦ ، في عامي ١٢٤٧ هـ (١٨٣١م) ، ١٢٥٠ هـ (٣٤ / ١٨٣٥م) .

ـ محافظ بحر برا ، وتناولت الدراسة المحفظة ١٧ ، وشملت الفترة بين أعوام ١٢٤٧ هـ (١٨٣١م) ، ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤م) ، ومحفظة ١٨ ، وغطت الفترة من عام ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤م) إلى ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) .

هـ ـ معية سنية عربي ، قيد الأوامر الصادرة العربي ، سجل ٢٥ من ٣ رجب ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣م) إلى ١٢ ذو القعدة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥م)، قيد الأوامر الكرام، عرض حالات لجهات متفرقة بدون رقم من غرة صفر إلى ٢٢ شعبان ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤م) .

و ـ الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ، الجزء الأول ، الأوامر والبيورلديات الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا ، الجزء الثاني ، محفوظة بقسم المخطوطات بالهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢ ـ الأجنبية :

Public Record Office, Kew, Surrey, England.

Fo. 78, Turkey (Egypt — Syria).

— Vol. 226 (1833), Colonel Patrick Campbell, Diplomatic.
— Vol. 257 (1835), Jan. — Aug, col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 258 (1835), Sept. — Dec. Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 262 (1835), Jan. — May, Consul General at Damascus, Mr Farren.
— Vol. 263 (1835), June — Dec., Consul General, J. W. Farren.
— Vol. 282 (1836), Jan. — July, From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 283 (1836), July — Aug., From Col. p. Campbell, Diplmatic.
— Vol. 284 (1836), Sept — Dec., From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 315 (1837), Consuls. J. W. Farren, N. W. Werry.
— Vol. 319 (1837), Jan — June, From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 320 (1837), July — Oct. 9, From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 321 (1837), Oct. 13 — Dec., From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 341 (1838), Consuls N. W. Werry, F. H. S. Werry.
— Vol. 342 (1838), Jan — May, From Col. p. Campbell, Diplomatic.
— Vol. 343 (1838), From Col. p. Campbell.
— Vol. 344 (1838), Col. p. Campbell, Consular.
— Vol. 380 (1839), July, Dr Bowring.

ثانياً ـ الوثائق المنشورة :

١ ـ العربية :

أ ـ الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، وتحتوي على الأوراق السياسية من عام ١٢٤٧ هـ (١٨٣١م) إلى عام ١٢٥٦ هـ (١٢٤١م) وتقع في خمس مجلدات ، الجامعة الأمريكية ، منشورات كلية العلوم والآداب ، بيروت ، نشر المجلد الأول عام ١٩٣٠ ، والمجلد الثاني عام ١٩٣١ ، والمجلدان الثالث والرابع عام ١٩٣٤ ، والمجلد الخامس عام ١٩٣٣ .

ب ـ فتوحات إبراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا نقلاً عن تقارير انطون كتافاكو ، قنصل النمسا في عكار وصيدا ، الخوري بولس قرالي ، مطبعة العلم ، ١٩٣٧ .

جـ ـ وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠ ، الدكتور عبد العزيز سليمان نوار ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ١٩٧٤ .

٢ ـ الأجنبية :

A - Cattaui, Réne: La Régne de Mohamed Aly d'Aprés les Archives Russes en Egypte. Tome Premiere, Rapports Consulaires de 1819 à 1833, Societé Royale de Geographie d'Egypte. Tome ll: La Mission du Colonel Duhamel 1834 — 1837, Roma MC N XXXIV.

B - Douin George: La Mission du Baron de Boislecomte, L'Egypte et La Syrie en 1833, Socièté Royale de Geographie d'Egypte, MDCCCCXXVII.

C - Politis, Athanase: La Conflit Turco — Egyptien 1838 — 1841 et les dernieres Annees du Règne de Mohamed Aly d'Après Les Documents Diplomatiques Grecs, Socièté Royale de Geographie, Le Caire 1931.

D - Rustum, A: The Royal Archives of Egypt and The Origins of The

Egyptian Expedition To Syria 1831 — 1841, American Press, Beirut 1936.

ثالثاً ـ المخطوطات :

ـ مخطوط اسكندر ابكاريوس « الفتوحات الإبراهيمية في الأقطار الشامية مع ذكر ولاة مصر إلى هذا العصر » ، د. ت ، محفوظ بقسم المخطوطات بالهيئة المصرية العامة للكتاب .

رابعاً ـ المذكرات المنشورة :

ـ مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين ، عنى بنشرها وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين الباشا ، مطبعة القديس في حريصا ، لبنان ، د. ت .

خامساً ـ الدوريات :

أ ـ الوقائع المصرية ، أعداد من أعوام ١٢٤٧ هـ (١٨٣١م) ، ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م) ، ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م) ، محفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة .

ب ـ حوليات كلية الآداب ، المجلد الأول ، مايو ١٩٥١ ، القاهرة ، جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس) ، دراسة عن التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني للدكتور أحمد عزت عبد الكريم .

سادساً ـ المراجع :

١ ـ العربية :

* الدكتور أحمد أحمد الحتة : جهود إبراهيم باشا في خدمة الزراعة والصناعة والتجارة ، دراسة في كتاب ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، نشرتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته ، القاهرة ، دار الكتب ١٩٤٨ .

* الدكتور أسد رستم : إدارة الشام ، دراسة في نفس الكتاب السابق .
* أمين سامي : تقويم النيل . الجزء الثاني ـ دار الكتب ١٩٣٦ .
* بطرس بدر حبيش : تاريخ الأمير بشير الكبير ، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرالي ، القسم الأول ، الأمير بشير والدولة العثمانية ، لبنان ١٩٣٢ .
* بولياك ، أ. ن : الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ، نقله عن الإنجليزية عاطف كرم ، الطبعة الثانية ، منشورات دار المكشوف ، بيروت ١٩٤٨ .
* حبيب جاماني : إبراهيم في الميدان ، دار الهلال ، مصر ١٩٣٤ .
* حيدر أحمد الشهابي : لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، الجزءان الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان ، عنى بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه الدكتور أسد رستم ، فؤاد افرام البستاني ، القسم الثالث ، لبنان في عهد الأمير بشير الثاني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٣٣ .
* داود بركات : البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام ١٨٣٢ ، المطبعة الرحمانية بمصر ، د. ت.
* سليمان أبو عز الدين : إبراهيم باشا في سوريا ، بيروت ١٩٢٩ .
* عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، الجزء الرابع ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٢٩٧هـ .
* عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، الجزء الثالث ، عصر محمد علي ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .
* عبد الرحمن زكي : التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، دار المعارف بمصر ١٩٥٠ .
* عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سورية ، دار المعارف ١٩٦٩ .

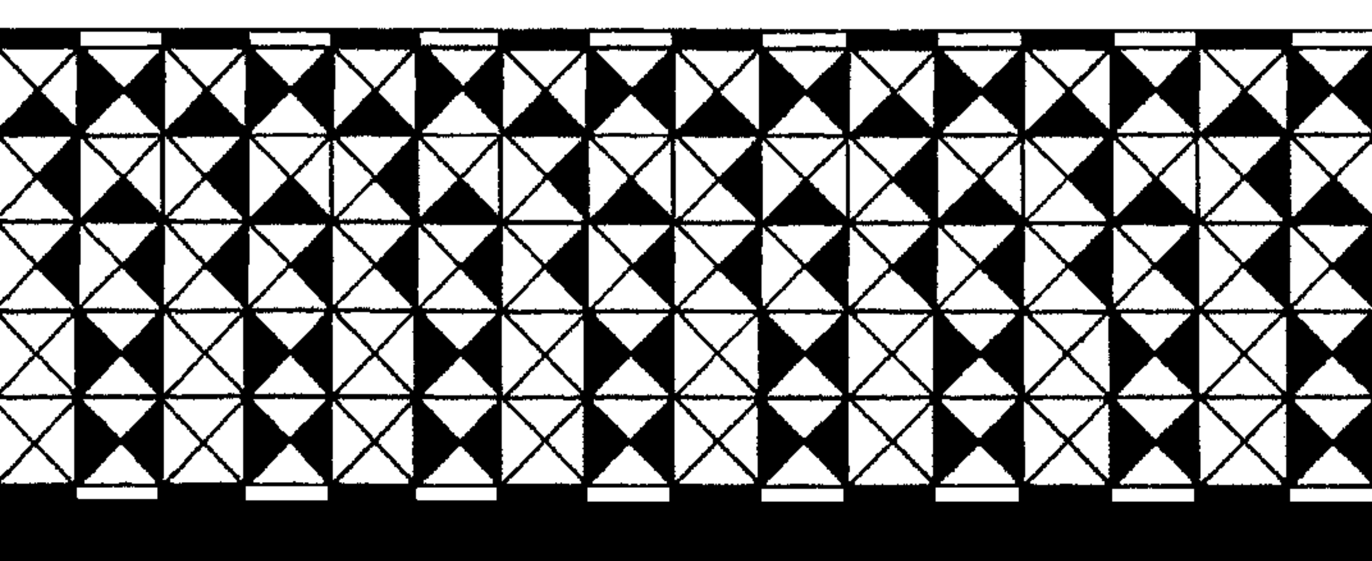
* الدكتور عبد الكريم غرابية : سورية في القرن التاسع عشر ، معهد الدراسات العربية ١٩٦٢ .
* الدكتور فيليب حتي : لبنان في التاريخ ، ترجمة أنيس فريحة ، بيروت ١٩٥٩ .
* قطاوي (رينيه) ، قطاوي (جورج) : محمد علي وأوروبا، نقله عن اللغة الفرنسية الدكتور الفريد يلوز ، الجمعية المصرية للدراسات التارخية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٢ .
* كربيتس (بيير) : إبراهيم باشا ، ترجمة محمد بدران ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٣٧ .
* كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، تعريب محمد مسعود ، جزءان ، مطبعة أبي الهول ، د. ت.
* محمد كرد علي : خطط الشام ، خمسة أجزاء ، نشرت في دمشق ، الجزء الأول عام ١٩٢٥ ، والجزء الثاني د. ت ، والجزء الثالث عام ١٩٢٥ ، والجزء الرابع عام ١٩٣٦ ، والجزء الخامس عام ١٩٣٧ .
* مؤرخ مجهول: حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول ، علق حواشيها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم ، وعنى بنشرها وألحقها ببعض وثائق تاريخية الخوري بولس قرالي ، المطبعة السورية بمصر الجديدة ، د. ت.
* ميخائيل الدمشقي : تاريخ حوادث الشام ولبنان من سنة ١١٩٧هـ إلى سنة ١٢٥٧ هـ (١٧٨٢ ـ ١٨٤١ مسيحية) ، عنى بنشره وتعليق حواشيه ووضع فهارسه الأب لويس معلوف اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢ .
* ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ، طبع بمصر ١٩٠٨ .

٢ ـ الأجنبية :

— Barker, E.: Syria and Egypt Under The Last Five Sultans of Turkey, Vol. II, London 1876.

— Dodwell, H.: The Founder of Modern Egypt, A Study of Muhamed Ali, Cambridge at The University Press 1931.
— Farren: La Syrie Sous L'Administration de Mehémet Ali.
— Perrier, F.; La Syria Sous Le Governement de Mèhèmet Ali Jusqu'en 1840, Paris 1842.
— Sabry: L'Empire Egyptian Sous Mohamed Ali et La Question d'Orient, Paris 1930.

محتويات الدراسة



هذه السلسلة تضم :

١ـ فتح العرب لمصر

٢ـ تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى

٣ـ الجيش المصرى البرى والبحرى فى عهد محمد على

٤ـ تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسى

٥ـ تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل

٦ـ تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر

٧ـ ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا

٨ـ تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا (مجلدان)

١٠ـ فتوح مصر وأخبارها

١١ـ تاريخ مصر الحديث مع فذلكة فى تاريخ مصر القديم

١٢ـ قوانين الدواوين

١٣ـ تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث

١٤ـ الحكم المصرى فى الشام

١٥ـ تاريخ الخديوى محمد باشا توفيق

١٦ـ آثار الزعيم سعد زغلول

مكتبة مدبولى

MADBOULI BOOKSHOP

٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة ـ ت: ٥٧٥٦٤٢١

6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421